

مركز دراسات الوحدة العربية

موريتانيا
بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي

دراسة في إشكالية الهوية السياسية

١٩٦٠ - ١٩٩٣

الدكتور محمد سعيد بن أحمدو

موريتانيا بين الانتماء
العربي والتوجه الأفريقي



موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي

دراسة في إشكالية الهوية السياسية ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣

د. محمد سعيد بن أحمدو

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
بن أحمدو، محمد سعيد
موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣/ محمد سعيد بن أحمدو.
٣٥٦ ص.
ببليوغرافية: ص ٣٢٩ ـ ٣٤٣.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-59-0
١. موريتانيا ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. ٢. موريتانيا ـ السياسة الحكومية. ٣. الهوية القومية ـ موريتانيا. أ. العنوان.
327.661056

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٣

المحتويـــات

الفصل الثاني

أزمة الهوية السياسية في موريتانيا

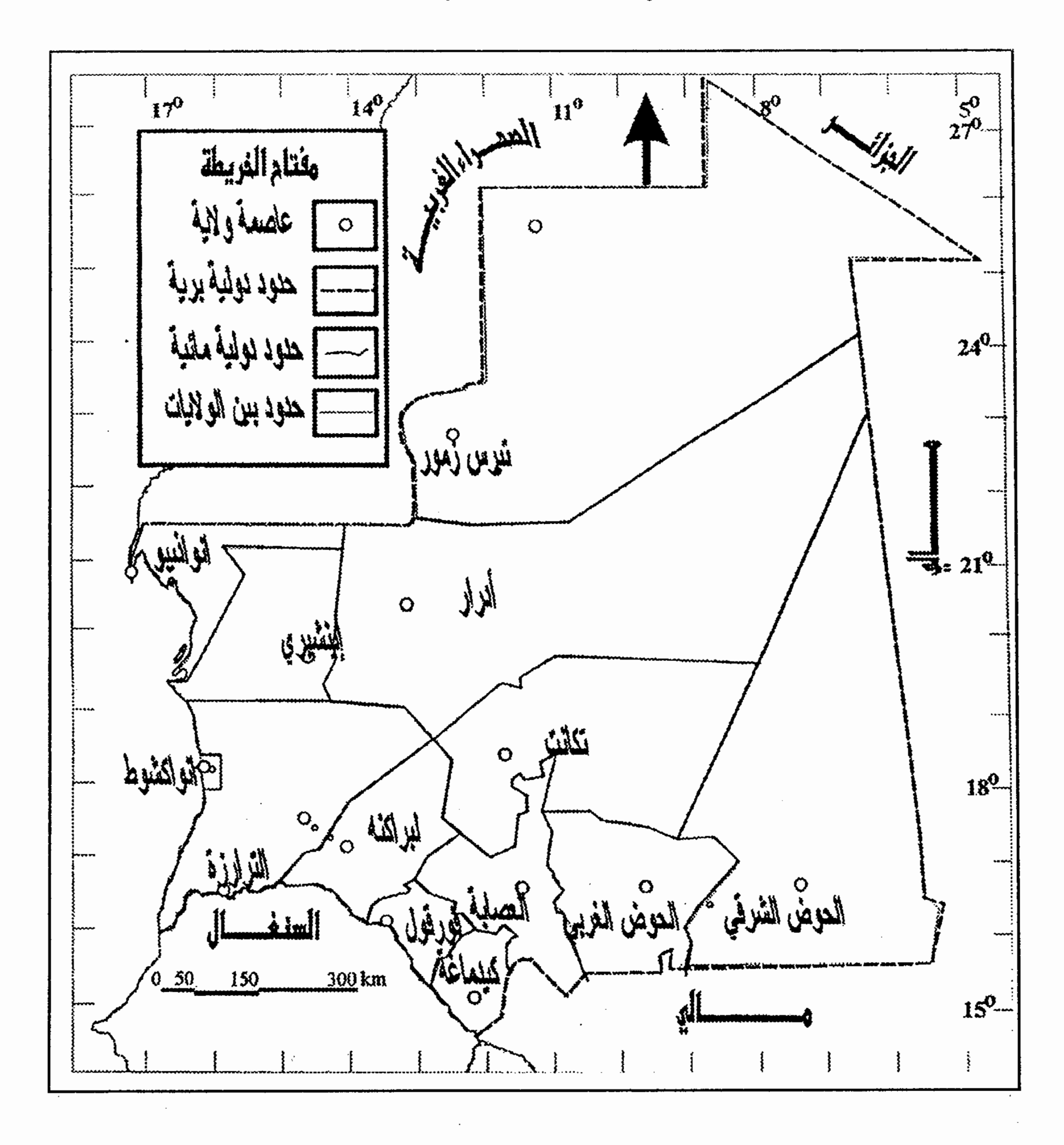
الفصل الثالث

التفاعلات الموريتانية ـ العربية

الفصل الرابع
التفاعلات الموريتانية ـ الأفريقية



الخريطة السياسية لموريتانيا





مقدمة:

الإطار النظري

إن ما تتسم به الدراسات العربية، في المجالات السياسية المعاصرة، من بعض الضيق في النطاق وعدم الاتساع في الشمول، يضع الباحث أمام متاهة واسعة من الموضوعات التي تتطلب البحث والدراسة، ويبقى أمامه عقبة الحسم في اختيار الموضوع الأكثر أهمية، والأقل حظاً في التناول، ولو لم يتوفر قدر كاف من المراجع العربية أو الأجنبية.

ومن الموضوعات الأقل جذباً لاهتمام الباحثين العرب تلك المتعلقة بدول (طرفية) في الوطن العربي، ومنها موريتانيا التي لم تحظ في الدراسات العربية إلا بالنزر اليسير من المتابعة والاهتمام؛ وهذا ما يجعل الموضوعات المتعلقة بها أكثر إلحاحاً من غيرها، على رغم ما يقتضيه ذلك ـ في أحيان كثيرة ـ من مخاطر قد لا تكون مأمونة العواقب في ظل ندرة المراجع وشح المصادر وحداثة الموضوع، وحساسيته في الوقت نفسه، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بموضوع كـ «الهوية السياسية» الحديث النشأة، على درجة عالية من التعقيد، يشيع استخدامه بين علوم النفس والانثروبولوجيا والاجتماع والسياسة، وعندما يسعى لتطبيق هذا المفهوم على بلد حديث التشكل كموريتانيا تثور فيه إشكالية الهوية السياسية بصورة حادة. فإذا كانت الهوية الدينية محسومة سلفاً وتعتبر من قبيل المسلمات، فإن مسألة هوية البلد القومية ليست كذلك؛ إذ هي مثار نقاش وجدل لا تحسمه المتغيرات المستقلة أو التابعة، بل تسهم في إثارته. فالتركيبة الإثنية مزدوجة تتكون من أغلبية عربية وأقلية أفريقية، والموقع الجغرافي موقع «طرفي» في الوطن العربي وموقع «جوار» أفريقي. والشخصية الإقليمية لموريتانيا ارتبطت، خلال العهود المختلفة، بتوجهاتها الشمالية، كما أنها ما فتئت تعزز صلاتها الجنوبية، التي جاء الاستعمار الفرنسي ليكرسها من

خلال ربطها إدارياً وسياسياً وثقافياً بمستعمراته في الغرب الأفريقي، كما أن النخب السياسية التي حكمت البلاد والإنتيليجنسيا الثقافية التي تتشكل منها الخريطة السياسية لم تحسم الأمر، بل زادته تعقيداً في تعاملها معه، وكرسته واقعاً لا مفر منه، وبالتالي آل الوضع إلى حالة الأزمة أو «الحالة المرضية» التي بدت أعراضها واضحة في شكل شروخ اجتماعية وهزات سياسية عنيفة، ليس أقلها خطورة ودلالة ما حدث إبان الأزمة مع بلد أفريقي مجاور.

فما هو دور المتغيرات السياسية، وما هي تجليات أزمة الهوية ومظاهرها؟ هذه هي الإشكالية البحثية التي تعالجها الدراسة، وتسعى لاستكناه جوانبها المختلفة من منطلق أن دراسة «الظاهرة المرضية» ـ في كل العلوم ـ هي التي تؤدي إلى استكشاف القوانين العلمية وقواعد الوقاية والعلاج؛ لأن دراسة الظاهرة المرضية بجدية ودقة أدعى للوصول إلى الحل السليم وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة.

إن أزمة الهوية هي نوع من الأزمات السياسية المرتبطة أساساً بالمجتمعات الجديدة التي لم تكوِّن بعد روح المجتمع الواحد، ولا يزال الانتماء الأول أو الأساسي لأفرادها دون المستوى الكلي للمجتمع، أو بشكل أوضح يقف عند المستوى الجزئي القبلي أو العشائري أو الطائفي أو الإثني. وقد تتعرض المجتمعات القديمة التكوين التي تسودها روح المجتمع الواحد لأزمة هوية إذا تم تنشيط واحدة أو أكثر من الهويات الكامنة في مواجهة الهوية السائدة أو مواجهة بعضها لبعضها الآخر، أو عندما يثار التعارض بين الهوية القومية والهوية الإقليمية.

كذلك ليست الدول النامية وحدها هي التي تعاني التعددية الإثنية والصراعات الناجمة عنها، بل تعاني البلدان المتقدمة أيضاً الظاهرة نفسها، وإن بأشكال متباينة؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، ودون تفصيل، نشير إلى كل من فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وإيرلندا والاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

وموضوع الهوية السياسية في موريتانيا موضوع بكر لم يُدرس من قبل بصورة مباشرة. وإذا كانت بعض المقالات قد نشرت بأقلام بعض الباحثين وجلُّهُم من الفرنسيين، في بعض الدوريات الفرنسية، حول ازدواجية انتماء موريتانيا للوطن العربي وأفريقيا خصوصاً، بعد انضمام موريتانيا إلى الجامعة

العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، فإنها لا تعدو كونها تحليلات ظرفية مرتبطة بحدث الانضمام إلى الجامعة. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩ نشر الدكتور جمال ولد الحسن دراسة بعنوان «موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل» في مجلة **المستقبل العربي** بعيد قيام اتحاد المغرب العربي، ناقش فيها الحجج والعوامل الداعية واللاغية لعضوية موريتانيا في الاتحاد. وفي السنة التالية (١٩٩٠) نشر في فرنسا كتاب تحت عنوان: *Mauritanie entre l'arabité et l'afriqanité*. وعلى رغم العنوان الموحي للكتاب إلا أنه لا يتضمن سوى دراسات لباحثين موريتانيين وفرنسيين تشمل موضوعات في الثقافة والاقتصاد والتاريخ... الخ ذات سمات تعريفية في الأساس، من دون أن تكون لها صلة مباشرة بمعالجة الموضوع الذي يشير إليه العنوان. وهكذا تأتي هذه الدراسة لتسد فراغاً قائماً وتعالج موضوعاً لم يسبق أن عولج من زاويتها من قبل، وهنا تكمن أهمية تناول الموضوع إضافةً إلى:

ـ كونه يطرق جانباً مهماً من جوانب التفاعل في العلاقات العربية، بشقيها الصراعي والتعاوني.

ـ كونه يهتم بجانب آخر غير مطروق من جوانب العلاقات العربية والأفريقية؛ مما يشكل رؤية لها من زاوية مهمة لدراستها باعتبار ذلك تركيزاً على نموذج محددٍ وحالة من حالاتها.

ـ في ظل تنامي التحديات التي تواجه الهوية القومية في الأقطار العربية، بما فيها موريتانيا، بتذويبها في هويات أخرى شرق أوسطية أو متوسطية أو غيرها من الهويات دون القطرية، فإن الدراسة تلفت الانتباه إلى مخاطر ذلك حالاً ومستقبلاً.

أهداف الدراسة

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

ـ دراسة إشكالية الهوية في موريتانيا دراسة علمية موضوعية، تخلو من التحيز انطلاقاً من متغيراتها وأبعادها الحقيقية.

ـ تتبع مواقف النخب السياسية والانتيليجنسيا، ودراستها من حيث رؤاها وطروحاتها بشأن الظاهرة.

ـ دراسة مدى انعكاس الهوية السياسية على علاقات موريتانيا بالأقطار

العربية والأفريقية، دراسة علمية تعتمد على المعطيات والمحددات القائمة، مما قد يساعد صانع القرار، ويقدم تصوراً شاملاً وموضوعياً.

ـ إبراز أوجه العلاقة في التفاعلات الموريتانية مع الأقطار العربية والأفريقية، في جوانبها التجارية والاقتصادية والثقافية، ومحاولة تحديد حجمها الحقيقي، وبيان مدى أهميتها مقارنة مع غيرها.

ـ تأكيد الهوية العربية لموريتانيا الإسلامية، وإبراز الإسهام المعتبر لموريتانيا في التقارب العربي الأفريقي منذ وقت مبكر، وقبل اندماجها في النسق الإقليمي العربي.

ـ اختبار بعض الفروض المتعلقة بالدراسة.

الفرضيات

ونظراً لأهمية وضع الفروض (Hypothesis Formulation) في مجال البحث العلمي باعتبار أنها تساعد الباحث على التوجه مباشرة نحو البحث عن الحقائق العلمية وتجنبه تشتيت جهده دونما هدف محدد، فإن هذه الدراسة سعت للتأكد من صحة جملة من الفرضيات الأولية وأهمها:

الفرضية الأولى: يرتبط ازدواج الهوية السياسية بتعدد وتنوع المتغيرات المؤثرة فيها.

الفرضية الثانية: للعوامل الثقافية دور مهم في صياغة الهوية الجمعية.

الفرضية الثالثة: تنعكس نوعية العلاقات بين موريتانيا والوطن العربي على هوية موريتانيا، وكلما كانت ثمة أزمات بين موريتانيا والوطن العربي، أثر ذلك بدرجة أو بأخرى على الاتجاه العربي.

الفرضية الرابعة: والفرضية السابقة نفسها يمكن أن تصاغ بالنسبة الى العلاقات بين موريتانيا والأقطار الأفريقية.

الفرضية الخامسة: يرتبط التعاون الفني بين الدول النامية بمستوى العلاقات السياسية.

الفرضية السادسة: ارتباط التطور في العلاقات الموريتانية العربية بالموقف المغربي سلباً وإيجاباً.

منهج الدراسة

وأما منهج الدراسة المتبع، فقد كان بودّي ـ على الرغم مما يثار من تساؤلات واردة في كثير من الأحيان حول إمكانية قياس الظاهرة السياسية ـ أن يكون منهج التحليل الكمي على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه، لولا مجموعة من العقبات لعل أهمها: عدم توافر قاعدة كافية، بما فيها الأرقام الضرورية الشاملة للفترة موضوع الدراسة، فالأرقام المحصلة لا تعطي سوى فترات محددة غير متناسقة، مما يجعلها قاصرة عن الوفاء بالمطلوب، فضلاً عن الصعوبة ذاتها الكامنة في عملية بناء مقياس علمي، وما يتطلبه ذلك من جهد عال وخبرة كبيرة في التعامل مع الحاسب الآلي، وهي أمور لم يكن الباحث موفقاً في حيازتها. ولذلك ارتأينا أن أفضل منهج مناسب للدراسة هو «المنهج السوسيولوجي التاريخي المقارن» (Comparative Historical Sociological Approach) وهو أداتنا الرئيسية في معالجة الدراسة، ولكن من دون أن يعني ذلك إغفال المناهج الأخرى أو تجاهلها، وبخاصة أسلوب صيغ التناسب (Proportion) والنسبة المئوية (Percentage) التي تعالج الأرقام الخام لتوحيد القياس وتوضيح الاتجاه والنمط، وإزالة متاعب التعامل مع الأرقام الكبيرة. وذلك لأن الاعتماد على منهج واحد، ومهما كان حصيفاً، غير كافٍ ولا يحقق الغرض المنشود.

أما سبب التركيز على «المنهج السوسيولوجي التاريخي المقارن» فهو أنه أنسب وسيلة لدراسة الإشكاليات التي نبحثها، وذلك لتنوع الحالات المدروسة، فهذا المنهج إذاً هو الأقرب إلى تحليل الظاهرة لأنه يظهر أسباب التشابه والتباين بين المجموعات الإثنية المختلفة التي تعيش ضمن الجماعة الوطنية، خصوصاً إذا اقترن ذلك باستخدام المنهجين التاريخي والاجتماعي؛ **فالأول** يقدم لنا المادة التاريخية التي تكشف عن العلاقات والعوامل التي ساهمت في تشكيل الظاهرة وارتباطها بظروف أو وقائع معينة، ومن هنا فإن أهميته تستند إلى فرضية مؤداها أن معرفة الماضي تؤدي إلى معرفة الحاضر والتنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل، **والثاني** الاجتماعي، فإنه يساعد على دراسة طبيعة البناء الاجتماعي والقوى التي تعوق عملية تحقيق الوحدة الوطنية أو استمرار تلاحم أعضاء الجماعة الوطنية، وتوضيح أشكال الصراع الاجتماعي والسياسي والعلاقة بين البناء الاجتماعي والبناء السياسي، أو مشاكل العلاقة الناجمة عن قوى وفئات عديدة في مجتمع ذي ثقافات متباينة.

كذلك استعين بالمنهج التحليلي كلما تطلب الأمر ذلك، وهكذا يمكن أن نستنتج أهمية المنهج المتبع بما يحقق من نتائج مهمة.

النطاق الزمني

ويمتد النطاق الزمني للدراسة إلى أقصى فترة ممكنة، ليتيح أكبر إمكانية لتتبع الظاهرة ودراستها، فهو يبدأ مع ظهور الكيان السياسي الموريتاني المستقل سنة ١٩٦٠، من دون أن يغفل الإرهاصات التي مهدت لذلك، حيث برزت مبكراً إشكالية الهوية السياسية. ثم ينطلق في تتبع مظاهرها وتطورها حتى بداية عقد التسعينيات مع تحول النظام السياسي نحو المشروعية الديمقراطية التي كان النظام قد بدأ مسلسلها قبل سنوات، وتشكل الأحزاب السياسية وظهور الصحافة الحرة الذي عكس هو الآخر طرحاً حاداً للإشكالية المعالجة.

وفي ما يتعلق بالقصور وعدم التناسق في الجداول والأرقام، فإن الأمر لا يعود إلى اختيار الباحث أو رغبته على الإطلاق، فمرد ذلك إلى مصادر تلك الأرقام ذاتها بحيث استحال توافرها إلا في تلك الصورة التي عرضناها.

التقسيم

وبناء على ما تقدم فإن دراسة موضوع «موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي، دراسة في إشكالية الهوية السياسية ١٩٦٠-١٩٩٣» تتطلب تقسيمه إلى أربعة فصول:

في **الفصل الأول**، تم التركيز على الهوية كمفهوم يمكن أن ينظر إليه من زوايا متعددة، فقد تناولناه من منظور فلسفي ونفسي ومنظور اجتماعي وثالث سياسي، مع تركيز واضح على المنظور الأخير (المبحث الأول) ثم عرضنا الأبعاد المختلفة للهوية السياسية وأهمها البعد الإقليمي والثقافي والإثني، وأخيراً السياسي (المبحث الثاني). أما المبحث الثالث، فخصص لدراسة أزمة الهوية على الصعيد القومي العربي، ومدى ارتباط الهوية العربية بالإسلام أو الأفرقة أو الشرق أوسطية كمفاهيم تتلاقى أو تتلاغى معها على الصعيد العربي العام، مع الاستشهاد بنماذج كلما تطلبت الحالة ذلك.

وفي **الفصل الثاني**، تم التصدي لمعالجة أزمة الهوية السياسية في موريتانيا، وعولجت في المبحث الأول انطلاقاً من أبعادها الجغرافية والتاريخية والثقافية والإثنية ودور كل من هذه الأبعاد في تشكيلها، وفي

المبحث الثاني تم تحليل أزمة الهوية في النظم السياسية المتعاقبة على حكم البلاد منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي، ابتداءً من نظام الحكم المدني، ثم العسكري، ثم أخيراً التحول الديمقراطي وانعكاساته على الهوية السياسية. ويناقش المبحث نفسه تعامل مختلف هذه النظم مع الموضوع وتوجهاتها في سياقه، أما المبحث الثالث فيدرس تصور النخب السياسية ذات المشاريع الأيديولوجية للهوية السياسية الموريتانية والخطاب الفكري الذي تقدمه في هذا السياق، من دون أن يغفل أياً من تلك التيارات السياسية، بحيث يتناول التيار القومي بشقيه العروبي والزنجي، «والحر» كفئة اجتماعية تعاني التهميش، والتيارين الإسلامي والماركسي، مع اعتقادنا بعدم وجود تيار ليبرالي متبلور سياسياً وأيديولوجياً على مستوى الخريطة السياسية المحلية.

أما **الفصل الثالث**، فيتتبع انعكاس الهوية السياسية على التفاعلات الخارجية، وبالذات التفاعلات الموريتانية العربية، مؤصلاً تطورها التاريخي والمراحل التي مرت بها من تأزم فانفراج ثم تعاون فاندماج، عارضاً أطرها التنظيمية سواء أتعلق الأمر بالجامعة العربية وأجهزتها، أم باتحاد المغرب العربي وهيئاته. ثم يتطرق لمعالجة أوجه مهمة من تلك التفاعلات إن في مجال الاتفاقيات والتمثيل الدبلوماسي، وإنْ في المجالات الثقافية والمالية والتجارية، وذلك في مبحثين منفصلين.

وخصص **الفصل الرابع** والأخير لتحليل التفاعلات الموريتانية الأفريقية: تطوراً تاريخياً وإطاراً تنظيمياً، فعرض المراحل التي سارت عليها، وبعد ذلك الأطر التنظيمية التي تمر عبرها تلك التفاعلات في مستوييها الإقليمي وما دون الإقليمي، ثم ميادينها الرئيسية: الثقافية والتجارية والمالية قبل أن نبرز في مبحث ثالث الدور التاريخي والمعاصر الذي قامت به موريتانيا في سبيل إنشاء وتعزيز العلاقات العربية ـ الأفريقية، ومدى انعكاس الأزمة السنغالية ـ الموريتانية على ذلك الدور.

وأما **الخاتمة**، فجاءت بصورة مقتضبة لتعرض أهم ما توصلت إليه الدراسة مشفوعاً ببعض التوصيات المستقبلية.

وأخيراً، أرجو أن أكون قد وفقت في أن أضيف ـ من خلال هذا الجهد ـ لبنة صغيرة في البناء المعرفي والعلمي، والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

الهوية السياسية: المفاهيم والأبعاد والتجليات

غدا مفهوم الهوية من المفاهيم الواسعة الانتشار الذائعة الصيت، إذ يكثر تناوله في الحلقات والمحافل العلمية المختلفة، حتى أصبح واحداً من أهم القضايا الأساسية المثارة في العالم المعاصر.

هذا على الرغم مما يتسم به من حداثةٍ في الظهور، وغموضٍ في المضمون، وعدم دقة في الاستخدام، حيث برز خطاب الهوية منذ عقدين من الزمن، منذ بدأ الكلام عن الهوية في أوروبا والعالم الثالث، نتيجة التبدل في علاقة القوة على مستوى العالم من جهة (بين أوروبا والأقطار العربية مثلاً)، وعلى مستوى دول المنطقة الواحدة من جهة ثانية، أو على مستوى الإثنيات المختلفة في الأمة الواحدة من جهة ثالثة[١].

ويتسع مفهوم الهوية ليتضمن كل ما هو ثقافي وتاريخي ونفسي واجتماعي وأنثروبولوجي. ومحاولة الاقتراب من أي بعد من هذه الأبعاد تستلزم أن يقوم الباحث بأدوار عالم النفس وعالم الاجتماع وعالم الانثروبولوجيا، وأخيراً عالم السياسة[٢]؛ وهذا ما يفسر الغموض الذي يحيط بمفهوم الهوية وسهولة التلاعب بمضامينه.

---

(١) برهان غليون في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ١٧ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ١١٤. في الأصل نشرت هذه الندوة في: *Peuples Méditerranéens,* no. 16 (juillet - septembre 1981), pp. 3-29.

وقد شارك فيها: مونيك غادان وبرهان غليون وجيلبير غرانغييوم وفاندا هولوهان وعمر ابراهيم وحبيب تانغور وبول فياي. نقلها إلى العربية جوزيف عبد الله.

(٢) Michael Orial, «La Crise de l'état comme forme culturelle,» *Peuples Méditerranéens,* no. 24 (juillet - septembre 1983), p. 3.

ويذهب البعض إلى أن علماء الاجتماع والسياسة لم يناقشوا الهوية قبل القرن التاسع عشر، وإنما انصب جل اهتمامهم على الطبيعة الإنسانية والخصائص الإنسانية العامة عند كل البشر، وأن الاهتمام بالهوية يعود إلى القرن التاسع عشر، حيث بدأ الكتّاب بإلقاء الأضواء على الاختلافات ما بين الأفراد والجماعات. ويعود ذلك في رأيهم إلى ظهور حركة القوميات في أوروبا من ناحية، والبحث عن المساواة في التاريخ والثقافة التي تميز أمة من غيرها من ناحية ثانية، وظهور الحركة الرومانسية من ناحية ثالثة. ولقد دفعت الحركتان الأخيرتان إلى جذب الأنظار نحو نظرية أن الاختلافات أكثر أهمية من التشابهات(٣).

ويقدم بول فياي تحليلاً آخر لمسألة ظهور الهوية، يرى فيه أن المطالبة بالهوية مرتبطة بضرورة نشوء الأطراف على صعيد العالم، فلا تصادفها في المركز، وبدقة أكثر: لا تصادفها في وسط الشعوب التي تستقر في المراكز؛ إذ يبدو أن هذا المفهوم اتخذ كصورة أكثر منه كحقيقة كونية، وبقدر ما يكون الاختلاف الرأسمالي قوياً تشعر الأطراف أو المجموعات والفئات والطبقات التي تشكل الأطراف بأنها محرومة فيه من أي عون رباني(٤).

وربما يكون عدم وضوح فترة ظهور المفهوم من الأسباب التي أدت إلى غموض استخدامه، شأنه شأن العديد من المفاهيم في العلوم الاجتماعية.

أولاً: إشكالية المفهوم

مع ما يلاحظ من قلة الدراسات المتعلقة بالهوية (هوية الجماعة الأساسية)، فإن هناك صعوبة في تمييزها من سائر المجموعات والهويات التي كانت تختلط بها أو حتى تحجبها عن الظهور. وقد تناول بعض الأدبيات الغربية الاجتماعية والسياسية مفهوم الهوية من خلال طرح العديد من الإشكاليات النظرية والتطبيقية التي تثيرها دراسة المفهوم وتناوله. من ذلك أن هناك استخداماً مخادعاً للمفهوم، وتعقيداً على مستويات مختلفة يمكن ملاحظة

---

(٣) Michael A. Weinstein (comp.), *Identity, Power and Change; Selected Reading in Political Theory* (Scott: Fores Man, 1971), p. 4.

(٤) بول فياي في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٥.

حَدَّيْها في أن أحدهما نفسي ويتعلق بتساؤل الفرد عن نفسه، والثاني يرتبط بمسألة الهوية الجماعية التي ترجع إلى العنصر أو البعد الاجتماعي والثقافي(٥).

ويشير البعض إلى أزمة الهوية باعتبار أنها تثار بانتقال الإنسان من التقليدية إلى أشكال أكثر حداثة، أو الانتقال من القرية إلى المدينة والتعامل مع القطاعات الحضرية في المجتمع، بما يتضمنه ذلك من تغير الولاءات والقيم والأنماط السلوكية، كما تثير هذه الأزمة قضية صهر الولاءات الإقليمية والقبلية والسلالية في بوتقة الولاء القومي(٦)، بينما ينتقد البعض هذا الطرح، واصفاً إياه بأنه ثانوي، ويعتبره تجاهلاً للقضايا الحقيقية التي تكمن وراءها «الهوية»، وهو أن الصراع في جوهره بين الثقافات الوطنية والثقافات الأجنبية، بين الذات الوطنية والسيطرة الأجنبية(٧).

ويربط باي (Pye) بين أزمة الهوية وبين الفجوة الثقافية القائمة بين الحكام والمحكومين، حيث ترتبط أزمة الهوية لديه أساساً بالإحساس بالانتماء الفكري والعاطفي، وعلى مستوى الدولة تتحدد هذه الأزمة بين المؤشرات الفاصلة في العلاقة بين الحكام والشعوب ومدى الفجوة بين هذه العلاقة ومثيلتها في بلد آخر، ويرى أن الأمر يثير مشكلات أخرى هي عدم وحدة الثقافة الشعبية والتباين العرقي والاختلاف الديني، مما يحدث تصدعاً. ويمثل هذا الاختلاف تحدياً آخر لمدى الارتباط بالقيم والمثل داخل المجتمع نفسه، مما يحدد الفجوة الثقافية ومدى اتساعها(٨).

وللتباين في الآراء والأطروحات المقدمة لبيان المفهوم وأبعاده المختلفة ما يبرره، بوصفه مفهوماً اجتماعياً وثقافياً فكرياً واسعاً، شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم في العلوم الاجتماعية وأي عمل من أعمال الفكر والثقافة. ولكن أليس ذلك هو طبيعة أي عمل يتعلق بالفكر والثقافة، خاصة عندما يكون هذا العمل في ميدان الدراسة السياسية أسئلة تتلو أسئلة وظواهر مرتبطة

---

(٥) Lucian Pye, «Identity and the Political Culture,» in Leonard Binder [et al.], *Crises and Sequences in Political Development,* Studies in Political Development; 7 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971), pp. 101-135.

(٦) انظر: جيلبير غرانغييوم في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١٢١.

(٧) علي الدين هلال، **محاضرات في التنمية السياسية** (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٥)، ص ١٠.

(٨) Pye, «Identity and the Political Culture,» pp. 101-136.

بظواهر، يقف الباحث إزاءها محاولاً فهمها والسيطرة عليها، تثير فيه مشاعر التحدي العقلي، وتغرس فيه الإحساس بالعجز عن الوصول إلى حقيقة نهائية أو مطلقة؟[٩].

وانطلاقاً من تلك الحيرة المعرفية إزاء هذا المفهوم، يبدو التساؤل حول ماهية الهوية: هل هوية الأمة هي ما تعرفه عن ذاتها أو ما تتمنى أن تصير إليه، ومن يعرف الهوية في الأمة، الطبقة؟ السلطة؟ النخبة؟ الأجهزة المعرفية التقليدية أو السائرة نحو التأسيس الاجتماعي والسلطوي؟ هل هي كلمة التغيير نحو مثالية معينة؟[١٠] وفي محاولة للبحث عن ردود لبعض هذه الإشكاليات، سنستخدم أكثر من مقترب معرفي لتتبع هذه الظاهرة والبحث عن مختلف الزوايا التي تمت معالجتها من خلالها؛ وذلك لأن الواقعة السياسية واقعة جزئية بالنسبة الى الواقعة الاجتماعية، وهي في حد ذاتها لا وجود لها، بل هي خلاصة لوقائع أخرى عديدة لا حصر لها، والوصول إليها يفرض علينا أن نلجأ إلى جميع النوافذ. فكلما تعددت النوافذ، كانت الصورة التي سوف يصل إليها تفكيرنا أكثر صدقاً وأقرب تعبيراً عن الحقيقة[١١].

١ ـ الهوية من منظور نفسي وفلسفي

أ ـ المنظور النفسي: استخدمت الدراسات في مجال علم النفس مفهوم الهوية بصورة واسعة وغير دقيقة؛ مما يفسح المجال أمام إدراج عدد من الظواهر تحته[١٢]، حتى بات من الواجب إجراء دراسة لمعرفة ما يندرج تحت باب الهوية وما لا يندرج تحتها. ويقدم فرويد نموذجاً بنيوياً للشخصية مكوناً من ثلاثة مستويات: الهو (Id) والأنا (Ego) والأنا الأعلى (Super Ego)، وكأننا أمام نظام للهوية الفردية، وهي في الوقت ذاته تكون أنظمة فرعية لهذه الهوية يتفاوت تأثير كل منها، فالـ «هو» من حيث إن مضمونه كل ما هو موروث وكل ما يظهر عند الولادة، وكل ما هو مثبت في الجبلَّة، لذا فهو

(٩) هلال، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٠) مطاع صفدي، «ميتافيزيا الشبه والهوية،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ١٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٤.

(١١) حامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي، محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٠-١٩٧١** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، [د. ت.])، ص ٥٩-٦٠.

(١٢) Simom N. Herman, *Jewish Identity: A Social Psychological Perspective,* Sage Library of Social Research; 48 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1977), p. 28.

يتألف أولاً وقبل كل شيء من الميول الغريزية التي تصدر عن التنظيم الجسمي[١٣].

ويرى أريكسون (E. Erikson)، وهو من أبرز علماء النفس الاجتماعيين الذين حاولوا تعريف هذا المصطلح، أن الهوية تعني إدراك الفرد لذاته أمام الآخرين في الجماعة؛ بمعنى: كيف أقدم نفسي للآخرين وكيف يقدم الآخرون أنفسهم إليَّ، ويتم من جديد طرح مسألة الهوية من خلال «الأنا والآخرين» (Le moi et les autres)، كما يرى أن تشكيل هوية الفرد (الذات) مرادف لعملية الخبرة أو تكوين المفاهيم، وأن الإطار الذي يحدد الخبرة أهم من المحتوى نفسه، وبواسطة هذه العملية الإدراكية يتمكن الفرد من تقويم ذاته في ضوء تقويم الآخرين له، وعملية الإدراك هذه عملية متغيرة ومنظورة، فهي تبدأ منذ لحظة ولادة الفرد ولا تنتهي إلا بموته وتقع في لب ثقافته، ويرى أن الهوية (الذات) تتكون من خلال التفاعل المباشر بينه وبين المحيطين به، ومن هنا جاء مفهوم الدور (le rôle) الذي يقوم به الفرد في الحياة الاجتماعية وأثره في تكوين الذات[١٤].

ويتناول أورين كلاب (O. Klapp) الهوية من زاوية أنها مسألة رمزية (Symbolic)؛ إنها معنى يرتبط بالإنسان أو يستطيع الإنسان أن يكونه من خلال ردود أفعال الآخرين[١٥]. وينظر جرجين (Gergen) إلى الذات باعتبار أنها مكونة من أربعة أبعاد هي: التمايز (Differentiation) والأهمية (Salience) والانسجام الداخلي (Consistance) وتقويم الذات (Self-evaluation)، وينظر إلى الذات من جانبين: **الأول** باعتبارها عملية، و**الثاني** باعتبارها بناء. وينصرف الجانب الأول إلى العمليات التي بواسطتها يحدد الفرد سلوكه الداخلي والخارجي، وينصرف الثاني إلى نظام المفاهيم المتاح للفرد في محاولة لتحديد ذاته[١٦].

---

(١٣) سيغموند فرويد، **الموجز في التحليل النفسي، المؤلفات الأساسية في التحليل النفسي**، ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القماش؛ إشراف مصطفى زيور (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢)، ص ١٥.

(١٤) أميمة مصطفى عبود أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ٩٨.

(١٥) Orrin Klapp, *Collective Search for Identity* (New York, Holt; Rinehart and Winston, 1969), p. viii.

(١٦) Kenneth J. Gergen, *The Concept of Self,* Person in Psychology (New York, Holt: Rinehart and Winston, 1971), p. 23.

ويقدم ميلر (Miller) نظريته للهوية، فإذا هي ترتبط لديه بالمعاني وبالتقسيم الذي يظهر خلال التفاعل الاجتماعي الذي يرتكز على الأبعاد البنائية، والتي يطلق عليها هوية ذاتية أو هامشية والتي يطلق عليها هوية عامة، وهنالك هويات فرعية هي تلك التي تكون خصائص مماثلة للأدوار الاجتماعية، ويرى أن الهوية القومية هي واحدة من الهويات الفرعية المختلفة المحتملة، وتعتمد مركزية الهوية على الظروف التاريخية(١٧).

ـ أما مستويات الهوية، فإن ماري تحللها باعتبار أنها أربعة، وهي: مستوى الفرد كفاعل، ومستوى وظيفة الهوية بالنسبة الى الفرد كعنصر في الجماعة، وأخيراً مستوى المنطق الأرسطي للهوية متخذاً شعار «اعرف نفسك»، وهذا المنطق لا يطيع إلا هويته الخالصة وتطابقه مع ذاته أ = أ، وإذا كانت أ = ب، فـ ب = جـ، إذن أ = جـ(١٨).

ويتفق المفهوم الذي يقدمه اشتراوس (Strauss) للهوية مع نظرية أركسون، إذ يرى أنها عملية إدراكية تتعلق بعملية تقويم متبادلة ما بين تقويم الفرد لذاته وتقويم الآخرين له(١٩).

ويبدو أن الدراسات النفسية تنظر إلى الهوية باعتبارها وافيةً بدراسة ذات الفرد وتفاعله مع الآخرين، من خلال دور معين يقوم به داخل جماعة لها هويتها الثقافية والدينية، وفي ظل سلطة عامة تحدد مجموعة من الأهداف التي تسير من خلالها حياة هذا المجتمع بكافة أبعادها.

ب ـ المنظور الفلسفي: في كتابه **تلخيص ما بعد الطبيعة** يقول ابن رشد: «إن الهوية تقال بالترادف للمعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود، وهي مشتقة من الهو كما تشتق الإنسانية من الإنسان»، وهو هنا يعود بنا إلى مفهوم

---

(١٧) Daniel R. Miller, «Study of Social Relation Situation Identity and Social Interaction,» in: Sigmund Koch, *Psychology: A Study of Society* (New York: Macgraw Hill, 1963), p. 673.

(١٨) أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» ص ١٠٠. نقلاً عن: Andrew J. Weigert, J. Smith Teitge and Dennis W. Teitge, *Society and Identity: Toward a Sociological Psychology,* Arnold and Caroline Rose Monograph, Series of the American Sociological Association (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 1-6.

(١٩) انظر: عبد الله سليمان أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر: دراسة ميدانية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص ٤٣. نقلاً عن: Anselm L. Strauss, *Mirrors and Masks; the Search for Identity* (Glencoe, IL: Free Press, [1959]).

الهوية الذاتية في منطق أرسطو باعتبار أنها تماثل الشيء مع ذاته، ولهذا نرى في **التعريفات** للجرجاني أن «الهوية هي الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الأغيار»؛ الامتياز هنا بمعنى الخصوصية والاختلاف لا بمعنى التفاضل.

ولعل ابن خلدون قد استطاع أن يبرز هذا المعنى بشكل أكثر وضوحاً في قوله في **المقدمة**: «لكل شيء طبيعة تخصه»[٢٠]؛ وعلى هذا فانتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده ونفيه، ولكل مرحلة مجتمعية وتاريخية هويتها التي هي تطور متجدد للهوية في المرحلة السابقة، أو انحدار وتدهور لها، إنها التماثل ولا التماثل، الاستمرار أو الانقطاع الثابت والمتغير ثقافياً وموضوعياً في جدل التاريخ[٢١].

وفي الفكر الفلسفي الغربي، يعتبر هيغل من أبرز المنظرين للهوية فلسفياً، وهي لديه لا تنفصل عن الاختلاف. أما الهوية الصورية المجردة كما توجد في المنطق الصوري فهي هوية الفهم أو هي علاقة الماهية بالظواهر (الظاهرة)، ليست إلا علاقتها بذاتها وهذه هي الهوية. ويبدو أن الهوية هنا مباينة للهوية كما هي في المنطق الصوري، ذلك أن مبدأ الهوية هو تحصيل حاصل، فصيغته (أ = أ)، وهذه الصيغة قضية انعدام التنوع، في حين أن الهوية لدى هيغل تنطوي على التنوع؛ إذ إن علاقة الماهية هي بذاتها تعني تميز ذاتها من ذاتها، والهوية يناقضها التنوع، وفي التنوع يميز هيغل ثلاث درجات: الآخرية والتضاد والتناقض: الآخرية تنطوي على الاختلاف والاختلاف يتضمن الهوية[٢٢].

وتحلل الموسوعة الفلسفية الهوية باعتبار أنها تشير إلى طبيعة التغير، وإلى المشاكل المتعلقة بتجديد هوية أو إعادة تجديد هوية الشيء أو الشخص، حيث تعرض مجموعة من القضايا تندرج تحت ما يسمى «مشكلة الهوية»، وفي شكلها البسيط تعني محاولة إعطاء شرح حقيقي لصور العالم التي تفسر تماثلها من ناحية، ولتنوعها وتغيرها من ناحية أخرى، وتقدم الموسوعة الرؤية التقليدية، حيث إن مشاكل الهوية تتركز على مشكلتين: فقد فسرت الهوية

---

(٢٠) محمود أمين العالم، «حول مفهوم الهوية،» **العربي** (الكويت)، السنة ٣٨، العدد ٤٣٧ (نيسان/ابريل ١٩٩٥)، ص ٢٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢٢) مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٤٦١.

كمعنى للثبات (الذي يهدف للتغير أو كوحدة للهدف للتنويع)، وأن الكتابات المبكرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر تمحورت حول خمسة أسئلة:

ـ كيف نشأت فكرة الهوية؟

ـ ماذا تعني الهوية؟

ـ ما هي احتمالية تطابق موضوعين في كل الأبعاد حتى وهما مختلفان عددياً؟

ـ ما هي الهوية الشخصية؟

ـ ما هو المقصود بفرضية التماثل ويشير إلى العلاقة بين الأسماء وسمات الموضوع؟[٢٣].

وتتعرض المفاهيم الفلسفية للهوية من دون أن تتفق على مفهوم موحد، ولكن المفهوم الذي تقدمه الموسوعة الفلسفية من أكثرها دقة وأوسعها شمولاً.

٢ ـ الهوية من منظور اجتماعي

يتم تناول مفهوم الهوية هنا من منظور اجتماعي، حيث يرتكز البحث على بناء المجتمع وصلته بالعلاقات بين أفراد المجتمع وعناصره المختلفة.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات الاجتماعية تضمن جانباً نفسياً، إلا أنه يطرح مفاهيم جديدة كالخراب المستمر في المجتمع الحديث وبناء هوية أعضائه، وباعتبار أن كل فرد يمتلك، من الناحية الاجتماعية، هويّات متعددة منظمة حسب أولوياتها وأهميتها ووظائفها. ولكن تبقى الهوية المجتمعية مستمرة عبر المواقف المختلفة[٢٤]. ويعرف اندرين الهوية في هذا الإطار بأنها العضوية في المجتمع السياسي، ويستخدم مفهوم الهوية من ناحية أخرى بأنه الشعور بالنحن وبأنه يرتبط بالسلوك الظاهري للإنسان وبمفهوم التعاون بين أفراد المجتمع[٢٥]. ويقدم سبنسر نموذجاً يطلق عليه اسم «نظام الهوية الجمعية»، وفي تحليله لهذا النموذج ينطلق من البعد الثقافي الاجتماعي مرتكزاً على بعد

(٢٣) *The Encyclopedia of Philosophy,* Editor in Chief Paul Edwards, 8 vols. (New York: Macmillan, [1967]), vol. 3, pp. 121-124.

(٢٤) أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» ص ١٠١.

(٢٥) المصدر نفسه.

ثقافي قائم على التفاعل الديناميكي بين العناصر الثقافية (الرموز) وأفراد المجتمع، مشكلة بذلك نظام الهوية «الجمعية» ومن هذه الرموز: الوطن. فسقوط الأقاليم بيد قوى خارجية ـ حسب رأيه ـ لا يعني فقدان هوية شعب تلك الأقاليم، بل إن الأمر الملحوظ أنه بعد سقوط الأرض بيد المحتلين تتحول بعض الأماكن إلى رموز مقدسة، فتتأجج الأحاسيس المتعلقة بالأرض وتصبح أكثر أهمية في الترتيب من غيرها من الأحاسيس والمشاعر والمعتقدات. ويشير سبنسر إلى عدد آخر من الرموز أهمها اللغة والموسيقى والرقص والأبطال والتعليم[٢٦]. والجانب الاجتماعي من الهوية متميز بالاستمرارية والثبات النسبي؛ فالهوية هي القسمات الثابتة من العناصر التراثية، أما مجموع التراث، وهو يشمل الهوية، ففيه ما هو ثابت وما هو متغير، بمعنى أن القسمات الثابتة في الشخصية الحضارية التي تسميها الهوية تستعصي على التطور والتغير حتى ولو تعرض المجتمع للغزو التجريبي. فالهوية هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق، ويشبهها البعض بالبصمة، وأن الانفتاح على الحضارات الأخرى ومصافحة التيارات الفكرية لا يلغيان تميز هذه البصمة، فهي من الثوابت خالدة على مرّ الدهر[٢٧]. وهكذا ساعد على سبيل المثال على تكوين الهوية المصرية، الاستمرارية التاريخية المتمايزة ومعرفة المصريين بمساهمتهم في الحضارة الإنسانية، والاختلاف عن النخب الحاكمة الأجنبية، وكيف أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتسم بالتوتر، والمحكومون يتميزون من الحكام في الملبس واللغة والتقاليد[٢٨].

أما نديم البيطار، الذي يركز في دراسة للهوية على البعد التاريخي، فينتقد المفهوم الميتافيزيقي للهوية الذي يذهب إلى أنها مسألة ثابتة وليس للتطور التاريخي دور في تغيرها. ومن أمثلة هذه النظرة السكونية ـ كذلك ـ ما كتبه اندريه سيفزيري الذي اعطى للمجتمعات الأوروبية هويات ثابتة كالواقعية اللاتينية، والإبداع الفرنسي، والصلابة الإنكليزية، والانضباط الألماني، والصوفية الروسية، والديناميكية الأمريكية. ويرد على ذلك بأن هذه الشعوب

---

(٢٦) أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر: دراسة ميدانية،» ص ٤٦.

(٢٧) **ندوة الهوية والتراث** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٤)، ص ٤١-٤٢.

(٢٨) أبو كاشف، المصدر نفسه، ص ٤٩.

التي أعطيت هذه الهوية والصفات الملازمة لها قد تغيرت مع مرور التاريخ؛ فسكان أوروبا الحالية مختلفون عن القبائل الجرمانية التي وصفها كاسيوس منذ ألف عام، وعرب الجاهلية ليسوا هم عرب اليوم[٢٩].

ولقد تناولت الدراسات الاجتماعية في الغرب مسألة الهوية انطلاقاً من مستويات ثلاثة:

أ ـ مستوى الهجرة والمهاجرين، وما يعنيه مفهوم المواطنة، ومفهوم الاستيعاب والتعددية.

ب ـ مستوى خاص بفهم شخصية الأفراد من الناحية الفكرية والسيكولوجية والاجتماعية والأنثروبولوجية.

ج ـ مستوى يتناول محاولة بعض الاجتماعيين من أنصار المدرسة البراغماتية الأمريكية وضع مفهوم للتعريف أو لفهم النشاط الإنساني من الناحية الاجتماعية والنفسية. ثم تمّ تطوير مفهوم أريكسون الخاص بهوية الأنا (Ego Identity) إلى الهوية (Identity) فقط[٣٠]. وإذا كان معظم المفاهيم السائدة في تعريف الهوية الجمعية ينطلق من البعد الثقافي والتاريخي، فقد ظلت الإشكالية قائمة حول تحديد القيم الثقافية التي يتم على أساسها تحديد الهوية لأي مجتمع.

ويبدو من خلال هذا المستوى الأخير أن التعبير الأكثر وضوحاً هو الانتماء إلى مجموعة، ووعي هذا الانتماء الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد يقتضي دوماً قبولاً بثقافة هذه المجموعة، وقانونها، وبمقابل هذا القبول تعترف هذه المجموعة بك عضواً فيها وتمنحك هوية. ويبدو أن مسألة العلاقة بين السلطة والهوية تظهر على هذا المستوى، حيث بوسع المجموعة دائماً الاستفادة من وعي الانتماء هذا مقابل الاعتراف بسلطتها والخضوع لهذه السلطة[٣١].

وإذا كانت الدراسات النفسية والاجتماعية تلتقي في منطقة (النحن) لا

---

(٢٩) نديم البيطار، **حدود الهوية القومية: نقد عام** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٤)، ص ٣١٢.

(٣٠) Weigert, Teitge and Teitge, *Society and Identity: Toword a Sociological Psychology,* p. 23.

(٣١) غرانغييوم في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٥.

(الهم)، فإن الأولى تولي الاهتمام لذات الفرد وتفاعلها مع الآخرين، بينما يركز المنظور الاجتماعي على دور العوامل الثقافية والتاريخية وتأثيرها المتعدد الثابت في منظومة القيم الاجتماعية.

٣ ـ الهوية من منظور سياسي

يمكن أن نلمح في هذا الإطار تطوراً تاريخياً من منظور سياسي لمفهوم الهوية يعود إلى الفلسفة الإغريقية منذ أن استطاع سقراط أن يجعل الفلسفة تنحو منحى جديداً بتوسيع مجال اهتمامها لتشمل الإنسان، ووضع إصبعه في ذلك الوقت المبكر على مسألة الهوية، حيث أعلن أن الفلسفة حسنة ولكن هناك فلسفة أجدر بالفلاسفة أن يدرسوها أكثر من جميع هذه النجوم والكواكب وهي عقل الإنسان، وإلى أي شيء سيتحول في المستقبل، معبراً عن ذلك التحول باتخاذه شعار «إعْرَف نفسك»[٣٢].

وجعل أرسطو مبدأ الهوية أحد الأركان الأساسية في منطقه الصوري. وفي العصور الوسطى جعلت الفلسفة المسيحية شخصية الإله والسيدة العذراء والسيد المسيح هي هوية الشخص الواحد، تتجسد الهوية في شخصية المسيح وكونها رمزاً فكرياً يحدد مظاهر الإيمان والاستمرارية الحقيقية لأي شخص[٣٣].

ويرتكز المفهوم الإسلاميُّ للهوية على اعتبار الإسلام هوية مشتركة بين جميع المسلمين، لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى[٣٤].

وتعبر الهوية الإسلامية عن تصور مفاده أن الدين قد يكون مصدراً لهوية مستقلة، وهو تصور يجد ما يبرره في المجتمعات التقليدية، حيث يعد الدين من أهم المقومات القومية، كما يجد ما يسانده في السوابق التاريخية، حيث فاقت بعض الكيانات مثل الدولة الإسلامية في نمطها النبوي الخليفي والإمبراطورية العثمانية على أساس الدين[٣٥].

---

(٣٢) ويل ديورانت، **قصة الفلسفة**، ترجمة فتح الله محمد (بيروت: مؤسسة دار المعارف، ١٩٦٦)، ص ١٢.

(٣٣) أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» ص ١٠٥.

(٣٤) علي الكنز، «الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٦ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ١٠٤.

(٣٥) نيفين عبد المنعم مسعد، «الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، ص ٧٣.

وجاءت الفلسفة القومية، وكانت بداية التعرف على الهوية في الدولة القومية، ثم الفلسفة الفرنسية ـ الألمانية ومسألة الهوية والكوجيتو الديكارتي (أنا أفكر إذاً أنا موجود)، ثم الفلسفة الوجودية التي ترى أن هوية الفرد تتحقق من خلال الآخر، فلا يوجد أنا بدون أنت، ومن ثم تتحقق المساهمة الفردية المميزة للفرد ومسألة التمييز بين الذاتي والموضوعي والمعروف به، وفلسفة هيغل ومبدأ استمرارية الجدل الذاتي بين الفاعل الخاص والمفعول العام[٣٦].

وترى الفلسفة المباركة أن الإنسان إن لم يكن حيواناً سياسياً، فهو حيوان اقتصادي[٣٧].

ويرى البعض أن علماء الاجتماع والسياسة لم يناقشوا مسألة الهوية قبل القرن التاسع، وإنما انصب كل اهتمامهم على الطبيعة الإنسانية والخصائص الإنسانية العامة الموجودة عند كل البشر، وأن الاهتمام بالهوية يعود إلى القرن التاسع عشر حينما بدأ الكتّاب إلقاء المزيد من الأضواء على الاختلاف ما بين الأفراد والجماعات؛ ويعود ذلك في رأيهم إلى ظهور حركة القوميات في أوروبا من جانب، والبحث عن المساواة في التاريخ والثقافة التي تميز أمة من غيرها من جانب آخر، وظهور الحركة الرومانسية من جانب ثالث. ولقد أدت الحركة الأخيرة إلى جذب الأنظار نحو «أن الاختلافات أكبر أهميةً من التشابهات»[٣٨] كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

إلا أن الهوية كخطاب سياسي حديث الظهور بين الدول بعضها بعضاً، وبين الإثنيات المختلفة داخل الأمة الواحدة، ويعتبر برهان غليون أن ظهور خطاب الهوية القومية جاء بعد انهيار الخطاب القومي والأيديولوجيات القومية التقليدية، وحل بمعنىً ما مكان القومية بوصفها خطاباً يعطي للدولة شرعيتها. وبموازاة هذا الخطاب تطور داخل المؤسسات الدولية، كنتيجة ملازمة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، خطاب حول المساواة بين الثقافات واحترام الهويّات الثقافية والتعاون الدولي[٣٩].

---

(٣٦) أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» ص ١٠٥.

(٣٧) انظر: بطرس بطرس ـ غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل إلى علم السياسة**، ط ٥ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦)، ص ١٢٦.

(٣٨) غليون في: «ندوة الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

ويعتبر أندرو (Andrew) أن مشكلة الهوية هي واحدة من أهم أربع مشكلات في العمليات السياسية التي تواجه وتؤثر في كل المجتمعات، وهي في نظره، بالإضافة إلى مشكلة الهوية، مشكلة بناء الشرعية السياسية، ومشكلة تنظيم الأدوات الفاعلة للقوة، ومشكلة إنتاج وتوزيع البضائع والخدمات(٤٠). أما باي فيتصور أنها واحدة من أزمات خمس تواجه النظام السياسي في العصر الحديث، وهي، إضافة إلى ما تقدم به اندرو، أزمة المشاركة السياسية.

وقد بلور باي مفهومه للهوية في الدول الجديدة مستفيداً من كتابات أريكسون عن أزمة الهوية لدى الفرد البالغ، حيث إنها تتعلق لديه بمفهوم الجسد السياسي والعقل السياسي؛ فجسد الدولة هنا يشبه جسد الكائن الحي. أما عقل الدول الجديدة فيشبه عقل الفرد البالغ، ويذهب إلى أن إشكالية الهوية السياسية تكمن في تفسير العديد من القيم وأهمها: الولاء والكرم والفخار والشرف والقومية والوعي الاجتماعي والاغتراب والتحديث والكاريزما والتكامل. وقد وجد باي أن بناء إطار فكري يبحث فيه عن نظرية عامة تجمع بين مجالات معرفية مختلفة (الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، ودراسات التنمية، والحداثة)، ليس من السهولة بمكان، ولا بد كذلك من الاهتمام بمعرفة مدركات أطراف هذه الهوية في مناطق معينة وأن أزمة الهوية تحدث حينما يجد المجتمع أن ما ارتضاه ذات يوم من دون نقاش كتعريفات مادية ونفسية لذاته الجماعية، لم يعد مقبولاً في ظروف تاريخية جديدة.

وهو يفرق بين أزمة الهوية والإحساس بها. فالأخير ذو آثار مهمة على عملية بناء الدولة، فالقادة والشعوب تتنابهم الحيرة حول ذلك القدر الذي ينبغي أن يغيروه ويطوروه لكي يصبحوا جزءاً من العالم الجديد والحديث، أو بمعنى آخر: محاولة إيجاد حل لمعضلة التغيير والاستمرار في الذات القومية لأي شعب، وهو بعد مهم في عملية بناء أي دولة. وهي تتعلق، حسب رأيه، بالعاطفة الوطنية وشعور الناس بأنهم مرتبطون بعضهم ببعضهم الآخر برباط عام، كما أنها تتعلق أيضاً بمسألة الوحدة والتماسك الوطني(٤١).

---

(٤٠) Weigert, Teitge and Teitge, *Society and Identity: Toward a Sociological Psychology,* p. 49.

(٤١) انظر هذه الآراء في: Pye, «Identity and the Political Culture,» pp. 110 and 242.

ويعتقد سبنسر أن الهوية ترتبط بالرموز الثقافية لشعب ما وقد تكونت من خلال خبراته التاريخية(٤٢).

أما النظرية الماركسية، فإنها تنظر إلى الهوية القومية باعتبارها مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وتحديداً مع ظهور الطبقة البرجوازية في أوروبا، وترى الماركسية أيضاً أن التاريخ البشري يقوم على الصراع المستمر بين الطبقات، وتتحدد هوية الطبقة في ضوء ملكيتها لوسائل الإنتاج، وأن التاريخ البشري مقسم إلى خمس مراحل من التطور، وتتحدد هوية كل مرحلة طبقاً لعلاقات الإنتاج السائدة، والتي يحددها في المرحلة الأخيرة العوامل الاقتصادية التي تتلخص في السؤال عمن يملك وسائل الإنتاج. وهكذا أعطت الماركسية نموذجاً تصورياً للمجتمع البشري يتكون من خمس مراحل: المشاعية البدائية، والعبودية، والإقطاع، والرأسمالية، والشيوعية، وكل مرحلة تتسم بوجود طبقتين أساسيتين متصارعتين ما عدا المرحلة الشيوعية، وهذا الصراع سيؤدي إلى انتصار أحدهما، وتركيب هوية جديدة اجتماعية. وفي المجتمع الاشتراكي السوفياتي سابقاً كانت تثار مشكلة الهوية تحت ما يعرف بمسألة القوميات، وتطرح حلاً في شكل تنمية ثقافية، وظروف اجتماعية متساوية. وتفهم الماركسية الهوية القومية في العالم بما يمكن تسميته الهوية / الدور، حيث يمكن أن توصف بأنها تقدمية أو رجعية في ضوء موقفها من الإمبريالية من ناحية، وموقفها من قضايا الثورة الاشتراكية من ناحية ثانية(٤٣). وفي سياق أزمات التنمية يجيء تأكيد أن الهوية تعني الأيديولوجية الموحدة في مواجهة الآخر (الاستعمار ـ الغرب ـ أوروبا)، وهي الوحدة المؤسسة على الجنس الواحد؛ بمعنى آخر هي الوحدة القومية، حيث يؤدي اختفاء الهوية إلى حالة الاغتراب سواء أكان اغتراباً اقتصادياً أم ثقافياً أم فولكلورياً انثروبولوجياً (كشعر البربر في الجزائر وتعبيره عن هويتهم) والذي يؤدي إلى الصراع اللغوي أو الثقافي.. ويرى أصحاب هذا الرأي أن قضية الهوية قد تثار في إطار الدولة الحديثة الاستقلال، وهي تتبنى أيديولوجية «الاشتراكية» مثلاً، وإن اختلفت في بعض خياراتها الاجتماعية والاقتصادية

---

(٤٢) E. H. Spincer in: *Persistent Cultural, System Sciences,* vol. 174, p. 796.

(٤٣) سركيس ياقوت، **أسس المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية**، ترجمة محمد الجندي (موسكو: دار التقدم، [د. ت.])، ص ١٣٥-٢٢٠.

والسياسية، أو تعتنق الليبرالية أو غيرها من الأيديولوجيات، بمعنى أن الهوية هنا نتاج لأزمات بناء الدولة الحديثة الاستقلال[٤٤].

وقد تكون الهوية السياسية هي الأساس للهوية القومية المشتركة، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الهوية القومية لمعظم الشعوب هي محصلة لعملية طويلة من التطور التاريخي تتضمن المفاهيم المشتركة والخبرات المشتركة واللغة المشتركة والثقافة المشتركة، وغالباً الدين المشترك، وهكذا فإن الهوية ذات خاصية عضوية، لكن الحال ليست كذلك بالنسبة الى الولايات المتحدة، فلقد تحددت الهوية القومية الأمريكية في مفردات سياسية أكثر منها عضوية، وكانت الأفكار السياسية للعقيدة الأمريكية هي أساس الهوية القومية. وهكذا فإن أساسيات أو أصول الولايات المتحدة تكمن في عملها السياسي الواعي، وفي تأكيدها على المبادىء السياسية الأساسية، وفي تمسكها بالمواثيق الدستورية المبنية على هذه المبادىء[٤٥].

وفي الفكر العربي تم تناول الهوية على أنها مجموعة من السمات العامة التي تميز شعباً أو أمة في مرحلة تاريخية معينة[٤٦]، أو بتعبير آخر: هي ظاهرة تاريخية تجد تفسيراً لها أو قاعدة أو أنها العملية التي بواسطتها تنتقي جماعة من الناس سمات معينة من ذخيرتها الثقافية في فترة زمنية محددة، ثم تلبس تلك السمات رداءً من الرموز[٤٧]. بينما يرى البعض أنها التمثيل الرمزي لمجموعة متجانسة كبرى من الأفراد من شأنها أن تعرف التعبير عن هوية جماعية ترتبط بهذه العبارات: إجماع الأمة، خطاب الأمة، النظام الاجتماعي الأساسي للأمة، أولوية الأمة إزاء المصالح الفردية لأعضائها

---

(٤٤) François Châtelet et Evelyne Pisier - Kouchner, *Les Conceptions politiques du xxe siècle: Histoire de la pensée politique,* Thémis science politique (Paris: Presses universitaires de France, 1981), pp. 510 et 524.

(٤٥) س. ث. أيزيستا، «الهوية الأمريكية،» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونسكو)، العدد ١٣٤، ص ١٤١.

(٤٦) نديم البيطار، «مفهوم الهوية القومية والمستقبل العربي،» **الباحث**، السنة ٣، العدد ١ (١٣) (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٠.

(٤٧) Khalil Nakhleh, «Cultural Determinants of Palestinian Collective Identity,» *New Outlook,* vol. 18, no. 7 (1975), p. 23.

وإزاء الأمم الأخرى، كما ترتبط بها ممارسات اجتماعية وتمثلات رمزية في آن واحد[٤٨].

ويحلل هانف (Hanf) ظهور الهوية القومية في الشرق الأوسط، فيرى أن نهضة علمانية ظهرت فتبنتها جماعة من غير المسلمين الذين رغبوا في تحرير الهوية العربية من مفهومها الديني الضيق الذي ورثته من الإمبراطورية التركية. وقد أكدت حركة القومية العربية مفهومين: الهوية الثقافية الموضوعية، والهوية الثقافية العلمانية، حيث يشير المفهوم **الأول** إلى التعايش بين الأقليات المختلفة والاندماج معاً في بوتقة واحدة، وهي بوتقة الوطن الواحد أو القومية العربية الواحدة، ويشير **الثاني** إلى تأكيد المفهوم الأول للهوية الثقافية بإزالة العوائق الدينية من طريق التفاعل القومي العربي[٤٩].

ومع مجيء ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر طرحت الثورة مضموناً جديداً للهوية المصرية متمثلاً في إعادة صياغة وتفسير التاريخ المصري بروح ثورية، وتجلى في الإحساس بالعظمة وتأكيد الذات الوطنية في ثنايا **الميثاق** وفي أكثر من موضع فيه، وأعطت مضموناً سياسياً للهوية تمثل في الديمقراطية والإيمان بالوحدة العربية[٥٠].

وقد تنازعت مصر في تاريخها الحديث ثلاثة اتجاهات رئيسية: الاتجاه الأول ديني إسلامي، والثاني وطني مصري، والثالث قومي عربي. ويضيف البعض اتجاهاً رابعاً متمثلاً في الجغرافيا وبأن مصر تنتمي إلى ثقافة البحر المتوسط. ونتيجة لهذه الاتجاهات المختلفة، التي بعضها غير متعارض في حقيقته، وجد المصريون أنهم في وقت من الأوقات لا يعرفون من هم: هل هم فراعنة أم هم عرب أم هم أساساً مسلمون، أم أنهم ينتمون إلى الثقافة الغربية للبحر المتوسط النابعة من الثقافة الإغريقية، أم أنهم مجتمع نيلي؟ وهذا ما يسمى بأزمة الهوية[٥١].

---

(٤٨) عمر إبراهيم، «مفهوم الأمة بين لغة وأخرى،» ترجمة أدونيس العكره، **الفكر العربي المعاصر**، العدد ١٧ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٦٤.

(٤٩) أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر».

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٥١) فاروق يوسف أحمد، **مصر والعالم العربي**، دراسات في علم الاجتماع؛ ١١ (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩)، ص ٥٦.

وترتبط الهوية الجزائرية، حسب ميثاق جبهة التحرير الجزائرية، بالهوية العربية؛ فالشعب الجزائري مرتبط بالوطن العربي، وهو جزء لا يتجزأ فيه ولا ينفصل عنه. ويتحدث الميثاق عن مكونات الهوية الجزائرية، فيرى أن التاريخ بعد من أبعاد الهوية والدين واللغة وإقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان، ويتحدث عن الثورة الثقافية التي تتحدد أهدافها في التأكيد على الهوية الوطنية ورفع مستوى التعليم والكفاءة التقنية[٥٢].

وهكذا يتجلى أنه على الرغم من أن لكل منظور خصوصية في معالجة الهوية كمفهوم، فإن التداخل بين هذه المفاهيم، نفسياً وخلقياً واجتماعياً وسياسياً، يبدو جلياً للباحث.

إن هذه المفاهيم المختلفة تلتقي في منطقة «الذات» أو «الغير» أو «النحن والهم»، سواء أتعلق الأمر بالمستوى الفردي أم بالمستوى الجمعي أو تعلق بالمستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي.

وهذا التداخل والتلاقي هما اللذان يزيدان من صعوبة الخروج بمفهوم محدد، لكنهما لا يمنعان في الوقت نفسه من تقريبه للأذهان وإزالة الكثير من الغموض الذي يكتنفه، خصوصاً إذا تطرقنا إلى الأبعاد المختلفة للهوية، فما هي أهم تلك الأبعاد؟

ثانياً: الأبعاد المختلفة للهوية

لا يمكن تحديد ماهية الهوية السياسية كتأصل نظري ما لم نحدد الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها. وعليه فإن الإلمام بهذه الأبعاد مقوم أساسي لبناء تصور سليم عن هوية أي وحدة سياسية من وحدات النظام السياسي الدولي المعاصر.

ونفترض هنا أن التكوين المركب للهوية ينطوي على أكثر من عنصر منطلقين في ذلك من بديهية يجدر بنا أن نعمقها قليلاً؛ فهنالك **أولاً** قضية تمييز الهوية عما لا ينتمي إليها، أي تحديد التخوم، وهذا يطرح البعد الوطني أو القومي وهناك **ثانياً** قضية تحديد السمات المميزة لهذه الهوية بعد تحديد

(٥٢) أبو كاشف، المصدر نفسه، ص ٤٧.

تخومها وخطوطها الفاصلة عن غيرها، وهذا يطرح البعدين الثقافي والحضاري، ويطرح أيضاً البعد الديني. وهنالك **ثالثاً** الجانب الهيكلي (Structural) في الكيان الذي نبحث في هويته، وهذا لا يطرح البعد الاجتماعي فحسب، بل البعد الطبقي أيضاً[٥٣]. وقد يسهم تناول هذه الأبعاد في تقريب الرد على بعض التساؤلات المطروحة حول ماهية القيم التي تخدم كأساس لهوية سياسية متميزة: هل القيم العرقية اللغوية هي الأكثر أهمية؟ وما هي الوظيفة التي تلعبها القيم الدينية في المجتمع السياسي؟

١ ـ البعد الإقليمي (الهوية المحلية)

يؤدي الإقليم دوراً مهماً في استكمال مقومات الهوية، لأنه لا يمكن لأية جماعة وطنية، مهما صغرت أو كبرت، أن تعيش بلا إقليم ومن دون رقعة جغرافية معينة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه كلما كان الإقليم موحداً وأكثر تماسكاً، ساعد ذلك على إقامة علاقات أوثق بين أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة، وذلك لأن وحدة الإقليم تعتبر عنصراً جوهرياً في تحديد كثافة التفاعل والتلاحم.

فإذا حكمنا على تكوين الجماعات من منظور كثافة التفاعلات (أي عدد العلاقات والعوامل التي تميز مجموعة من أخرى وتمثل قاعدة المشاركة والهوية داخل الجماعة)،[٥٤] فذلك اعتباراً لأهمية التفاعلات بين المركز والمحيط في بناء الدولة وإرساء دعائمها.

ويقرر جوفري أن الإقليم أدّى دوراً كبيراً حتى القرنين الرابع عشر والخامس عشر عبر الحروب التي كانت ترتبط بسلالة الحاكم، كما لعب دوراً ما في ثورة القرن السابع عشر. ويلاحظ أنه منذ ذلك التاريخ بدأت أهميته تقلّ، ويرى أن الهوية الإقليمية توجد ويحافظ عليها بقوة في تلك المناطق، حيث تمتهن أغلبية السكان الزراعة ومهناً ثانوية، وتعيش في قرى صغيرة

(٥٣) محمد سيد أحمد، «حول آليات وإشكاليات مواجهة المؤثرات الخارجية على هويتنا،» ورقة قدمت إلى: **بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، القاهرة في ٩ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٨٥** (القاهرة: العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٠٦.

(٥٤) محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٠٨.

وتكون الاتصالات ضعيفة، وأن الإحساس بالهوية الإقليمية يكون أقوى في المناطق السكنية المتناثرة[٥٥].

وتعد الوحدة الإقليمية للدولة عاملاً لا غنى عنه في تحديد أبعاد وهوية الجماعة الوطنية إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى.

وعلى العكس من ذلك، كلما بقيت البيئة الإقليمية للدولة مجزأة، بدت مخاطر الانشقاق والانفصال كثيرة، لأن الإقليم الجغرافي للدولة عندما يكون مجزأً أو مبعثراً على رقعة كبيرة، كما هي الحال مثلاً مع إندونيسيا في أقصى شرق آسيا حيث يتوزع إقليمها على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة متباعدة، فإنه يكون باعثاً على نوع من الولاءات الأقل قوةً من الولاء القومي أو الوطني الشامل[٥٦]. من هنا فإن الإقليم بشكل عام، والوحدة الإقليمية بشكل خاص، يصبحان كما يقول عالم الانثروبولوجيا السياسية بلاندييه، أكثر من جماعة القرابة ذات مغزى كمبدأ للتنظيم السياسي، أي أن رابطة الإقليم تصبح هنا أقوى من رابطة القرابة العشائرية أو الأسرية في تحديد معالم الجماعة الوطنية، ومن ثم الكيان السياسي الذي تتأثر به تلك الجماعة[٥٧].

ويمكن القول إنه حينما يتقاطع الإحساس بالهوية المحلية، معززاً بإدراك ولغة خاصة بالإقليم وعقيدة خاصة، تكون سلطة الدولة المركزية ضعيفة وأجهزتها ومواصلاتها هزيلة مع وجود قيادة تطالب بالانفصال، وتكون الفرصة مهيأة أكثر للحصول على الانفصال بمساندة قوى خارجية، وتكون المسألة أكثر حدةً عندما يتقاطع مع تلك العوامل الاعتقاد بالأصل المختلف سواء أكان حقيقةً أم مجرد تصور. ويجدر التنبيه إلى التفريق بين مجرد الإحساس بالهوية الإقليمية والعوامل التي تدفع باتجاه تحققها كواقع، وبالتالي تهديد التوازنات القائمة، والوقوف في وجه صياغة هوية قومية مشتركة. والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة في أفريقيا والوطن العربي، ومنها، على سبيل المثال، حالتا تشاد ولبنان أثناء الحروب الأهلية.

---

(٥٥) أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر،» ص ٣٢.

(٥٦) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٦٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.

٢ ـ البعد الثقافي

يشغل البعد الثقافي مكانة بارزة في تحديد هوية المجتمعات، وتأتي هذه المكانة من داخل هذا البعد في جوانب كثيرة مع أبعاد الهوية الأخرى، ومع صعوبة تحديد إطار مفهومي للثقافة لسعة مدلول الكلمة وشمولها، فإنه يمكن التأكيد على ما يتضمنه هذا المدلول من قيم ومعتقدات ومعايير مشتركة مكتسبة بين أعضاء الجماعة الوطنية، فضلاً عما يشتمل عليه المدلول من عادات وأعراف وأخلاق وطبائع وأفعال وتعبيرات فنية وملبس ومأكل ومشرب.

ويُعد النسق الثقافي بناءً إدراكياً لتفسير وتأويل العالم المحيط، كما ترتبط الهوية الثقافية بقيم الجماعة ونظامها القيمي أو نسقها الثقافي في مواجهة الآخر، والهوية الثقافية هي الذاكرة الجماعية التي تبدأ نواتها الأولى بالأسرة[٥٨].

والثقافة السياسية رافد من روافد الثقافة العامة وينظر إليها، حسب لوشيان باي، باعتبارها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستمرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[٥٩]. وتعتبر الثقافة السياسية، وهي ذات بعد اجتماعي نفسي، أنها تمثل «الحس المشترك»[٦٠]. وتعمل الهوية الثقافية على إحياء الظاهرة الخاصة بالتكامل وتحديد الأدوار الخاصة بكل فرد في المجتمع، وهي تلفت الانتباه إلى الشخصية الجماعية أو المجتمعية للأفراد في المجتمع، كما توضح العلاقة بين الإنسان ومحيطه الثقافي، وهي الصورة التي يكتسبها الفرد عن نفسه رداً على سؤال: من أكون؟ وترتبط الهوية الثقافية بمشكلة التنمية السياسية والتحديث؛ فهي بمثابة إحياء للحضارة من الداخل (الفرد) ومن الخارج (الجماعة)[٦١]؛ فلا تنمية سياسية أو اقتصادية من دون ثقافة وطنية

---

(٥٨) أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» ص ١٢١.

(٥٩) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٧)، ص ١٥٠.

(٦٠) بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ٥٦.

(٦١) Francis Nadebani, «Identité culturelle et dévelopment,» papier présenté à: *Identité culturelle et révolution technologique: II^{ème} conférence internationale pour l'identité culturelle,* sous la direction de Dominique Gallet; avant-propos de Youakim Moubarac (Paris: Editions Anthropos, 1983), pp. 111-113.

متجذرة. وتتجاوز وظيفة الثقافة كثيراً مسألة إبراز قيمة خصوصية معينة تميز أمة من أخرى، وهي لا تختلط مع السياسة، ولكنها تعيش حدوداً لكل صراع اجتماعي. هكذا يصبح خطاب الخصوصية الثقافية خطاب تنمية لا تستطيع ـ وهي الناشئة نفسها من الاغتراب ـ الحفاظ على سلطتها إلا باستعمال جدلية التعارض بين كيانين، يشكل كل منهما كتلة متماسكة، بحيث يأخذ ما هو قومي الأولوية على ما هو اجتماعي، وحيث تسعى الدول العاجزة إلى شرعية اسمية، وهكذا يكون خطاب الهوية مرتبطاً مباشرة في البلدان التابعة بالتصور الذي يجعل من الثقافة أداة سياسية وسياسة ترفيه اجتماعية، وهناك ما يختزل الهوية في مجرد الثقافة[٦٢].

وبما أن الدولة أخفقت في بلورة إجماع سياسي يعترف بالتناقضات والتضاربات بين مصالح المجموعات الاجتماعية، ولأنها لم تخلق مجالاً سياسياً خاصاً قادراً على تشجيع هذا الإجماع وحل التناقضات، فإنها استأثرت بهذا الخطاب الموحد للهوية لتتجنب المسائل الحقيقية، جاعلة من عملية التماثل الثقافي الجماعي فعل ولاء سياسي؛ هذا هو الأصل الأيديولوجي لعملية الفرديات والخصوصيات الداخلية نفسها لمصلحة تأكيد الهوية بوجه الآخر[٦٣]. وثمة تساؤل أساسي في الهوية الثقافية: لماذا ترزح اليوم الحضارات التقليدية، التي أرست في تاريخ البشرية أسس الإبداعات، تحت وطأة بلاهة تسبب الشلل أكثر فأكثر؟

ويبدو في الإجابة أن الحضارات التقليدية تجتاز اليوم أزمة الهوية ذاتها، وهي أزمة متصلة بالانقلابات الكبرى التي ولدتها عبر عصور الحضارة الحديثة؛ ذلك يعني أن هذه الأخيرة، تحتل في تاريخ البشرية مكانة استثنائية. وحين أقول استثنائية فإنما أعني تميزها بخصوصية متعذرة من أشكال أخرى من الحضارة[٦٤].

ونتيجة ثورة المواصلات والإعلام، انكمش العالم كما لم يحدث من قبل، بفعل قانون النمو غير المتكافىء. لقد كان هذا الانكماش على حساب الأطراف الأكثر ضعفاً والأكثر تخلفاً، وبالذات على حساب هويتها. فهذه الهوية

(٦٢) غليون في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٦٤) داريوش شايغان، **أوهام الهوية**، سلسلة بحوث اجتماعية؛ ١٨ (لندن: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ٣٦.

أصبحت مطحونة تحت ضغط عمليات الانكماش، وكان للتوسع تأثيره في زيادة فاعلية أدوات الضغط، وهذا يشكل إجمالاً الإشكالية التي تحكم تأثير الوضع العالمي على قضية الهوية، وهي إشكالية محكوم عليها بأن تزداد وطأة على مرِّ السنوات،[٦٥] ومن ثم تتأكد المطالبة بالحفاظ على الهوية الثقافية في وجه تأثير المدنية الحديثة ووسائلها المتطورة[٦٦].

ولو عدنا إلى الماضي لوجدنا بالتأكيد مجموعات كانت متعلقة بثقافاتها، وكانت تتماثل معها لكي تحافظ أو تكسب مواقع داخل الدولة أو الإمبراطورية، وهذه حال العرب والفرس في أيام العباسيين، وقد كان النقاش في حالة مصر في مطلع هذا القرن بين العروبة والفرعونية نقاشاً سياسياً أساساً، وكان مرتبطاً بخيارات داخلية وخارجية. فقد كان الليبراليون مثلاً أكثر تأييداً للفرعونية، بينما كان الإسلاميون يريدون الحفاظ على علاقات ممتازة مع العالم الإسلامي والوطن العربي ضد توجه الليبراليين الغربي، فلم تطرح الهوية هنا إلا بوصفها عنصراً في استراتيجية سياسية، وهذا هو أيضاً وضع الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي؛ فقد تدرج البحث عن الهوية في خطاب قوي بينما يحصل العكس الآن، إذ يبدو أن القومية هي التي تندمج في خطاب ثقافي. ويبدو بمعنى ما أن الثقافة هنا تأخذ أسبقية على السياسة في تأكيد الهوية وتحقيق الخطاب القومي.[٦٧] والبعد الثقافي للهوية إطار عام يندرج فيه كل ما هو مرتبط بالقيم الدينية والأداة اللغوية، مما يفرض دراستهما كبعدين فرعيين:

أ ـ البعد الديني: يمكن النظر إلى الدين باعتبار أنه يشكل هوية مستقلة؛ فلقد عرف التاريخ الإنساني دولاً قامت على أسس دينية، كالدولة الإسلامية (الخلفاء الراشدون)، والدولة الأموية، والعباسية، والعثمانية التي قامت على أساس المنهج الإسلامي، وكذلك الأمر بالنسبة الى الإمبراطورية البيزنطية التي قامت على المسيحية.

---

(٦٥) انظر: سيد أحمد، «حول آليات وإشكاليات مواجهة المؤثرات الخارجية على هويتنا،» ص ٣٠٥.

(٦٦) كمثال على هذه المطالبة، انظر: مصطفى طيبة في: **الأهرام**، ١٩٩٥/٢/٢١. حيث يرى أن الموضوع المتعلق بالهوية ومدى تأثرها بالثورة التكنولوجية المعاصرة يجب أن يكون من الاهتمامات الأساسية للمفكرين والعلماء والمثقفين العرب.

(٦٧) غليون في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٩.

وهكذا قام العديد من الإمبراطوريات القديمة على أساس من فهم ديني للعلاقات بين الحاكمين والمحكومين، فكانت الهوية هي هوية التبعية الدينية التي حرمت الجماعات التي تدين بديانة أخرى من شرعية الانتماء؛ ومن هنا حدث الارتباط الإقليمي بالهوية الدينية.

وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجتمعات الحديثة الذي أدى إلى ظهور الدولة القومية العلمانية في أوروبا، فقد تراجع دور الدين لكي يصبح هوية فرعية ضمن نظام الهوية القومية، إلا أن العديد من الدراسات الأنثروبولوجية المتعلقة بالهوية تعتبر الدين أحد مكونات الهوية القومية[٦٨]. وتقيم بعض الأمم دولها على أساس من الدين مثل إسرائيل وباكستان، وتكون العلاقة هنا بين الدين والهوية، ولكن على أساس أن هذا الدين أو ذاك من المكونات الثقافية التي تشتمل عليها ثقافة الأمة التي هي الأساس في بناء الهوية، كما تكون العلاقة ناجمة عن مسلك خاص بتلك الدول[٦٩]. ولقد جعل أندريه القيم الدينية بمعناها الواسع من القيم الأساسية في تكوين الهوية العامة. ويرى آخرون أنه حين تتعدد الأديان أو المذاهب في الديانة الواحدة تضعف شخصية الأمة، وتتمزق قوميتها بسبب التعصب الطائفي والمذهبي الذي يفرق بين الناس ويباعد بينهم، وقد يدفع إلى المواجهة والاقتتال، وعند ذلك لا تكون الهوية قوية.

ومن الضروري التنبيه إلى أن التنوع الديني في المجتمع لا يكتسب سمة سياسية، إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة؛ ومن هنا يمكن أن يحدث التفريق بين «الطوائف» و«الطائفية». هكذا يمكن القول إن الدين يقود إلى هوية منفصلة عندما يتحول

---

(٦٨) انظر: محمود ميعاري، «الهوية الدينية وعلاقتها بالهويات الأخرى بين الفلسطينيين في إسرائيل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٧ (تموز/يوليو ١٩٩٠)، ص ٦٥؛ **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢).

حول الهوية اليهودية كهوية دينية، انظر دراسات سيمون ديزشتاوي في: عبد المجيد عامر، «الهوية الوطنية للفلسطينيين،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢)، ص ٢٦.

(٦٩) انظر: محمد أحمد خلف الله، «علاقة الهوية والتراث بالإسلام،» ورقة قدمت إلى: **بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، القاهرة في ٩ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٨٥**، ص ٥٠.

إلى ظاهرة سياسية اجتماعية لدى جماعة محددة تتعرض لعملية تهميش أو اضطهاد، من جماعة مسيطرة يعززها الانفصال الجغرافي، ويزيد منها إذا كانت هنالك لغة خاصة بهذه الجماعة. وتبدأ هذه الجماعة بإدراك وضعها الذي ترى فيه أنه مضطهد أو مهمّش، ويتوافر عنصر القيادة الذي يقود هذه الجماعة بمطالب محددة، حيث يفقد النظام القائم شرعيته من وجهة نظر هذه الجماعة، وتتقاطع هذه الأبعاد في منطقة واحدة متفاعلة مع وجود أزمة ووجود قوى خارجية مساعدة، وإن تقاطع كل هذه المتغيرات في منطقة واحدة سيقود إلى نشوء هوية جديدة منفصلة إذا كانت محصلة القوى لصالحها[٧٠].

وقد يشكل الدين (الإسلام) حاجزاً للحماية والدفاع عن الهوية الوطنية ـ كما هي الحال في المغرب العربي ـ في وجه الآخر الأوروبي. ربما استهدفت السياسة الاستعمارية الفرنسية بين ما استهدفته تنصير الأهالي، أو جزء منهم على الأقل، وهم البربر الذين كانت تريد فصلهم عن العرب. فلقد جاء رد الفعل مزدوجاً إسلامياً ضد التنصير والتبشير، وعربياً ضد السياسة البربرية. وإذا أضفنا إلى هذا خلو المغرب العربي من التعددية على صعيد الدين (فجميع السكان مسلمون سنيون مالكيون) أدركنا كيف أصبحت العروبة والإسلام في المغرب العربي يحيلان على أمر واحد هو الهوية[٧١].

إن تصنيف الجماعات الإثنية على أساس المتغير الديني الطائفي يكتسب مغزىً سوسيولوجياً وسياسياً فقط في الحالات التالية:

ـ حين تباين المعتقد الديني وفي الممارسات المتصلة به بين أكثر من جماعة في المجتمع نفسه.

ـ حين يكون هناك حد أدنى من التفاعل والتعايش بين هذه الجماعات.

ـ حين يكون الانتماء الديني أو الطائفي محوراً أساسياً لعصبية الجماعة.

(٧٠) انظر: أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر،» ص ٣٦، والكنز، «الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث،» ص ١٠٤-١٠٨.

(٧١) محمد عابد الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٧-٢٨.

ـ حين تترتب على هذه العصبية أنماط محددة للعلاقة بين هذه الجماعة وغيرها من الجماعات التي تتمحور بدورها على عصبيتها الدينية، سواء كانت أنماط العلاقة هذه «تسامحية أو تنافسية أو صراعية»[٧٢]. ويمكن القول إن معظم الدول القطرية في الوطن العربي لم تأخذ بهوية علمانية صافية ولا بهوية دينية صافية. فإذا كانت الهويتان تمثلان طرفي نقيض من الناحية النظرية، فإن معظم الأقطار العربية تقع على نقاط وسيطة على المتصل بين هاتين الهويتين[٧٣].

ب ـ **البعد اللغوي**: تؤدي اللغة دورها في تحديد نواة الهوية الجماعية، ويعاني كثير من البلدان مشكلة تعدد اللغات التي غالباً ما تشكل عائقاً يحول دون وجود هوية قومية واحدة؛ فاللغة هي مكون أساسي في حياة أي هوية عرقية أو أقلية لغوية، كما تلعب اللغة دورها كإطار مرجعي في تشكيل هوية المجتمع من خلال الاتصال الثقافي، وعلى العكس لا تعيد الهوية الثقافية تشكيل الهوية اللغوية. فالذين يتحدثون لغة واحدة تسود بينهم ثقافة واحدة، أو هم أقل اختلافاً، أو شبه واحدة. والأداة اللغوية هي أداة وسيطة في الاتصال بين الثقافات ووسيلة الاتصال العلمي والاجتماعي والتكنولوجي، وربما، في الوقت نفسه، تتكلم جماعة اللغة نفسها ولكنها ترفض أن يكون لها هوية ثقافية واحدة، ولكن إذا كانت هناك جماعة لها الثقافة نفسها فالغالب أن يكون لها اللغة نفسها (فالمجتمع الناطق بالفرنسية (Francophonie) له اللغة نفسها أو يتكلم لغة شبه واحدة على رغم الثقافات المختلفة: أوروبا، أفريقيا، كندا وسويسرا استثناءً)، ويحدث الاتصال بين الثقافات المختلفة غالباً عن طريق مكوناتها والتعبير عنها باللغات المختلفة التي يتحدث بها الأفراد والجماعات المختلفة في تلك الثقافات[٧٤].

واللغة ليست أداة للتواصل والتخاطب بين الأفراد فحسب، بل هي أيضاً وعاء للثقافة ونمط للتفكير ومخزن للتراث، والمتكلمون بها كلغة أصلية يشتركون معاً في هذه الموروثات، كما هي أداة للتنشئة الاجتماعية تقوم بها الأم خصوصاً، والأسرة عموماً، في السنوات الأولى من العمر، وبذلك ترسي

---

(٧٢) سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، ط ٢ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤)، ص ٣٨.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٨٠.

(٧٤) أمين، «قضية الهوية في مصر في السبعينات،» ص ١٣٧-١٣٨.

الدعائم الأساسية للشخصية؛ فاللغة كنظام رمزي هي مرآة للهيكل الاجتماعي، ولنسق القيم والمعايير، ولقواعد السلوك السائدة في الجماعة.

وهذا التداخل بين اللغة والثقافة يجعلهما مترادفين في أدبيات العلوم الاجتماعية حول موضوع الجماعات الإثنية؛ فاصطلاحا «الجماعة الإثنية اللغوية» و«الجماعة الإثنية الثقافية» يستخدمان بالتناوب عند معظم الكتّاب، ولا ينطوي التباين الثقافي أو اللغوي في ذاته على أيديولوجية صراعية، ولكنه يتحول إلى مثل هذه الإيديولوجية حينما يستخدم التباين لأهداف سياسية سواء لقهر جماعات أخرى أو لمقاومة هذا القهر[٧٥]. ويشكّل عامل التعدد اللغوي في الدولة الواحدة عائقاً في وجه التكامل القومي وصياغة الهوية المشتركة ـ كما أشرنا سابقاً ـ وعلى سبيل الخصوص يعاني بعض أقطار المغرب العربي من بين الدول العربية هذا العائق (المغرب والجزائر: اللغة البربرية، موريتانيا: اللغات الأفريقية).

٣ ـ البعد الإثني

تناول العديد من الدراسات والأبحاث هذا البعد ودوره في الهوية، وقد اعتبر عقد السبعينيات من هذا القرن عقد الهوية العرقية الإثنية. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الباحثين كان قد استخدم الإثنية مفهوماً مرادفاً أو مطابقاً لمفهوم «العرقية».

وتدرس الهوية العرقية من مدخل الأقليات، وتُعرَّفُ الأقلية بأنها أحد المتغيرات التي لها تأثيرها على التغير الاجتماعي من خلال التفاعل بينها وبين الدول والمجتمع، وتتحول الأقليات هنا إلى قضية دعم وبلورة للمجتمع المدني من خلال توسيع قنوات المشاركة والتمثيل وتسييس التعددية للتقليل من نشاط الجماعات الأولية والأقليات التي تزيد من العنف والتوتر والصراعات بدلاً من تحقيق التكامل الوطني[٧٦].

وهناك من ينظر إلى العرقية من زاوية ارتباطها بالعامل السياسي، ويرى

---

(٧٥) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٧٦) أمين، المصدر نفسه، ص ١٣٣. نقلاً عن: Serge Moscovici, *Social Influence and Social Change,* translated by Carol Sherrard and Greta Heinz, European Monographs in Social Psychology; 10 (London; New York: Academic Press, 1976), pp. 92-93.

أن للإثنية مستويين اثنين: المستوى **الأول** هو المعطى الذي يولد الفرد به العلاقات الأولية، والمستوى **الثاني** هو تكوين هوية إثنية محددة قائمة على هذه العلاقات الأولية. المستوى الأول من الإثنية عام وموجود في كل إنسان ويمكن تسميته الفئة أو المجموعة الإثنية. وهكذا فالفرد مولود في لغة محددة، وعرق ولون ولهجة وإقليم ودين ومذهب؛ كل هذه المكونات مرتبطة بالإثنية كفئة عامة. وفي الإمكان تصنيف كل الأفراد والجماعات في كل مجتمع في الغرب أو في الشرق، إلى فئات ومجموعات عامة على أساس هذه العلاقات الأولية الإثنية. أما المستوى الثاني، الأهم من الإثنية، فيتعلق بالرابطة الأقوى بين كل العلاقات الأولية التي لها التأثير الأكبر على كل فرد من أفراد المجموعة أو الفئة، ومن ذلك اللون (الهوية السوداء في الولايات المتحدة) والإقليم (هوية الكويبك في كندا)، والمذهب (الهوية السيخية في الهند)، والقبلية (قبائل الإيبوتي في نيجيريا)؛ فهذه العلاقات الأولية تحدد معرفة أعضاء هذه المجموعات بذاتها كما تحدد معرفة الآخرين بها، وهذه الوحدات قد تصغر أو تكبر، وقد تتناسب مع تشكيل دولة من الدول وقد تتناقض. من هنا فإن هذا المستوى الثاني من الإثنية يحتوي على عناصر كثيرة تتفاعل بمستويات مختلفة، وبالتالي يختلف تأثيرها على تكون الهوية الإثنية[٧٧].

ويتسع مفهوم الأقلية في بعض الكتابات، فيشمل الجماعات الهامشية (العاطلون، العجزة..)، ومن ثم يمكن تعريف الأقلية بأنها جماعة لها سمات خاصة في العرق أو الثقافة أو الدين أو غير ذلك، أو أنها تجمع بين كل هذا وتصبح جماعة قومية على الرغم من أنها تعيش بين جماعات مختلفة ولكنها لا تشاركها في الثقافة السائدة بينهم، ومن ثم فهي تختلف عن الأغلبية القائمة أو المسيطرة.

ويميز البعض الأقليات القومية بإثنيتها وتاريخها في الدول القومية الجديدة الناتجة من زوال الاستعمار، ولكن هذه الدول تحترم إمكانيات هذه الأقليات الاقتصادية وحقوقها السياسية وتطورها الثقافي[٧٨].

---

(٧٧) شفيق الغبرا، «الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٦، العدد ٣ (خريف ١٩٨٨)، ص ٤٧.

(٧٨) أمين، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

ويمكن التفريق بين الهوية العرقية أو الإثنية وبين الهوية القبلية على الرغم من اشتراكهما في تأسيس الهوية على العرق والدم. إلا أن الهوية القبلية تشكل دائرة أضيق ضمن وحدة اجتماعية من دون بقية القبائل على الرغم من وجود الأصل المشترك.

ويشهد العالم، منذ انتهاء الحرب الباردة (١٩٨٩-١٩٩٠)، ما يمكن تسميته ثورة الأقليات والجماعات الإثنية. فقد كان انهيار الشمولية في الاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي إيذاناً بتفجُّر قضايا الأقليات والقوميات من جديد في أوروبا كلها، وفي نواحٍ شتى من العالم أيضاً[٧٩].

وهكذا شاع في الأدبيات السياسية والدراسات السوسيولوجية استخدام مصطلحات مثل «الوعي الإثني» أو «التسيس الإثني» و«الإدراك الإثني» و«الوطنية الإثنية»... ويمكن القول إن الإثنية المسيّسة إنما هي عبارة عن «جماعة يتوافر لديها إحساس خاص بالتضامن، ولديها أيضاً إدراك لوجودها وخصوصياتها، كما تمتلك شعوراً بالإحساس بالذات ومجموعة من الخصائص والرموز المشتركة، وهدفها كمجموعة إثنية له طابع سياسي ويدور حول الدولة، علماً بأن أهداف الاثنين المسيّسة تتراوح ما بين الانفصال والحكم الذاتي، والمطالبة بتحسين أوضاعها العامة ضمن إطار الدولة وشرعيتها»[٨٠]. فالإثنية المسيّسة إذاً تختلف في مسبباتها كما تختلف في مطالبها وغاياتها، بل تختلف أيضاً في حدتها ودرجة اختفائها[٨١] أو بروزها من حيث مفهوم الإحساس. وتدرس الهوية الإثنية من أربع زوايا: **الأولى** كظاهرة داخلية متوازنة في الجماعة وصراعاتها وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة بها، والاتجاه **الثاني** يدرسها من حيث مفهوم عدم المساواة الذي يولد الإحباطات المتزايدة لدى أفراد هذه الجماعة والتي قد تكون بالأساس اقتصادية وتزرع الإحساس بالنقص والدونية والاستغلال الداخلي، وتخلق الإحساس بالهوية الجزئية أو السلبية أو المطالبة دائماً بحقوق الجماعة، والزاوية **الثالثة** تدرس الهوية الإثنية من منظور أدائي أو ذرائعي (Instrumentalist) يرى أنَّ أيَّ جماعة إثنية هي جماعة مصلحة سياسية، وأن المشاعر الإثنية هي استراتيجية تتبناها بعض

---

(٧٩) إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، ص ٤٥.

(٨٠) بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ١٠٥.

(٨١) الغبرا، «الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم،» ص ٤٨.

الجماعات التي تستخدم هويتها الإثنية للحصول على نفوذ وامتيازات ومكاسب، وأخيراً تدرس الهوية الإثنية من المنظور الموقفي (Situationelle)، بمعنى دراستها على المستوى التزامني كعملية تغيير دائم تأتي استجابةً أو ردة فعل على التغيرات الطارئة على الموقف الاجتماعي، ولا تقف أو تثبت عند موقف واحد(٨٢).

ويؤدي وجود الهوية الإثنية إلى ثلاثة أنواع من الصراعات: **الأول** صراع داخل الجماعة الإثنية نفسها، المسيطرة على مصادرها الرمزية والمادية، **والثاني** يأخذ مكانه بين الجماعات الإثنية المتنافسة للحصول على حقوقها وامتيازاتها وبين المصادر والموارد المتاحة، والصراع **الثالث** يأخذ مكانه بين الدولة والتنمية المسيطرة ذات الأيديولوجية الرسمية من ناحية، وبين السكان القاطنين في أراضي الدولة من ناحية أخرى، ويصبح محك قوة الدولة هو قدرتها على مد سيطرتها على السياسات الخاصة بهم(٨٣).

وهكذا يبدو البعد الإثني في الهوية مزيجاً من العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية ذات التفاعل مع التقاليد والتوجهات الاجتماعية الخاصة بالمكانة والدور والحقائق الاقتصادية والسياسية.

٤ ـ البعد السياسي

اهتمّت الدراسات المتعلقة بالهوية بالبعد السياسي الذي يعبَّر عنه في تلك الدراسات بأنه الهوية القومية أو الوطنية التي يشعر بها الفرد منذ نشأته الأولى في أسرته من خلال العلاقة الأبوية، وكنتيجة تلقائية لبنية المعايير والقيم السائدة في المجتمع ومؤسساته القائمة. فهي هوية تبدأ فردية وتنتهي كهوية جماعية، وتتوسطها آلية التنشئة السياسية التي تهتم بعلاقة الفرد بمجتمعه (جانب مجتمعي) وعلاقته بالقيم والتأثيرات السائدة (جانب إدراكي) ومن خلال مؤسسات التنشئة السياسية (الحزب ـ النقابة ـ الجمعيات التطوعية..) وهي وحدات مباشرة.. وهناك أيضاً عوامل غير مباشرة كالتأثير الثقافي والنفسي العام

(٨٢) François Morin, *Identité ethnique et ethnicité* (Paris: [s. n.], 1984), p. 13.

(٨٣) Paul Brass, «Ethnic Groups and the State,» in: Paul Brass, ed., *Ethnic Groups and the State* (Totowa, NJ: Barnes and Noble Books, 1985), pp. 1-3.

الشامل، وكذلك التأثيرات الأكثر بعداً عن الفرد وإن كان يتأثر بها وتسهم في تنشئته السياسية أيضاً، كما يدخل في تكوين الهوية السياسية مفهوم الوعي التاريخي لأمةٍ أو لمجتمع ما، والذي يسهم بدوره في تشكيل الوعي السياسي، والأخير يبدأ في تكوين الهوية السياسية، كما يدخل في تكوين البعد السياسي مفاهيم النفوذ والسلطة والقيادة(٨٤).

ويحلل هانف(٨٥) كيفية ارتباطها بالتحول من الهوية الفردية إلى الهوية القومية التي ارتبطت بعنصرين: **الأول** العلمانية، و**الثاني** تعبئة الجماهير، وبذلك أصبحت الهوية القومية أداة للتحرير المدني والتنمية الاجتماعية، مما أضاف إليها بعداً ثورياً متطوراً، وارتبط ذلك بالطبقة المتوسطة في فرنسا ووسط أوروبا والشرق الأوسط؛ ففي الشرق الأوسط ظهرت نهضة علمانية تبنتها جماعة من غير المسلمين الذين رغبوا في تحرير الهوية العربية من مفهومها الديني الضيق الذي ورثته من الإمبراطورية التركية، وقد أكدت حركة القوميين العرب مفهومين:

ـ مفهوم الهوية الثقافية الموضوعية.

ـ مفهوم الهوية الثقافية العلمانية.

حيث يشير **المفهوم الأول** إلى التعايش بين الأقليات المختلفة والاندماج معاً في بوتقة واحدة، هي بوتقة الوطن الواحد أو القومية العربية الواحدة، ويشير **الثاني** إلى تأكيد المفهوم الأول للهوية الثقافية بإزالة العوائق العربية من طريق التفاعل القومي العربي(٨٦).

ويشير البعد السياسي إلى تصنيف آخر للهوية، ينطلق من مدى شموليتها الإطار الوطني القومي أو قصورها عنه. فهناك الهوية ما دون القطرية والهوية القطرية(٨٧)، فالأولى تعبر عن شعور جماعة من الأفراد بالانتماء إلى وحدة معينة تقصر حدودها عن حدود الدولة القومية بداعي التمايز الثقافي وما قد

---

(٨٤) انظر: عبد المنعم المشاط، **التربية السياسية** (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

(٨٥) أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر،» ص ٤٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٨٧) انظر هذا التصنيف لدى: نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٣٥.

يرتبه من معاملات تمييزية، ويسهم في تنمية هذا الشعور تمتع الوحدة المعنية بدرجة من الاستقلالية في مواجهة السلطة المركزية، خاصة في ظل قصور وسائل الاتصال.

وتركز الهوية القطرية على مقومات التفوق العرقي والثقافي والنفسي للدولة المعنية مع استدعاء نماذج من تراثها الحضاري إن كان لها فيه ما يدعم ذلك ويؤكده.

وتربط علاقة وثيقة بين الأزمة والهوية على مستويين: في المستوى **الأول** يحدد نوع الأزمة التي يواجهها المجتمع نوع الهوية المنشودة، فإذا كان المجتمع يواجه أزمة وطنية، فإن الهوية المطلوبة تكون هوية وطنية، وإذا كانت الأزمة المثارة في إطار المجتمع أزمة اجتماعية فإن الهوية المثارة تكون هوية اجتماعية، وهكذا.. وفي المستوى **الثاني**، وبعد أن تكون الهوية قد أثيرت وبدأت حركتها فإنها تمر بأربع أزمات رئيسية كل أزمة منها تستثير معها معنى خاصاً بالهوية عبر كل مرحلة من مراحل تطورها، حتى تكتمل الهوية في مرحلة الاستقلال، وهذه الأزمات هي: أزمة الولاء، وأزمة القيادة، وأزمة الوحدة الوطنية، وأزمة التحديث[٨٨].

وأزمة الهوية هي نوع من الأزمات السياسية المرتبطة أساساً بالمجتمعات الجديدة التي تكون بعد روح المجتمع الواحد، ولا يزال الانتماء الأول أو الأساسي لأفرادها دون المستوى الكلي للمجتمع، أو بشكل أوضح يقف عند المستوى الجزئي القبلي أو العشائري أو الطائفي ... الخ[٨٩].

ويشبّه أحد المحللين السياسيين أزمة الهوية الحضارية التي يعانيها بعض الأقطار مع أزمة عدم التكامل القومي بـ «نموذج السفينة الجانحة». إنه موقف صعب يعبر عن تخبط السفينة بركابها بين نزعاتهم الداخلية وصخور البحر اللجي العاصف للسياسة الدولية[٩٠].

لكن ما هي أبرز تجليات أزمة الهوية على الصعيد القومي العربي؟

---

(٨٨) أبو كاشف، المصدر نفسه، ص ٦١.

(٨٩) فاروق يوسف أحمد، **السلام وأزمة الهوية في مصر**، سلسلة دراسات في علم الاجتماع السياسي؛ ١١ (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٢)، ص ٦.

(٩٠) السيد عليوه، «حكومات الغد،» **الأهرام**، ١٩٩٥/٤/٢٧.

ثالثاً: أزمة الهوية على الصعيد القومي

تأسيساً على ما سبقت الإشارة إليه، خصوصاً في ما يتعلق بالبعد السياسي، وانطلاقاً من استخدام مفهوم الأزمة، بمعنى وجود نظام قائم غير قادر على أداء وظائفه وعاجز عن تحقيق الرخاء من جانب الهويّات الفرعية، وأن جماعات ما تتنكر لصورتها التقليدية ولم تعد راضية عن وضعها في إطار النظام القائم، فإن أهداف النظام لم تعد تثير في الجماعات الفرعية حساسية لتؤيدها، وإنها لم تعد تجد فيه نفسها، مما يدفع إلى تصادم بين قوى الهوية الكامنة وقوى الهوية الفعلية، وهو ما يشير إلى إشكالية تجب معالجتها. وربما كانت الهوية على الصعيد القومي هي نتاج أزمة حضارية تتعرض لها المجتمعات كنتيجة اقتصادية واجتماعية وسياسية تمر بها، وترتبط تلك الأزمة بأزمة الشرعية، إذ تفجر تلك الأزمة العديد من الرؤى التي تجمع بين مفردات: «الأصالة»، و«المعاصرة والتراث»، و«الحداثة والعروبة»، و«الإسلام».

وتلعب السلطة السياسية بمفردات خطابها السياسي الدور الأكبر في تبنّي أحد هذه المفردات لتضع حداً فاصلاً يبنى عليه المزيد من الشرعية؛ ذلك أن قضية الهوية تتعرض الآن على اتساع المنطقة لاهتزاز عنيف وأزمة حادة. فهل الهوية الوطنية أم الهوية القومية أم الهوية الإسلامية هي التي يتعين أن تكون لها الغلبة؟[٩١].

ونفترض هنا أنه على الرغم من وجود العوامل التي تشكل الهوية العربية وتشمل وحدة اللغة والثقافة المشتركة، ووحدة التجارب التاريخية والتكامل الاقتصادي والجغرافي ... إلخ، فإن هنالك عوامل التجزئة التي تشدد على هويات أخرى تحددها في إطار الهوية العربية أو بذاتها فحسب، وتشمل الإمبريالية والانتماءات الطائفية والإثنية والقبلية والإقليمية ... الخ [٩٢].

ومن السمات التي تنطبع بها أزمة الهوية على الصعيد القومي، تعدد الهويات في الوطن العربي وتداخل خطاباتها وتعقدها. لكن ذلك لا يعني وجود هويات متمايزة متعارضة بقدر ما يعني مستويات مختلفة للهوية ذاتها.

---

(٩١) سيد أحمد، «حول آليات وإشكاليات مواجهة المؤثرات الخارجية على هويتنا،» ص ٣١٢.

(٩٢) حول التنوع والتجانس في الهوية العربية، انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٣-٦٠.

ويعتبر تعدد الهويات في الوطن العربي نتاج تفاعل جملة مؤثرات تاريخية وحضارية تشابهت حيناً فألفت بين دوله، وتمايزت حيناً آخر فباعدت بينها وحفظت لها خصوصياتها وأفرزت في كلتا الحالتين نخباً سياسية وأخرى ثقافية تحمس بعضها للوضع الراهن وأنكره البعض الآخر[٩٣].

وفضلاً عن وجود خطاب للهوية ما دون القطرية والهوية القطرية، كما أسلفنا، فإن إشكاليات أزمة الهوية على الصعيد القومي يمكن صياغتها في ثنائيات أو أزواج: العروبة أم الإسلام، العروبة أم الأفرقة، العروبة أم الشرق أوسطية. إن إشكالية الهوية في الفكر العربي المعاصر تطرح الفصل في هذه الأزواج: من نحن؟ وماذا نريد أن نكون؟ إشكال يطرح مباشرة قضية العروبة/ الإسلام وقضية العروبة/الأفرقة، وأخيراً قضية العروبة/الشرق أوسطية؟ مع تسليمنا بأن الهويتين الأخيرتين تأتيان في مرتبة متأخرة لأنهما لا تستقطبان إجماع المنطقة ولا تتغلغلان بين جماهيرها.

١ ـ هوية عربية أم إسلامية؟

لمناقشة وتحليل أوجه هذه الثنائية يبدو من الضروري بدءاً تحديد المفاهيم؛ ذلك لأن من أهم القضايا في البحث العلمي مسألة تكوين المفاهيم، فنحن ندرس ونحلل ونقوِّم العلوم الاجتماعية كافة مستخدمين مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي عادة ما تحمل معها دلالات معينة، والهوية العربية في الخطاب النهضوي المعاصر تعبر عن تلك القناعة بوجود أمة عربية واحدة تتوافر لها كل المقومات الثقافية والاقتصادية التي تجعل من المطابقة بين حدودها السياسية وحدودها القومية مطلباً مشروعاً، إن لم يكن ملحاً، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية السائدة[٩٤].

ويحدث أن تنقسم الأمة أو القومية إلى دول عديدة، وفي مثل هذه الحالة تكون هناك هوية قومية واحدة، وهويات قطرية عديدة؛ الأمر الذي تجده واضحاً في حالة الأمة العربية، إذ لها هوية قومية واحدة هي العروبة، ولها هويات رسمية أو قطرية أو وطنية ـ ولنسمِّها ما شئنا ـ بعدد دول الجامعة العربية، وقد تبلورت ملامح الهوية العربية مع النخب السياسية التي اتخذت من

(٩٣) مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، ص ١٦.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٧٠.

المشروع العربي القومي أداة لمواجهة «الآخر» المتمثل في السيطرة الأجنبية في الشام، وبصورة أعم في سوريا الكبرى، وعرفت له بعض الأصداء في مصر في القرن الماضي عندما اكتست ردة الفعل على الحكم العثماني وسياسة «التتريك» صورة قومية، فقد نادى الوطنيون السوريون بـ «العروبة» بديلاً من التتريك، وطالبوا باستقلال القوميات العربية عن الإمبراطورية العثمانية، وقد تركزت المطالب الوطنية آنئذ في الحفاظ على الكيان العربي، لغة وتراثاً، وحفظه من الذوبان أو الانحلال نتيجة سياسة «التتريك» (سياسة جعل القومية التركية الطورانية القومية السائدة الجامعة في الإمبراطورية العثمانية). وقد اكتست ردة الفعل في سوريا ولبنان بخاصة طابعاً خاصاً، إذ اقترن الدفاع عن العروبة عند بعض الجمعيات، بالمطالبة بـ«العلمانية»، أي بفصل الدين عن الدولة، الأمر الذي كان يعني الاستقلال عن الخلافة التركية «الإسلامية» وإقامة حكم عربي مستقل عن تلك الخلافة. وكردة فعل مضادة على هذه المطالب العروبية رفع من جانب الأتراك والمؤيدين لهم شعار الجامعة الإسلامية، فانزلق النقاش، بل الصراع، إلى وضع خطأ للمسألة؛ وضع يختزلها نظرياً في طرح الاختيار بين العروبة والإسلام، أو على الأقل طرح مسألة الأولوية فيهما، وقد تغذى المشكل من واقع بلاد الشام المتميز بوجود أقليات دينية غير إسلامية، مسيحية بصفة خاصة[٩٥].

والهوية الإسلامية تنطلق من منظار أن الإسلام يشكل هوية مستقلة دينية قائمة بذاتها للمسلمين، وعلى أساس من هذه الهوية قامت الدولة الإسلامية (في العهد النبوي والراشدي)، كما قام في القرن الحالي العديد من الدول على أساس الإسلام (مثل باكستان)، كما أن معظم الدول الإسلامية ـ كما أشرنا آنفاً ـ لا تأخذ بهوية علمانية صافية ولا بهوية دينية خالصة، فمعظم الدول القطرية نفسها في الدساتير والمواثيق الرسمية أقطار «عربية» أو أجزاء من «الأمة العربية» (تعريف علماني ثقافي قومي)، ولكنها أيضاً تذكر أن «الدين الرسمي لها هو الإسلام» أو أن «الإسلام مصدر رئيسي» أو «المصدر الرئيسي للتشريع». ومن استعراض هذه الدساتير والمواثيق وتطورها خلال العقود الأربعة الأخيرة، نجد أنها حاولت دائماً أن تجمع بين هاتين الهويتين في تعريف طبيعة الدولة والنظام السياسي سواء أكان شكلها ملكياً أم جمهورياً، بل يمكن القول: إن بذور هذه

(٩٥) الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر**، ص ٢٨.

الازدواجية كانت مع إعلان الثورة العربية الكبرى أثناء الحرب العالمية الأولى، المنشور المطول نفسه الذي أصدره الشريف حسين أمير الحجاز في ١٦/٦/ ١٩١٦ لمناسبة بدء الثورة وشرح أسبابها، فيذكر أنها «واجب ديني قومي»[٩٦]، وهو ما يعني أن هوية الثورة كانت هوية قومية عربية ودينية إسلامية في الوقت نفسه.

ويرى محمد عابد الجابري أن مشكلة التعارض بالطريقة التي أثير بها في الشام إنما هي مشكلة محلية، لا تهم إلا جزءاً من الوطن العربي هو سوريا ولبنان بصورة خاصة، ومصر وفلسطين بصورة أقل. أما العراق واليمن والجزيرة والمغرب العربي بجميع أقطاره، فلم تكن تعيش هذه المشكلة إطلاقاً. وهو هنا لا يشير إلى اختلاف التركيب الاجتماعي والديني في الوطن العربي لأن تلك مسألة نجدها في معظم بلدان العالم، بل يقصد أن الريادة الفكرية النهضوية العربية التي كانت لكتّاب ومفكري مصر والشام قد نقلت هذه المشكلة المحلية إلى مشكلة عامة على صعيد الفكر النظري، والنتيجة هي تعميم المشكلة بنقلها من المستوى السياسي إلى مستوى مسألة الحكم والسلطة، والديمقراطية إلى مشكلة نظرية، إلى مشكلة كيان ومشكلة هوية، مشكلة أصبح يعبر عنها من خلال التقابل الذي يقام بين الإسلام والعروبة[٩٧].

كما أن ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر لم تجد غضاضة في التعبير عن خطابها الإسلامي ضمن مشروعها القومي العربي، بل إن هذه الثورة-على العكس ـ قد وضعت الإسلام في موضعه الصحيح من مستويات الحركة السياسية، وقدمت معالجة سليمة لقضية الإسلام[٩٨].

ويمكننا، بعد التحليل التاريخي لظهور وتطور ثنائية الهوية «العروبة / الإسلام» في الخطاب العربي المعاصر، وبعد التحليل المعرفي لمضامينها، أن نتوصل على المستوى النظري إلى ما توصل إليه الجابري[٩٩]، فندرك إلى أي

---

(٩٦) ابراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، ص ٨٨١.

(٩٧) الجابري، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩٨) انظر تعقيب أحمد يوسف أحمد على بحث: محمد محمد فايق، «ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا،» ورقة قدمت إلى: **العرب وأفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ منتدى الفكر العربي ١٩٨٤)، ص ١٢٥-١٢٦.

(٩٩) انظر وجهة النظر هذه في: الجابري، المصدر نفسه، ص ٣٢.

مدى هو «مزيف» ذلك التفاعل الذي يقام بين العروبة والإسلام، سواء بقصد إبراز التعارض أو بقصد تأكيد التكامل بينهما. إن العروبة سواء بالمعنى الذي تعطيها إياه المرجعية التراثية أو الذي تلبسها إياه المرجعية النهضوية شيء، والإسلام بمختلف المضامين التي تعطى له شيء آخر. إذاً فلا معنى لأن يوضع سكان المنطقة التي تمتد من الخليج إلى المحيط أمام الاختيار بين أن يكونوا عرباً أو يكونوا مسلمين؛ إنهم جميعاً عرب عروبيون لا بالفصاحة ولا بالنسب ولا بالدين، بل باللغة والثقافة والتاريخ والمصير الواحد والمصالح المشتركة. كلهم عرب أو متعربون منهم المسلمون، وهم الأغلبية، ومنهم المسيحيون وأتباع ديانات أخرى، وهم الأقلية.

وثنائية العروبة والإسلام لا معنى لها إذاً في المرجعية التراثية ولا في المرجعية النهضوية. إنها ثنائية ملتبسة، تقوم على عدم تحديد دقيق للمفاهيم، وإنما تغطي مشاكل حقيقية ملموسة في مقدمتها مسألة العلاقة بين الدين والدولة في المجتمع العربي الإسلامي.

٢ ـ هوية عربية أم أفريقية؟

أشرنا من قبل إلى مفهوم الهوية العربية، وسنركز في هذا العنصر على دلالة الهوية الأفريقية، ومدى ارتباطها بالهوية العربية بالنسبة الى العديد من الدول العربية الموجودة في القارة الأفريقية. والهوية الأفريقية تأخذ دلالتها من العامل الجغرافي (الهوية القاريّة) وتعود في أدبياتها الخاصة إلى فلسفة الزنوجة التي اكتسبت أهمية خاصة مع ليوبولد سنغور، ثم تحول اليأس في بحث الأفارقة عن الذات إلى حركة جغرافية سياسية ثقافية شاملة موحدة للقارة في شكل البحث عن الهوية والشخصية الأفريقية مع نكروما، وتطورها إلى الحركة الأفريقية (Africanism) ثم الجامعة الأفريقية (Pan-Africanism) مع نكروما نفسه وموديبوكيتا وسيكوتوري[١٠٠]. وقد كانت فكرة الزنوجة ردة فعل على الاستعمار الغربي وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كما يشير إلى ذلك سيكوتوري حين يرى «أنها إنما كانت وسيلة ولا تزال وسيلة، فقد كانت

(١٠٠) عز الدين موسى، «الإسلام وأفريقيا،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٧٢. نقلاً عن: Colin Legum, *Pan-Africanism: A Short Political Guide* (Westport, CT: Greenwood Press, 1988).

طريقاً للاتحاد ضد الاستعمار، ولكن بعد نيل شعوبنا لسيادتها أصبحت «النجرتية» تدعم التقسيم والتفرقة وتخدم مصالح الإمبريالية وتضعف جبهة المناهضة للاستعمار»[١٠١].

وهذا المدلول «الضيق» للهوية الأفريقية لا يعني أننا نرى أن بعض الدول العربية يمكن أن تتبناه، وإن ما نريد أن نحتفظ به معنا في التحليل هو المفهوم «الواسع» للهوية الأفريقية المتمثل في «الهوية القارية»؛ فالامتداد العربي في القارة الأفريقية هو أوسع في جغرافيته الطبيعية والبشرية مما هو عليه في آسيا، فالبلدان العربية الأفريقية تشمل اليوم ما مساحته تسعة ملايين كلم مربع تقوم عليه حالياً دول هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والسودان والصومال وجيبوتي وليبيا[١٠٢]، مع ما تمثله القارة الأفريقية من عمق استراتيجي للأمن والمصالح العربية، حسب العديد من الخبراء والمحللين.

وتضرب العلاقة بين العرب والأفارقة بجذورها في أعماق التاريخ، معززة بالجغرافيا التي يذهب بعض علمائها إلى اعتبار شبه الجزيرة العربية جزءاً من القارة الأفريقية يفصلها عنها شبه انحراف، إذ إن الهيكل المصدوع الذي يمثل سواحل اليمن والحجاز يظهر من جديد في شكل متشابه في سواحل أفريقيا في ما وراء البحر الأحمر[١٠٣].

وتأكدت هذه العلاقة مع بزوغ فجر الإسلام وهجرة الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى الحبشة وانتشار الفتوحات الإسلامية، وتوسع الهجرات العربية داخل القارة . وفي العصر الحديث شدَّد بعض النخب السياسية العربية على الملامح الأفريقية لدولها، سواء بدعم حركات التحرر الوطني ومكافحة النظم العنصرية، أم باللجوء إلى حل منازعاتها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، أم بالتنسيق بخصوص أمن البحر الأحمر، وحوض النيل، أم بتقديم معونات وبمشاركة المنظمات الاقتصادية القارية المتنوعة، أم بالبعث الديني الإسلامي والمسيحي، فضلاً عن نشر اللغة العربية، وتنظيم المهرجانات المختلفة بقصد إنماء ملامح ثقافية أفريقية مشتركة[١٠٤].

---

(١٠١) موسى، المصدر نفسه، ص ٧٣.
(١٠٢) أمين اسبر، **أفريقيا العرب** (بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٠)، ص ١٣.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٤.
(١٠٤) مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، ص ٧٥.

كما عرضت النخب المثقفة للمحتوى الأفريقي لهويات دولها، وظهر ذلك على نحو خاص مع الدول التي تقطنها جماعات أفريقية كبيرة العدد، كما هي الحال في موريتانيا والسودان[١٠٥].

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول العربية الأفريقية أعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وفي الوقت نفسه فإن انتماء هذه الدول الأفريقية لا يقل أهمية عن انتمائها والتزامها بالعمل لوحدة الشعوب العربية والتضامن العربي، بل إن بعضاً من هذه الدول العربية يغلّب انتماءه الأفريقي على كل ما سواه. ففي مصر، ومنذ قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ كان اهتمام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالدائرة الأفريقية يشكل أحد اهتماماته الرئيسية، وقد عبر عن ذلك بوضوح في **فلسفة الثورة**[١٠٦]، وكانت القاهرة في ظل السياسة الناصرية محوراً مميزاً من محاور دعم النضال الأفريقي وعاصمة لحركات التحرر الوطني الأفريقية.

وبالنسبة الى المملكة المغربية ينص ملحق الدستور المغربي الحالي في تصديره على أن المملكة المغربية دولة إسلامية، ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب الكبير، وبوصفها دولة أفريقية فإنها تجعل بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية.

ورد في الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ في المادة رقم ٨٨ تنصيصاً: «تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلباً تاريخياً ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية».

وفي تونس تضمنت وثائق المؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي ما يلي: «...ثم إننا ننتسب إلى القارة الأفريقية وإليها تشدنا جملة من المصالح وجملة من الروابط الثقافية والروحية، فالتضامن والمصير بيننا وبين القارة ينبغي أن يبقى دوماً مركز اهتماماتنا السياسية والاقتصادية والحضارية».

وإذا كانت ليبيا قد عمقت انتماءها القومي العربي منذ ثورة الفاتح من

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٠٦) انظر تعقيب أحمد يوسف أحمد على بحث: فايق، «ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا،» ص ١٢٥.

أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، فإنها لم تغفل دورها الأفريقي من خلال المبادرات المتعددة والعلاقات المختلفة مع الدول الأفريقية.

أما السودان فسيظل، بحكم موقعه الجغرافي وتكوينه البشري، جزءاً من الكيانين الأفريقي والعربي، وهذا ما نص عليه الدستور السوداني، وكذلك الأمر بالنسبة الى موريتانيا التي «تمتزج فيها الثقافات العربية بالثقافات الأفريقية.. لغة وعادات ومصالح اقتصادية»، ولا سيما أنها تشترك مع الدول الأفريقية في العديد من المنظمات الإقليمية، مثل منظمة استثمار نهر السنغال وغيرها، وسنعود الى ذلك بتفصيل أكثر في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

وأكد دستور الجمهورية الصومالية الصادر في عام ١٩٧٩، في مادته الأولى، على أن الصومال «جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والشعوب الأفريقية»، وهي تلتزم بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

هكذا، يمكن القول إن مفهوم القومية العربية أيضاً لا يتناقض مع دلالة الهوية الأفريقية (الهوية القارية) ما دامت الأولى (القومية العربية) كما صاغتها ثورة ٢٣ تموز/يوليو، إنما ترمز إلى مجموعة أفكار تنادي بتحرير الإنسان العربي، وتحرير الإرادة السياسية العربية، وتعبئة إمكانات العرب من أجل تحرير بلادهم من التبعية، وتحرير الشعوب الأخرى الخاضعة للاستعمار.

٣ ـ هوية عربية أم شرق أوسطية؟

خلال الأربعين عاماً الماضية برز مفهوم الشرق أوسطية صيغةً متناقضة مع المصالح العربية، واستقر في الوجدان العربي ارتباط الفكرة الشرق أوسطية بالعداء للعروبة ومحاولة نفاذ إسرائيل، لأن الشرق أوسطية هي المفهوم الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل الانتماء إلى المنطقة؛ فإسرائيل يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية، ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية، ومن أجل دولة واحدة هي إسرائيل تبذل كل الجهود لطمس الهوية العربية لمصلحة هوية لا قوام لها تسمى «الشرق أوسطية» تتسع لإسرائيل وتعطيها شرعية الوجود والبقاء. ويمكن أن نتصور مفهومين للشرق الأوسط؛ فهناك المفهوم «القديم» في الدراسات الغربية، وهنالك المفهوم «الجديد».

المفهوم القديم استخدمه المؤلفون الغربيون للدلالة على المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت عشرات الكتب ومئات الدراسات عن

تاريخ وجغرافية واقتصادات وسياسة واجتماع وثقافة منطقة الشرق الأوسط، كما نشرت عدة دراسات تناولت النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط[١٠٧].

ويمكن الخروج من تلك الدراسات بالخلاصة التالية[١٠٨]:

ـ إن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل هو مصطلح سياسي في نشأته وفي استخدامه.

ـ إن هذه التسمية لا تستمد من الطبيعة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية، أو شكل نظمها السياسية، بل هي تسمية تشير إلى علاقة الآخرين بالمنطقة؛ فالشرق الذي يقال إنه «متوسط» يثير التساؤل: هو «متوسط» بالنسبة الى من؟ وفي علاقاته مع أي منطقة جغرافية أخرى؟

ـ إن هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله باعتباره وحدة متميزة، فهي تدخل فيه باستمرار دولاً غير عربية، مثل تركيا وقبرص وإثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي والسودان.

ويستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط إلى مسلمّة تقول إنها منطقة فسيفسائية (Mosaic) تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية. ومن الواضح أن هذا التصور ينبني على رفض للهوية العربية ومقتضياتها الثقافية والسياسية.

ثم تابع الغرب رعايته فكرة الشرق الأوسطية، حيث وضعت معالم مشروعها الحديث المؤسسات البحثية الغربية وعلى رأسها جامعة هارفرد، فمنذ أن حلت الوصاية الأمريكية محل الوصاية الإنكليزية والفرنسية وخلفتهما في رعاية إسرائيل ممثلة المشروع الغربي في المنطقة، حاولت بكل الوسائل إحكام السيطرة على المنطقة العربية ومواردها وعلى رأسها النفط[١٠٩] من خلال مشاريع باتت معروفة للجميع.

---

(١٠٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٥ جديدة ومطورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٩.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٠٩) نيفين عبد الخالق مصطفى، «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٣ (آذار/مارس ١٩٩٥)، ص ٩.

وابتداءً من منتصف الثمانينيات بدأ ظهور التصور الحديث للمشروع الشرق أوسطي في صورة مشروع أعده شمعون بيريس وعبر عنه من خلال كتابه **الشرق الأوسط الجديد**(١١٠). واكتسبت هذه الدعوة معنى استراتيجياً جديداً في أعقاب حرب الخليج وانهيار التوازنات الاستراتيجية في المنطقة العربية التي توجد فيها هندسة جديدة لـ «الفك والتركيب»، بحيث تلعب إسرائيل دوراً قائداً ومسيطراً في ظل الترتيبات الشرق ـ أوسطية الجديدة(١١١). وإثر توقيع اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، انبرت أقلام عديدة أجنبية وعربية تبشر بنهاية «الحلم العروبي» بانتفاء القضية التعبوية التي وفرت الرصيد الحي لهذا الحلم، كما شكلت أحد أهدافه القصوى. ويؤكد جيل كيبل هذا التصور بقوله: «إن انطلاق مسار التسوية، مهما كانت عوائقه ونتائجه، قد أعلن نهاية فكرة العروبة» من حيث هي نظام أيديولوجي، ونمط تعبوي للمجتمعات»،(١١٢) على الرغم من أن هذه الفكرة استطاعت لأكثر من قرن مواجهة ثلاث وضعيات متمايزة: الهيمنة العثمانية، والاستعمار الأوروبي، والصهيونية الإسرائيلية «منذ عام ١٩٤٨ حتى انطلاق مسار التسوية»(١١٣)، بينما وجدت التطورات الأخيرة صدى لها لدى النخب المثقفة العربية، فتحدث البعض عن «ذوبان حدود النظام العربي وتداخلها مع نظام الشرق الأوسط»(١١٤). وفي الوقت نفسه أشار البعض إلى «انكسار المشروع العربي»،(١١٥) ورأوا القبول بمبدأ ازدواجية الهوية الجديد «عرب؟ نعم، وشرق أوسطيون أيضاً»،(١١٦) بينما اعتقد آخرون «خروج العرب من

---

(١١٠) انظر: شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

(١١١) محمود عبد الفضيل، «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٢٩.

(١١٢) انظر: عبد الله السيد ولد أباه، «التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٤١، و Gilles Kepel, «Le Monde arabe après l'accord israelo-palestinien,» *Libération* (Paris), 17/3/1994.

(١١٣) انظر: أسامة المجذوب، «المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ١٢٩.

(١١٤) انظر: نبيل عبد الفتاح، «العرب من النظام العربي وتداعيات الشرق أوسطي تحت التشكيل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ٦٦.

(١١٥) لطفي الخولي، «انكسار المشروع الصهيوني والمشروع العربي،» **الحياة** (لندن)، ٢١/١٠/١٩٩٤.

(١١٦) لطفي الخولي، «**عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضاً**» (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤).

التاريخ»[١١٧]، بل الأدهى من ذلك التساؤل المتعجل: «متى يعلنون وفاة العرب؟»[١١٨].

وفيما تسيطر العروبة على مشاعر الجماهير وتعلن النخب الحاكمة تمسكها بالهوية العربية في تصريحاتها وخطبها اليومية ودساتيرها، نجد أن الواقع العربي يعاني مزيداً من التشتت والتنافر والعجز والتراجع وفقدان السيطرة على مصيره وتفاقم الولاءات التقليدية وارتباط الكيانات العربية الخارجي أكثر من ارتباطها بعضها ببعض.

فهل تتسع الفجوة أم تضيق بين الواقع والمرجو، أو هل تتحقق الهوية العربية أم تراها تضيع كما ضاعت أحلام الوحدة؟

يمكن القول في نهاية هذا الفصل إن الهوية الوطنية في عالم اليوم الذي يتميز بسرعة وسائل الاتصال وتطورها وتنوعها ليست بالضرورة أحادية الجانب، بل هي متعددة الأبعاد، ثم إن الصياغة الناجحة للهوية لا تكمن في الانسجام والجمود، بل في المزج والتوفيق بين الأبعاد المختلفة للهوية، لتكوين مزيج جديد قائم على هذه الأبعاد، ولكنه في الوقت نفسه مختلف عنها، وهو ما يمكن أن يعبر عنه أيضاً باستمرار التوتر الخلاق بين مختلف الأبعاد.

ونتيجة هذا الطرح المختلف لظاهرة الهوية كظاهرة معقدة ومختلفة الأبعاد، فإن الجدل حول الهوية لا تختص به المجتمعات النامية دون المجتمعات المتقدمة، بمعنى أن أزمة الهوية أزمة شبه دائمة في المجتمعات وتصلح لأن تكون معياراً لتصنيف هذه المجتمعات. ولكن الفرق يكمن في تخطي عنق الزجاجة في موضوع الهوية لأن الدول المتقدمة استطاعت الوصول إلى أساليب معينة لإدارة الصراع بين الأبعاد المختلفة للهوية، حيث تمكنت من دمج مختلف العناصر في الثوابت الوطنية.

---

(١١٧) فوزي منصور، **خروج العرب من التاريخ**، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣).

(١١٨) نزار قباني، «متى يعلنون وفاة العرب؟،» **الحياة** (لندن)، ٢٠/١١/١٩٩٥.

الفصل الثاني

أزمة الهوية السياسية في موريتانيا

إن الحديث عن أزمة الهوية السياسية في موريتانيا يستلزم التطرق الى الإطار العام الذي يشكل أبعاد هذه الهوية، والعوامل المؤثرة فيها من جغرافية إقليمية واجتماعية إثنية إلى ما هو تاريخي مؤثر أو بعد ثقافي معتبر.

وفي البداية، لا بد من الإشارة إلى الإطار الجغرافي والبشري الذي كان ولا يزال ذا دورٍ أساسي في توجيه أحداث المنطقة وتحديد العلاقة بين مختلف المتغيرات المؤثرة في هويتها.

وأبرز سمات هذا الإطار الصحراء ونمط العيش البدوي الذي تفرضه على سكانها، وهذا الطابع الصحراوي البدوي الملازم لسكان المنطقة منذ فجر التاريخ، ميز حياتهم بالاستعصاء الدائم على سيطرة الدول المركزية التي تتالت في الشمال الأفريقي، كما أن موقعهم في الطرف الجنوبي الغربي من المجال المغربي جعلهم منذ أقدم العصور على صلة مباشرة بسكان بلاد السودان[١]، وجعلهم بمعنى من المعاني الجسر الذي تمر عبره علاقات البلاد الواقعة شماليَّ الصحراء بتلك الواقعة جنوبيها[٢].

ومع مجيء الاستعمار الفرنسي، القادم من الجنوب، تم ربط موريتانيا سياسياً واقتصادياً بالمستعمرات الأخرى في غرب أفريقيا، حتى تم الاستقلال

---

(١) عندما نشير إلى بلاد السودان هنا، فالمقصود البلاد الأفريقية المجاورة للصحراء، وخصوصاً ما عرف بالسودان الفرنسي لاحقاً والذي ينصرف إلى منطقة غرب أفريقيا عموماً، أو إلى ما يعرف حالياً بجمهورية مالي، وكذلك تطلق بعض المراجع نعت السودانيين وتعني به الأفارقة الزنوج.

(٢) أحمد ولد الحسن، «موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٥٩ (أيار/مايو ١٩٩٢)، ص ٢٠-٢٦.

في الإطار نفسه. وعندما بدت في الأفق إرهاصات دولة الاستقلال، كانت أزمة الهوية قد لاحت في الظهور، حيث تم طرحها في وقت مبكر.

ومنذ البداية كان هنالك تياران رئيسيان يشطران الدولة الوليدة: **أحدهما** إلى الشمال، حيث المطالبة المغربية بضم موريتانيا، و**آخر** جنوبي يجذب موريتانيا إلى الاتحاد في أحضان الاتحادات الأفريقية الناشئة في ذلك الوقت تحت المظلة الفرنسية، واختارت النخبة الحاكمة طريقاً وسطاً تمثل في الاستقلال، وفي أن تكون موريتانيا حلقة وصل بين أفريقيا الشمالية البيضاء والجنوبية السوداء.

وللضرورة المنهجية سأتناول في هذا الفصل دراسة أزمة الهوية في موريتانيا ضمن مباحث ثلاثة: يتناول **الأول** منها أبعاد الهوية أو العوامل المؤثرة في تحديد الهوية الموريتانية، وفي **الثاني** دراسة الهوية من خلال تعامل النظم السياسية المتعاقبة مع هذه الإشكالية، وفي المبحث **الثالث** أتطرق الى دراستها في الخطاب الأيديولوجي للتيارات الفكرية على الساحة السياسية المحلية.

أولاً: أبعاد ازدواجية الهوية السياسية

إن تشكل الهوية السياسية لأي أمة هو نتاج تفاعل العديد من العوامل والمؤثرات واشتراكها معاً في صياغة تلك الهوية وتحديد أبعادها. وأبرز هذه العوامل/الأبعاد: البعد الجغرافي، والبعد التاريخي، والبعد الثقافي، والبعد الاجتماعي. وسندرس كل واحد من هذه العناصر على حدة لإدراك مدى تأثيره في صياغة الهوية الجمعية.

١ ـ البعد الجغرافي

قد يبدو التساؤل وارداً حول أهمية البعد الجغرافي في دراسة الهوية السياسية، لكن الأمر هنا يتعلق بتقديم الإطار الجغرافي الذي لا يشك أحد في مدى الأثر الذي يتركه في تشكيل المجتمع وظروف حياته، بل إن الإطار الجغرافي يقدم وصفاً وتفسيراً لشخصية الإقليم لا يمكن أن نجده خارجه. فالجغرافيا هي فن التعرف على شخصيات الأقاليم أو وصفها وتفسيرها (التشخيص الإقليمي)، أو أن شخصية الإقليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو

وتطور أو أن تتدهور، ووصفها لا يقل صعوبة. ويمكن القول مع دينام بأن الجغرافيا «فلسفة المكان»[٣].

وتعد الوحدة الإقليمية للدولة عاملاً لا غنى عنه في تحديد أبعاد هوية الجماعة الوطنية إزاء سائر الجماعات الوطنية. وعلى العكس من ذلك، كلما بقيت البيئة الإقليمية للدولة مجزأة، بدت مخاطر الانشقاق والانفصال كبيرة، لأن الإقليم الجغرافي للدولة مجزأ أو مبعثر على رقعة كبيرة، كما هي الحال مثلاً مع إندونيسيا في أقصى شرق آسيا، حيث يتوزع إقليمها على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة متباعدة، وهو بذلك باعث على نوع من الولاءات الأقل قوة من الولاء القومي أو الوطني الشامل[٤].

وسنعرض هنا للبعد الجغرافي من زاويتين: الموقع والتسميات التاريخية التي عرفتها البلاد قبل الاسم الحالي الذي هو وليد الحقيقة الاستعمارية.

الموقع: ويعتبر الموقع الجغرافي جوهر البعد الأفقي في الجغرافيا السياسية، ويتمثل في الأرض. فهو عنصر مؤثر وفاعل في الدولة لتأثيره في سلوك سكانها، إذ يمكن إرجاع الكثير من نشاطات الدولة وخصائصها إلى الموقع الجغرافي، ويمكن بواسطته تحليل الأبعاد الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للدولة.

تقع موريتانيا في أقصى الجنوب الغربي للوطن العربي في غرب القارة الأفريقية، وتشترك في الحدود مع أربع دول هي: الجزائر من الشمال الشرقي، والصحراء من الشمال والشمال الغربي، والسنغال من الجنوب الغربي، وجمهورية مالي من الشرق والجنوب الشرقي. أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي بساحل يبلغ طوله ٦٥٠ كلم. وبهذا الموقع تمثل موريتانيا موقعاً وسطاً بين دول شمال أفريقيا العربية ودول غرب أفريقيا السوداء، ويجمع بين خصائص الموقع القارّي والموقع البحري[٥].

ونتيجة لحقيقة العلاقة بين الموقع القارّي المفتوح على ظهر عدد من الدول الحبيسة، والموقع البحري على أكثر البحار حيوية في العالم وهو

---

(٣) جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١)، ص ٣٢.

(٤) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٦٩.

(٥) أحمد ولد خطيرة، «الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤).

المحيط الأطلسي، هذا الموقع البحري لموريتانيا أدى إلى أمرين مهمين هما: غناها الاقتصادي، واحتكاكها الحضاري، حيث يشجعها على البحث فيه عن ثروات كالأسماك والبترول والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى أو استغلاله في العمل بالوساطة التجارية أو مرور طرق التجارة العالمية البحرية من أمامها. وهذا الموقع كذلك محور للتقدم لما يتيح من احتكاك بالحضارات الواقعة في ما وراء البحار. من هنا فإن مؤشرات التوجيه الجغرافي تبرز أهمية الموقع الاستراتيجي لموريتانيا بين شمال أفريقيا وغربها، بين الوطن العربي وبين أفريقيا الغربية السوداء، وبين أفريقيا العربية وأوروبا وأمريكا، فهذا الموقع المتوسط نسبياً جعل من موريتانيا ممراً مهماً بين غرب أفريقيا وشمالها، كما جعل منها نقطة لالتقاء طرق القوافل التجارية القادمة من الشمال والجنوب، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في أن تكون ميداناً لصراع طويل الأمد بغرض الاستحواذ على خيراتها وطرق تجارتها، فكانت مسرحاً لأطماع العديد من الغزاة البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، وأخيراً الفرنسيين[٦].

وقد ظل هذا الموقع الحيوي ميداناً لتلاقي الحضارات المختلفة: الحضارة العربية الإسلامية من الشمال، والحضارة الأفريقية من الجنوب، والحضارة الأوروبية-الأمريكية من الغرب.

تغطي موريتانيا مساحة تبلغ ١٠٣٠,٧٠٠ كلم٢، وهذه المساحة تجعلها ضمن الدول الكبيرة المساحة، وذلك حسب تصنيف «بوند» الذي يقسم دول العالم من حيث المساحة إلى ثماني مجموعات، حيث تصنف موريتانيا من حيث المساحة ضمن المجموعة الثالثة التي تتراوح مساحة دولها ما بين ١,٢٥ و٢,٥ مليون كلم٢[٧].

أما الموقع الفلكي فهو الذي يساهم في الجغرافيا السياسية للدولة من خلال تحديد موقعها على دوائر العرض التي تعكس الحالة المناخية للدولة، ومدى قدرة السكان على العمل، وصلاحية الأرض للزراعة، وكذلك يحدد الموقع على خطوط الطول التي تؤثر في الزمن وإن كانت أقل أهمية من سابقتها.

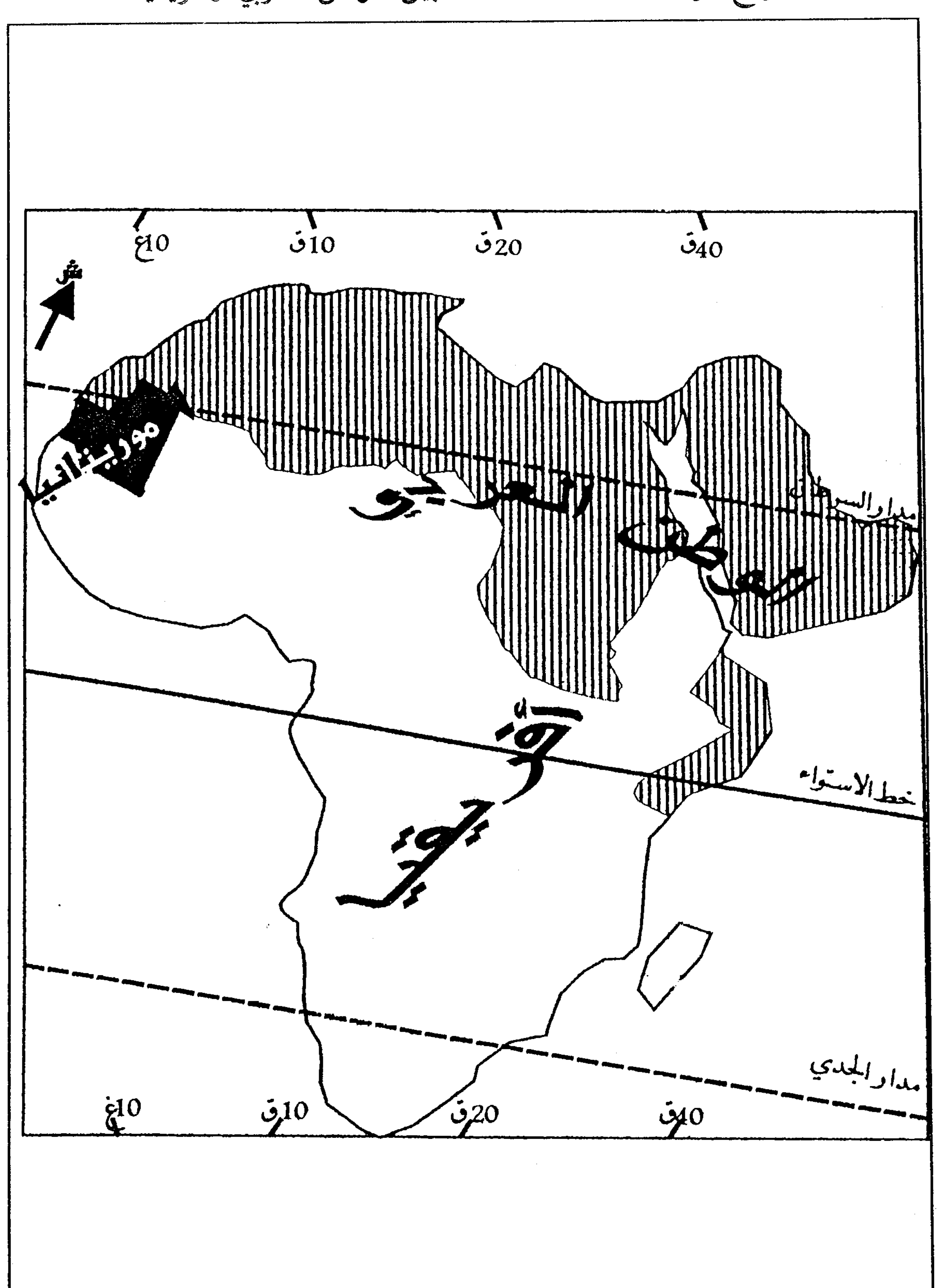
---

(٦) محمد المختار ولد السعد، «ملاحظات أولية بشأن السيادة في حوض نهر السنغال خلال القرنين ١٨ و١٩»، **المجلة الجغرافية الموريتانية**، العدد ١ (١٩٩٢)، ص ١١.

(٧) ولد خطيرة، المصدر نفسه، ص ١٢.

الخريطة رقم (٢-١)

موقع موريتانيا كحلقة اتصال بين الوطن العربي وأفريقيا



تقع موريتانيا فلكياً، من ناحية دوائر العرض، بين دائرتي العرض ٣٠′ ١٤°، ٢٤′ ٢٧° شمالاً، أي أنها تشغل حوالى ١٣° من درجات العرض، ومعظم الأراضي الموريتانية تقع إلى الجنوب من مدار السرطان، والأجزاء الواقعة إلى الشمال منه لا تتجاوز أربع درجات عرض، أما خطوط الطول فهي تقع ما بين خطي طول ٤٠′ ٤°، ٨′ ١٧° غرباً. ولئن كانت هذه الحدود الحالية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، فلا بد من القول بحداثتها، إذ تتراوح نشأتها بين العام ١٩٠٠ والعام ١٩٥٩، أي أنها ليست حدوداً تاريخية كحدود مصر مثلاً، ومن ثم فإنه عند عرض التطور التاريخي للمنطقة الموريتانية عبر الزمن، فإن سير الحوادث لن يعتبر بتلك الحدود، إذ سيشمل على وجه التأكيد مجالاً أوسع، لأن هذه المنطقة كانت لها في جميع مراحل التاريخ علاقات مع الشمال المغربي والجنوب السوداني[٨].

ونجد أن الكتابات التي تناولت دراسة المجتمع الشنقيطي وإطاره الجغرافي تاريخياً وثقافياً، تتحدث عن مجال أوسع. ويعتمد المختار بن حامد المعطيات البشرية والاجتماعية في تحديد البعد الجغرافي للبلاد منطلقاً من مفهوم «بلاد البيضان»، متحدثاً عن اللغة والعادات والتقاليد والتاريخ، محدداً المناطق التالية:

ـ في الشمال منطقة الصحراء التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني، وهي منطقة تقع في جنوب غرب الجمهورية الجزائرية، حيث مضارب بعض القبائل الموريتانية (الرقيبات وتجكانت)، وفي الشرق منطقة غرب وشمال جمهورية مالي، حيث مضارب بعض قبائل كنته والبرابيش والعناصر العربية الأخرى[٩]. وتشكل المنطقة المشار إليها عند ابن حامد وحدة تاريخية وبشرية.

ويعتمد الباحث الإنكليزي نوريس (Norris) المعيار الثقافي ليشير إلى أن الخصائص اللغوية والأدبية هي الفيصل في التمييز بين الشناقطة وغيرهم، ودليله أن «الشعر الحساني يوحد الشناقطة» وإن اختلفت بهم سبل السياسة،

---

(٨) سعد خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ١٥.

(٩) المختار بن حامد، **حياة موريتانيا** (بيروت: دار الغرب الإسلامي؛ الرباط: معهد الدراسات الأفريقية، ١٩٩٣)، ج ٣: **الجغرافيا**.

فهم يتذوقونه في موريتانيا كما في تيندوف، وفي منطقة السوس التكني كما في إقليم أزواد(١٠).

ومن الباحثين من فضل اعتماد المعايير الأنثروبولوجية، ومنهم ثيودور مونو (T. Monod) الذي وضع خريطة للمجموعات الثقافية في الصحراء الكبرى انطلاقاً من تنوع أشكال رحل الجمل. وخلص في النهاية إلى أن للرجل الشنقيطي ميزات يصعب تحديد أصولها، وإن كانت تسهل مهمة الباحثين عن معايير التصنيف(١١).

ويلجأ روبير مونتاي (Montey) إلى معيار المنحى التصنيفي، فيعتبر منطقة وادي نون وجبل باني حداً فاصلاً بين أسلوبين من أساليب التنظيم الاجتماعي والسياسي. ويبني هذا التقسيم على ملاحظة شيوع عادة الذبيحة(١٢)، وهو معيار اتسم بالمبالغة وينقصه قدر أكبر من الدقة. ونجد باحثاً آخر قد اعتمد المعيار اللغوي في اللهجة الحسانية أساساً لتعيين المجال الجغرافي لبلاد شنقيط(١٣)، وهو وإن كان اعتماداً وجيهاً إلا أن صاحبه يولي وجهه شطر الثقافة ضارباً عن المعايير الأخرى ذات الأهمية، ويتجلى من هذه التعريفات والتحديدات أن المجال الشنقيطي إنما صاغته التطورات السياسية والتحولات السكانية التي عرفتها منطقة غرب الصحراء خلال القرون الخمسة التالية لقيام حركة المرابطية(١٤).

وقد حمل هذا النطاق الجغرافي أسماء عديدة عبر حقب التاريخ

---

(١٠) H. T. Norris, *The Arab Conquest of the Western Sahara: Studies of the Historical Events, Religious Beliefs and Social Customs which Made the Remotest Sahara apart of the Arab World,* Arab Background Series (Beirut: Librairie du Liban; London: Longman, 1986), p. xviii.

(١١) Theodore Monod, *Notes sur les harnachement chamelier Bulletin IFAN* (Dakar), tome 29, série B, nos. 1-2 (1967), pp. 234 et 304.

(١٢) C. R. Montey, *La Limite du Maroc et du Sahara Atlantique* (Paris: [s. n.], 1930), pp. 111-118.

والذبيحة: عقد حماية يلزم المذبوح له بإجازة الذابح.

(١٣) أحمد ولد الحسن، «الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري: مساهمة في وصف الأساليب،» (أطروحة دكتوراه دولة، الجامعة التونسية، كلية الآداب، ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(١٤) ودود ولد عبد الله، «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين،» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الرباط، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، ١٩٩٣)، ص ٣٤.

المتتالية، ما فتئت تنطبق على مناطق تتسع وتضيق عبر العصور، وأهم هذه الأسماء:

أ ـ بلاد شنقيط

إن اسم شنقيط هو الاسم الذي عرفت به مدينة تقع في هضبة أدرار (شماليَّ موريتانيا الآن). ولا تتفق الروايات حول تأسيسها، والأكثر شيوعاً أنها تأسست في موقعها الحالي سنة ٦٦٠ هـ./١٣٧٢م.، على أنقاض مدينة قديمة تسمى «آبير»، كانت قد تأسست عام ١٦٠ هـ./٧٧٠م.، وتعتبر شنقيط امتداداً حضارياً وبشرياً لهذه المدينة القديمة.

أما الباحثون الغربيون، فلهم في تاريخ تأسيس المدينة أقوال تتراوح ما بين القرن الثاني والقرن التاسع الهجريين (الثامن والخامس عشر الميلاديان)، وهي أقوال لخصها الباحث الإنكليزي نوريس، ومال في نهاية مقارناته إلى ترجيح رأي القائلين بأقدمية تأسيس المدينة(١٥).

ويبدو أن الاسم ظهر أولاً في المشرق، وهو يرتبط بتلك الظروف التي جعلت من مدينة شنقيط منطلقاً لركب الحج كل عام وفي طريقه إلى الديار المقدسة يتعلق به كل من أراد الحج من سائر الآفاق. واشتهرت البلاد باسم تلك المدينة من باب تسمية البعض باسم الكل.(١٦) وتم تبني هذا المصطلح الاسم في العديد من الكتابات القديمة والمعاصرة من باحثين موريتانيين وأجانب(١٧).

ب ـ صحراء الملثمين

تعبر هذه التسمية عن الحالة السكانية للبلاد قبل الهجرة المعقلية؛ فقد كانت المنطقة في هذه الفترة مجالاً يكاد يكون خالصاً لقبائل صنهاجة التي يغلب على رجالها استعمال اللثام.

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٦) انظر: سيدي عبد الله ولد حاج ابراهيم، **صحيحة النقل**، كتاب مخطوط، ص ٤٢٢.

(١٧) نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: أحمد بن الأمين الشنقيطي، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديداً وتخطيطاً وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك** (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ نواكشوط: مكتبة المنير، ١٩٨٩)، وخليل النحوي، **بلاد شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)** (تونس: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٨).

وما نسبت بلاد شنقيط إلى هؤلاء «الملثمين» إلا لأنهم كانوا في قرون الإسلام الأولى سكانها الغالبين عدداً ونفوذاً، فكانت قبائل صنهاجة الثلاث: لمتونة، ومسوفة، واكداله، تنتشر في أركان البلاد، وفيها أقامت دولة أنجبت بعد قرنين أو أكثر دولة المرابطين[١٨].

وقد ورد استعمال هذا الاسم في كتابات الجغرافيين العرب أصحاب كتب المسالك[١٩].

ج ـ بلاد التكرور

«التكرور» اسم منطقة أو إمارة صغيرة في أقصى الشمال الغربي لبلاد السودان، غير بعيدة من مصب نهر السنغال حيث مضارب القبائل الصنهاجية، وقد أسلم زعيم هذه الإمارة وارجيبي سنة ١٠٤٠ هـ.، قبل غيره من الزعماء السودانيين، وذلك قبل اندلاع الحركة المرابطية. وقد ساهم نجل الخليفة المذكور وخليفته في الحركة المرابطية[٢٠].

ونشير إلى أن بعض المؤلفين الشناقطة قد استخدم هذا المصطلح للدلالة على الإقليم الذي نسميه بلاد شنقيط أو على أجزاء منه على الأقل. وأول من توسع في استخدام مصطلح «بلاد التكرور» بهذا المعنى ـ في ما نعلم ـ هو محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي في عنوان كتابه المشهور: **فتح الشكور في تراجم أعيان علماء التكرور**، وقد حذا حذوه في هذا الاستعمال كثيرون من المؤلفين[٢١].

ويلاحظ أن مصطلح التكرور قد توسع مدلوله ليشمل كل أفريقيا السودانية المسلمة. ويذهب الباحث عمر النقار، في دراسة خصصها لتعليل هذا الاسم، إلى أن المشارقة في مصر والحجاز كانوا أول من منح دلالة لهذا

---

(١٨) H. T. Norris, *Shinqiti Folk Literature and Song,* Oxford Library of African Literature Series (Oxford: Clarendon, 1968).

(١٩) النحوي، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٠) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، **المُغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك**، تحقيق وترجمة م. رسلان (الجزائر: [د. ن.]، ١٨٥٧)، ص ١٦٨-١٧٢.

(٢١) Gemal Ahmedou Ould El-Hassene, «L'Expression de la conscience maure à travers la littérature classique pré coloniale,» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée,* no. 54 (1989), pp. 83-89.

الاسم، وافترض النقار أن السبب هو أن حجاج المنطقة الذين وصلوا إلى المشرق بأعداد تكفي لتميزهم كمجموعة مستقلة قد يكونون وصلوا من إمارة التكرور التي كانت ـ كما قدمنا ـ أول الدول السودانية إسلاماً، ثم توسع المشارقة في إطلاق اسم «التكاررة» وأحياناً «التكارنة» على كل من يأتي من هذه الوجهة[٢٢]. ولئن كان مصطلحا «بلاد شنقيط» و«بلاد التكرور» قد ظهرا أول ما ظهرا في المشرق، فإن مصطلح «بلاد المغافرة» كان في ما يبدو شائعاً في حواضر المغرب الأقصى خلال العهد العلوي، إذ نجد بعض أعلام هذه المنطقة يطلق عليهم في المؤلفات المغربية نسبة المغافري، ولم يكن استخدام هذا المصطلح خاصاً بالمناطق الخاضعة للإمارات المغافرية في «الفبلة» و«آدرار» كما يفهم من كلام الفقهاء[٢٣] في القرن الثالث عشر، بل كان هذا الاستعمال واسعاً ومرادفاً لمصطلح «بلاد شنقيط»[٢٤].

وترجع هذه التسمية إلى عهد تاريخي متأخر، فمعلوم أن المغافرة هم بطون بني حسان التي نزحت إلى بلاد شنقيط ضمن الموجات العربية التي دخلت البلاد بين القرنين السابع والتاسع الهجريين، وقد ملأت هذه القبائل المهاجرة جزءاً من الفراغ السياسي الكبير الذي تركته دولة المرابطين، وبدأت الخريطة السياسية تتغير مع وصول موجات العرب النازحين. وما إن حلَّت بداية القرن التاسع الهجري حتى كان العرب الوافدون يسيطرون على مجموع البلاد[٢٥].

وابتداء من العام ١٦٣٠م، بسط المغافرة نفوذهم السياسي على المنطقة في شكل إمارات متعددة هي آدرار والترازة والبراكنة وأولاد امبارك في الحوض وتكانت.

---

(٢٢) ولد عبد الله، «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين،» ص ٢٥.

(٢٣) الشيخ محمد المامي بن النجاري (١٢٠٦-١٢٩٢ هـ/ ١٧٩٢-١٨٧٥م)، فقيه من أكابر فقهاء بلاد شنقيط في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، من أهم آثاره **كتاب البادية** الذي خصصه للبحث في مشاكل مجتمعه التي لم يتصورها فقهاء الأمصار، (مخطوط). وانظر أيضاً: عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي، **طرد الضوال** (نواكشوط: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ٤، ومؤلفاته الأخرى.

(٢٤) ولد عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٥) النحوي، **بلاد شنقيط. . . المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ٢٢.

وسأضرب صفحاً عن ذكر التسميات والمصطلحات التي تم استخدامها في نطاق محدود، ولم تتداول إلا في سياق تاريخي ضيق مثل مصطلحات «المغرب» و«المغرب الأقصى» و«أقصى المغرب» التي استخدمها مؤلفو تمبكتو وآزراد، ومصطلح بلاد «السيبة» أو «البلاد السائبة» الذي استخدمه الفقهاء للإشارة إلى الاستعصاء على الحكم المركزي، ومصطلح «المنكب البرزخي» للإشارة إلى البداوة وتوسط المنطقة بين عالمين حضاريين. وأما مصطلح «تراب البيضان»[٢٦] الذي أطلقه المستكشفون الاستعماريون في البداية على المنطقة، فقد ورد في تقارير كوبالاني (١٩٠٥) أول حاكم فرنسي للبلاد.

وكانت «الشكليات»[٢٧] الإدارية الفرنسية تحمل في أوائل القرن الاسمين: «موريتانيا» بالفرنسية، و«تراب البيضان» بالعربية، لكن المستعمر لم يلبث أن أشاع موريتانيا اسماً وحيداً للبلاد التي استعمرها، وانبعث لها هذا الاسم من مرقده الروماني، فقد اقترح كوبالاني بعد نجاح مهمته الاستطلاعية في السودان والحوض إطلاق اسم موريتانيا على «تراب البيضان» فصدرت الموافقة، بل الأمر بإطلاق اسم «موريتانيا الغربية» على الرقعة الممتدة بين خاي وتمبكتو شرقاً، والمحيط الأطلسي غرباً، ونهر السنغال جنوباً، وجنوب المغرب والجزائر شمالاً[٢٨].

وهذا الاسم يثير الكثير من الجدل حول أصوله، والمرجح أن الرومان هم أول من أطلق على سكان أفريقيا الشمالية اسم «مور» كما سموا بلادهم «موريتانيا». وفي هذا المعنى يذهب أحد الباحثين إلى أن الاسم مؤلف من كلمتين: **الأولى** إسبانية و**الثانية** لاتينية؛ ذلك أنه لما فتح العرب إسبانيا أطلق الإسبان اسم «مور» على العرب الفاتحين لبلادهم، وكلمة «مور» تعني الأسمر، وكلمة «تانيا» تعني «بلاد» باللغة اللاتينية. ولما انفرد أهل موريتانيا على أثر سقوط إمبراطوريتهم في إسبانيا والمغرب، أطلق الأسبان عليهم

(٢٦) حول استعمال هذا المصطلح، انظر: محمد يوسف مقلد، **موريتانيا الحديثة، غابرها وحاضرها أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، تاريخهم، أصلهم، عروبتهم، أحوالهم** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٠)، ولد الشيخ سيديا بابا، **تاريخ أروعيش ومشظوف** (مخطوط في المعهد الموريتاني للبحث العلمي بنواكشوط).

(٢٧) الإدارة المرؤوسة الرسمية.

(٢٨) النحوي، **بلاد شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ٢٤.

وعلى موطنهم اسم موريتانيا، أي بلاد السمر، كما سبق أن أطلق الرومان على إقليم طرابلس الغرب اسم «تريبولي تانيا»، أي بلاد طرابلس، وعلى غرار ذلك أيضاً اسما «لويزيتانيا» و«بريتانيا»، أي بلاد البريطانيين[٢٩].

٢ ـ البعد التاريخي

إن البعد التاريخي هو أحد أهم العوامل المؤثرة في الصورة التاريخية لأية أمة، ودراسة هذا البعد هي محاولة للوقوف على التحولات التي مر بها هذا الفضاء، وكان لها أثر في تشكيل هويته، سواء أكانت تلك التحولات في شكل دول بسطت نفوذها على البلاد بأسرها أو بعض مناطقها، أم من خلال الإمارات المختلفة التي ظهرت في ما بعد؛ ففي ظل هذه البنى السياسية تتبلور القيم المنظمة للعلاقات والتوصيف الاجتماعي.

ولئن كان البعد التاريخي بعداً ماضوياً فإنه لا يمكن الجزم بانفصال الماضي عن الحاضر، ولا عدم تأثير الأول في الثاني؛ فالحاضر يحمل خصائص الماضي وبصماته، ولا يعقل القول بهوية وليدة الحاضر مبتورة عن الماضي.

ثم إن النظم السياسية التي حكمت البلاد تاريخياً هي التي أنتجت الثقافة السياسية للمجتمع، وفي ظلها أنتج المجتمع نمط العلاقة والتواصل بين مكوناته، وانعكست تلك التناقضات على الحاضر في ظل التحولات مع قيام الدولة الجديدة.

ولا تتوقف عوامل بلورة الهوية على النظم التي خلقها المجتمع؛ ذلك أن الاحتكاك مع الآخرين له تأثيره هو الآخر إيجاباً أو سلباً، على بقاء أو تفكك البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

إن هذه المنزلة هي محصلة تفاعل تاريخي بين ضربين من العوامل: عوامل تؤدي إلى ربط «صحراء الملثمين» بسائر المغرب العربي ودمجها فيه بشرياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً،وعوامل تؤدي إلى إضعاف الصلة بينها وبينه، وأحياناً إلى محاولة اقتطاعها منه ودمجها في فضاء آخر مغاير[٣٠].

---

(٢٩) يونس بحري، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها** (بيروت: دار الحياة، ١٩٦١)، ص ٣٧-٣٨.

(٣٠) ولد الحسن، «موريتانيا والمغرب العربي: صراع الفصل والوصل،» ص ٢٢.

ويبدو من خلال الحفريات والآثار الحجرية التي تعود إلى العصور الحجرية القديمة والحديثة، أن موريتانيا كانت مأهولة بالسكان منذ عصور ما قبل التاريخ. وقد توصل بعض العلماء المختصين إلى معرفة أن منطقة ولاتة الجنوبية الشرقية مثلاً، كانت تضم في العصر الحجري الحديث أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة، بينما لا يتعدى عدد سكانها حالياً الألف نسمة. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على وجود عدة حضارات توالت على ذلك البلد، خاصة الحضارة العترية (Aterien) في العصر الحجري القديم الأوسط والأعلى، التي تركت آثارها العميقة في كل بلدان المغرب العربي، وقد سادت تلك الحضارات بشكل خاص في النصف الشمالي من موريتانيا ابتداء من شمال اكجوجت والمجابات الكبرى[٣١].

ثم توالت حضارة العصر القفصي (Copsien) منطلقة من تونس حوالى ٩٠٠٠ ق.م.، في نهاية العصر الحجري القديم الأعلى وبداية العصر الحجري الحديث، ثم سارت حضارات العصر الحجري الحديث المتطورة في الألف الرابع والخامس قبل الميلاد التي أتت من شمال أفريقيا أيضاً متأثرة بشكل عام بحضارات وادي النيل وبرقة التي استمرت إلى النصف الثاني من الألف الثاني ق. م.، وخلالها انتقل الإنسان الموريتاني من مرحلة الرعي وتربية المواشي إلى مرحلة الزراعة، ومنها إلى مرحلة التجارة. وتجدر الإشارة إلى أن تجارة المعادن كانت معروفة منذ الألف الأول ق. م.، وقد أثبتت الأبحاث الجيولوجية أن منجم اكجوجت الغني بالحديد والنحاس كان مستغلاً بين ٧٥٠ ق. م.، وحوالى ٤٠٠ ق. م.، كما عثر في المكان نفسه على بقايا مصانع لتحويل الحديد والنحاس تعود إلى الفترة المذكورة، وكانت الحركة التجارية قائمة بشكل أساسي على مبادلة الذهب السوداني بملح شمال أفريقيا ومنتوجاته عبر موريتانيا[٣٢].

ومع تطور التبادل التجاري في المنطقة تدخل الفينيقيون ليعتمدوا سواحل موريتانيا مراكز تجارية متعددة أشهرها «ليكس» (Liks) التي سماها الرومانيون في ما بعد «ليكسوس» (Lixus) وهي العراش حالياً. واستمر الفينيقيون يشرفون

(٣١) عبد الوهاب الكيالي [وآخرون]، **الموسوعة السياسية**، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١-١٩٩٤)، ج ٦، ص ٤٢٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

على المناطق الساحلية إلى أن انهزموا أمام الرومان في الحروب البونيقية (١٤٦ ق. م.)، أما المناطق الداخلية فإنها لم تخضع لأي سلطة منذ قديم الأزمان[٣٣].

وعندما مدّ الرومان سلطانهم على كامل شمال أفريقيا أطلقوا على تلك المنطقة اسم موريتانيا وقسموها إلى قسمين: موريتانيا القيصرية، نسبة إلى عاصمتها قيصرية (وحالياً شرسل في ولاية الأصنام بالجزائر)، وموريتانيا الطنجية نسبة إلى طنجيس (حالياً طنجة في المغرب). وفي القرن الثالث بعد الميلاد أحدث تقسيم ثالث هو موريتانيا السطيفية (في شرق الجزائر وتشمل تونس الحالية). وعمل الرومان طوال تلك الفترة على رومنة تلك البلاد وتحويلها إلى إهراءات حبوب لتمويل روما، وحاولوا نشر الديانة المسيحية في ربوعها. وبين سنتيْ ٤١٧ م. و٤٢٨ م. طرد الرومان من طرف «الوندال» الذين عاثوا في البلاد فساداً، وفي عام ٥٣٤ م. تمكن البيزنطيون من طرد «الوندال»، والحلول محلهم، ولا يعني ذلك أن السيطرة على موريتانيا كانت معممة، بل إن كثيراً من المناطق كان يعلن بين الحين والآخر استقلاله الفعلي مثلما حدث أثناء احتلال الوندال حين أعلن القائد البربري ماسوش في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس استقلاله ولقب نفسه بملك الموريتانيين والرومان، كما أن البيزنطيين نسجوا على منوال الرومان الأوائل، فتركوا موريتانيا الطنجية مثلاً تحت قيادة زعماء قبائل صنهاجة البربرية، وظل الوجود البيزنطي مهلهلاً وسطحياً إلى حين قدوم الفاتحين المسلمين[٣٤].

ثم إن الإسلام سلك طريقه إلى الصحراء ولم يصلها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فقد وصل عمرو بن العاص الذي كان والياً للخليفة الفاروق في فتوحاته إلى طرابلس سنة ٢٢هـ./٦٤٢م.، فبعث يستأذن الخليفة، فلم يأذن له بمواصلة الفتوحات، ثم جاء الخليفة عثمان بن عفان، فعزل عمرو بن العاص عن مصر، وأمر عبد الله بن أبي سرج، وأذن له في فتح أفريقيا، ففتح قاعدتها قرطاجة سنة ٢٧ هـ/٦٤٧ م.، وتبعه معاوية ابن خديج، فغزا أفريقيا سنة ٤٠ هـ/٦٦٠- م. ثم تبعه عقبة بن نافع الفهري

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.

سنة ٤٣ هـ/ ٦٦٦م. فاختط مدينة القيروان وواصل الفتوحات حتى وصل إلى بلاد السوس الأقصى، ففتح قاعدتها تارود انت[٣٥].

وذكر ابن عذارى أن عقبة نزل من درعة إلى بلاد صنهاجة، ثم بلاد هسكورة، ثم نزل اغمات وريكة، ثم نزل منها إلى وادي نفيس. وتقول بعض الروايات إن عقبة بن نافع واصل سيره من السوس حتى دخل ولاتة، قال الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيد المختار (١٢٤٤ هـ/ ١٨٢٨م.)، وخلف عقبة ابن العاقب في «بيرو» المدعوة الآن «ولاتة» وقبره بصحن مسجدها الذي هو بانيه. وفي سنة ١١٦ هـ/ ٧٣٤م.، قاد حفيد عقبة حبيب بن أبي عبيدة حملة على الصحراء بتكليف من عبد الله بن الحبحاب السلولي الموصلي والي هشام بن عبد الملك على المغرب، فنشر الإسلام في السوس الأقصى ومسوفة إلى تخوم السودان[٣٦].

وظل الإسلام حياً في قبائل الصحراء على وهن منهم في شأنه، وضيق اطلاع وشيوع خزعبلات وبدع، إلى أن تهيأت الظروف للتجديد والإصلاح على أيدي المجددين «المرابطين».

ولن يكون من المناسب هنا عرض تفاصيل الظروف التي اكتنفت وأدت إلى قيام حركة المرابطين، نظراً لما صاحب ذلك من تضارب في الروايات والآراء حتى بات من غير السهل التمييز بين ما هو رواية قابلة للاستشهاد وما هو رأي قابل لأن ينقد ويحلل.

ويمكن الاقتصار هنا، والتركيز على مسلمة الروايات الشائعة حول الموضوع من مصادرها المختلفة وأهمها رواية البكري[٣٧] التي اعتمد عليها في ما بعد ابن أبي زرع[٣٨] ونقلها عنه ابن خلدون[٣٩]. وتبدأ المرحلة التمهيدية للحركة، حسب الروايات، بسفر يحيى بن ابراهيم الكدالي إلى الحج ومقابلته أبا عمران الفاسي في القيروان سنة ٤٩٧ هـ/ ١٠٣٥م. حيث شكا الأمير الكدالي للفقيه القيرواني جهل قومه وحاجتهم إلى من يفقههم أحكام الشريعة،

---

(٣٥) النحوي، **بلاط شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ٣٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٧) البكري، **المُغرِب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك.**

(٣٨) الفاسي محمد (ت ٧٤١ هـ/ ١٣٤٠م).

(٣٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦م).

ويوقفهم عند حدودها، فاستجاب أبو عمران لطلب الأمير الكدالي محيلاً إياه على شيخ سوسي كان تلميذاً له يسمى وجاج بن زلو اللمطي، فانتدب الشيخ اللمطي تلميذه عبد الله بن ياسين الجزولي لمرافقة الأمير الصحراوي. واستقبل ابن ياسين في مضارب الكداليين استقبالاً حسناً، وأطاعه الناس في بداية أمره لكنهم ما لبثوا أن ضاقوا بأحكامه لتناقض رؤاه فيها، كما ذكر البكري، أو لصرامة اتسمت بها حسب رواية ابن أبي زرع، فلما ثاروا عليه لجأ صحبة رفيقه الأمير يحيى ونفر من الكداليين واللمتونيين المخلصين لدعوته إلى جزيرة قرب البحر اتخذوها رباطاً، وفي هذه الجزيرة (الرباط) انضم إلى ابن ياسين أفراد وجماعات من مختلف القبائل الصنهاجية مبايعين على المرابطة معه في هذا الثغر البحري؛ لذلك سماهم «المرابطين» وأمرهم، بعد أن قويت شوكتهم، بالجهاد، فأخضعوا اكدالة ولمتونة ومسوفة، وأثناء ذلك أو قبله توفي يحيى بن ابراهيم الكدالي، فخلفه يحيى بن عمر اللمتوني في تاريخ غير معروف.

وبعد أن أصبحت للمرابطين السيادة على صحراء الملثمين اندفعوا شمالاً وجنوباً، فسيطروا على حواضر المغرب الواحدة تلو الأخرى، وعندما توفي أميرهم يحيى بن عمر اللمتوني (٤٤٨ هـ/١٠٥٦م) خلفه أخوه أبو بكر بأمر من إمام الحركة المطاع، عبد الله بن ياسين، الذي كان يحثهم على الجهاد، ويشارك فيه بنفسه، حتى لقي الشهادة في القتال ضد برغواطة سنة ٤٥١ هـ/ ١٠٥٩م. وفي الجنوب ضرب المرابطون مدينة أوداغست عقاباً لسكانها على قبولهم الخضوع لإمبراطورية غانا، وذلك قبل أن يفتحوا غانا حسب ما ذكر ابن أبي زرع. وكان الأمير منشغلاً بترتيب الأوضاع في الجنوب، فعاد إليه وعين ابن أخيه القائد يوسف بن تاشفين نائباً عنه في المغرب.

أكمل ابن تاشفين بناء العاصمة، وشرع في وضع مؤسسات الدولة، حتى إذا عاد أبو بكر من الصحراء وجد خليفته قد اتخذ شارات الملك ومراسيم السلطنة فسلم ابن عمر لابن أخيه راضياً من ملك المغرب، بما وصله من التحف والهدايا، متجنباً نشوب حرب أهلية. وبذلك انقسمت الحركة المرابطية إلى جناحين: شمالي بزعامة ابن تاشفين، وجنوبي بقيادة أبي بكر بن عمر.

ولم يعر المؤرخون الأقدمون كبير اهتمام لجناح الحركة الجنوبي مكتفين بمتابعة الأحداث التي ستجدّ في الشطر الشمالي، ولا سيما العلاقات مع

الأندلس، أما المؤرخون المعاصرون فقد أثاروا بعض التساؤلات انطلاقاً من مقارنة الروايات المختلفة حول الموضوع.

ومهما تكن القيمة العلمية للروايات التاريخية حول حركة المرابطين، ومهما بلغت مشروعية الأسئلة المثارة حول هذه الروايات، فإن للحركة في حد ذاتها تأثيرات بالغة طبعت المجال الشنقيطي على صُعُد متعددة تشمل الناحية السكانية ومجالات الثقافة والسياسة والاجتماع.

فعلى المستوى السكاني يفترض أن تكون هذه الحركة قد أدت إلى نزوح الكثير من سكان الصحراء إلى الشمال؛ فاحتلال المدن والسهول المغربية أولاً ثم مناجزة رواد حرب الاسترداد ثانياً، ثم إخضاع أمراء الطوائف وتوحيد العدونين ثالثاً. مواجهات استدعت كلها أن تجهز الدولة المرابطية جيشاً قوياً كان لا بد من تجديده من حين لآخر، ويضاف إلى ذلك ما تتطلبه إدارة هذه الإمبراطورية من ولاة وقواد. فإذا علمنا أن التعيين في الجيش وفي أهم المراتب الإدارية العليا كان حكراً على الملثمين (باستثناء حالات من اكتتاب المرتزقة المسيحيين أو تعيين الأندلسيين في مناصب عليا ذات سمة فنية)، فهمنا لماذا كان المرابطون في مراكش يشجعون هجرة ذويهم إليهم بكل الوسائل، فضلاً عن الهجرة التلقائية لهؤلاء الصحراويين المعتادين الأسفار البعيدة بحثاً عن الثروة تحت تأثير الحكايات التي راجت بينهم حول الثروات الخيالية التي تزخر بها المدن المغربية والأندلسية.

وعلى المستويين السياسي والاجتماعي: تعتبر الروايات[٤٠] الشعبية أن التقسيم الثلاثي للمجتمع إلى «عرب» أهل شوكة يمارسون السلطة السياسية و«زوايا» أهل تعليم وتعلم و«لحمة» يشتغلون بالرعي، إنما يعود إلى إجراء تنظيمي اتخذه أبو بكر بن عمر بتسريح طائفة من جيش الفاتحين ليتفقهوا في الدين، وأخرى تسعى في تحصيل معاش الجميع مع الإبقاء على نخبة من المقاتلين في حالة تأهب دائم[٤١].

إن مثل هذه الرواية ـ بالغة ما بلغت مصداقيتها ـ إنما تفضي إلى إدراك

(٤٠) تتواتر هذه الرواية لدى القصاصين التقليديين، ولعل أقدم من دوّنها: الشنقيطي، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديداً وتخطيطاً وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك.**

(٤١) الشنقيطي، المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

أهمية الحركة المرابطية كعين للمشروعية الاجتماعية، ومرجع أعلى لتفسير وتقنين حالات التمايز ومستويات التراتب الاجتماعي والسياسي(٤٢).

في برهة وجيزة أرست حركة المرابطين دعائم وحدة المغرب العربي الإسلامي؛ فهي من الناحية العقائدية قد وحدته حول الإسلام المالكي السني وأزاحت «الحاجز البدعي» الذي حال مدة طويلة بين التواصل بين صحراء الملثمين وحواضر المذهب السني في المغرب والأندلس، ثم إنها وللمرة الأولى قد جمعت تحت سلطة مركزية واحدة سكان هذه المناطق وأوجدت فضاءً سياسياً وثقافياً وعسكرياً واقتصادياً ممتداً من شمال الأندلس إلى بلاد السودان(٤٣).

وخلاصة القول: أن حركة المرابطين انطلقت عملياً من قبائل صنهاجة في شمال موريتانيا بقيادة يوسف بن تاشفين اللمتوني، الذي استطاع في سنة ١٠٦١م. أن يؤسس دولة عربية إسلامية قوية في المغرب، ثم وسع مجال حكمه في سنة ١٠٧٦م. إلى غينيا والسنغال وغربي النيجر، وفي سنة ١٠٨٦م. امتد سلطانه إلى الأندلس بعد أن انتصر في معركة الزلاقة على ملك قشتالة الفونسو الرابع (Alphonse IV). ولم يكد يبزغ فجر القرن الثاني عشر حتى تأسست إمبراطورية مرابطية عظيمة تمتد من أسبانيا إلى ضفاف نهر السنغال(٤٤).

وأبرز مظاهر العلاقة الأخرى مع الشمال، وهو ما يشكل منعطفاً حاسماً في علاقات موريتانيا مع تلك الجهة، تلك الهجرة التي شهدها القرن الثامن الهجري، وتمثلت في وصول القبائل العربية الحسانية(٤٥) إلى مشارف الصحراء، وبدأت تتغلغل في المجال الشنقيطي مساهمة في صياغة بنيته الاجتماعية التي كانت قيد التشكل، واستمرت الهجرة العربية في الزحف المتدرج حتى استكملت في القرن

---

(٤٢) Abdel Wedoud Ould Cheikh, *Éléments d'histoire de la Mauritanie, Connaissance de la Mauritanie* (Nouakchott: Institut mauritanien de recherche scientifique, Centre culturel français A. de Saint-Exupéry, 1988), p. 21.

(٤٣) ولد الحسن، «موريتانيا والمغرب العربي: صراع الفصل والوصل،» ص ٢٣.

(٤٤) حول دولة المرابطين، انظر: حسن أحمد محمود، **قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ العرب في العصور الوسطى** (القاهرة: دار الفكر العربي، [د. ت.])، ومقلد، **موريتانيا الحديثة، غابرها وحاضرها أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، تاريخهم، أصلهم، عروبتهم، أحوالهم.**

(٤٥) الحسانيون هم من قبائل المعقل التي زحفت مع الهلاليين وبني سلم بأمر من الخليفة الفاطمي في مصر في القرن الحادي عشر من الصعيد المصري إلى أفريقيا. وقد انتقل الحسانيون من أفريقيا إلى المغرب الأوسط، ثم وصلوا في القرن الثالث عشر إلى الغرب الأقصى، حيث أبعدهم المرينيون إلى الساقية الحمراء، ومن هناك استقروا شيئاً فشيئاً في موريتانيا.

الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) بسط سلطانها السياسي والعسكري على كامل الصحراء الغربية الكبرى[٤٦].

وبهذا المكون السكاني الثاني ـ وهو جزء من الزحف الهلالي - أصبح لموريتانيا التكوين السكاني المشترك نفسه بين أقطار المغرب العربي كافة بعنصريه الرئيسيين المنصهرين في بوتقة الإسلام[٤٧].

ولم تأتِ الهجرات العربية إلى الصحراء فاتحة؛ ذلك أن الإسلام كان قد استقر في البلاد وحملت القبائل الصنهاجية لواءه، لكن على رغم ذلك كان لها إسهامها الحضاري من خلال نشر لهجتها العربية (الحسانية) التي أصبحت لغة التخاطب اليومي، وانتقلت البلاد بذلك إلى التَّعرُّب، وأمكن ذلك أهلها بعد أن سيطروا على المنطقة، خاصة بعد دخولهم في حرب مع قبائل صنهاجة في الجنوب الغربي من البلاد، التي ضاقت ذرعاً بأسلوب إدارتهم ورأت فيه خروجاً على القيم الشرعية. فنشبت بين الطرفين حرب ضروس عرفت تاريخياً بـ «حرب شربب» على أثر الدعوة التي تزعمها الإمام ناصر الدين، وهو من قبيلة صنهاجية، حيث بدأ حركة إصلاح اجتماعية ودينية، ودعا الناس إلى مبايعته فبايعوه وأذعنت له الممالك السودانية المجاورة، ودخلت تحت إمرته. وقد ضاق بنو حسان ذرعاً بنشاط الإمام ناصر الدين بسبب ما نال من مصالحهم المادية والمعنوية، فاندلعت الحرب التي انتصر فيها في النهاية بنو حسان (١٦٧٧م)، واضطر المنهزمون إلى القبول بشروط العرب المنتصرين. وهكذا أخضعت القبائل الصنهاجية في تلك المنطقة من البلاد لحكم القبائل الحسانية، أما في المناطق الأخرى فإن القبائل ظلت تتمتع بنوع من الاستقلالية، على الرغم من خضوع البعض منها لسيطرة الإمارات الحسانية[٤٨].

---

(٤٦) للتوسع حول الهجرات الحسانية إلى موريتانيا، انظر: صالح بن عبد الوهاب، **الحسوة البيسانية في الأنساب الحسانية** (مخطوط بحيازة الباحث)؛ بن حامد، **حياة موريتانيا**، ومحمد الأمين ولد الشيخ عبد الله، «إمارة البراكنة من النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى نهاية القرن ١٩،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣).

(٤٧) ولد الحسن، «موريتانيا والمغرب العربي: صراع الفصل والوصل،» ص ٢٣.

(٤٨) حول هذه الحرب وأسبابها وتطوراتها ونتائجها، انظر: محمد المختار ولد السعد، **حرب شرببه، أو أزمة القرن ١٧ في الجنوب الغربي الموريتاني** (نواكشوط: المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ١٩٩٣).

وعلى الرغم من السيطرة التي أحرزتها القبائل الحسانية، فإن درجة التنظيم السياسي والوضع الاقتصادي والانقسامات القبلية لم تسمح لها بإقامة دولة موحدة، وبالتالي فقد قامت مجموعة إمارات منذ القرن السابع عشر الميلادي، حيث تكونت إمارة الترارزة والبراكنة وأولاد امبارك في القرن السابع عشر، ثم إمارة آدرار في القرن الثامن عشر. وإلى جانب هذه الإمارات الحسانية قامت إمارة ايدوعيش وهي قبيلة صنهاجية وقد ضمت كل إمارة مجموعة من القبائل، بينما بقي بعضها محتفظاً باستقلاليته، خصوصاً في مناطق البلاد الشرقية، لكن انضواء القبائل تحت لواء الإمارة لم يمنعها من الاحتفاظ ببعض الميزات، حيث ظلت لها ملكيتها العقارية الخاصة. وفي ظل الإمارات تشكلت البنية الاجتماعية حيث تمسك القبيلة الحسانية القائدة بالسلطة التنفيذية وعليها مسؤولية الدفاع عن الإمارة، ويساعدها بعض القبائل الأخرى. أما الزوايا فهم يشاركون في القيادة عن طريق السلطة الدينية: قضاء أو فتوى، وغالباً ما يكونون من القبائل الصنهاجية على الرغم من أنه قد تطلق التسمية على بعض العرب من القبيلة نفسها، والذين اهتموا بالنواحي الدينية، وفي أسفل الهرم الاجتماعي توجد «اللحمة» وهم الذين يعتنون بالثروة الحيوانية وإلى جانبهم يوجد الأرقاء والحدادون والمطربون، وسنؤجل التفصيل في هذا الجانب لتناوله في البعد الاجتماعي.

التفاعلات مع الجنوب

انتشر الإسلام في السودان الغربي انتشاراً سلمياً، كما يفهم من مقارنة الروايات المتعلقة بإسلام ملك التكرور ومالي وأوائل ملوك السنغاي وملك الجني. ويعزو الباحثون هذا التغلغل السلمي إلى دخول الدين الجديد عبر قنوات التواصل التقليدي بين الشعوب المتجاورة. وهكذا حمله الصنهاجيون إلى جيرانهم السوننكي سكان الساحل الصحراوي وحمله هؤلاء إلى المالينكي جيرانهم الجنوبيين، وبثه تجار المالينكي حتى أوصلوه إلى مشارف الغابة[٤٩]. وجاء هذا الانتشار طواعية لا أثر فيه لعنف أو إكراه.

ولا شك في أن الحركة الجهادية التي نظمتها الحركة المرابطية ضد

(٤٩) ولد عبد الله، «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين،» ص ٤٣.

وثنيي السودان الغربي كان لها أثرها القوي في انتشار الإسلام جنوباً، إذ حين دكوا مدينة أودغست على سكانها قبلوا دفع الجزية إلى إمبراطورية غانا(٥٠).

ولا تتحدث المصادر التاريخية عن تطور الأحداث في الطرف الجنوبي أثناء الحركة المرابطية، ولذلك يتعذر على الباحث ربط تاريخ متصل لدور المرابطين في نشر الإسلام جنوباً، خصوصاً بعد مقتل الأمير أبي بكر بن عمر، بسبب تركيز هذه المصادر على الطرف الشمالي في المغرب والأندلس. وسنكتفي هنا ببعض الشهادات التي تؤكد هذا الدور(٥١):

يوضح بيير لابات (Pierre Labat) في مشاهدات رحلته في الفترة من عام ١٦٦٠م. إلى عام ١٦٧١م. أن المرابطين العلماء البيضان هم الذين نقلوا المحمدية (الإسلام) إلى الزنوج؛ ولهذا كان لهم نفوذ قوي على هذه الشعوب التي تعتبرهم أساتذة مرشدين في كل ما يتصل بالدين، وتستشيرهم في غالب شؤونها(٥٢).

ويقرر بول مارتي (Paul Marty) كقاعدة عامة أن الإسلام دخل إلى السنغال وانتشر فيه بفضل المرابطين البيضان (المشايخ والعلماء) وأتباعهم، وأنه خاضع اليوم إما مباشرة أو بشكل غير مباشر للقيادة الدينية لهؤلاء المشايخ، ويحلل طريقة دخول الإسلام إلى المنطقة فيرى أنه لم يدخل إلى غرب أفريقيا عن طريق الغزو الإمبريالي، ولا عن طريق شواطىء النيل، بل عن طريق الصحراء التي اعتبرت في ما بعد بحراً لا سبيل لعبوره(٥٣).

---

(٥٠) ودود ولد عبد الله، «دور الشناقطة في نشر الثقافة الإسلامية العربية بغرب أفريقيا في نهاية القرن ١٨ ميلادي،» **الشعب** (نواكشوط)، ٢٧-٢٨/ ١١/ ١٩٨٩.

(٥١) حول هذا الدور، انظر: جالو عمر نابالو، «موريتانيا ودورها في نشر الدعوة الإسلامية حول نهر السنغال،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٩٧٨)، ص ٨٠.

ويدلل بول مارتي على النفوذ الموريتاني في الجنوب عموماً، وفي السنغال بخاصة، باسم هذا البلد حيث يقول: «حتى كلمة السنغال التي نعين بها البلد والتي أخذ عنها السنغاليون فقد فرضها علينا البيضان، فسنغال أو سنغان اسم عربي يطلقه البيضان على هذه البلاد. أما الاسم الوولفي للمنطقة فهو كابور وحولف».

(٥٢) Paul Marty, *Etudes sur L'Islam et les tribus maures; Les Brakna,* Collection de la revue du monde musulman series (Paris: E. Leroun, 1921).

(٥٣) نقلاً عن: النحوي، **بلاد شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ٣٦٠.

وقد لعبت الحواضر العلمية الموريتانية دوراً بارزاً في هذا الاتجاه، خصوصاً شنقيط ووادان وولاتة، ففيها تخرج العديد من العلماء والفقهاء. وفي هذه الأخيرة (ولاتة) تخرج القاضي محمد بن أحمد ايد قاضي بلاد الهوصا، وإليها ينتسب ناشرو العلوم ورواد النهضة الثقافية في تمبكتو حاضرة العلم والفكر في مملكة سنغاي[٥٤].

ولم يكن الدور الموريتاني في بلاد السودان قاصراً على النواحي السلمية؛ فقد باشر عملية الجهاد المسلح. ونشير خصوصاً إلى حركة الإمام ناصر الدين التي انطلقت في القرن الحادي عشر الهجري من المناطق الجنوبية الموريتانية وامتد نفوذها إلى بلاد السودان. وعلى الرغم من المعارضة القوية التي واجهتها حركة الإمام ناصر الدين من طرف الزعماء السياسيين وكبار الفقهاء في المنطقة، وحتى من السلطات الاستعمارية الفرنسية، فإنها استطاعت أن تترك بصماتها واضحة على مجريات الأحداث في تلك المنطقة، فقد استطاعت، بفضل الجماهير المتعاطفة معها، أن تطيح ملوك وممالك فوته وحلف ووالو وكايرو، الواحدة تلو الأخرى، وتنصب أمراء متعاطفين مع برنامجها الإصلاحي حملوا لقب «الإمام» وتأسياً بناصر الدين، وذلك بعد أن كان قائد هذه الحركة الإمام ناصر الدين قد وجه دعوة لهؤلاء الملوك في بداية حركته يدعوهم فيها إلى الإسلام ونبذ الشرك والبدع، ولكنهم واجهوا تلك الدعوة بالرفض والاستخفاف، فما كان منه إلا أن توجه إلى أتباعه ومريديه من رعايا تلك الممالك بنداء يحرضهم فيه على الثورة والعصيان المدني ضد هؤلاء الملوك، فاستجابوا لندائه وقاموا بانتفاضة عارمة أطاحوا على أثرها ملوكهم[٥٥].

ومن هنا يسهل على المرء أن يفهم انتقال الإسلام المجاهد للضفة الجنوبية من النهر، بعد أن هزم في الضفة الشمالية، ويتضح له أن الثورات المتتالية التي أدت إلى قيام الدولة الإسلامية في بوندو وفوتا جالون، وحركات جهاد القرن التاسع عشر، إنما كانت امتداداً لحركة الإمام ناصر الدين واستثماراً للرصيد الإسلامي والشعبي الذي أنشأته وخلفته وراءها، ولم يكن هذا التأثير، كما يتبادر إلى ذهن غير المتبصر، تأثيراً بمجرد السماع، بل إن الحركة قد

---

(٥٤) ولد عبد الله، «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين،» ص ٤٥.

(٥٥) انظر: أحمد ولد الحسن، «حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها من تاريخ الإسلام في غرب أفريقيا،» **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (جامعة نواكشوط)، العدد ١ (١٩٨٩)، ص ٨.

شملت هذه المناطق بالفعل وبقي فيها نفوذها الديني والإيديولوجي بعد انحسار نفوذها السياسي المباشر(٥٦).

وفي الجنوب الشرقي الموريتاني يبدو أن مسوفة كانوا المجموعة الصنهاجية التي حافظت على أكبر قدر من مقومات وجودها في الصحراء، ولذلك فقد ساهموا بشكل محسوس في الازدهار التجاري الذي عرفته المنطقة في عهد دولة مالي، وهم الذين أسسوا مدينة تمبكتو (حالياً ضمن جمهورية مالي) في حدود سنة ١١٠٠م.، كما عمروا مدينة تشيت التي نشأت في هذا العهد، ولعلهم مؤسسوها، وفي كل هذه المدن ازدهرت التجارة وقويت الصلات الثقافية والاجتماعية بين الموريتانيين والسودانيين (الزنوج الأفارقة).

وكانت للإمارات الموريتانية في تلك الحقبة، وخصوصاً إمارة إترارزة، بحكم الموقع، صلات مؤثرة مع الممالك السودانية بعد أن ظهرت في القرن السابع عشر كقوة سياسية فاعلة في الجنوب الموريتاني. وقد مكنها موقعها المطل على المحيط الأطلسي والمحاذي لنهر السنغال، ودخولها في علاقات مبكرة مع التجار الأوروبيين، وحجمها كأكبر قوة سياسية في المنطقة، من أن يكون لها حضور واضح في تلك الممالك كما كانت الحال بالنسبة الى مملكة «والو»(٥٧).

وقد تجلى هذا الدور في مظهرين أساسيين هما:

ـ التدخل الدائم، والتأثير الفاعل عسكرياً وسياسياً، في الممالك السودانية المجاورة.

ـ مواجهة التدخل الفرنسي والأطماع الاستعمارية، خصوصاً في ظل سعي فرنسا للسيطرة على التجارة في المنطقة. وقد أدت هذه المواجهة في النهاية إلى عقد اتفاقية صلح بين فرنسا واترارزة بتاريخ ١٥/١١/١٨١٩، اعترف بمقتضاها الوالي الفرنسي رسمياً بسيادة اترارزة الفعلية على مملكة والو(٥٨).

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥٧) محمد المختار ولد السعد، «ملاحظات أولية بشأن السيادة في حوض نهر السنغال خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الصراع التروزي الفرنسي نموذجاً،» **المجلة الجغرافية الموريتانية**، العدد ١ (١٩٩٢)، ص ٦٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.

وظل الفرنسيون طوال ثلاثة قرون على مشارف البلاد، فلم يستطيعوا أن يعبروا النهر إلى الشمال ولا المحيط إلى الشرق. وحين تقدموا لاحتلال البلاد مطلع القرن العشرين كانوا يعون المخاطر التي انساقوا إليها مدفوعين بالحرص على الربط بين مستعمراتهم الجنوبية والشمالية.

نشأت الاتصالات الأولى بين قبائل المنطقة الموريتانية والفرنسيين على ضفاف نهر السنغال، فقد بدأت مع مطلع القرن الثامن عشر، عندما تولى أندريه بيرو إدارة المستعمرة الفرنسية في أفريقيا الغربية خلال الفترة النشطة (١٦٦٧-١٧٢٠). ففي هذه الفترة تمكن المستكشفون والتجار والمبشرون الفرنسيون من استخدام سان لويس وجوريا مواقع لتوسيع النفوذ الفرنسي إلى مسافة كبيرة داخل البلاد[٥٩].

وتعود البداية المنظمة لعلاقة الفرنسيين بالبلاد إلى المعاهدة المشار إليها سابقاً، ثم المعاهدة التي عقدت في ٣١ أيار/مايو ١٨٣١ مع أمير الترارزة التي تعهد بموجبها بحماية التجارة وعدم فرض أتاوى على التجار الفرنسيين الذين يشترون الصمغ، وأن يقوم بحماية المراكز التجارية، ومقابل ذلك يتلقى الأمير مكافآت سخية من فرنسا[٦٠].

ثم بدأت فرنسا بعد ذلك بإرسال البعثات الاستكشافية للاحتكاك المباشر بالسكان، وأولها بعثة «بولسلي» بقيادة شيدوفبرت وبلانشت، وجاءت فكرة الاحتلال من طرف كوبالاني (Copalany) لكنها لقيت معارضة من طرف الحاكم العام لأفريقيا الغربية بدعم من التجار الفرنسيين الذين يطمحون إلى احتكار تجارة الصمغ، إلا أن إصرار كوبالاني دفع فرنسا للقبول بالفكرة وإناطة المهمة به، فصدر بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٠٢م. مرسوم يعتبر موريتانيا مستعمرة فرنسية. وقد ساعد كوبالاني معرفته باللغة العربية والدراسات الإسلامية على القيام بالمهمة. وقد استغل كوبالاني ورقة التناقضات في المجتمع أكبر استغلال، حيث أقنع بعض الشيوخ والزعامات القبلية بأن فرنسا تهدف إلى إشاعة العدالة من دون المساس بالحريات الدينية للشعب، ومن هؤلاء بابا ولد الشيخ سيديا

---

(٥٩) النحوي، **بلاد شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ٢٦١.

(٦٠) جامعة الدول العربية، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٤٠.

والشيخ سعد بوه. لكن بعض العلماء رفض التعامل مع المستعمرين فأفتوا بحرمة التعامل معه، ودعوا لأداء فريضة الجهاد، ومن هؤلاء سيدي محمد بن حبت الذي ألف رسالة في حكم «**من غلب وطنه النصارى**»، بل إن بعضهم أفتى بقصر الصلاة ما دامت البلاد محتلة[٦١].

وعلى الرغم من المساندة التي لقيها الفرنسيون من بعض الشيوخ في جنوب البلاد، فإن الطريق أمامهم لم يكن سهلاً في المناطق الأخرى، حيث واجهوا مقاومة مسلحة قوية لم يستطيعوا التغلب عليها في بعض المناطق قبل سنة ١٩٣٤م. وإثر ذلك استمرت المقاومة الثقافية والسياسية للمستعمر؛ إذ لم تستطع فرنسا حمل الناس على الدخول إلى المدارس على الرغم من حملة التخويف والتشجيع التي استخدمتها. وسنلقي مزيداً من الضوء على هذا الجانب في البعد الثقافي من هذا المبحث.

ولقد تدرجت فرنسا في إدارتها للبلاد، فبدايةً وضع كوبالاني نظام الإدارة غير المباشرة فأبقى، على نظام الإمارة، حتى إنه أقام أمراء جدداً كما هو شأن الإمارة في تجانت، لكن ذلك لم يمنع السلطات الفرنسية من الاضطلاع ببعض المهام مثل جمع الضرائب وتعيين القضاة حسب المعاهدة التي عقدت مع أمراء البراكنة والترارزة سنة ١٩٠٣، ولكن بعد الاستيلاء على المناطق الشمالية اتبعت فرنسا نظاماً مزدوجاً، حيث أخضعت المنطقة المحاذية للنهر، ومعظم سكانها من الزنوج، للإدارة المباشرة، في حين أخضعت المناطق الشمالية وسكانها من العرب لنظام الإدارة غير المباشر بواسطة الرؤساء التقليديين. هذا النظام الإداري المزدوج أدى إلى خلق فجوة بين شمال البلاد وجنوبها.

وفي المجال السياسي كان للنظام الذي انتهجته فرنسا بعد صدور دستور الجمهورية الرابعة سنة ١٩٤٦م. دوره، حيث سمح للمرة الأولى لدول أفريقيا الغربية، بما فيها موريتانيا، بالحصول على مؤسسات تمثيلية محلية وعلى حق التمثيل في المؤسسات السياسية الفرنسية. هذه الخطوة فتحت المجال أمام بعض الموريتانيين للترشح كما هو شأن حرمة ولد بابانا الذي انتخب ممثلاً لموريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٩٤٦، ثم ما تلا ذلك من إنشاء بعض الأحزاب السياسية مثل حزب التجمع الموريتاني للترشح في أيار/مايو ١٩٥٨م.، وحزب

(٦١) النحوي، المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

النهضة في السنة نفسها، ثم حزب الاتحاد الوطني في حزيران/يونيو ١٩٥٩، وحزب الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين في شباط/فبراير ١٩٦٠م.[٦٢].

إن التفاعلات التاريخية السابقة كلها، سواء جرت وقائعها على أديم موريتانيا أم في البلاد المتاخمة لها ذات الجنوب وذات الشمال، قد فعلت فعلها في صياغة التشكيلة الثقافية والبنية الاجتماعية والصبغة السياسية التي أطرت الحياة في البلد، وأبرزت معالم هويته السياسية.

٣ ـ البعد الثقافي

يحتل البعد الثقافي مكانة مهمة ضمن الأبعاد المحددة والعوامل المؤثرة في صياغة الهوية لأي مجتمع سياسي كائناً ما كان. وتأتي هذه الأهمية من تداخل هذا البعد مع الأبعاد الأخرى إلى درجة يصعب معها ـ في بعض الحالات ـ تمييزها بعضها من بعض، انطلاقاً من أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة بروافدها وتفاعلها مع البيئة المحيطة بها.

ولا بد من التأكيد على أن ما يهم في تناول البعد الثقافي هنا هو جانبه المتعلق بالهوية؛ تأكيد الهوية السياسية، خاصة في ظل تنامي خطاب الهوية الثقافية، حيث بدأ يحل محل خطاب التحرر القومي في بلدان العالم الثالث؛ إذ إن خصوصية الأمة، وهي عنصر أساسي، لا تتحدد إلا بمواجهة أمة أخرى[٦٣]. التطرق أولاً الى مفهوم الثقافة هو أمر من الصعوبة بمكان، حيث لا يوجد مفهوم محدد أو تعريف واحد متفق عليه من طرف الجميع، إذ تشير كلمة «ثقافة» إلى حقيقة من طراز معقد ذات أبعاد وآفاق واسعة ومكونات وعناصر متعددة ومدلولات واتجاهات متنوعة، لذلك يصعب أن تختزل وأن تندرج ضمن إطار تعريف مبسط ونهائي، فهي تترادف أحياناً وتتداخل مع مصطلحات أخرى، كالحضارة والمدنية والأيديولوجية والرسالة. لذلك فإن

---

(٦٢) محمد ولد خباز، **الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية في موريتانيا** (نواكشوط: جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٩٠)، ص ١٥.

(٦٣) برهان غليون في: «ندوة: الهوية هل هي تعلّة؟،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ١٧ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٦٧. في الأصل نشرت هذه الندوة في: *Peuples Méditerranéens,* no. 16 (julliet-septembre 1981), pp. 3-29.

وقد شارك فيها: مونيك غادان وبرهان غليون وجيلبير غرانغييوم وفاندا هولوهان وعمر ابراهيم وحبيب تانغور وبول فياي. ونقلها إلى العربية جوزيف عبد الله.

تحديد معنى «الثقافة» يصطدم بصعوبات ويتعرض لأخطاء منهجية، لا بد من الاحتراز والتنبيه لها منذ البداية(٦٤). والدليل على ذلك ما أشار إليه كل من كروبير وكلاكهون، في كتابهما **الثقافة عرض نقدي للمفاهيم والتعريفات**، من أن هناك ما بين ١٥٠ و١٩٤ تعريفاً مختلفاً للثقافة(٦٥).

ويمكن أن نسترشد هنا بما انصرف إليه الإجماع العالمي، حديثاً، من خلال منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو)، حيث أظهرت، من خلال إعلان مكسيكو في آب/أغسطس ١٩٨٢، أن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم، باعتبارها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات(٦٦).

ولا يبتعد الفكر العربي كثيراً عن هذا الإطار، على اعتبار أن الثقافة تعني مجموعة من ملامح مميزة، مادية وفكرية وروحية، تميز مجتمعاً أو مجموعة اجتماعية، وتسمح لأي متحد أن يتعرف على ذاته ويتعرف عليه غيره. وما يحدد الثقافة هنا هو خصوصية القيم الاجتماعية والأخلاقية أو الاقتصادية، لا مدى تطورها أو فاعليتها(٦٧)، وكما تثور صعوبة تحديد مفهوم الثقافة بشكل عام فإن الصعوبة ذاتها تثور بصدد تحديد أبعاد مفهوم الثقافة السياسية، الذي يمثل من دون شك أحد مشاكل علم السياسة، إذ لا يكاد يوجد اتفاق على تعريف أي مفهوم بين المشتغلين بالعلم. وليس مصطلح الثقافة السياسية استثناء من ذلك، بل إن الموقف بالنسبة اليه يزداد دقة نظراً لحداثته من ناحية، ولعدم وجود اتفاق أصلاً على معنى كلمة ثقافة بين علماء «الأنثروبولوجيا» والاجتماع من ناحية أخرى. وهكذا تتعدد تعريفات مدرك الثقافة السياسية بقدر تعدُّدِ من تصدوا له بالدراسة والبحث(٦٨).

وحسب لوشيان باي، فإن الثقافة السياسية تعني مجموع الاتجاهات

(٦٤) الياس فرح، **في الثقافة والحضارة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ١١٤.

(٦٥) نقلاً عن: بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ٥٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٦٧) غليون في: «ندوة الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٧.

(٦٨) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٧)، ص ١٤٩-١٥٠.

والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[٦٩].

وبين الكتّاب العرب الذين ساهموا في إغناء هذا المفهوم، نشير إلى مساهمة برهان غليون الذي ينظر إلى الثقافة السياسية - أو الثقافة العليا، كما يسميها ـ بوصفها سياقاً اجتماعياً يرتبط بتكون الأمة أو الكيان السياسي، وبوصفها أساساً الشروع في مستوى معياري قائم على تكوين نظام اجتماعي ونسق من المراجع، وهو تكوين يتم في مجرى التاريخ وتبعاً لتناقضات وصراعات يتميز بها تشكيل الأمة، ويتضمن هذا النسق في الوقت نفسه عناصر متعلقة باستخدام لغة ما، وإعداد سُلَّم قيم، وتأسيس جمالية ونمو مجموعة من الرموز المكونة من علاقات وإرشاداتَ صريحة وضمنية تتعلق بشكل محدد من التكامل الاجتماعي؛ وهذا يعني في رأيه أن الثقافة السياسية تمثل تلك الثقافة العليا في الأمة أو الجماعة الوطنية، التي يتنازل فيها جميع الأفراد عن ثقافتهم الدنيا من أجل القيم التي تحملها الثقافة المذكورة[٧٠].

أما حامد ربيع، فإنه يرى في الثقافة السياسية ذلك: «الإطار الفكري للإدراك الجماعي، وهي المادة التي يتكون منها الولاء»[٧١].

ولقد كان لدخول الإسلام إلى المنطقة الموريتانية تأثير عميق وحاسم في جوانب الحياة المختلفة، لكن تأثيره كان أعمق في إعادة صياغة البنية الثقافية والاجتماعية عبر عملية تعريب واسعة النطاق، وكان للحركة المرابطة تأثيرها الثقافي الحاسم على الرغم مما يمكن افتراضه من أنها أدت، على المدى القريب، إلى إفراغ المنطقة من خيرة المتعلمين والمنتجين، مما شل إمكانات النهوض الثقافي السريع. على الرغم من ذلك فإنه لا يخفى ما للمرابطين من قوة التأثير في ترسيخ العقيدة الإسلامية والمذهب المالكي في أرجاء الصحراء، كما أن الموروث المرابطي كان أساسياً في وضع النماذج التي ظلت تعير الحياة الثقافية المتحولة قوالب ثابتة نسبياً[٧٢]. ولم يقتصر هذا التأثير على المنطقة الموريتانية فحسب، بل

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٧٠) بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ٥٦.

(٧١) غليون في: «ندوة الهوية هل هي تعلّة؟،» ص ١١٩.

(٧٢) ولد عبد الله، «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين،» ص ٤٣.

امتد شمالاً وجنوباً حيثما بلغ النفوذ السياسي للمرابطين. ففي غانا التي فتحها المرابطون سنة ١٠٧٦م.، برزت الآثار العربية الإسلامية في بلاد غرب أفريقيا، وأوضح ما كانت في العاصمة كومبي صالح والمدن الزاهرة الأخرى، والمدن الكبرى مثل ولاتة والنعمة وأودغست، وقد ضمت غانا نحو اثني عشر مسجداً، وألحقت بكل مسجد مدرسة لتعليم القرآن الكريم وقواعد الدين واللغة العربية، كما أن القسم الإسلامي كان مليئاً بالعلماء والفقهاء والأئمة[٧٣].

وكما كانت المدن مراكز لنشر الدعوة الإسلامية، كانت اللغة العربية كذلك لغة العبادة والثقافة الوحيدة في البلاد، إلى جانب كونها لغة التجارة المستعملة في التبادل التجاري والمكاتبات. واحتلت هذه اللغة في غانا وفي غيرها من بلاد السودان الغربي والأوسط المكانة التي احتلتها اللغة اللاتينية في أوروبا في العصور الوسطى، بل زادت عليها، إذ بقيت اللغة العربية في تلك البلاد لغة للدين وللثقافة في العهد الاستعماري، بينما زالت اللغة اللاتينية تدريجياً أمام زحف اللغات الجرمانية القومية في أوروبا في تلك العصور. أكثر من هذا شهد بعض المكتشفين والمستعمرين في مطلع العصور الحديثة بأن إلمام سكان غرب أفريقيا باللغة العربية يفوق إلمام أوروبا باللغة اللاتينية[٧٤].

ومما يذكر أن المرابطين كانوا يرسلون العلماء بين القبائل السودانية لبث العقيدة الصحيحة، وأن الأفارقة المسلمين أقبلوا على مناهل العلم والعربية في حماس تلقائي بسبب ما اتصف به انتشار الإسلام ولغته من تسامح وفضائل، وبفضل ما امتاز به المسلمون من العرب والبربر الذين استقروا في غانا وفي غيرها من بلاد السودان، والذين اتصلوا بتلك البلاد، من كفاءة وخبرة في شتى الميادين الاقتصادية والإدارية، فضلاً عن الجانب الثقافي، إذ كان المسلمون يمتلكون حضارة رفيعة ومدنية سامية بدليل استعانة ملوك غانا بهم في جلّ أعمالهم. فالمسلمون في بداية الأمر هم الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة، فلذلك كانوا هم الذين يتولون إدارة الدواوين ومنهم الوزراء، والذين كانوا يساعدون الملوك[٧٥].

---

(٧٣) البكري، **المُغرِب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك**، ص ١٧٧.

(٧٤) إبراهيم علي طرخان، **دولة مالي الإسلامية: دراسات في التاريخ القومي الأفريقي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ١٥٤.

(٧٥) عثمان سيد أحمد، «الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية،» **دراسات أفريقية** (الخرطوم)، العدد ١ (نيسان/ أبريل ١٩٨٥).

ثم أخذت مملكة مالي الإسلامية دور غانا بعد اختفائها من المسرح التاريخي السياسي، فواصلت عملية نشر الإسلام وثقافته، ووصلت أوجها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، فأصبحت من كبرى الدول الإسلامية التي قامت في غرب أفريقيا، وكان أهلها متمسكين بالإسلام ومتحمسين له، خصوصاً قبيلة المانجو. وقد تحدث عنها ابن بطوطة عندما زارها سنة ٧٥٣ هـ، وأشار إلى اهتمامها بالقرآن وبلغته العربية التي اكتسبت مسحة من التقديس عند مسلمي غرب أفريقيا بعامة. وكانت جميع الوثائق المهمة تكتب باللغة العربية، كما كانت لغة الحكومة والمراسلات الدولية ولغة التجارة، أي أنها كانت اللغة السائدة كما يقول توماس أرتولد، إذ غدت اللغة العربية لغة تخاطب بين قبائل نصف القارة الأفريقية. ويقول رديشان: ولم تكتف قبائل الممالك الأفريقية بدخول الإسلام، بل طبعت بطابع عربي بسبب انتشار اللغة العربية في تلك البلاد[٧٦].

ويمتد تأثير انتشار الإسلام واللغة العربية ليشمل مناطق عديدة من أفريقيا، ومنها مملكة كاتم ومملكة برنو وأرض الهوسافي في نيجيريا وغيرها. ولقد ساهم في هذا الميدان كثير من المغاربة والشناقطة الذين يمرون بهذه البلاد في طريقهم إلى الحج ذاهبين أو عائدين، وعلى رأس هؤلاء محمد بن عبد الكريم المغيلي وأحمد باب التنبكتي وغيرهما[٧٧].

وكما كان للدعوة والجهاد والتجارة والحج دورها كوسائل في نشر الإسلام واللغة العربية، فقد كان للطرق الصوفية دور لا يستهان به في هذا المجال. فعلى المستوى المشيخي الطرقي كان للموريتانيين دور بارز. فقد امتد نفوذ الشيخ سيد المختار الكنتي وابن الشيخ محمد الخليفة بن برنو وأصير إلى ضفاف المحيط، فعرفت المنطقة انتشار الطريقة القادرية المختارية. ولم تكن القادرية الفاضلية (نسبة إلى الشيخ محمد فاضل بن مامن) غائبة، بل كانت حاضرة بواسطة ممثليها الشيخ سعد أبيه وأبنائه وحفدائه[٧٨].

وقد تتلمذ العديد من المشايخ المشهورين في أفريقيا على المشايخ

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٧٨) انظر: عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **أضواء على الطرق الصوفية في القارة الأفريقية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠).

الموريتانيين، ونقلوا عنهم الطرق الصوفية فكانوا أئمتها في بلدانهم. فمن الذين تتلمذوا على الشيخ سيدي المختار الكنتي بواسطة الفانوح بن طاهر: عثمان بن فوديو والشيخ أحمد لبو.

أما الطريقة التيجانية فقد انتشرت في أفريقيا الغربية عن طريق محمد الحافظ بن المختار، وبه يتصل سند العالم المجاهد عمر الفوتي، والإمام مالك والحاج عبد الله نياس(٧٩).

وكان للشيخ حماه الله أتباع كثيرون في جميع أنحاء المنطقة وخصوصاً في مالي وبوركينافاسو وساحل العاج(٨٠).

وكان للشيخ ماء العينين أتباعه في الصحراء والمغرب كشيخ للطريقة الفاضلية، وكان له نفوذ سياسي كبير بين القبائل الصحراوية وفي المغرب. ولم يقتصر الأمر على الحركات الصوفية، فقد قام الفقهاء والعلماء بنشر العلوم الشرعية في أفريقيا، وكان أكثرهم ـ وإن كانوا كما يقول ولد الحسن، مع الأسف ـ أقل شهرة، ومن أشهرهم المختار بن بون ومحنض باب بن عبيد، والحارث بن محنض والشيخ محمد المامي والشيخ محمد فال بن متالي ومحمد يحيى الولاتي(٨١).

ثم إن كثيراً من حركات جهاد الإسلام في غرب أفريقيا يرجع في أصوله لتأثيرات موريتانية، وخصوصاً حركة سليمان بال في فوتاتور، وحركة الإمام مالك سي في فوتاتور، وحركة الشيخ عثمان دان فوديو في بلاد الهوصا، وحركة الشيخ أحمد لبو في بلاد ماسنة، وحركة الحاج عمر الفوتي في بلاد فوتا. فقد كان لقادة هذه الحركات علاقات وطيدة بهذه المنطقة؛ فمنهم من درس فيها كالإمام سليمان بال والإمام عبد القادر كان، ومنهم من ينتسب لسكانها كالإمام مالك سي، ومنهم من تتلمذ على بعض شيوخها كالشيخ عثمان فوديو والشيخ أحمد لبو.

ولعل الارتباط العاطفي الذي أحس به علماء البلاد مع الجهاد الإسلامي

---

(٧٩) النحوي، **بلاد شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ١٢٣.

(٨٠) أحمد ولد الحسن، «موريتانيا ودورها في نشر الإسلام في غرب أفريقيا،» **الصحوة**، العدد ١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٣٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤١.

في غرب أفريقيا، والذي يرجعه ولد الحسن إلى تصور عام تحقيقاً لحلم مكتوم يمثل وجهاً مهماً من أوجه الانتماء الجنوبي لهذه البلاد. ويتجلى ذلك من خلال القصائد والرسائل التي بعث بها علماء البلاد إلى آل عثمان دان فوديو أصحاب دولة سكوتو[(٨٢)]. ومعلوم أن عمر الفوتي هذا لما فتح بلاد بنبارة أعانهم أولاد امبارك فحطمهم، واستأصل شأفتهم، ووجد من أوساط محلية تأييداً ومؤازرة[(٨٣)].

وقد بلغ التفاعل بين موريتانيا والمناطق الأفريقية مستويات أخرى ذات أبعاد لغوية واجتماعية وجغرافية، فالوولفية، وهي اللغة الرئيسية في السنغال، لها علاقة وطيدة باللغة العربية، إذ يرى الأستاذ أحمد نياس، استناداً إلى مصادر تاريخية محلية، أنها عربية الجذور حديثة المنشأ. وظهرت في المدن الصحراوية لهجة للتعامل التجاري تسمى لغة «آزير» وهي مزيج من الصنهاجية ومن لغة السوننكة السودانيين. وإلى جانب ذلك انتشر التخاطب باللغة العربية في هذه المدن، حيث نلاحظ أن ابن بطوطة كان يتكلم مع المسوفيين بالعربية في ولاتة وغيرها[(٨٤)]، وذلك قبل وصول طلائع الهجرة المعقلية إلى هذه الأقاليم.

وفي المناطق الأفريقية المجاورة لموريتانيا امتزج الدم العربي الصنهاجي بالدم الأفريقي منذ عهود بعيدة، وحرصت شعوب وقبائل افريقية احتضنت الإسلام على تأكيد نسبها العربي والارتفاع به أحياناً إلى أصول محددة مثل الانتساب إلى الفاتح عقبة بن نافع الفهري، أو إلى أفراد نازحين من مصر أو سوريا أو الجزيرة العربية أو ليبيا[(٨٥)].

وينتسب إنداديان إنجاي أول ملوك «والو» إلى أمير المرابطين أبي بكر بن عامر من زوجة أفريقية له، وينتسب التكارير والفلان المنتشرون حول نهر السنغال، ومنها إلى نيجيريا، إلى أصول عربية، وهم مجموعة بشرية كبيرة

---

(٨٢) انظر: ولد الحسن، «حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها من تاريخ الإسلام في غرب أفريقيا».

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٨٤) شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تهذيب وضبط أحمد العوامري ومحمد جاد المولى (القاهرة: وزارة المعارف العمومية، ١٩٣٨)، ٤ ج.

(٨٥) خليل النحوي، **أفريقيا المسلمة وأزمة الهوية** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣)، ص ٢٣.

ذات تاريخ عريق وإسهام جليل في نشر الإسلام والثقافة العربية وألوانهم قاتمة تميل إلى السمرة، مما يرجح أن يكونوا ثمرة امتزاج عرقين أفريقي وعربي. ومن هؤلاء قبيلة تعرف عند الموريتانيين باسم «أهل راشد»، ويعرفها التكارير باسم دمنتاب نسبة إلى قرية من قراهم تسمى دمت. وفي تراثهم الشعبي أن «دمت هي تحريف لكلمة دمشق» أو «دمياط»، وأن أسلافهم نزحوا من دمشق ونزلوا أرض فلسطين ثم ارتحلوا منها وافترقوا فرقتين توجهت إحداهما نحو جنوب السودان (مالي) وبها أقاموا سنة، وتوجهت الأخرى نحو مدينة شنقيط فمكثت بها أربع سنوات، ثم امتدت رحلتهم شيئاً فشيئاً باتجاه نهر السنغال فنزلوا دمت ومنها أخذوا اسمهم[٨٦].

وإلى الفاتح عقبة بن نافع الفهري، في ما يذكر، تنتسب أسرة آل نياس السنغالية، وهي التي يتحدر منها شيخ الإسلام الشيخ إبراهيم نياس الكواخي. وكان والد الحاج نياس من أجلّ علماء السنغال في عهده، وكان أخوه وهو عالم جليل وشاعر مفلق يقول: نحن عرب سودتنا الأمهات. وقد زوج الشيخ إبراهيم أجمل بناته لعرب موريتانيين[٨٧].

وبداية من القرن السابع عشر الميلادي/الحادي عشر الهجري ظهرت في صفوف القبائل العزلاء، التي أصبحت تعرف بقبائل الزوايا، حركة فكرية عربية إسلامية طافحة بالنشاط لا يتسع المقام للتعريف بكل ملامحها.

فقبائل الزوايا قد تعربت[٨٨] متأثرة في ذلك، من دون شك، بالوضع الاجتماعي والسياسي الناجم عن سيطرة بني حسان، ولكن الجانب العقائدي واللغوي في هذا التعرب لم يكن فيه أي علاقة بالإرادة السياسية الحاكمة[٨٩].

ويرجع بعض الباحثين عملية التّعرّب إلى افتراضات مؤداها أن هذا

---

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٤. ويستدل مادحاً بشمائلهم على عروبتهم ببيت شعري يقول:

أبناء نياس قد دلت شمائلهم ... بأن عنصرهم ينمى إلى العربي

(٨٨) تستخدم هنا كلمة التعرب لا التعريب إشارة إلى ما تتسم به هذه الحركة من عودة الفعل إلى فاعله، كما يقول الصرفيون، أي أن القبائل العربية المسيطرة لم تبذل جهداً منظماً لتعريب سائر مواطنيها، ولم تحمل معها ديناً يدرّس، ولا تديناً يقتدى به.

(٨٩) أحمد ولد الحسن، «مظاهر الوعي القومي عند مثقفي بلاد شنقيط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ١٢٣.

التعرب كان نتيجة عاملين متداخلين: **أحدهما** سياسي راجع إلى أن التدين الممتاز والانتماء العربي أصبحا ضرورة من ضرورات الانعتاق الاجتماعي بعد السيطرة الحسانية. فبالأول تكتسب الهيبة في قلوب الحاكمين، وبالثاني تحصل القطيعة الكاملة مع الماضي البربري المهزوم. أما الافتراض **الثاني**، فهو ديني راجع إلى أن من شأن تعمق المعارف الإسلامية أن يُنشىء نزوعاً إلى تمجيد العرب وإبراز الانتماء إليهم كأنه فضيلة كبرى(٩٠).

ويضيف باحث آخر(٩١) العاملين الديمغرافي والجغرافي كعاملين أسهما في عملية التعرب هذه، ويعني العامل الديمغرافي: دور ميزان القوى البشري وتطوره عبر تاريخ المنطقة، ويقصد بالعامل الجغرافي طبيعة البلاد المتميزة بانعدام المرتفعات الشاهقة، مما سهل اكتمال السيطرة العربية، وشبهها النسبي في جزيرة العرب، مما دفع إلى إقامة مطابقة في أذهان الناس بأن الصحراء كانت عامل تعرب فكري.

ومن شأن علاقات من هذا النوع، مدعومة بالهجرات البشرية المتصلة، أن تثمر في الوقت ذاته حركتي استعراب وتأفرق. فقد تأفرق عرب كثيرون نزلوا بلاد الأفارقة فانصهروا فيهم مندمجين كلياً في البنية الاجتماعية والثقافية الأفريقية، أو مكونين وإياها سلالات جديدة ذات خصائص متميزة(٩٢).

وما من شك في أن قدم وعمق الصلات التي كانت تقوم بين موريتانيا وما يجاورها شمالاً وجنوباً قد أثمرا تلاحماً حضارياً وتداخلاً عرقياً بين كل المجموعات يمكن أن يشكل أساساً متيناً لعلاقات عربية ـ أفريقية ذات تفاعل مستمر.

وكما كان للعلماء الموريتانيين حضور ثقافي كبير في أفريقيا، فإن حضورهم في المشرق العربي كان أمراً مشهوداً هو الآخر كما يقول النحوي(٩٣).

لقد امتد إشعاع الشناقطة إلى البلاد الإسلامية العربية والآسيوية، فكان

(٩٠) Mohamad El Mokhtar Ould Bah, «Introduction à la poésie mauritaniénne, 1650-1900,» *Arabica Fascicule,* vol. 1 (1979).

(٩١) ولد الحسن، المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٩٢) النحوي، **أفريقيا المسلمة وأزمة الهوية**، ص ٢٥.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.

لهم حضور في السودان (الحالي). وحدثني أحد الصوماليين عن أن أسرة من الشناقطة من أهل العلم حكمت في الصومال مدة سنتين قبل أكثر من قرن. وكان للشناقطة حضور في المغرب وتونس وليبيا والأردن وسوريا وتركيا والهند واليمن والعراق، فضلاً عن حضورهم المتميز في الديار السعودية التي كانوا يفدون إليها بكثرة لأداء فريضة الحج[٩٤].

وعن صورة الشناقطة في تلك البلاد يقول د. محيي الدين صابر: «كانت صورة الشناقطة وما تزال في البلاد العربية أنهم الممثلون الأوفياء للثقافة العربية الإسلامية في نقائها وأصالتها، وأنهم سدنتها في قاصية ديار الإسلام، المرابطون في ثغورها حفاظاً عليها ونشراً لها وإشعاعاً بها»[٩٥].

ورأينا بعض أعلام الفكر، مثل محمد رشيد رضا وأحمد حسن الزيات وطه حسين في مصر، يتحدثون بإعجاب عن هؤلاء الشناقطة الذين ملأوا دنيا الأزهر وشغلوا ناسه فترة من الزمن. ويتحدث طه حسين عن أحد هؤلاء في كتابه **الأيام** بقوله: «كان أولئك الطلبة الكبار يتحدثون بأنهم لم يروا قط ضريباً للشيخ الشنقيطي في حفظ اللغة ورواية الحديث سنداً ومتناً عن ظهر قلب (...) وكانوا يذكرون أن له مكتبة غنية بالمخطوط والمطبوع في مصر وفي أوروبا، وأنه لا يقنع بهذه المكتبة، وإنما ينفق أكثر وقته قارئاً وناسخاً».

ولا يتسع المقام هنا لتعداد سفراء الثقافة العربية الإسلامية الموريتانيين في المشرق العربي وآسيا، وحسبنا ما تمت الإشارة إليه إجمالاً في ذلك.

وخلال الحقبة الاستعمارية عمدت السلطات الفرنسية إلى فرض حصار ثقافي على البلاد، عززته المدرسة النظامية الفرنسية لمواجهة التعليم التقليدي الذي كان سائداً (المحظرة). وصممت خريطة البلاد ونظمت إدارتها على نحو يكفل تحقيق ما يرمي إليه الحصار الثقافي من عزل البلاد عن محيطها العربي الإسلامي؛ فقد شذبت أطراف «بلاد البيضان» كما تصورها كوبالاني في خريطته الأولى، وحولت مسالك التجارة من الشمال إلى الجنوب، وحشرت بلاد شنقيط في منطقة أفريقيا الغربية الفرنسية، واتخذت مدينة سنغالية عاصمة

---

(٩٤) النحوي، **بلاد شنقيط... المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)**، ص ٢٦٩.

(٩٥) محيي الدين صابر، «خطاب بمناسبة الحملة الدولية لإنقاذ المدن التاريخية: شنقيط، ودان، تشيت وولاته،» **الشعب** (موريتانيا)، ١٨/ ٢/ ١٩٨١.

للبلاد. يقول لكرتوا: «إن السلطة الاستعمارية زجت بموريتانيا في أفريقيا الغربية الفرنسية، واتخذت مدينة سانلويس السنغالية مقراً لحكوماتها، وبذلك فرضت على هذا الشعب الإنبتات من جذوره»[٩٦].

وإزاء المقاومة الثقافية للمستعمر وامتناع الموريتانيين عن الدخول في مدارسه ومؤسساته التعليمية، قام المستعمر بتقسيم البلاد ثقافياً على أساس من الخريطة الإثنية لإحداث ثغرة في جدار المقاومة الثقافية والسياسية، وإنشاء آليات من شأنها المباعدة بين الموريتانيين العرب والموريتانيين السود؛ يظهر ذلك من خلال الكتابات الفرنسية التي تميز بين الإسلام الأبيض والإسلام الأسود[٩٧].

وهكذا استطاعت فرنسا إقامة المدارس في المنطقة الجنوبية على غرار ما هو موجود في بقية دول أفريقيا الغربية ابتداء من سنة ١٩٠٥، وكان جميع تلاميذها من السود، وتضم المدرسة ما بين ٤٠ و٤٥ تلميذاً، في حين أنها لم تكن تضم سوى تلميذين اثنين من المجموعة العربية. أما في الشمال فقد انتظر الفرنسيون أكثر من عشرين سنة استخدموا خلالها ذكاءهم ودهاءهم والوسائل المادية والمعنوية وفاقة السكان، ليتمكنوا من افتتاح مدرسة جديدة في تمبدغة سنة ١٩٣٣، وأخرى في أطار سنة ١٩٣٦، وثالثة في كيفا سنة ١٩٤٠، وكانت هذه المدارس تدرس باللغة العربية، أما اللغة الفرنسية فساعات تدريسها قليلة ودراستها إجبارية على جميع الطلاب[٩٨].

وبعد سبع سنوات توهم المستعمر أن الفرصة أصبحت مؤاتية لتعميم التعليم الفرنسي، فأعلن سنة ١٩٤٧ توحيد نظام التعليم في مستعمرات غرب أفريقيا بما فيها موريتانيا، وتم بمقتضى هذا القرار تقليص وقت الدراسة باللغة العربية إلى ست ساعات فقط. ويبدو أن المقاومة الثقافية، المنطلقة من المعاقل السياسية، اتسعت لتشمل الأسرة الأفريقية المجاورة التي كانت موريتانيا ملحقة بها. فقد طالب النائب سنغور الذي أصبح في ما بعد أول رئيس لجمهورية السنغال، بتعليم اللغة العربية في مدارس أفريقيا الغربية، معللاً هذه الرغبة بأن اللغة العربية عامل وحدة في المنطقة. وبذلك ذهب سنجور أبعد من المستشار

---

(٩٦) النحوي، المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٩٧) انظر: Francis de Chassey, *Mauritanie, 1900-1975: Facteurs économiques, politiques, idéologiques et éducatifs dans la formation d'une société sous-développée* (Paris: L'Harmattan, 1975), p. 153.

(٩٨) النحوي، المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

الموريتاني ذي الأصل الأفريقي صار دياور الذي أكد أن موريتانيا بلد ذو ثقافة عربية، وأن اللهجة الحسانية لهجة عربية[99]. وهكذا أخفق المستعمر في تحقيق ما كان يصبو إليه من طمسٍ للشخصية الموريتانية ومسخ لمعالم هويتها العربية الإسلامية، لقاء المقاومة الثقافية والسياسية التي تعرض لها. وكانت النتائج كما عبر عنها أحد الفرنسيين بعد نصف قرن هي: أن التعليم التقليدي راسخ الجذور، وأنه ينال كل السكان وأن إجراءات دمجه في المدرسة ـ من خلال مواد عربية ـ لم تلق رضا السكان[100].

لقد استطاعت المحاظر، بوجه عام، أن تصمد في وجه الغزو الثقافي الأجنبي وتؤدي مهمتها في صياغة ميراث ثقافي هو مدعاة فخر واعتزاز لها حفاظاً على الهوية الثقافية من الاندثار.

لقد ظل التأثير الثقافي الفرنسي تأثيراً محدوداً لم يستطع على الرغم من كل المحاولات، أن يضعف فيهم الروح العربية الإسلامية، فبرهنوا بذلك على مناعة يستحقون من أجلها أعظم الإعجاب والاحترام[101]. ويرتبط البعد الثقافي للهوية السياسية في موريتانيا بمشكلة اللغة ارتباطاً وثيقاً؛ فأول دستور للبلاد، وقد تم وضعه سنة ١٩٥٩ والبلاد تحت النفوذ الفرنسي كعضو في جماعة الدول الفرنسية، على الرغم من أنه نص على أن اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة الفرنسية، فإنه يعترف في الوقت نفسه بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية[102]. وكان واضحاً منذ إعلان الاستقلال في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠ أن البلاد تفتقر كل الافتقار إلى الكوادر المؤهلة في جميع المجالات؛ ذلك أن المستعمر ظل هدفه الحقيقي هو خلق «منطقة أمنية» بين المغرب الكبير وأفريقيا الغربية التي كان قد احتلها من قبل، ومن ثم فقد ترك البلاد المتسلحة بعروبتها من دون أي وسائل لتحقيق أي تقدم في المجال الثقافي. فصارت موريتانيا عند فجر استقلالها أقل دول غرب أفريقيا حظاً بالنسبة الى الموظفين، وقد يكون من وراء ذلك: أن نظام التعليم الذي نشأ في ظل الاستعمار لم يستند إلى أي مقومات من طبيعة الشعب أو احتياجات البلاد.

---

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(١٠١) محمد يوسف مقلد، **شعراء موريتانيا القدماء المحدثون** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٠)، ص ٩٥.

(١٠٢) المادة ٣ من دستور ١٩٥٩.

ـ شعور بعض المثقفين من زعماء السود بالخوف مما يؤدي إليه انتشار التعليم العربي من إيجاد ضوابط وقيود في المستقبل تؤثر على وضع أولئك الذين يستخدمون اللغة الفرنسية أساساً.

ومع بداية قيام الدولة أُنشئت المدارس النظامية، وشهدت بداية الاستقلال نقصاً على مستوى المؤسسات وفقراً في المناهج. فغداة الاستقلال لم تكن توجد سوى مؤسسة ثانوية واحدة؛ هذه الوضعية جعلت الظروف السياسية التي واكبت الاستقلال تتحكم في توجيه التعليم، ففي ظل المقاطعة العربية المؤيدة للمطالب المغربية، والعطف الفرنسي على الدولة الناشئة، لم يكن أمام القيادة السياسية سوى الاستعانة بفرنسا لإرساء التعليم العصري، فانضمت موريتانيا نتيجة لذلك إلى الاتحاد الأفريقي، الملجأ للدول الناطقة بالفرنسية، للحصول على المساعدات الفنية.

وقد ظلت مشكلة ترسيم اللغة العربية تتفاعل، خصوصاً على المستوى السياسي. ففي مؤتمر حزب الشعب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، تم دمج الأحزاب الموريتانية، وعلى الرغم من الرغبة في الوحدة التي عبر عنها الجميع، فإن مناقشة هذا الموضوع أحدثت توتراً بين الأعضاء، فأخذت المشكلة تبرز عندما تقرر زيادة عدد المدرسين الذين أرسلوا لتولي تدريس اللغة العربية في جنوب البلاد، مما أحدث ردة فعل لدى الكوادر التي تتحدث باللغة الفرنسية كلغة أساسية في وادي نهر السنغال[١٠٣]. ولذلك انعقد المؤتمر العادي الأول لحزب الشعب في شباط/فبراير ١٩٦٣، في جو أكثر توتراً من سابقه، وبرزت لأول مرة فكرة المطالبة بضمانات للأقلية السوداء التي تتكلم بالفرنسية. ومع ذلك فقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات حيوية بينها إعادة تقييم اللغة والثقافة العربية والعمل تدريجياً على أن تصبح اللغة العربية لغة رسمية للبلاد. وهكذا أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في التعليم الابتدائي، أما في التعليم الثانوي، بمرحلتيه الإعدادية والثانوية، فقد ظلت اللغة العربية تدرس كلغة اختيارية إلى ما قبل العام الدراسي الذي يبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥[١٠٤].

وإذا كانت المشكلة لم تظهر (في مؤتمر كيهديد) في كانون الثاني/يناير

(١٠٣) انظر خطاب المختار ولد داده في المؤتمر الثاني لحزب الشعب في مدينة العيون، حزيران/يونيو ١٩٦٦.

(١٠٤) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ٨٠٩.

١٩٦٤، الذي تم فيه التحول الجذري بإعلان دستورية حزب الشعب، فإن مشاعر الخوف تولدت لديهم من قبل بشأن الضمانات، بل إن هذه الأفكار تطورت بفعل تدخل عناصر خارجية إلى المطالبة بتقسيم المناصب حسب تعداد العناصر المختلفة، بل أيضاً إلى تقسيم الدولة ذاتها إلى دولتين عربية وسوداء[١٠٥].

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ اتخذت الحكومة قراراً وافقت عليه الجمعية الوطنية على أن تكون دراسة اللغة العربية إجبارية على كل طلبة التعليم الثانوي. وقد أدى هذا القرار إلى تفجر الأوضاع وإلى إضراب الطلبة السود عن الدراسة، ثم تحول الأمر إلى مواجهات دامية بين المؤيدين للتعريب والمناهضين له يومي ٩ و١٠ شباط/فبراير ١٩٦٦، ولكن السلطة تدخلت لتوقف الأحداث واعتقلت مثيري الشغب فيها. ذلك أن بلداً مثل موريتانيا، قام بدور رائد في نشر الإسلام والثقافة العربية عدة قرون، لم يكن مقدراً للغة الفرنسية أن تحتل مكان الصدارة فيه إلا في ظل وجود المستعمر. أما وقد انتهى الاحتلال فقد صار طبيعياً أن تعود للغة العربية مكانتها كلغة عمل وتعليم كما هي لغة التخاطب الشعبي.

وبعد فترة وجيزة من تلك الاضطرابات انعقد مؤتمر «العيون» لحزب الشعب في شهر حزيران/يونيو ١٩٦٦، حيث اتخذ قراراً بتشكيل «لجنة وطنية للشؤون الثقافية» برئاسة وزير التعليم والثقافة، وتضم أعضاء يمثلون جميع الاتجاهات المؤيدة والمناهضة للتعريب، وتكلف هذه اللجنة ـ حسب قرار تشكيلها ـ دراسة مشكلة اللغة العربية بموضوعية وبنظرة وطنية خالية من كل عاطفة خاصة واقتراح حل عادل لها، ودراسة التعديلات المطلوب إدخالها على نظام التعليم ومناهجه. وانتهت هذه اللجنة إلى ما سمي «مشروع إصلاح التعليم الأول» الذي أقر من طرف المكتب السياسي الوطني سنة ١٩٦٧، وأصبح ساري المفعول منذ ذلك التاريخ[١٠٦]. وقد تضمنت مقترحات اللجنة الحلول التالية:

ـ إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي للوصول في أسرع وقت ممكن الى الازدواجية الشاملة في عموم التعليم.

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨٠٩.

(١٠٦) حزب الشعب الموريتاني، **محضر المؤتمر العادي الثالث المنعقد بنواكشوط في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨** (نواكشوط: المقر الدائم للحزب، [د. ت.])، ص ٣١.

ـ تكوين إطارات فنية وإدارية حاصلة على ثقافة عربية.

ـ ترجمة النصوص التشريعية والإدارية إلى العربية لكي تشارك جميع عناصر الشعب في التقدم الثقافي العام للبلاد، ولتساهم في تنظيم المجتمع.

ـ المحافظة على الثروة الثقافية وإعادة تقويمها (المخطوطات والآثار).

ـ التهذيب المدني ومكافحة الأمية بين البالغين.

ويعني هذا الإصلاح إعادة تنظيم التعليم الابتدائي على أساس ازدواج اللغتين، وذلك بزيادة عدد سنوات الدراسة الابتدائية لتكون سبع سنوات بدلاً من ست سنوات، الأولى منها عربية محضة تدرس فيها كل المواد باللغة العربية لتغرس في النشء ملكة التعبير العربي شفهياً وكتابياً، ثم يستأنف التلميذ دراسته المزدوجة (بالعربية والفرنسية) ابتداءً من عامه الدراسي الثاني، ويتحقق الازدواج خلال هذه السنوات الست بتخصيص ثلث الحصص للمواد العربية، أما الثلثان الباقيان فيخصصان لسائر المواد التي تدرس باللغة الفرنسية[١٠٧].

ومن الملاحظ أن هذا الازدواج لم يتحقق على المستوى العملي، بل ظل أغلب المواد يدرس باللغة الفرنسية حتى في الأوقات المقررة للغة العربية. وربما يعود ذلك في الأساس إلى قلة المدرسين الذين تم إعدادهم للتدريس باللغة العربية، وهو ما دعا الدولة لإنشاء مدرسة لإعداد المعلمين في نواكشوط لهذا الغرض.

أما التعليم الثانوي فلم يتناوله نظام الازدواج إلا بدرجة ضئيلة لعدم توفر مدرسين موريتانيين للمرحلة الإعدادية في ذلك الوقت، ولذلك اكتُفي بقرار إجبارية اللغة العربية بالنسبة الى كل طلبة المدارس الثانوية، والذي اتخذ في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، مع تطبيق الازدواجية كلما كان ذلك ممكناً، مع الإشارة إلى أن التعليم الثانوي في موريتانيا كان مقصوراً على مرحلته الأولى (المرحلة الإعدادية)، ومدتها أربع سنوات، وينتهي بشهادة بروفيه قبل أن يتم إنشاء قسم ثانوي سنة ١٩٧٠ في نواكشوط وفي مدن البلاد الأخرى.

وقد ظلت مدارس المرحلة الإعدادية، حتى مشروع إصلاح التعليم الثاني

---

(١٠٧) وزارة التعليم العالي والفني وتكوين الإطارات، **نظام التعليم في موريتانيا** (نواكشوط: [د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ٥-٦.

سنة ١٩٧٣، تعد لثلاثة أنواع من الشهادات الإعدادية: عربية وفرنسية ومزدوجة، واقتصرت الشهادة العربية على المدارس ذات الصبغة الدينية كمعهد الدراسات الإسلامية في بوتلميت.

وأمام تزايد عدد الدارسين للشهادة الإعدادية، مع نقص المدارس الثانوية التي تستوعبهم، كان لا بد من الاعتماد على الدول العربية للمساعدة في استكمال مرحلة التعليم الثانوي لهؤلاء الدارسين. وقد ساعد على ذلك جو التقارب العربي الموريتاني الذي بدأ منذ العام ١٩٦٣ على أثر إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت الكويت وسوريا والعراق على رأس الدول التي تابع فيها الشباب الموريتانيون دراستهم الثانوية[١٠٨]. وخلال سنة ١٩٧١ أعلن ولد داده شعار «الاستقلال الثقافي» أثناء انعقاد مؤتمر حزب الشعب الموريتاني في نواكشوط، على اعتبار أن التعليم نقطة الانطلاق الأولى نحو هذا الهدف والأساس الحيوي لأي نداء يراد له أن يعيش في المستقبل، فقد أوصى المؤتمر بضرورة التعريب، كما أوصى بإنشاء لجنة لإعداد مشروع ثانٍ لإصلاح التعليم على هذا الأساس. وأثناء قيام اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم بإعداد تقريرها، وقبل أن يصدق عليه المكتب السياسي في تموز/يوليو ١٩٧٣، كانت الحكومة الموريتانية قد عقدت اتفاقية مع الحكومة الفرنسية، في شباط/ فبراير ١٩٧٣، عدلت بموجبها اتفاقية التعاون الثقافي السابق توقيعها في حزيران/ يونيو ١٩٦١، لتتفق مع أهداف الاستقلال الثقافي، مع الأخذ على مراحل بنظام التعريب والثقافة العربية وإصلاح التعليم ليتفق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي وإيجاد نواة للتعليم العالي الوطني، وتنمية التعليم الفني والمهني والريفي، وإعطاء القيمة المناسبة للتراث الثقافي. لذلك أُلغي النص السابق الذي جعلت بموجبه اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد على مدى اثني عشر عاماً، كما أُلغي مبدأ ضرورة مطابقة التعليم الموريتاني للتعليم الفرنسي، ومبدأ تعادل الشهادات بين البلدين، وغير ذلك من النصوص التي كانت تحد من الاستقلال الثقافي للبلاد، واستبدلت الاتفاقية بأخرى تأخذ في الاعتبار أن يكون التعاون الثقافي بين البلدين في إطار الاحترام المتبادل للثقافة والنظم التعليمية الوطنية.

---

(١٠٨) انظر التقرير الذي قدمه ولد داده إلى الجمعية الوطنية الموريتانية في ١٩٦٩/١١/٢٨، ص ٤.

والجدير بالإشارة أنه خلال مراجعة الإصلاح الأول لم تتم الإشارة، لا من قريب ولا من بعيد، الى أي دور للغات الوطنية (اللهجات الأفريقية)، وإنما ظل الأمر مقتصراً على محاولات إحلال اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة محلَّ اللغة الفرنسية. وفي الإصلاح الثاني سنة ١٩٧٣ أعطي دور هامشي للغات الوطنية في التعليم بتشجيع إدخال «الأغاني» أو «الأناشيد» بهذه اللغات في المقرر الدراسي(١٠٩).

وبعد ذلك جاء الإصلاح سنة ١٩٧٩، في ظروف اشتدت فيها ضغوط المجموعات الأفريقية على الدولة، فإلى جانب الاعتراف بدور اللغات الوطنية في التعليم والموافقة على إنشاء «معهد اللغات الوطنية» تركت الدولة في برنامج إصلاح سنة ١٩٧٩ للتلاميذ الأفارقة حق الاختيار بين اللغتين العربية والفرنسية، بينما ألزمت التلاميذ العرب بمنهج عربي بحت(١١٠).

وحسب المرسوم المنشىء لمعهد اللغات الوطنية، فإن مهمته تتمثل في: تنظيم وتنسيق وتطوير كافة البحوث التطبيقية في حقل مختلف اللغات الوطنية (المادة ٢)، وفي هذا الإطار يترتب على المعهد أن يقوم في المرحلة الأولى بالتمهيد لإدراج اللغات البولارية والسوننكية والوولفية في التعليم، والقيام بتدريب الموظفين وإعداد الأدوات التربوية، ودراسة الانعكاسات التطبيقية والعملية لهذا الإدراج، وكذلك المشاكل التي يطرحها استخدام هذه اللغات في مختلف المهام اللغوية (لغات تعليم، إعلام، وسائل تفاهم، لغات اقتصاد وعمل)(١١١).

وقد أثار صدور المرسوم مشاعر متباينة لدى مختلف قطاعات المثقفين في موريتانيا، فيما رحب به أغلب الأفارقة وعارضه بعض المستعربين، فيرى أحد المثقفين أن إنشاء هذا المعهد هو ثمرة نضال طويل قام به الأفارقة من أجل اعتراف الدولة «التي يسيطر عليها العرب» بحقوقهم الثقافية(١١٢).

---

(١٠٩) المعهد التربوي الوطني، **أضواء على التعليم في موريتانيا** (نواكشوط: [د. ن.]، ١٩٧٨)، ص ٢٨.

(١١٠) عشاري أحمد محمود، «الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ١٠٧.

(١١١) الجمهورية الموريتانية الإسلامية، رئاسة الحكومة، المرسوم رقم ٣٤٨/٧٩/ر،ح/و،ت،أ،ن/ القاضي بإنشاء معهد اللغات الوطنية في: **الجريدة الرسمية** (نواكشوط)، ١٠/١١/١٩٨٩.

(١١٢) محمود، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

أما المثقفون العرب فقد رفضوه بعامة، وعلى حد قول أحد هؤلاء فإن تدريس اللغات الوطنية قد قصد منه الحد من التعريب، وهو يتضمن عدم الاعتراف بالهوية العربية الإسلامية لموريتانيا، وهو يرى أن الهدف النهائي هو اللغة الفرنسية، وليست اللغات الوطنية سوى قناع يفضحه الحرص على الحرف اللاتيني لكتابة هذه اللغات عوضاً من الحرف العربي. ويخلص إلى القول بأن الأفارقة قد انتزعوا حق تدريس هذه اللغات انتزاعاً، في وقتٍ كانت فيه الدولة مشغولة بالحرب مع المغرب، فرأت الرضوخ لمطالب الأفارقة في هذا الشأن تعزيزاً للجبهة الداخلية آنئذ[١١٣].

لكن رغم هذا الخلاف كله يبقى الأمر الأهم هو الحرف الذي ستكتب به هذه اللغات، هل هو الحرف العربي أم الحرف اللاتيني؟

ومهما يكن من أمر، فإن معهد اللغات الوطنية، على الرغم من وجوده، لا يزال إلى الآن مجرد مؤسسة رسمية، ولم يسهم بشيء يذكر في الأهداف التي أنشىء من أجلها[١١٤]. وكما يبدو ظاهرياً من برنامج إصلاح التعليم للعام ١٩٧٩ أنه نكسة لاتجاه التعريب؛ إذ يقر الاعتراف باللغات الوطنية وترك الأمر للتلاميذ الأفارقة (أو لأولياء أمورهم في الواقع) للاختيار بين العربية والفرنسية. لكن بنظرة متأنية نجد أن جهود التعريب قد أخذت مسالك متعددة في آن واحد، وانفتحت المجالات أمامه، وبقي أمره مرهوناً إلى حد كبير بالإرادة السياسية للحاكمين، إذ شهد تطوراً في كافة مستويات التعليم والإدارة منذ تولي الرئيس معاوية ولد طايع مقاليد الحكم، كما سنتناول ذلك لاحقاً.

ومن خلال تتبع مراحل تطور التعريب في موريتانيا نجد أنه قد انتقل في البداية من تعليم مفرنس، إلى فرض إجبارية تعليم اللغة العربية، إلى تطبيق نظام الازدواج، إلى التعريب الكامل.

---

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١١٤) انظر: تصريح الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد أحمد طايع في حديث صحفي يقول فيه: «إن معهد اللغات يقوم بما في وسعه،» **جون أفريك بليس** (برجي أوفيس)، (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)، ص ٣٩-٤٠.

ويعاب على نظام الازدواج الذي لا يزال مطبقاً في جانب منه حتى الآن أنه يزيد من مظاهر الفرقة بين العرب والأفارقة في موريتانيا، حيث يختار الطلبة من المجموعة العربية في الأغلب الأعم الدراسة في الأقسام العربية، في حين يفضل أغلب الطلاب من المجموعة الأفريقية التوجه إلى الأقسام المفرنسة من التعليم. وهذا يؤدي بلا شك إلى إنتاج جيلين متعارضين بحكم الثقافة والهوية، إذ يظل المواطن العربي طوال فترة دراسته بمراحلها المختلفة في عزلة عن مواطنه الموريتاني الزنجي. وهذه التفرقة بينهما تكرس الشعور بالتباعد والجفاء الذي يجلبه التمايز العرقي. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالمثقفون من كلا الشريحتين تعوزهم اللغة المشتركة للحوار والتفاهم.

وتتجلى سلبية التعليم المزدوج أيضاً على المستوى الإداري، حيث تضم الإدارة إطارين مختلفي الثقافة والتكوين، مما يؤثر سلباً على القرارات، ومستوى الأداء. هذا، إضافة إلى أن تلك المناهج تعوزها القدرة على التنشئة السياسية السليمة، في الاعتزاز بالوطن والولاء له ولرموزه التاريخية والرسمية، وبناء مفهوم سليم للدولة الوطنية في أذهان النشء، وهي المفاهيم التي تسهم المناهج التعليمية بشكل فعال في بنائها. ولا تثار إشكالية التعريب في موريتانيا فحسب، وإنما يتم تناولها في معظم الدول العربية على مستويات مختلفة، وخصوصاً باقي أقطار المغرب العربي(١١٥) التي تثور فيها مشكلة «الاعتراف» باللغات البربرية والتعامل معها.

وإذا اعتبرنا الواقع الفعلي للتوزيع اللغوي، باعتباره أهم مظاهر البعد الثقافي في الهوية، فإننا نجد ـ حسب الإحصاءات الرسمية ـ أن الذين يتكلمون اللغة العربية كلغة يمثلون ٧٠,٢٢ بالمئة من السكان (عشر سنوات فأكثر من الذين يقرأون ويكتبون) (انظر الجدول رقم (٢-١)) يضاف إليهم الذين يتكلمون اللغة العربية، ولغات أخرى ويمثلون ٢٢,٦٥ بالمئة، بمعنى أن الذين يقرأون ويكتبون اللغة العربية بصفة عامة يقدرون بـ ٩٢,٨٦ بالمئة من السكان

(١١٥) انظر: نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية في المغرب العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، و**التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، (بيروت: المركز، ١٩٨٢).

(غير الأميين)؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن اللغة العربية هي لغة السكان.

أما الذين لا يتحدثون اللغة العربية، فيمثلون نسبة قليلة جداً، ومعظمهم من الأفارقة الذين قدموا إلى موريتانيا للخدمة مع المستعمر، ويمثل هؤلاء نسبة ٥,٩٧ بالمئة من السكان (المتعلمين) المستقرين، ولا يمثل الرحّل من هذه النسبة إلا ٠,٠٤ بالمئة. ويدل هذا على أن هؤلاء لا يمثلون السكان الأصليين الذين أغلبهم من البدو الرحل(١١٦).

ويمثل الذين يقرأون ويكتبون اللغات الوطنية الأخرى (البولارية والسوننكية والوولفية) نسبة قليلة. ويعود ذلك من ناحية إلى مستوى انتشار هذه اللغات، إذ يقتصر تداولها على أفراد القبيلة الواحدة، ومن ناحية ثانية إلى أنها لهجات غير مكتوبة على الرغم من إنشاء «معهد اللغات الوطنية» منذ سنة ١٩٧٩، وهو المعهد الذي أنيطت به مهمة تطوير هذه اللغات في محاولة لإدخالها في التعليم النظامي(١١٧)، فهؤلاء لا يشكلون سوى نسبة ٣٧ بالمئة من مجموعه. ويأتي المتحدثون بالبولارية كلغة أم في المرتبة الأولى بنسبة ٠,٣١ في المئة، والسوننكية ٠,٠٤ بالمئة، والوولفية ٠,٠٢ بالمئة(١١٨).

ثم إن الجدير بالملاحظة أن الذين يتكلمون اللغة العربية والبولارية، والعربية، والسوننكية، والعربية والوولفية ،هم في معظمهم من الزنوج، مما يؤكد الدور الذي يمكن أن تقوم به اللغة العربية كلغة مشتركة وعامل وحدة وتلاحم بين السكان، سواء المتحدثون بالفرنسية أو البولارية أو السوننكية أو الوولفية، فكل هؤلاء يقرأون ويكتبون اللغة العربية الى حد ما بحكم البعد التديّني الإسلامي.

---

(١١٦) République Islamique de Mauritanie, ministére du plan, office national de la statistique départment des statistiques démographiques et sociales, *Resultats prioritairo du recensement de la population et de l'habitat 1988* (Nouakchott: Le Départment, [1992]), p. 46.

(١١٧) قام هذا المعهد مؤخراً بافتتاح فصلين تجريبيين لتدريس اللغات الوطنية في المدارس الرسمية.

(١١٨) يتوزع الوقت في الإذاعة الوطنية بين اللغات على النحو التالي: ٥٠ بالمئة للعربية و٣٠ بالمئة للغات الأفريقية، و٢٠ بالمئة للغة الفرنسية. ويتوزع على نحو **مماثل** في الإذاعة المرئية. أما بالنسبة إلى الإعلام المقروء فإن اليومية الوطنية **الشعب** تخرج بطبعتين إحداهما عربية والأخرى فرنسية.

الجدول رقم (٢ـ١)
السكان الموريتانيون (١٠ سنوات وما فوق) حسب اللغات التي يقرأونها ويكتبونها والوسط والجنس (١٩٨٨) (نسمة)

اللغة التي تقرأ وتكتب	المستقرين			الرحل			المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
العربية	١٥٨٨٨١	١٢٥٥٤٦	٢٨٤٤٢٧	١٧٢٠٢	٩٣١٣	٢٦٥١٥	٣١٠٩٤٢
الفرنسية	١٦٨٠٩	٩٦٤٧	٢٦٤٥٦	١٢	-	١٢	٢٦٤٦٨
البولارية	٧٥٨	٦٢٠	١٣٧٨	١٤	١١	٢٥	١٤٠٣
السوننكية	٨٢	٨١	١٦٣	-	١	١	١٦٤
الوولفية	٥٢	٣٢	٨٤	٣	١	٤	٨٨
العربية والفرنسية	٦٦٨٦٢	٣١٥٢٨	٩٨٣٩٠	٤٧٨	١٣٠	٦٠٨	٩٨٩٩٨
العربية والبولارية	٧٢٣	٢٠٩	٩٣٢	٢	٣	٥	٩٣٧
العربية والسوننكية	٨٠	٤٠	١٢٠	١	-	١	١٢١
العربية والوولفية	١٩٦	٤٦	٢٤٢	٢	١	٣	٢٤٥
الفرنسية والبولارية	١٥١٠	٨١٣	٢٣٢٣	٥٨	٦٩	١٢٧	٢٤٥٠
الفرنسية والسوننكية	٤٥٢	٢٥٩	٧١١	١٧	١٧	٣٤	٧٤٥
الفرنسية والوولفية	١٥٥	٧٣	٢٢٨	-	٢	٢	٢٣٠

المصدر: Mauritanie, office national de la statistique, *Resultants prioritaires: Annuaire statistique 1988* (Nouakchott: L’Office, [1990]), Tableau no. 20, p. 46.

٤ ـ البعد الإثني

يؤدي البعد الإثني دوراً كبيراً في تحديد هوية أية جماعة بشرية، ويلاحظ أن الأشكال التقليدية للهوية في الدول النامية تتراوح ما بين القبلية والجماعة الدينية، وهي بذلك تتناقض أو تتعارض مع الإحساس بالهوية الوطنية أو القومية، في حين أن بناء دولة عصرية يتطلب تجاوز أطر الجماعات الإثنية والمحلية لمصلحة بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل[١١٩].

(١١٩) بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ٢٦.

وتبدو أهمية البعد الإثني خصوصاً في الدول الأفريقية؛ ذلك أن معظم حدود هذه القارة كان قد وضع من قبل الإدارات الاستعمارية الأوروبية ولا سيما بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ من دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، مما أدى إلى انشطار القبيلة الواحدة أو أية جماعة إثنية بين دولتين أو أكثر[١٢٠].

ولا شك في أن الوضع الإثني المعقد ينعكس سلباً على بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي والاستقرار السياسي؛ ذلك أن التعددية الإثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة لا بد من أن تثير مشكلة الخصوصية أو الهوية إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى، ففي ظل وجود جماعات إثنية عديدة (أغلبية وأقليات) داخل الدولة الواحدة بثقافتها السياسية وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية، وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة محدودة لا تعترف بالولاء للوطن أو الجماعة الوطنية الشاملة، ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسة السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية، أو أن تقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية أو الأقليات الإثنية، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات بهذه الجماعات أو الأقليات ومتى سنحت الفرصة لها، إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي، مما يؤدي بالمقابل إلى قيام النظام السياسي باستخدام القوة لمواجهة ذلك، الأمر الذي قد يفجر حرباً أهلية[١٢١]، أو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة ينعكس بشكل سلبي على السلم الداخلي والوحدة الوطنية، وهو ما يمس بالمصالح العليا للبلد.

هكذا يتبين أن المشكلة السياسية التي تواجه معظم البلدان الأفريقية وكثيراً من بلدان العالم الثالث، إنما هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد أو الجماعة الوطنية الواحدة بأنهم متميزون من غيرهم من المجتمعات الأخرى، إذ يجب أن يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار

(١٢٠) انظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٠-١٢.

(١٢١) جلال عبد الله معوض، «أزمة عدم الاندماج في الدول العربية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦)، ص ١٦.

كون إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي، كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم إلى بلادهم المحددة إقليمياً(١٢٢).

وتنطبق على الخريطة الإثنية في موريتانيا المعايير العامة نفسها القائمة في البلدان النامية؛ ذلك أن الخريطة السياسية لموريتانيا قد تم وضعها من طرف الاستعمار الفرنسي سنة ١٨٩٩، في إطار اتفاقية بين فرنسا وأسبانيا. ومما لا شك فيه أن هدف تقسيم المجموعات العرقية لإضعافها وتشتيتها كان مرتسماً في أذهان السلطات الاستعمارية، وهي تقوم برسم حدود الكيان السياسي الموريتاني. وقد انطوى إنشاء هذا الكيان الجديد، في آن واحد، على تجميع لشعوب متنوعة قسراً في إطار بلاد واحدة، وعلى فصل كل منها عن امتداداتها الكائنة في مستعمرات أخرى من الجانب الآخر فللـ «مور العرب» أشقاء لهم في الصحراء الغربية التي جمعها المغرب بأكملها في سنة ١٩٧٩، وكذلك في جنوب كل من المغرب والجزائر حيث قبائل «التكنة» و«الرقيبات» و«تجكانت»، وفي مالي حيث قبيلة «كنتة». أما التكلور والوولوف فموجودون أيضاً في السنغال، وكذلك السراخولا الذين لهم امتداد فضلاً عن ذلك في مالي(١٢٣).

كانت تعيش في موريتانيا منذ القدم مجموعات بشرية مختلفة بيضاء وسوداء، هي قبائل زنجية، وقبائل صنهاجية، وقبائل بافور ذات أصول بربرية، لا خلاف في ذلك. ولعل أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل المجتمع الموريتاني تاريخياً هو دخول الإسلام وهجرة القبائل العربية إلى المنطقة.

ويميل المؤرخون(١٢٤) إلى تقسيم المجتمع الموريتاني ـ من الناحية الوظيفية ـ إلى ثلاث مجموعات ذوات أدوات تقليدية، تمثل القبيلة فيها وحدة تنظيمية اجتماعية وسياسية مهمة، هي:

---

(١٢٢) بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ٢٨.

(١٢٣) صالح بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الشعبي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢)، ص ١٣٣.

(١٢٤) من هؤلاء مثلاً المؤرخ الموسوعي المختار بن حامد في موسوعته **حياة موريتانيا**، الجزء ٣: **الجغرافيا**. ويضيف ابن حامد السكان الموريتانيين باعتبار النسب، فيرجعهم إما إلى صنهاجيين أو قرشيين غير أشراف وأشراف وأنصاريين. ويعتبر القبائل الحسانية المعقلية من مجموعة الأشراف ما دامت تتعلق بالنسب الجعفري الزينبي.

وعلى الرغم من هذا التصنيف نسبي، إلا أنه يثير مشكلة عويصة، إذ لا سبيل للتأكد من صحة الأنساب التي تتشبث بها هذه المجموعة أو تلك.

ـ **مجموعة محاربة** تحتكر ـ نظرياً ـ حمل السلاح، وتفرض بواسطته نفوذها السياسي على المجموعات الأخرى، وتعيش هذه المجموعات على عوائد الغارات التي تشنها على أعدائها والغرامات التي تفرضها على المجموعات المستضعفة الخاضعة لها، ويطلق على هذه المجموعات ـ اصطلاحاً ـ اسم «العرب» أو «حسان» على الرغم من انتماء بعضهم إلى أصول غير حسانية.

ـ **مجموعة «الزوايا»** أو «الطّلْبَة» والمفرد «الزاوي» أو «المرابط»، ومن الناحية النظرية يتفرغ هؤلاء بحكم وظيفتهم لتعلم المعارف العربية ـ الإسلامية وتعليمها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أما من الناحية العملية فإن للزوايا ـ بالإضافة إلى الوظيفة الدينية ـ أدواراً اقتصادية أساسية من حفر آبار وزراعة، والتجارة هي أهم نشاط اقتصادي تمارسه هذه المجموعة وتحتكره إلى حد ما، وأغلب هذه المجموعة من أصول صنهاجية، وبعضها من أصول عربية.

ـ **مجموعة الفئات التابعة،** وتتكون من قبائل تختص بمهمة الرعي وتنمية المواشي ومجموعة «الحراطين» و«الموالي المعتقين» الذين يقومون بنشاطات زراعية، وتأتي بعد ذلك مجموعات أقل عدداً تمارس الصناعة التقليدية (الصناع أو لِمعلْمين) من حدادة ونجارة وصناعة حلي ... الخ، أو تحترف الفنون الترفيهية (ايغاون) وطرباً وشعراً مدحياً، بالإضافة إلى «فئة العبيد» ومهمتهم القيام بأعمال منزلية، وقد يشاركون في الدورة الاقتصادية العامة.

ويتشكل التنظيم الاجتماعي لدى الزنوج من نسق تنظيمي يقوم على النسب، حيث يتأسس على القرابة ضمن العشيرة الأفريقية والجيل القائم على الفئة العمرية، كما هو لدى مجموعة الهال بولار، ولا يختلف هذا التنظيم بصفة عامة في تفريعاته وديناميته عن المجتمع العربي، في حين يبقى الارتباط بقيم الإسلام أهم عوامل التماثل بين المجموعتين.

ويبقى التساؤل مطروحاً حول أصول هذا التقسيم الثلاثي للمجتمع والظروف التي تم فيها: هل يعود إلى مجيء قبائل حسان وما أسفرت عنه حرب شربب؟ أم أن هذا التقسيم أسبق من ذلك ويعود إلى ظروف الدولة المرابطية؟

ولست هنا بصدد الحسم في هذا النقاش، مع أن بعض الباحثين يثير

تساؤلاً آخر حول طبيعة الفئات التي ينبني عليها هذا التقسيم: هل هي فئات قارة مغلقة مثل الفئات المغلقة في الهند (Caste System)، أم أنه نظام مفتوح يتيح للفئات المختلفة التحرك عبر مدارج الهرم الاجتماعي صعوداً أو هبوطاً؟[١٢٥].

ويعتبر البعض أن هذا التقسيم الثلاثي لا يعبر عن واقع عيني بقدر ما يعبر عن تصور معين له صيغة أيديولوجية، ويتأسس هذا الرأي على اعتبار المجموعتين «أ» و«ب» جناحين لمجموعة واحدة هي مجموعة السادة أصحاب سلطتي السيف والقلم[١٢٦]. وبناء على ذلك لا ينبغي التحدث عن تقسيم ثلاثي؛ إذ هناك تقسيم ثنائي تتقابل فيه مجموعتان هما: الأرستقراطية بجناحيها المدني والعسكري «أ» و«ب» وهي تمثل القمة، والمجموعة الثانية التي تمثل القاعدة وتشمل الفئات المذكورة في المجموعة «ج». أما من الناحية العرقية الإثنية فيرجع الموريتانيون من حيث أعراقهم إلى ثلاثة أصول رئيسية: «العرب والبربر والزنوج» . ومع مرور الوقت استعربت قبائل البربر واندمجت اندماجاً تاماً في القبائل العربية حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ منها. ومن النادر أن يوجد بين القبائل الموريتانية من يقر بأصول بربرية أو يُرجع انتماءه إلى البربر.

ونتيجة لاندماج العرقين «العرب» و«البربر» أصبح يطلق عليهما اسم واحد هو «البيضان» تمييزاً لهم من الزنوج أو «السودان». ولا يعتمد التمييز بين «البيضان» و«السودان» في موريتانيا على لون البشرة فقط، لأن هناك الكثير من التداخل العرقي والتزاوج الاجتماعي بين العنصرين، وإنما يعتمد على مقاييس أكثر دقة مثل السلالة واللغة، وأهم من ذلك التمييز في التقاليد والعادات

---

(١٢٥) من الذين يميلون إلى تشبيه هذا التقسيم بما هو قائم في الهند من نظام الطبقات المغلقة، سعد الدين إبراهيم في: سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، ط٢ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤)، ص ١٢٤، و C. Hamés, «La Société moure et système des castes hors des Inde,» *Cahiers international de sociologie* (Paris), vol. 66 (1969).

ويذكر أن هامس عدل رأيه السابق بعد أن نشر عام ١٩٧٧ دراسة بعنوان: **المركز والعلاقات الاجتماعية قبل الاستعمار**. وأشار إلى أنه غيّر رأيه بعد أن لاحظ أن المجتمع الموريتاني التقليدي كان يسمح بكثير من عمليات الصعود والهبوط على مدارج السلم الاجتماعي، بحيث يمكن أن يصبح المحارب غارماً والغارم زاوياً. وهكذا لا يمكن الحديث عن فئات مغلقة أو قطيعة صارمة.

(١٢٦) C. Hamés, «Status et rapports sociaux en Mauritanie précolonial,» dans: *Etudes sur les sociétés des pasteurs nomades* (Paris: Cahiers du centre d'études et de recherches marxistes, 1977), pp. 10-21.

الاجتماعية. فغالباً ما يطبع حياة «البيضان» العيش في الصحراء والبداوة على الرغم مما تتسم به من قسوة في الظروف وشح في المعيشة، بينما يغلب على الزنوج طابع الحياة المستقرة بالقرب من المسطحات المائية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن المجتمع الموريتاني ينقسم إثنياً إلى مجموعتين رئيسيتين: هما المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية الزنجية، ومجموعة أخرى ثالثة فرعية هي مجموعة الحراطين التي سبق اليها الرق، وهي سوداء البشرة في الغالب، وقد اندمجت في المجموعة العربية نتيجة التأثير الثقافي والمعاشرة الاجتماعية. وأصبح من الصعوبة بمكان التفريق بينهما اللهم إلا بدوافع سياسية، حيث يسعى بعض الساسة من هذه المجموعة إلى التلويح بها باعتبارها فئة مهضومة الحقوق، لينال من وراء ذلك بعض المكاسب السياسية.

ولا تسعفنا أعمال المسح ولا التعدادات السكانية الرسمية الأخيرة بأي بيانات أو أرقام للتكوين العرقي لسكان موريتانيا، وربما يعود ذلك إلى ضرورة تجنب أي إشارة للحساسيات العرقية، على الرغم من أن الدولة ما فتئت تقوم بإجراء العديد من الإحصاءات السكانية ومنها التعداد الأخير سنة ١٩٨٨ الذي يشير إلى أن عدد السكان قد بلغ ١٨٦٤٢٣٦ نسمة[١٢٧].

وهنا يمكن الرجوع إلى بعض المصادر التي اتبعت وسائل مختلفة للوصول إلى نسب تقديرية بين المجموعتين اعتماداً على بعض الإحصاءات القديمة نسبياً، حيث تشير الدراسة التي قامت بها بعثة من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة إلى أن نسبة المجموعة العربية تقدر بـ ٨٥ بالمئة والأفارقة بـ ١٥ بالمئة خلال السبعينيات[١٢٨].

ولا يبتعد كثيراً عن هذا التقدير فرانسيس دو شاسي (Francis de Chassey)، حيث يشير إلى نسبة ٨٦ بالمئة من العرب و١٤ بالمئة من الأفارقة[١٢٩].

---

(١٢٧) وزارة التخطيط، المكتب الوطني للاحصاء، **النتائج الأولية لإحصاء السكان والمساكن عام ١٩٨٨** (نواكشوط: [المكتب]، ١٩٩٠).

(١٢٨) جامعة الدول العربية، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة،** ص ٤٠٣.

(١٢٩) Chassey, *Mauritanie, 1900-1975: Facteurs économiques, politiques idéologiques et éducatifs dans la formation d'une société sous-dévelopée,* p. 105.

وتشير الأرقام الرسمية لسنة ١٩٧٧، حسب أحمد باب مسكة، إلى أرقام لا تختلف كثيراً عن هذه التقديرات (انظر الجدول رقم (٢-٢)).

الجدول رقم (٢ـ٢)
نسبة عدد السكان حسب الجنسية والأعراق

الجنسية والعرق	١٩٧٧	١٩٧٧ (بالمئة)	١٩٦٥ (بالمئة)
الموريتانيون	١٣٧٧٦٦٢	٩٨,٠	٩٩,١
العرب	١١٠٦٦٧٥	٨٠,٣	٨٠,١
البولار	٢٠٧١٩٣	١٥,٠	١٤,٦
السوننكة	٤٦٦٨٣	٣,٤	٣,٤
الوولوف	١٤٤٢٥	١,١	٠,٩
آخرون	٢٦٨٦	٠,٢	٠,١
الأجانب	٢٨١٦٨	٢,٠	٠,٩
المجموع	١٤٠٥٨٣٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجدول رقم (٢ـ٣)
عدد السكان حسب الأعراق وتوقعات الزيادة خلال ستين سنة

العرق	١٩٧٧	٢٠٣٧
العرب	١١٠٦٦٧٥	٤٢٠٥٠٠٠
البولار	٢٠٧١٩٣	٩٦٦٥٠٠
السوننكة	٤٦٦٨٣	١٩٣٧٠٠
الوولوف	١٤٤٢٥	١١٣٦٠٠

المصدر: Centre d'études démographiques et sociales, *Recensement général de la population 1977* (Nouakchott: [Le Centre], 1983).

وعلى مر التاريخ كان الترابط وثيقاً بين العرب والزنوج، بسبب انتماء الجميع إلى الإسلام كعامل وحدة تعاونوا على نشره، وارتبطوا بأواصر الود والإخاء والوطن الواحد من خلاله. وعلى الرغم من أن الزنوج يتحدثون بلهجاتهم المحلية، فإنهم في الغالب يتكلمون اللغة العربية التي يرى فيها العديد منهم لسان دينهم ولحام وحدتهم، كما أن إقبالهم على التعليم الشرعي وتقديرهم واحترامهم للعلماء زاد من لحمة وتجانس المجتمع، ولم تبرز فكرة التمايز بين المجموعتين بشكل واضح إلا بعد أن أثمرت السياسة الفرنسية نتائجها على المستويين السياسي والثقافي. وقد ارتكزت في هذا المجال على أربعة أسس رئيسية:

ـ عمل بعض الأدباء والساسة الفرنسيين على تشجيع فكرة الزنوجة، ومساندة المفكرين الذين آمنوا بها وعلى رأسهم الرئيس السابق سنغور. وخطورة الزنوجة في أنها تعزز سياسات عنصرية سلبية تركز على وحدة الزنوج دون العرقيات الأفريقية الأخرى، وبخاصة العرب في الشمال الأفريقي.

ـ عملت فرنسا على نشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الزنوج، وفي الوقت نفسه اجتهدت في إضعاف التعليم باللغة العربية بهدف استيعابهم وإبعادهم عن الثقافة العربية.

ـ عملت فرنسا على تحويل الزنوج غير المسلمين إلى المسيحية، أو إبقائهم على ديانتهم «الطبيعية»، وذلك لإبعادهم عن التأثيرات الإسلامية المنتشرة في شمال البلاد بين القبائل العربية.

ـ كانت الإدارة الفرنسية تعين الزنوج المتعلمين بالفرنسية في الوظائف الحكومية وتفضلهم على الموريتانيين العرب، وذلك رغبة في كسب تعاطف الزنوج وإمعاناً في الفرقة بين العرقيات المختلفة للشعب الواحد[١٣٠].

وانطلاقاً من معيار الأقلية في الفقه السياسي المعاصر[١٣١] الذي ينبني

---

(١٣٠) إجلال محمود رأفت، **النزاع السنغالي الموريتاني: دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٢٨ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ١٠ ـ ١٢.

(١٣١) يثير مفهوم الأقلية العديد من النقاشات بين الباحثين حول تحديد وضبط معاييره، وهذا =

في الأساس على اعتبار الأقلية أقلية من الناحية العددية في إطار الجماعة الوطنية، فإنه يمكن اعتبار المجموعة الزنجية في موريتانيا أقلية بهذا المفهوم، لكنها في الواقع أقلية عرقية تشترك مع الأغلبية العربية في اللغة والدين والتاريخ والإقليم.

أما من حيث مستويات الاختلاف بين المجتمع والأقلية، فلا توجد قوانين تمنع للأغلبية وتجيز للأقلية، كما لا يوجد اختلاف في المستويات المكانية، كأن يكون هناك نوع من العزلة الجغرافية القهرية التي تؤدي إلى تجمع الأقلية عند الهوامش أو في مناطق العزلة.

على العكس من ذلك، فالأقلية الموريتانية تعيش في أهم مناطق البلاد وأكثرها حيوية في الجنوب الغربي، على امتداد الضفة اليمنى للنهر، كما لا يمكن أن يكون مستوى الاختلاف ثقافياً؛ حيث تعتبر اللغة والعقيدة أقوى أنواع الحدود صرامة بين الأقلية وغيرها. إلا أن هذه المشكلة ليست مطروحة في موريتانيا نتيجة الهوية الإسلامية، حيث يدين السكان مئة في المئة بالإسلام، ويتبعون في الفقه مذهباً واحداً هو المذهب المالكي، وفي العقيدة الطريقة الأشعرية، وفي التصوف مذهب الجنيد السالك. وقد أوجدت هذه الوحدة الدينية تماسكاً ثقافياً حيث تعتبر اللغة العربية اللغة الوطنية المشتركة، وقد عمل الزنوج الموريتانيون منذ مجيء الإسلام إلى المنطقة على فتح «محاضر» داخل كل تجمع سكاني من أجل تعليم أبنائهم علوم اللغة والدين، مما أذاب الفوارق الثقافية وامتص كافة الاختلافات الثقافية، وخلق شعوراً بثقافة وطنية عربية إسلامية.

= الاختلاف ناشىء بالطبع من نسبته وديناميته، علاوة على اختلاف أوضاع الأقليات من بلد إلى آخر لأسباب تاريخية أو جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها. وعلى الرغم من أن المعيار الكمي هو المعيار المعتمد من قبل الكثير من الباحثين إلا أن نفراً آخر منهم لا يميل إلى الأخذ به وإنما يعول على معيار آخر منطلقاً في ذلك من وجهة نظر سوسيولوجية، وهو معيار الأهمية في تحديد أو تمييز جماعة الأقلية من غيرها، بغض النظر عن عددها أو مقدار حجمها ضمن الجماعة الوطنية، كما أن هنالك فريقاً ثالثاً يولي أهمية خاصة لـ«المشاعر» وآخر يعطي أهمية لمعيار «المصلحة»، ويبدو أن معيار العدد هو الأساس في تحديد وضع الجماعة داخل الدولة، فإن كان عدد جماعة ما أقل نسبياً من أفراد جماعة أو جماعات أخرى داخل الدولة، فإن وضعها سيكون في عداد الأقليات مع ملاحظة أن الدولة قد تضم أقلية واحدة أو اثنتين أو أكثر. انظر: بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ٧٧-٩٢.

أما من حيث التباين الاقتصادي بين الأقلية وسائر المجتمع، فإن لموريتانيا ظروفاً خاصة تتفوق فيها العلاقات الاجتماعية على الروابط المادية، فلا يتم التعامل مع الأقلية على أساس أنها أقلية سواء في النواحي الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية، بل حتى الجغرافية، حتى إن التعامل يتم على أساس الأفراد كمواطنين كل حسب قدرته وكل بمدى جهده، لا على أساس انتمائه العرقي أو القبلي. وأكبر دليل على ذلك هو أن نسبة ٦٠ بالمئة من المشاريع الوطنية في الزراعة والسدود والبنية التحتية تقام في الولايات الجنوبية التي يقطنها أغلب المجموعات الأفريقية، وبالتالي فهي المستفيد الأول من هذه المشاريع[(١٣٢)]. ولا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من الحديث عن المجموعة الزنجية في موريتانيا، بوصفها أقلية عرقية، فإن هذه الأقلية لا تتمتع بالتجانس في ما بينها على الرغم من انتمائها العرقي الواحد، بل تتوزعها ثلاث مجموعات إثنية فرعية لكل منها لغتها وتقاليدها، كما أن كلاً منها يعتبر امتداداً لمجموعات في الدول المجاورة (السنغال ومالي وغيرهما). وهذه المجموعات الثلاث هي:

ـ **التوكولور**: وهم المجموعة الأولى عددياً من بين المجموعات الأفريقية الأخرى، إذ تصل نسبتهم إلى ٩ بالمئة تقريباً من مجموع السكان، أي قرابة نصف عدد الزنوج في موريتانيا، وهم ينقسمون إلى مجموعتين: مجموعة مستقرة تمتهن الزراعة وتسمى «فوتة»، وأخرى رحل تدعى «إفلان» وتمتهن رعي المواشي، ولا سيما الأبقار.

ويتحدث التكارير بـ «البولارية»، ولهم امتدادهم الإثني في الدول المجاورة وبخاصة السنغال، حيث يتركزون، كغيرهم من الزنوج، في الوادي الأوسط من نهر السنغال، وهو النهر الذي يشكل الخط الفاصل في الحدود الموريتانية السنغالية.

ويعتبر التكارير سبب إثارة المشكلة العرقية في موريتانيا، ولهم مطالبهم المتعلقة بالهوية الثقافية والسياسية للبلد، ولا سيما بعد اكتشاف المحاولة الانقلابية في ١٢/١٠/١٩٨٧، وقد تزعمها بعض الضباط التكارير، كما كشفت عنها السلطات الموريتانية. وهي محاولة عبرت عن نيات هذه

---

(١٣٢) ولد خطيرة، «الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية،» ص ١٣٤.

المجموعة تجاه هوية البلد لتحويلها إلى جمهورية أفريقية تدعى (والووالو). وقد عبرت هذه المجموعة عن نفسها من خلال المشروع «فلام» الذي يسعى كما هو واضح من اسمه، إلى تحرير الأفارقة السود في موريتانيا.

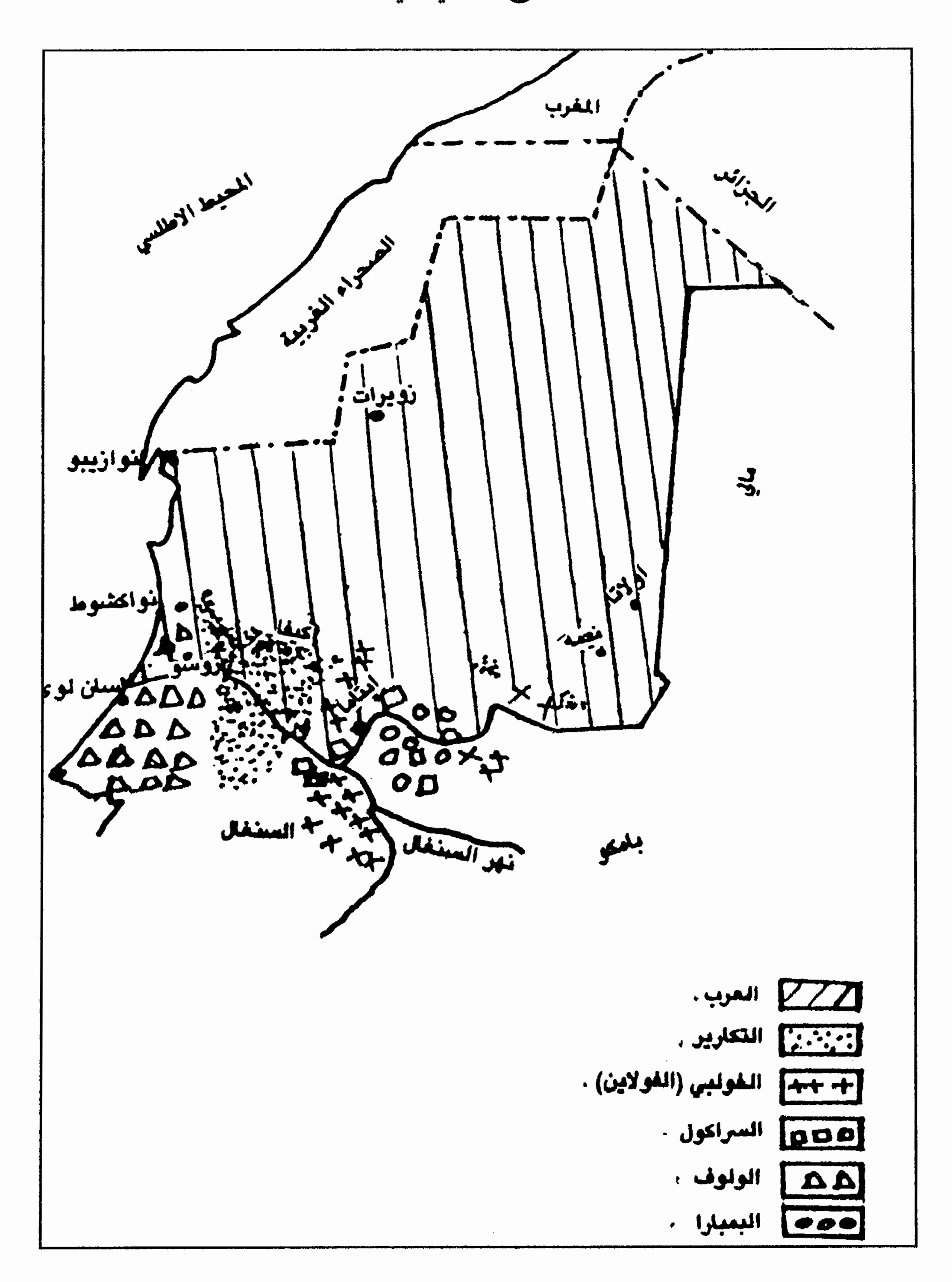
ـ **السراكول**: وهي المجموعة التي تتحدث بالسوننكية، ولها امتدادها الإثني في السنغال ومالي وغامبيا. ويعرف عن السراكول ميلهم إلى المسالمة والابتعاد عن إثارة المشكلات ذات الطابع الإثني.

ـ **الوولوف**: يعتبر موطنهم الأصلي السنغال. فهم يشكلون أكبر جماعة إثنية فيه، وتوجد أقلية ضئيلة على الضفة الموريتانية لنهر السنغال، حيث يمتهنون زراعة الفول السوداني وتربية المواشي، ويتحدثون بلغة خاصة تدعى الووليفية أكثر اللغات انتشاراً في السنغال وغامبيا. وهي تتضمن نسبة عالية من المفردات العربية. ويرجع البعض نشأتها إلى ما قبل قرون، أي إلى عهد أمير قوي يدعى ندادیان إنجاي، تقول الروايات إنه يتحدر من سلالة أمير المرابطين أبي بكر بن عمر اللمتوني من زوجة له أفريقية، وأن هذا الأمير (نداديان) سعى لتوحيد اللهجات الأفريقية الكثيرة في لغة واحدة ذات جذور عربية، فكانت الووليفية وكان نحو نصفها ذا أصل عربي، إلا أن تحريفاً كبيراً أدرك جلّها(١٣٣). ولا تختلف هذه المجموعة عن سابقتها (السركولة) في ميلها إلى المسالمة، وعلى الرغم من هذا التباين الإثني في التركيبة الاجتماعية في موريتانيا فإن الهوية الدينية بالنسبة الى جميع الموريتانيين، عرباً أم زنوجاً، أغلبية أم أقلية، هي هوية واحدة متمثلة في الإسلام الذي يذيب كل الفوارق العرقية واللغوية، ويدعو إلى الإخاء والترابط بين المسلمين، ويشيع جو التسامح، ويتجاوز كل الفوارق، كما يدعم العامل الديني في موريتانيا التعريب اللغوي بالنسبة الى المجموعات غير العربية، وبالتالي يساهم في إرساء أهم عوامل الوحدة الوطنية وأهم عوامل قوة الدولة وتماسكها.

(١٣٣) النحوي، **أفريقيا المسلمة وأزمة الهوية**، ص ٤٢.

الخريطة (٢-٢)

خريطة التوزيع الإثني في موريتانيا



ثانياً: أزمة الهوية لدى النظم السياسية

إن ما يتسم به الواقع السياسي في بلدان العالم الثالث هو اتساع الفجوة وبعد الشقة بين الحاكمين والمحكومين؛ الأمر الذي ينعكس سلباً، لا على صعيد الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية فحسب، بل على صعيد تماسك الجماعة الوطنية أيضاً، كما لا يخفى ما للنظم السياسية في أي بلد من دور حاسم في بلورة خطاب الهوية السياسية وتحديد معالمه دستورياً وثقافياً وسياسياً.

وقد شهدت موريتانيا طوال العقود التالية للاستقلال تعاقب العديد من النظم والزعامات السياسية التي فرض عليها الواقع التعامل مع مشكلة الهوية وتعقيداتها. وقد تباين هذا التعامل بتباين النظم ذاتها، والظروف السياسية والاجتماعية التي وجدت فيها، الأمر الذي يتصدى هذا المبحث لتبيانه وتوضيحه.

ونظراً لما للتطور السياسي والدستوري، خلال الحقبة الاستعمارية، من أثر كبير، وانعكاسات بارزة على المرحلة اللاحقة للنظم السياسية عقب الاستقلال، باعتبار أن النظام السياسي الموريتاني وليد التطور السياسي والدستوري طوال المرحلة الاستعمارية، فإننا سنقوم بالتمهيد لهذا المبحث بعرض ـ ولو مقتضب ـ لأهم حقب المرحلة الاستعمارية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث حقب رئيسية:

ـ **الاستعمار المباشر ١٨٩٩-١٩٤٦**: بدأت هذه المرحلة في كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، بعد صدور القانون الذي أنشأ «موريتانيا الغربية» بحدودها الحالية من طرف وزير المستعمرات الفرنسي الذي لم يلبث أن ضمها سنة ١٩٠٤ إلى أفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F.) كإقليم مدني يرأسه مندوب عام.

وظل الأمر على هذه الحال إلى أن أسندت إلى موريتانيا وضعية «مستعمرة مستقلة» ملحقة بأفريقيا الغربية الفرنسية، وقد سعت السلطات الاستعمارية خلال هذه الفترة إلى استيعاب الزعامات التقليدية والتنسيق معها من خلال مهادنة و«احترام» مراكز مؤسسات السلطة التقليدية، كما سعت إلى تقسيم البلاد إدارياً وتنظيمها اجتماعياً وفقاً لما ترمي إليه سياسة المستعمر في هذا المجال؛ وهكذا صدر المرسومان رقم ٤٦٩ ورقم ٤٧٠ في ٢٠ آب/أغسطس

١٩٣٦، وقد أعادا تنظيم المؤسسات الإدارية بالنسبة الى العرب «الرحل» و«شعوب القارة السوداء» وبالتالي تم تقسيم البلاد إلى كانتونات على رأس كل واحد منها رئيس منتخب[١٣٤].

ـ **الاتحـاد الفرنسي (١٩٤٦-١٩٥٨)**: تأسس هذا الاتحاد بموجب الدستور الصادر في ٢٧/١٠/١٩٤٦ ويضم:

ـ الجمهورية الفرنسية (فرنسا الأصلية وإقليم ما وراء البحار).

ـ الأراضي المشتركة والأقاليم الموجودة تحت الانتداب.

ـ الدول المشتركة (المحميات).

واعتبرت موريتانيا عضواً في الاتحاد الفرنسي كإقليم من أقاليم ما وراء البحار المسماة بأفريقيا الفرنسية الغربية، متمتعة بالكيان السياسي المستقل، ويتولى إدارة الإقليم والٍ عام بيده كافة السلطات التنفيذية من مدنية وعسكرية، بينما يتولى السلطة التشريعية مجلس إقليمي منتخب ينبثق عنه مندوبون لدى مجالس كبرى لأفريقيا الغربية الفرنسية. وهذا ما يرى جان كلود آرنو أنه يشير إلى سياسة فرنسية تهدف الى قيادة الشعوب نحو تحررها وتسيير أمورها بنفسها ديمقراطياً[١٣٥].

وخلال هذه الفترة برز الوعي السياسي لدى النخب الوطنية، واحتدام التنافس بينها وبين المرشحين الفرنسيين في الانتخابات التي جرت لاختيار مندوب موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية. وقد فاز في هذه الانتخابات الزعيم الوطني حرمة ولد بابانا على المرشح الفرنسي إيفون رازاك (٦٠٧٦ صوتاً مقابل ٣٥٢٥ صوتاً) زعيم حزب الوفاق الموريتاني ذي النزعة التحررية[١٣٦].

ومع تنامي الوعي الوطني عرفت الساحة السياسية تشكل العديد من

---

(١٣٤) Ba Moussa Batchily, «Le Parti du peuple mauritanien et la construction nationale,» (Thiese de Dectorat, Paris, Université de Paris 7, 1983), p. 105.

(١٣٥) جان كلود آرنو، **المؤسسات السياسية الموريتانية**، ترجمة عبد القادر الميلادي (نواكشوط: مطبوعات المدرسة الوطنية للإدارة، ١٩٨٢)، ص ٤٢.

(١٣٦) نُفيَ ولد بابانا في ما بعد من طرف السلطات الاستعمارية، ثم لجأ إلى القاهرة حيث مكتب المغرب العربي لينضم إلى زملائه قادة الأحزاب، ثم عاد إلى المغرب ليتبنى المطالب المغربية تجاه موريتانيا.

القوى والأحزاب السياسية الوطنية رداً على فوز حرمة ولد بابانا؛ إذ تأسس في روصو (نيسان/أبريل ١٩٤٧) بمبادرة من الزعامات التقليدية المتحالفة مع الاستعمار وعناصر من الإدارة الفرنسية: حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني الذي يعتبر مبادرة فرنسية لقطع الطريق على مشروع النضال الوطني. وقد أسندت رئاسته الشرفية إلى الجنرال ديغول رئيس الاتحاد الفرنسي، وعبد الله ولد الشيخ سيديا، وضم العديد من الزعامات الأرستقراطية المحافظة العربية والزنجية، قبل أن تنفصل عنه هذه الأخيرة مشكّلة «الكتلة الديمقراطية في كوركول» ذات العلاقات الوطيدة مع الكتلة الشعبية في السنغال الخاضعة لزعامة سنغور، ونشطت هذه الكتلة في الأوساط الزنجية في الجنوب متخذة من شعار «مناهضة احتكار العرب للمؤسسات والوظائف العامة» برنامجاً سياسياً لها. كما انفصلت مجموعات زنجية أخرى من هذا الحزب، نذكر منها: «اتحاد متحدري ضفة النهر» (U.O.V.T.) الذي يتشكل من عناصر تعمل في السنغال، وقد اتهموا حزب الاتحاد التقدمي بأنه غدا «حزب العرب»، وبأنه يهدف إلى استبدال السود في الوظائف العامة بالبيض، كما وجد فصيل ثالث هو: «الاتحاد الوطني الموريتاني».

ـ **الاستقلال الداخلي** (١٩٥٨-١٩٦٠): يأتي الاستقلال الداخلي عقب الاستفتاء الذي اقترحه الجنرال ديغول في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، في إطار التعديلات التي انتهجتها فرنسا بعد هزيمتها في الهند الصينية وتصاعد الثورة الجزائرية وتزايد المد الثوري بعد مؤتمر باندونغ، وقد دعيت أقاليم ما وراء البحار في هذا الاستفتاء إلى التعبير عما إذا كانت ترغب في الحكم الذاتي أو الاستقلال الفوري، وجاءت نتيجة التصويت في موريتانيا لمصلحة الحكم الذاتي[١٣٧] (٣٠٢٠٠٠ صوت مقابل ١٩٠٠٠ صوت). وكانت هذه النتيجة سارة بالنسبة الى حزب التجمع الذي سعى إليها، معللاً ذلك بضعف مقومات الدولة الوطنية والأطماع المغربية والوضع الاجتماعي القبلي والإثني، في حين سعى حزب النهضة الوطني إلى التصويت بـ «لا» لمصلحة الاستقلال الفوري. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ أعلنت موريتانيا نفسها: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دولة متمتعة بالحكم الذاتي. وقد تم على

(١٣٧) صوتت الدول الأفريقية كلها التي أجري فيها الاستفتاء بنعم، باستثناء غينيا التي صوتت بلا، بمعنى تفضيل الحصول على الاستقلال الفوري عن فرنسا.

الفور تشكيل لجنة دستورية عهد إليها بصياغة دستور للبلاد يعرض على المجلس التأسيسي للتصويت عليه. وقد تم هذا التصويت في٢٢ آذار/مارس ١٩٥٩، وأصدره أول رئيس لمجلس الحكومة المختار ولد داده الذي تم تعيينه بادىء الأمر سنة ١٩٥٨، من طرف الجمعية الإقليمية الموريتانية في دورتها في سان لويس، لكن كيف تعامل ولد داده مع ساحة سياسية داخلية مضطربة؟ وكيف واجه عمليات الاستقطاب الإقليمي الحادة؟ والأهم من هذا وذاك هو: كيف استطاع بلورة مشروع الدولة الوطنية في إطار الهوية الإقليمية الخاصة بموريتانيا؟

١ ـ نظام الحكم المدني (١٩٥٨-١٩٧٨)

مثلت انتخابات الجمعية الإقليمية، بعد صدور القانون الإطاري، الخطوة الأولى نحو استقلال الكيان الموريتاني، وجاءت الخطوة الثانية المنتظرة تعيين مجلس للحكومة في ظل صدور الأمر القانوني (٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٧) الذي يحيل وظائف رئيس مجلس الحكومة من «الإدارة الاستعمارية» إلى نائب رئيس المجلس (مواطن من الأقاليم). وكما أشرنا أعلاه، عهدت إلى المختار ولد داده باقتراح من سيد المختار انجاي مهام رئاسة المجلس خلال الدورة الأولى للجمعية الإقليمية. وقد تم ذلك في الواقع بمباركة من الإدارة المحلية التي لم تبد اعتراضاً على ولد داده الذي كان أحد الوجوه الشابة البارزة في حزب التقدم الموريتاني، وهو سليل الأرستقراطية الدينية المحافظة في بوتلميت التي مهدت في وقت مبكر لدخول الاستعمار وأفتت فقهياً بعدم جواز محاربته[١٣٨]. ولذا كانت شخصية ولد داده هي الشخصية المناسبة في ذلك الوقت، إذ كانت شخصيته الثقافية والسياسية ثمرة للتحالف القائم بين النبلاء والإدارة

---

(١٣٨) يتحدر ولد داده من أسرة أعيان عريقة في أولاد ابيري، فجده كان قاضياً معيناً وأحد الرفاق الأوائل لكبولاني. ولد سنة ١٩٢٤، وبدأ تعليمه في مدرسة أبناء الأعيان في مدينة سان لويس بالسنغال، قبل أن يعمل مترجماً لدى إدارة الاستعمار في بئر أم أقرين والزويرات وسان لويس، ثم التحق سنة ١٩٤٨ بكلية الحقوق في باريس، وحصل في الوقت نفسه على شهادة في اللغة العربية من المدرسة الوطنية للغات الشرقية. وكان قد انتخب في ٣١ آذار/مارس ١٩٥٧ نائباً عن مدينة أطار، واستمر حاكماً للبلاد حتى وقوع انقلاب ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨، إثر ذلك انتقل للإقامة في مدينة نيس بفرنسا، حيث لا يزال يقيم هناك مع زوجته الفرنسية على الرغم من العفو والامتيازات التي منحته إياها السلطات الموريتانية الحالية، وإذا كان البعض يرى فيه «أباً للأمة»، فإن البعض الآخر يتهمه بتذويب الهوية الوطنية.

الاستعمارية، حيث كانت هذه الأخيرة تسعى إلى الإبقاء على التركيبة الاجتماعية الفعلية للبلد على ما هي عليه من دون المساس بها.

وأول مهمة كانت تنتظر مجلس الحكومة الجديد هو تحقيق العديد من المطالب الوطنية، وأهمها إبراز الشخصية الموريتانية التي كانت مهددة بابتلاعها من قبل الأطراف المتربصة في الشمال والجنوب، واحتواء الأطراف المشكلة للساحة السياسية في ذلك الوقت، فضلاً عن تحقيق الوجود المادي للدولة على أرض الواقع، إذ إن البلاد كانت تدار طوال فترة الاستعمار من خارجها في السنغال، كما أن المستعمر لم يعبأ بإيجاد أي مظهر من مظاهر البنية التحتية سواء أتعلق الأمر بالمرافق التعليمية أم بالمرافق الصحية، فضلاً عن المنشآت الطرقية والمؤسسات الحكومية(١٣٩). وإذا كان ولد داده قد انشغل بأمور عدة فإنه لم ينشغل بشيء قدر انشغاله بتحقيق الوحدة السياسية والعمل على صهر العوامل الاجتماعية، والجيوبوليتيكية لإيجاد الكيان الموريتاني المستقل.

ـ حزب النهضة الوطنية الذي ظل امتداداً للقوى القومية العربية في المغرب العربي خصوصاً، والوطن العربي عموماً، وقد كان متأثراً ومتعاطفاً مع ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، ويحتفظ بعلاقات مع حزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي والثورة الجزائرية، ويعتبر هذا الحزب في الواقع امتداداً طبيعياً لحزبي «الوفاق» و«الشبيبة الموريتانية».

ـ وفي الجانب الآخر ـ لدى الزنوج ـ وجد الحزب الوطني الموريتاني الذي يتزعمه كل من موسى صو، وباعبد العزيز، والحضرامي ولد خطري. ويرى البعض أن تأسيس هذا الحزب لم يكن على أسس أيديولوجية، بل كان نتيجة خلافات مع عناصر حزب التجمع إبان وضع لائحة للحزب في الانتخابات التشريعية، ولكن الحزب الوطني لم يتمكن من تقديم لائحته الانتخابية هذه. أما الأيديولوجية السياسية تجاه مستقبل البلد، فكانت تؤيد

---

(١٣٩) تم وضع الحجر الأساس للعاصمة نواكشوط عام ١٩٥٨ وسط صحراء تعمرها الذئاب أكثر مما يعمرها الإنسان، وعلى المستوى التعليمي (٤٩٠ مدرساً مقابل ٨٠٤٣ تلميذاً في الابتدائية، و٤ أساتذة مقابل ٥٢٨ تلميذاً في الثانوية، و١٠ طلاب، و٥ متخرجين جامعيين) وعلى مستوى المرافق الصحية لم يكن يوجد سوى مستشفيين و١٣ مستوصفاً، و٣٠ مركزاً طبياً وطبيب واحد. والطرق ٦٠٠ كلم معبدة، أما الميزانية فكان الاعتماد فيها بالأساس على مساعدة الدولة الفرنسية (٥٧ بالمئة)، أضف إلى ذلك اتساع رقعة البلاد وتوزع المواطنين فيها. انظر: *Le Monde,* 10/7/1958.

انضمام موريتانيا إلى اتحادية مالي التي دعا إليها كل من موريتانيا ومالي والسنغال.

ـ حزب الاتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين. وعلى الرغم من أن الاسم يوحي بالطابع المحلي للحزب، فإن الأمر ليس كذلك، إذ لم يكن هذا الحزب سوى خدعة سياسية كوّنها بعض الضباط الفرنسيين للحد من التأثير المتزايد لحزب النهضة. ويطالب الحزب بتعاون قار مع فرنسا بواسطة المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، ويرفض فكرة الاتحاد المالي وكذلك الادعاءات المغربية(١٤٠).

ومع شيوع التعددية السياسية سعى ولد داده إلى إدخال بعض العناصر من الأحزاب الأخرى، وخصوصاً «تكتل كوركول» و«جمعية الشبيبة الموريتانية»، إلا أن شباب الجمعية ظلوا يعارضون حكومته لا لأنه فشل في قيادة الشعب فحسب، بل لأنه لا يمثل الشعور الوطني حسب تصورهم... ذلك الشعور الذي يمر حتماً بتأكيد الهوية العربية للبلاد التي تتطلب القطيعة الكاملة مع فرنسا، حتى لو كلف الأمر التقاء كاملاً مع وجهة النظر المغربية. أما الزنوج فإن موقفهم كان إسقاطاً لواقع اختياراتهم العرقية، فقد طالبوا بالتعامل بواقعية مع واقع التعدد القومي بحيث تحتفظ كل منطقة عرقية بخصوصيتها من خلال التقسيم الفدرالي للتراب الوطني(١٤١).

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٥٧ أُذيع بيان الحكومة الموريتانية الذي يحدد أبعاد الهوية السياسية للدولة الناشئة، وتضمن النقاط التالية(١٤٢):

ـ التمسك بتقاليد العرب والإسلام.

ـ الانفتاح الفكري والأخوي على العالم الأفريقي المتاخم من جميع الجهات، وترك العزلة البشرية والتقرب من العالم الخارجي.

---

(١٤٠) Chassey, *Mauritanie 1900-1975: Facteurs économiques, idéologiques et éducatifs dans la formation d'une société sous-développée,* p. 155.

(١٤١) سيدي إبراهيم محمد أحمد، «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية،» (بحث دبلوم دراسات عليا، الرباط، جامعة محمد الخامس، ١٩٩٢)، ص ٢٧.

(١٤٢) مقلد، **موريتانيا الحديثة، غابرها وحاضرها أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، تاريخهم، أصلهم، عروبتهم، أحوالهم،** ص ١٩٠.

ـ إعطاء أهمية فائقة لسياسة التنمية الاقتصادية والتعمير ونشر العلم الحديث.

ـ موقع موريتانيا الجغرافي يحتم عليها أن تكون صديقة للجنوب، كما أن ضروراتها الثقافية والعنصرية تحتم عليها أن تنظر إلى الوراء نحو الشمال.

ـ أن تكون لموريتانيا شخصية تتميز من غيرها من البلدان المجاورة.

ـ المحافظة على روح التضامن الاتحادي مع جميع دول أفريقيا الغربية الفرنسية.

ولعل ولد داده قصد من سياسة التصويت بـ «نعم» إلى الحفاظ على الكيان الموريتاني وضمان الحماية الفرنسية في ظل سياسات الاستقطاب إلى الشمال أو الجنوب، إذ يقول: و«تقع موريتانيا بين أفريقيا البيضاء في الشمال وأفريقيا السوداء في الجنوب، وهي مهددة بابتلاع هذه أو تلك. إن الوجود الفرنسي يشكل ضماناً للاستقلال، ولكي تقاوم وحدها يجب أن تتشكل موريتانيا الجديدة داخل الاتحاد عموماً وداخل التقدم الثقافي والاقتصادي»[١٤٣].

هكذا عبر ولد داده عن نهجه الفرنسي ضمن الاتحاد وتوجهه البطيء نحو الاستقلال الذي يتطلب ـ حسب وجهة نظره ـ تحقيق هدف سياسي وجوهري في برنامجه السياسي، هو الوحدة الوطنية التي حدد مضمونها في الخطاب نفسه قائلاً: «نحن جميعاً أمة تولد، إننا نمتلك القناعة لنبني جميعاً الوطن الموريتاني».

وإذا كانت موريتانيا تشهد في ذلك الوقت تعدداً عرقياً وسياسياً، فإن الإسلام يشكل العامل الأوحد، والجامع المشترك لتلاقي وتوحد مختلف الفئات الاجتماعية والمشارب السياسية في ظله، وهذا ما أدركه ولد داده مبكراً وتبناه في خطابه السياسي: «إن شعبنا مسلم مئة بالمئة، شئنا ذلك أم أبينا، وليس من قبيل الصدفة أن تسمت موريتانيا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية»[١٤٤].

ويغدو الدين لدى ولد داده عاملاً توحيدياً؛ ذلك أننا البلد الوحيد في أفريقيا الذي يلعب فيه الدين «دور أداة الوحدة الوطنية؛ فنحن بحمد الله

(١٤٣) انظر: خطاب ولد داده في الجمعية الإقليمية في ٢٠ أيار/مايو، الوثائق الوطنية.

(١٤٤) انظر: خطاب ولد داده في الندوة المنعقدة في الأمانة الوطنية للحزب في ١٩٧٤/١٢/٢٠.

مسلمون مئة بالمئة سوداً كنا أو سمراً من أقصى الجنوب كنا أم من أقصى الشمال، وذلك أمر بالغ الأهمية». ويومىء إلى أن عملية المسخ الحضاري والتغريب التي سعى إليها الاستعمار لم تكن ليكتب لها النجاح، ذلك أن «ما خلفته ألف سنة لا يمكن أن تمحوه فترة وجيزة من الاغتراب خارج الذات الحضارية»[١٤٥]. وهذا بالتأكيد لا يعني أن ولد داده سعى إلى إقامة دولة دينية أو نظام ثيوقراطي، وإنما يبدو جلياً أنه أراد الإفادة من العامل الديني في توحيد وتدعيم الوحدة الوطنية التي تتهددها عوامل الفرقة والاختلاف.

وغداة الاستقلال التام الذي أنهى مرحلة الاستقلال الداخلي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، حدد ولد داده مهامه في محورين أساسيين هما:

ـ صياغة النظام السياسي الجديد والشروع في إعداد دستور جديد سيؤدي ـ كما هو معروف ـ إلى تحويل شكل النظام السياسي من النظام البرلماني الذي أقره دستور ١٩٥٩ إلى نظام رئاسي معدل.

ـ القيام باتصالات مكثفة ومفاوضات مع الأحزاب القائمة من أجل الاندماج في حزب واحد قوي. وقد بدأ هذا التحرك باستقطاب الأطراف المناهضة للأطماع المغربية مثل الاتحاد الوطني الموريتاني والاتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين، ومن ثم الضغط على حزب النهضة المعرض للحظر وسجن أفراده[١٤٦].

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ أصدر ولد داده نداءً موجهاً إلى كل الموريتانيين وإلى كافة الأطراف السياسية، دعا فيه إلى الوحدة الوطنية، وطالب الجميع بـ «الاشتراك بدون تحفظ أو شرط في المهام الوطنية الكبرى في المؤسسة الوطنية». وقد استجابت لهذا النداء الأحزاب الأربعة الأساسية: التجمع والنهضة والاشتراكي والوطني الموريتاني[١٤٧]. والتأمت هذه الأحزاب في «طاولة مستديرة» ليتم تعيين مكتب دائم للتنسيق بين الحكومة وهذه الأحزاب، كما كلف بالتعجيل بتطوير الوحدة السياسية المؤدية إلى تأسيس الحزب الوطني الوحيد، وتم تعيين المختار ولد داده مرشحاً للوحدة الوطنية خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة.

---

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٤٦) محمد أحمد، «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية،» ص ٥٥.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٦.

وبعد نجاحه في آب/أغسطس ١٩٦١ في الانتخابات الرئاسية عمل الأمين العام لحزب التجمع على تأليف حكومة ائتلافية من الأحزاب الأربعة القائمة، وخلال تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها اكتملت طاولة مستديرة أخرى ضمت كل الأحزاب بغية التحضير والموافقة على مؤتمر الوحدة السياسية الذي عقد خلال الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١. وافتتح هذا المؤتمر بحضور أربعمائة مندوب يمثلون الأحزاب الأربعة، وتمخض عن تأسيس حزب الشعب الموريتاني، الحزب الوحيد الذي أنيطت به مهمة «خلق موريتانيا جديدة»[١٤٨].

وتمخض المؤتمر التأسيسي هذا عن تحديد ثلاثة اختيارات أساسية هي:

- تحقيق وحماية الوحدة السياسية والحوزة الترابية.
- تعبئة وتأطير الجماهير الشعبية.
- النضال من أجل تحرير ووحدة أفريقيا.

وهي خيارات صاغتها ـ على ما يبدو ـ العقلية السياسية لحزب التجمع ورئيسه الذي طغى تياره على المؤتمر، في ظل ضعف حزب النهضة الذي خرجت قيادته لتوها من السجن، وهشاشة الأحزاب الأخرى. وهكذا نجح ولد داده في تحقيق سياسته الرامية إلى «تركيز» السلطة والقضاء على الخصوم السياسيين، وهو ما كان هدفاً له منذ البداية.

وقد اختار ولد داده الإبقاء على النظام التربوي والاجتماعي الذي ورثه عن الإدارة الفرنسية قبل أن يقرر حزب الشعب في مؤتمره الواقع في ٣٠/٦/١٩٦٥ تدريس اللغة العربية بالتوازي مع اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية والثانوية، وهو الإجراء الذي أدى إلى قيام التلاميذ الزنوج بإضرابات ومظاهرات في المدارس النظامية. وأدت هذه الأحداث ـ حسب المصادر الرسمية ـ إلى مقتل ٦ أفراد وجرح ٧٠ آخرين، ولقي الإضراب مساندة كبيرة من طرف المثقفين السود؛ إذ أصدروا بياناً وقعه ١٩ عنصراً منهم نددوا بـ«سياسة التعريب» التي ينتهجها النظام بهدف إنهاء التفوق العددي للإطارات الزنجية مقابل العربية لأول مرة، ورأت المجموعة أنها تهدف «إلى إعادة النظام

---

(١٤٨) J.C. Arnaud, *Le Système politique de la Mauritainie 1960-1980* (Paris: [s. n.] 1981), p. 28.

في العديد من أسس التعايش بين المجموعة السوداء والمجموعة البيضاء». وقد حاول ولد داده الرد على هذا البيان عندما صرح في أيار/مايو ١٩٦٦ في مدينة العيون «أن اللغة والثقافة العربية ظلت منذ قرون كنزاً مشتركاً لكل السكان، ليس فقط العرب ولكن أيضاً السود، وخاصة في جمهورية فوتاتور الثيوقراطية موطن الثقافة الإسلامية، حيث كانت اللغة العربية لغة العمل وكذلك الاتصالات مع الخارج»(١٤٩).

لقد أصبحت ازدواجية التعليم ازدواجية خطاب «أيديولوجيا» جديدة لحزب الشعب، ومظهراً من مظاهر سياسته الهادفة إلى التوازن التي يتبناها أمينه العام. فالتعريب الجزئي هو موقف معتدل من نظرة الفرنكوفونية إلى اللغة العربية ومناداة المتعربين بتعريب سريع يجعل من اللغة العربية لغة العمل الوحيدة(١٥٠).

ثم كانت الاستجابة السياسية لمنشور الـ ١٩ الذي ندد باحتكار البيضان للمناصب والوظائف العامة في الدولة، فأعلن تعديل وزاري تم بموجبه إسناد ثلاث وزارات مهمة إلى وزراء من الزنوج(١٥١)، في الوقت الذي بدأت فيه الحركات اليسارية تنشط كمعارضة سرية ممثلة في الحركة الوطنية الديمقراطية ذات الميول اليسارية وتضم مثقفين من العرب والزنوج، ونُفذ إضراب عام لعمال شركة «ميفرما» صرح الاقتصاد الاستخراجي الموريتاني في «ازويرات» من العرب السود، وانضم إليهم عمال أفارقة مهاجرون للمطالبة بمعاملة متساوية مع الأوروبيين، ورفع أجورهم وتحسين أحوالهم، وقمعت الحكومة هذه الحركة بمنتهى القسوة بمعونة فرنسية. وتتالت الإضرابات من قبل العمال والموظفين والمستخدمين في مختلف المصالح، واشترك فيها المور والسود على حد سواء. وتضامنت الحركة الطلابية التي أبدت حيوية كبيرة منذ سنة ١٩٦٩ مع المنشقين من الاتحاد العام الرسمي للعمال(١٥٢).

---

(١٤٩) **كتاب الوحدة السياسية داخل حزب الشعب** (نواكشوط: مطبوعات وزارة الإعلام، ١٩٧٥)، ص ٦٧.

(١٥٠) مختار ولد داده، خطاب الأمين العام في مؤتمر حزب الشعب، مدينة العيون، ١٩٦٦.

(١٥١) استندت بموجب هذا التعديل وزارة الخارجية إلى وان بران أمادو؛ والمالية إلى سيدي محمد جاكنا؛ والصناعة والمعادن إلى ماما دوفال.

(١٥٢) بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الشعبي**، ص ١٤٢-١٤٣.

ولاحت بدايات التشاور والتنسيق بين المتعلمين العرب والسود من معلمين وتلاميذ، وهم يعتبرون أكثر العناصر انغلاقاً عرقياً لدرجة انصهار الاتحادين الطلابيين للعرب والسود في اتحاد عام واحد سنة ١٩٧١. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ نشأ في إطار هذا التحرك حزب طليعي باسم حزب الكادحين الموريتانيين (PKM) تبنى أيديولوجيا يسارية معادية للإمبريالية، ومتأثرة بالماركسية المادية، داعياً لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية على يد تحالف طبقات ثورية بقيادة البروليتاريا وسواعد الفلاحين باعتبارهم القوة الرئيسية. ويمكننا أن نفهم كيف بزغت في موريتانيا في هذا الوقت بوادر وعي جديد وهو وعي سياسي اجتماعي يتخطى الحواجز العرقية ويتصدى لقضايا الظلم الاجتماعي واحتكار السلطة داخلياً، والتبعية للأجنبي خارجياً[١٥٣].

ومع تزايد الاحتكار في الشارع السياسي وشعارات المعارضة السياسية، سعى ولد داده إلى سحب البساط من تحت أقدام المعارضة الوطنية النشطة وتحقيق بعض الشعارات التي رفعتها، وكذلك استدراج قطاعات جديدة من الشباب، منتهجاً بذلك سياسة انفتاح جديدة على خصومه. ففي إطار هذا السعي انعقد مؤتمر حزب الشعب الطارىء بنواكشوط من ١ إلى ٥ تموز/يوليو ١٩٧١، وهذا المؤتمر هو الذي سمي لاحقاً مؤتمر «التصحيح». والواقع أن هذا المؤتمر قد أظهر البراعة الكبيرة لدى قيادة الحزب في امتصاص نقمة المعارضة عن طريق السعي إلى تأسيس جديد للدولة الوطنية[١٥٤]. وتنفيذاً لمقررات المؤتمر نفذت إجراءات مهمة. ففي حزيران/يونيو ١٩٧٢ قرر المكتب السياسي الوطني مراجعة الاتفاقيات التي كانت تربط البلاد بفرنسا منذ عام ١٩٦١. وفي شباط/فبراير ١٩٧٣ تم إلغاء تلك الاتفاقيات الجائرة كلياً استجابة لمطلب وطني مهم ظلت المعارضة المحظورة تطالب به. وفي ما يتعلق بالإصلاح الثقافي شُرع في تعريب فصول ثانوية كاملة، كما تم إحداث المعهد الموريتاني للبحث العلمي الذي أنيطت به مهمة ترقية اللغات الشعبية. غير أن القرارات الأهم كانت مرتبطة بالوضعية الاقتصادية التي شهدت معالجة المطالب الجماهيرية الأكثر إلحاحاً. وفي حزيران/يونيو ١٩٧٣ تم إصدار عملة وطنية (الأوقية) وانسحبت موريتانيا بذلك من الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA)

---

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١٥٤) محمد أحمد، «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية،» ص ٦٤-٦٥.

الذي كان يشكل منطقة نقدية بدعم فرنسي، كما تم تأميم شركة مناجم الحديد «ميفرما» لتصبح شركة وطنية، وتم شراء أسهم شركة النحاس عام ١٩٧٥[١٥٥].

وتوجت هذه الإجراءات والإصلاحات بانضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٣ لتأخذ مكانتها ضمن النظام الإقليمي العربي بعد تحسن العلاقات مع المغرب، وفي ضوء التطورات الواقعة في إقليم الصحراء الغربية الذي رحل عنه الاستعمار الإسباني بعد اتفاقية مدريد عام ١٩٧٤ التي بموجبها تقسم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب في المنطقة بين موريتانيا وجبهة البوليساريو المطالبة باستقلال الإقليم بدعم من الجزائر، مما نتج منه استنزاف اقتصادي هائل بسبب المجهود العسكري علاوة على الآثار المدمرة للجفاف، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلد، حيث تدخل الجيش لأول مرة لاستبدال النظام في العاشر من تموز/يوليو ١٩٧٨. وعلى المستوى الدستوري، نجد أن دستور ٢٠ أيار/مايو ١٩٦١ الذي يعتبر نسخة معدلة من دستور عام ١٩٥٩، يتضمن العديد من الإشارات التي من خلالها نلمح تكييف المشرع الموريتاني مع الهوية السياسية للكيان الناشىء في ذلك الظرف العصيب الذي امتاز بالمطالب المغربية المدعومة عربياً، والدعم الفرنسي «النيوكولوني» ومحاولات الاحتواء الأفريقية، وأهم هذه الإيماءات:

ـ أن الدستور لم يحدد انتماء موريتانيا عربياً أو أفريقياً؛ وربما يعود ذلك من ناحية إلى المعارضة العربية التي ووجه بها استقلال موريتانيا، ومن ناحية ثانية عدم تبلور الفكرة الأفريقية. فحتى ذلك الوقت لم يكن بعد قد تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وإنما نجد أن المشرع الموريتاني يركز على البعد الديني للهوية الموريتانية من خلال النص على أن موريتانيا «جمهورية إسلامية» (المادة رقم ١)، وأن دين الشعب الموريتاني هو الدين الإسلامي (المادة رقم ٢). ولا شك في أن هذا هو الواقع؛ إذ لا يوجد بين الشعب الموريتاني من لا يعتز بإسلامه. ولكن البعد السياسي أيضاً واضح، إذ إن المقصود هو البحث عن حل توفيقي يرضي جميع الأطراف العربية والزنجية.

---

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٤-٦٥.

وبخصوص اللغة نص الدستور على أن «اللغة الوطنية» في موريتانيا هي العربية، واللغة الرسمية هي الفرنسية، ولم يرد أي ذكر للغات الأفريقية الأخرى الموجودة في موريتانيا، وربما استعيض منها بذكر اللغة الرسمية «الفرنسية» إرضاءً لأغلب النخب الزنجية.

ولم يتناول الدستور البنية الاجتماعية ولا التقسيمات الإثنية التي تتكون منها الأمة الموريتانية، إذ نجد أنه يكتفي بالإشارة إلى كونها «أمة واحدة»، كما نجد أنه يغفل إي إشارة إلى الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي.

وفي ختام هذا العنصر، يجدر بنا التنبيه إلى بعض الملاحظات المستخلصة من دراسة أزمة الهوية السياسية خلال فترة الحكم المدني.

ـ ورث الحكم المدني نتائج السياسة الاستعمارية القائمة على التفريق في المعاملة بين مكونات المجتمع الموريتاني؛ إذ تمت خلال الحقبة الاستعمارية معاملة البيضان معاملة متميزة من الزنوج على المستويات كافة. فنظام التجنيد كان إجبارياً على السود فقط، وكذلك الضرائب بشكل رئيسي، لسهولة جبايتها منهم، على عكس الحال بالنسبة الى البدو الرحل. وعلى المستوى التعليمي تم الإقرار بنظام تربوي خاص (مدرسة) يدمجُ مع دراسة اللغة الفرنسية مبادىء اللغة العربية وأصول الدين الإسلامي، خلافاً لما هو موجود في أفريقيا الغربية الفرنسية، وقد نتج من هذا تعميق التباين على المستوى الإداري. فقد انبثقت أغلبية كوادر الجهاز الإداري القائم على اللغة الفرنسية من بين الموريتانيين السود خريجي النظام التعليمي الفرنسي، فضلاً عن بعض السنغاليين الذين استعانت بهم الإدارة الاستعمارية في أول عهدها كموظفين، وتم تعميق هذا التباين بشكل أخص على المستوى الثقافي، إذ استخدم الفرنسيون عبارات مثل «الإسلام الأبيض» و«الإسلام الأسود».

ـ تلاحظ حالة من عدم الاقتناع بالكيان الموريتاني لدى بعض المثقفين من العرب والزنوج على حد سواء؛ ذلك أن ضعف مقومات الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، إضافة إلى عوامل التعدد العرقي والظرف السياسي الإقليمي، وحقيقة موضوعية أخرى تتمثل في ضعف مقومات الدولة المادية وضخامة الإرث الذي خلفه الاستعمار، مما دعا البعض إلى التساؤل: هل تمتلك موريتانيا مقومات الكيان القومي المتميز القادر على الصمود؟

ـ يمكن ملاحظة أن مشروع الدولة الوطنية بات مهدداً بالولاءات الخارجية في بداية تبلوره. وقد كان ذلك يحدث بطبيعة الحال ضمن أطر جهوية مغلفة في صورة أحزاب سياسية.

ـ تبنى ولد داده نظرة متوازنة تجاه مسألة الهوية، مركزاً في خطابه السياسي على مبدأ «حلقة الوصل»، بمعنى أنه يتصور دور موريتانيا جسر اتصال بين العالم العربي وأفريقيا السوداء. ومع ما في هذا الموقف من مرونة وعدم تحديد، فإنه في ذلك الوقت كان مدفوعاً بالرغبة في إيجاد دور متميز لموريتانيا في ظل المطالب المغربية، والكونفدراليات الأفريقية والطروحات الفرنسية، في الوقت الذي كان يحاول فيه إرضاء أطراف اللعبة السياسية في الداخل.

ـ فضل نظام الحكم المدني ـ وكذاك الأنظمة التالية في ما بعد ـ التعامل مع مسألة التعدد العرقي بأسلوب إنكار وجود مشكلة عرقية أو عنصرية، وعدم الاعتراف بما هو قائم، وحظر استخدام كلمات مثل «السود» و«البيض» في الخطاب الرسمي[(١٥٦)]، واستعيض منها بكلمات مثل «بدو» و«مستقرين»، وبالأسلوب نفسه تمت مواجهة مخلفات أشكال اللامساواة الاجتماعية.

حرص ولد داده خلال السنوات الأولى للاستقلال على إبقاء الأمور على ما كانت عليه، فظل النظام الاجتماعي والنظام التربوي قائمين على الأسس التي تركها المستعمر، على الرغم من مخاطر تلك السياسة الاجتماعية، وهو ما ترك الأوضاع تتفجر لاحقاً، إذ كيف يتصور قيام دولة من غير مشروع سياسي واجتماعي وتربوي؟ ربما لأن التحدي الخارجي كان أشد وطأةً، مما جعل القائمين على الأمر يصرفون جل اهتمامهم إليه أكثر من التحدي الداخلي. ومما يلاحظ غداة الاستقلال أن الدولة الجديدة ولدت منعدمة الشرعية تقريباً، فلم تكن لتستند إلى تجربة تاريخية قريبة لانعدام الدولة المركزية بعد تفكك دولة المرابطين، كما لم يكن بإمكان القيادة الجديدة التي تسلمت مقاليد السلطة أن تستند إلى زخم نضالي، كما هي الحال في الأنظمة السياسية في باقي البلدان

---

(١٥٦) بعد أحداث شباط/فبراير ١٩٦٦ العرقية، صرح ولد داده قائلاً: «في موريتانيا ليس هناك بيض وسود إلا بالنسبة الى المتخصصين في الطبائع السلالية وعلماء الاجتماع، فليس من المعقول بناء أمة على نسب متغيرة وغير معقولة». انظر: J. L. Balans, «La Mauritainie entre deux mondes,» *R.F.E.P.A.*, vol. 113 (mai 1975).

المغربية، التي هي امتداد لحركات التحرر والمقاومة، بل ظهرت لدى القطاعات الشعبية الواسعة «دولة نيوكولونيالية» وصيغة فرنسية خالصة تستند في قيامها واستمرار بنيتها إلى محض الدعم الفرنسي»[١٥٧].

---

(١٥٧) من الضروري هنا أن نشير إلى نماذج مما عرف أدبياً بالشعر التحرري أو شعر الولاءات السياسية الخارجية، وهو الشعر الذي يتناول ظروف الاستقلال وما واكبها من شد وجذب ذات اليمين وذات الشمال، خصوصاً إذا كان الشعر أهم وسيلة للتعبير عن المواقف لدى الموريتانيين بالذات في تلك الفترة المبكرة من قيام الدولة، فقد اشتهرت موريتانيا بـ «بلد المليون شاعر». ونجد الشعراء في ذلك الوقت منقسمين أيضاً ما بين مؤيد للانضمام إلى المغرب متعلق به، ومن يشيد بالزعيم الغيني أحمد سيكوتوري الذي قاد بلاده إلى الاستقلال الثوري أثناء استفتاء ١٩٥٨، وآخرين يعتبون على بعض الدول العربية، خاصة مصر لموقفها المناهض لاستقلال البلاد تأييداً للمطالب المغربية، مؤكدين عروبة البلد وعراقة شعبه.

ولقد ظل تعلق شعراء التحرر بالعروبة يأتي عن طريق تأكيد العلاقة بالمغرب، فيقول محمدي ولد أحمد فال رداً على الدعوة للاتحاد مع مالي، مؤكداً الصلة تاريخياً بالمغرب من خلال دولة المرابطين التي انطلقت من موريتانيا وأسس زعيمها يوسف بن تاشفين مدينة مراكش في المغرب:

يا قائلاً طاعناً في أننا عرب ... لقد كذبت لنا لسنٌ وألوانُ
وسْمُ العروبة باد في شمائلنا ... وفي أوائلنا عز وإيمانُ
آساد حمير والأبطال من مضر ... حمر السيوف فما ذلوا ولا هانوا
قد أسس الدولة الغراء يوسفنا ... له بمراكش الحمراء عمرانُ

ويشيد محمد بن النية بالزعيم الغيني «سيكوتوري» الذي كان نجاحه في رفض بقاء المستعمر على أرض بلاده موضع إعجاب الموريتانيين الزمن لمثل هذا الموقف ولم يحالفهم الحظ في بلوغه؛ فيقول:

لله در زعيم رأيه دار ... يدعى بتور مصيب الرأي بنباري
اختار في الأمر «نونا» في وقايته ... تقيه في الأمر من ذل وأصفار
فداه (لأمين) مع (سنكور) صاحبه ... وكل ذي رتبة من ذي (جنار)

ويستغرب محمد سالم بن عدود الموقف العربي المؤيد للمطالب المغربية في موريتانيا، فيقول:

العالم العربي يعمل جاهداً ليضمنا ... قسراً لعرش المغرب
يحمي مواطنينا دخول بلاده ... يا حيرة المتعجب المستغرب
لم يرع فينا ذمة عربية ... حقت على العربي المستغرب
أما أن لنا ببلاده من حاجة ... إلا بمكة ومدينة يثرب
فالدين فينا لا تشد رحالنا ... لطلابه في مشرق أو مغرب
وبلادنا كبلاده في حاجة ... للمال والعلم الحديث المعرب =

٢ ـ نظام الحكم العسكري (١٩٧٨-١٩٩١)

أدت الأوضاع الناجمة عن الدخول في حرب الصحراء(١٥٨) إلى تحرك العسكريين للاستيلاء على السلطة في ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨، متخذين من تلك الأوضاع مسوغات لذلك، والواقع أن الحالة الاقتصادية والمالية كانت تتجه نحو الأسوأ بسبب زيادة النفقات منذ بدء الحرب، وتوجه معظم بنود الميزانية (حوالى ٦٠ بالمئة) نحو تغطية النفقات العسكرية المتزايدة، مما اضطر الحكومة إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، خاصة بعد أن تمكن ثوار البوليساريو من شل حركة شريان الاقتصاد الموريتاني المتمثل في القطار الذي ينقل خام الحديد من مواقع استخراجه في أزوبرات إلى ميناء تصديره في انواذيب، مع استمرار هجمات البوليساريو على مدن مختلفة من البلاد معتمدين أسلوب حرب العصابات، فاستعانت الحكومة بقوات مغربية وفرنسية ظلت على الأراضي الموريتانية، مما شكل مساساً بالسيادة الوطنية.

ويرى البعض أن عامل «انفراد» الرئيس باتخاذ القرارات أدى بالنظام إلى طريق مسدود، فجاءت حركة العاشر من تموز/يوليو لتفتح منفذاً للخروج من الأزمة التي تحيط بالنظام(١٥٩).

من هنا فإن البرنامج السياسي لحركة العاشر من تموز/يوليو جاء متضمناً أهدافاً رئيسية ثلاثة، كما ورد في البيان الأول للحركة الانقلابية، هي:

= إن يرغب العرب الوصال نصلهم ... أو يضربوا واسور القطيعة نضرب

ما نيل مصر إذا وانى نصرنا ... في رأينا إلا كجنة مأرب

لكن تونس قلدتنا منة ... يعي بوابها بيان المطرب

(١٥٨) Bachir Ben Yahmed dans: *Jeune Afrique* (paris) (26 juillet 1978).

(١٥٩) هي الحرب التي اندلعت بين موريتانيا وجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر سنة ١٩٧٦ للسيطرة على أقاليم الصحراء الغربية بعد جلاء الاستعمار الإسباني عنها بموجب اتفاقية مدريد عام ١٩٧٤ القاضية بتقسيم المنطقة بين موريتانيا والمغرب. وانسحبت موريتانيا من النزاع بعد انقلاب العاشر من تموز/يوليو ١٩٧٨، ملتزمة موقف الحياد، وتخلت عن الأقاليم التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الموريتانية ليتحول إلى نزاع بين البوليساريو والمغرب الذي استولى على الأقاليم التي انسحبت منها القوات الموريتانية.

حول حرب الصحراء، تطوراتها وأبعادها، انظر: علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقد التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠).

أ ـ إنقاذ البلاد من التورط العسكري في حرب الصحراء، والبحث عن طريق للسلام مع جبهة البوليساريو والجزائر، لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

ب ـ تقويم الوضع الاقتصادي بعد مخلفات سنوات الحرب والجفاف والديون.

ج ـ بناء مؤسسات ديمقراطية تفسح المجال أمام الشعب للمشاركة في تسيير أموره.

ومع أن معظم الضباط في اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني كانوا من العسكريين العرب، فإن اللجنة ضمت بعض العناصر من الزنوج أيضاً، كما أنها حظيت بدعم من الحركات القومية العربية كالبعثيين والناصريين والحركة الوطنية الديمقراطية اليسارية.

ورداً على سياسة التعريب التي كانت من الخيارات التي تبنتها اللجنة العسكرية، شهدت البلاد إضراباً كبيراً للتلاميذ السود، تنديداً بخيار التعريب، وتم نشر بيان معنون بـ «نظام عربي بربري بدائي» في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، وآخر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ تحدث عن «حكم البلاد من طرف سياسة شوفينية وقبلية، وأن الزنجي لا يزال مواطناً من الدرجة الثانية». وفي محاولة لاحتواء هذه النقمة تمت الاستجابة لبعض المطالب حين أنشىء «معهد اللغات الوطنية» في العام ١٩٨٠، للاضطلاع بمهمة تطوير اللغات الأفريقية وكتابتها لإدخالها في التعليم بعد ست سنوات. وبخصوص الحرب في الصحراء أعلن وقف لإطلاق النار قبل أن يشفع بتوقيع اتفاقية الجزائر في آب/أغسطس ١٩٧٩، التي أوقفت الحرب بانسحاب موريتانيا من الصراع الدائم في الصحراء وسحب قواتها من الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها ليستولي المغرب عليها.

وقد شهدت الفترة الموالية لانقلاب العاشر من تموز/يوليو عدم استقرار في قمة الهرم السلطوي للجنة العسكرية، بسبب تنافس العسكريين في ما بينهم؛ فمصطفى ولد محمد السالك الذي كان أول رئيس بعد الانقلاب لم يلبث أكثر من سنة واحدة ليخلفه محمد محمود ولد أحمد لولي الذي استطاع ولد هيدالة الرجل القوي أن يجبره على مغادرة السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ليتولى بنفسه دفة الأمور بقوة وصرامة ويمسكها بقبضة من حديد،

حتى تمت تنحيته في تغيير «أبيض» للسلطة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ من طرف معاوية ولد سيد أحمد الطايع، فضلاً عن محاولات الاستيلاء على السلطة التي لم يكتب لها النجاح، خصوصاً أثناء فترة حكم ولد هيدالة. وكان أبرزها المحاولة التي قادها أحمد سالم ولد سيدي ومحمد ولد عبد القادر اللذان كانا عضوين سابقين في اللجنة العسكرية وفي مراكز مرموقة قبل أن يضيقا ذرعاً بالنفوذ القوي للرئيس ولد هيدالة ويتجها إلى المغرب ليشكلا هناك الجناح العسكري لحركة التحالف من أجل الديمقراطية في موريتانيا (AMD). وقامت هذه المجموعة بمحاولة لقلب النظام في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨١، إلا أنها فشلت، وأعدم الضابطان، واتهم المغرب بدعم هذه المحاولة، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية في اليوم التالي[١٦٠].

ويعتبر ولد هيدالة الرجل القوي بين العسكريين الذين تداولوا السلطة قبل الرئيس ولد الطايع، بالنظر إلى الفترة التي أمضاها في تسيير دفة الأمور (أربع سنوات). وقد حفلت هذه الفترة بالعديد من التطورات السياسية ذات الأهمية في الصيرورة التاريخية لتشكُّل الهوية السياسية في البلد، سنتوقف عند أبرز معالمها.

ـ في محاولة منه للالتفاف على مطالب المعارضة السياسية الداخلية والخارجية، قام ولد هيدالة بإصدار العديد من القرارات ذات الأهمية. ففي ٩/ ١١/ ١٩٨١ صدر قرار بإلغاء الرق محاولةً للتقرب من بعض الزعامات الزنجية، مع أن الإدارة الاستعمارية كانت قد أصدرت العديد من القرارات في السابق بهذا الشأن. ففي سنة ١٩٠١ حظرت الإدارة الاستعمارية مطاردة العبيد الهاربين وألغت الرق سنة ١٩٠٥، في حين أن المرسوم الفرنسي الذي حرم الرق صدر عام ١٨٤٨، ثم صدر قرار آخر عام ١٩٥٩، بإلغاء الرق أيضاً أثناء فترة الاستقلال الداخلي، مع أن الموجود منه لا يعدو كونه أشكالاً من الارتباط التقليدي بين بعض المجموعات، وبالتالي فإن هذا القرار لا أهمية له من الناحية العملية القانونية، خصوصاً أن دستوري ١٩٥٩ و١٩٦١ نصا على المساواة بين المواطنين كافة أمام القانون، وكذلك انطلاقهما من مقتضيات وثائق حقوق الإنسان الدولية المتعددة.

---

(١٦٠) **الشعب** (نواكشوط)، ١٨/ ٣/ ١٩٨١.

ـ في السياق ـ الالتفافي ـ نفسه صدر المرسوم القاضي بإنشاء معهد اللغات الوطنية من أجل دمجها في التعليم، وتقرر أن تكتب بالحرف اللاتيني إرضاء لهم أيضاً. وفي آذار/مارس ١٩٨٠ حاول ولد هيدالة التقرب من المدنيين، وذلك بتشكيل حكومة تضم في أغلبيتها مدنيين بينهم رئيس الوزراء سيد أحمد ولد بني جارة، كما قام بإصدار مشروع دستور في السنة نفسها، فتم رفضه قبل أن يطرح للاستفتاء بسبب معارضة القوى الإسلامية له من ناحية، والمحاولة الانقلابية في ١٦ آذار/مارس من ناحية أخرى. وفي وقت لاحق سعى ولد هيدالة لإرضاء هذه القوى والتحالف معها (القوى الإسلامية) من خلال إصدار قوانين تطبيق الشريعة الإسلامية، خصوصاً في المجال الجنائي. ونفذت بعض الحدود في بعض الحالات، وأدى هذا إلى التقارب مع بعض الدول الخليجية التي سعت لمساعدة ولد هيدالة ودعمه مالياً، والتوسط لإصلاح ذات البين مع المغرب، حيث عقد لقاء جمع بين ولد هيدالة والحسن الثاني في الطائف في السعودية أسفر عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ومن أجل إصلاح النظام العقاري صدر القرار رقم ١٢٧ في ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٣ الذي قضى بإلغاء الملكية العقارية التقليدية للأراضي الزراعية. ويهدف هذا القرار اقتصادياً إلى الاستفادة من الأراضي التي تتركها جماعات عاطلة من دون زراعتها، مما يتنافى ومقتضيات الدولة الحديثة المركزية التوجه. ويهدف سياسياً إلى تكريس «الاندماج القومي والسيادة». ومع ما أثير حول أهداف هذا القرار من نقاش في الساحة السياسية فإنه يعتبر الأهم من نوعه في إطار الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي ظل مهملاً وبعيداً عن سلطة الدولة منذ الاستقلال، كما يتزامن مع مشاريع السدود التي تنفذها منظمة استثمار نهر السنغال وتشترك فيها موريتانيا للاستفادة من مياه النهر في التنمية الزراعية. وإذا كان البعض يرى أن الهدف السياسي منه هو الحد من ملكية الزنوج لبعض الأراضي على الضفة اليمنى من نهر السنغال، فمن الغريب أن القرار صدر في ظل تحالف قوي لنظام ولد هيدالة مع المجموعة الزنجية، وأثناء تقلد العقيد الزنجي يال عبد الله وزارة الداخلية، وهي الجهة المعنية بتطبيق القرار، وهو الذي أصدر التعميمات المتضمنة للإجراءات المنفذة له، كما تم هذا في ظل الخلاف الشديد بين ولد هيدالة والتيارات القومية العربية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ أعلن اكتشاف محاولة انقلابية اتهم

البعثيون بتدبيرها، وتم اعتقال أعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين وتطهير القوات المسلحة من عشرات الضباط وصف الضباط المتهمين بعلاقاتهم بهذا التنظيم، كما اتهم الناصريون في ربيع ١٩٨٤ بإثارة الشغب في الأوساط الطلابية، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا التي يحسب عليها تأييدها لهؤلاء، وأغلقت مراكزها الثقافية باعتبارها المحرضة والداعمة لهم، واعتقل العشرات منهم وعلى رأسهم الأمين العام لاتحاد العمال الموريتانيين[١٦١].

ولم توفق الزيارة التي قام بها العقيد معمر القذافي لنواكشوط (في آذار/ مارس ١٩٨٣) وزيارة ولد هيدالة لطرابلس (في أيار/مايو ١٩٨٣) في احتواء الأزمة بين البلدين، بل زاد الطين بلة اختيار موريتانيا محور الجزائر ـ تونس بدلاً من المحور الآخر: المغرب ـ ليبيا، فانضمت إلى معاهدة الأخوة والوئام في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٣، مع أن نظام هيدالة اعتمد في البداية اعتماداً قوياً على هاتين الحركتين السياسيتين، عندما أسند رئاسة الحكومة إلى سيد أحمد ولد بني جارة المعروف بميوله الناصرية (١٩٨١)، كما أسند وزارة الخارجية إلى الملازم البحري دحان ولد أحمد محمود المعروف بانتمائه إلى البعث. أما التحالف الذي ظل قائماً فهو تحالف ولد هيدالة مع الحركة الوطنية الديمقراطية (MND) التي لبى لها كل مطالبها، بل كانت سياسة النظام بشكل عام تسير في الاتجاه الذي يرضيها، خصوصاً قراره الاعتراف بـ «الجمهورية العربية الصحراوية» في ٢٧/ ٢/ ١٩٨٤ وهو القرار الذي اتخذه من دون استشارة أي جهة حتى وزيره الأول[١٦٢].

وإذا كانت هذه الفترة (١٩٧٨-١٩٨٥) قد شهدت عدم استقرار سياسي، فإنها شهدت كذلك اضطراباً على المستوى الدستوري، إذ عرفت البلاد ستة مواثيق دستورية للجنة العسكرية[١٦٣]، ومشروع دستور ملغياً، وتتعلق هذه

---

(١٦١) بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الشعبي**، ص ١٤٧.

(١٦٢) انظر: P. F. Baduel (dir.), *Mauritanie entre arabité et africanité* (Aix-en-Provence: Edisud, 1990), p. 35.

(١٦٣) انظر: ولد خباز، **الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية في موريتانيا**، ص ٦٧.

وقد صدرت هذه المواثيق الدستورية على التوالي: ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨؛ ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩؛ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠؛ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠؛ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨١، و٩ شباط/فبراير ١٩٨٥.

المواثيق في مجملها بتنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية على وقف العمل بدستور عام ١٩٦١، في ما يتعلق بهاتين السلطتين، وهي ذات طابع مؤقت. وتناولت في ديباجتها أن الهدف من استيلاء القوات المسلحة على الحكم هو إنقاذ البلاد من الانهيار والتلاشي والحفاظ على الوحدة الوطنية، كما أكدت على الانتماء العربي والأفريقي للدولة بتشديدها على الالتزام بمبادىء منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

وينفرد آخر هذه المواثيق الصادر في ١٩٨٥/٢/٩ بالنص على أن الإسلام هو دين الدولة والشعب، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للقانون، ولم تتناول هذه المواثيق موضوع الهوية الثقافية (اللغة)، كما أنها أغفلت على غرار دستور ١٩٦١ ذكر الانتماء العرقي لمكونات الشعب الموريتاني. وفي الأشهر الأخيرة من حكمه شدد ولد هيدالة من قبضته على الحكم عندما جمع بين يديه المناصب المهمة في الدولة، فأصبح رئيساً للجنة العسكرية، ورئيساً للحكومة، ووزيراً للدفاع، مما أثار تذمر العسكريين زملائه في اللجنة العسكرية، فاجتمعوا أثناء حضوره مؤتمر قمة الدول الفرنكوفونية في بوجنبورة (بورندي) وقرروا عزله، ليتولى السلطة العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي بدا أن مشروعه السياسي يرتكز على أبعاد ثلاثة:

- تأكيد الهوية العربية الإسلامية للبلاد.

- الديمقراطية المتدرجة.

- الإصلاح الاقتصادي.

وبخصوص **الهوية** نلمح ذلك في الميثاق الدستوري المشار إليه أعلاه، كما أن التوجهات العروبية لولد الطايع لم تكن لتخفى على الرغم من مشاركة بعض الضباط السود ووجودهم ضمن اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي يرأسها. فلأول مرة في التاريخ السياسي الموريتاني الحديث يتم إلزام جميع المسؤولين بالتخلي عن اللغة الفرنسية وإلقاء الخطب الرسمية باللغة العربية الفصحى، مما جعل البعض من الوزراء والمسؤولين السامين يلجأ إلى أخذ دروس مسائية في اللغة العربية، بمن فيهم المسؤولون الزنوج. وأشفع هذا

القرار لاحقاً بمرسوم يقضي بتعريب المصطلحات الإدارية المستخدمة في الإدارة المحلية[١٦٤].

وتدعم هذا التوجه على مستوى العلاقات الخارجية بتوقيع موريتانيا اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش شباط/فبراير ١٩٨٩، وتأكيد وجودها في الجامعة العربية[١٦٥].

ولعل هذا التوجه لم يكن ليرضي التيارات القومية المتعصبة سواء العربية أم الزنجية الأفريقية، حيث اتهمت مجموعة من الضباط المنتمين إلى حزب البعث بالقيام بمحاولة انقلابية في تموز/يوليو ١٩٨٨، وتم توقيفهم والحكم عليهم بعقوبات تتراوح بين ٤ و٥ سنوات سجناً. أما المحاولة الأكثر جدية وخطورة فهي المحاولة التي قام بها ضباط ينتمون إلى حركة «فلام» العنصرية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، وهذه المحاولة الفاشلة لم تكن تهدف إلى تغيير النظام فحسب، بل إلى تغيير جوهر الدولة وهويتها العربية. وكانت تهدف، إضافة إلى تصفية رئيس الدولة جسدياً ومعاونيه ورموز حكمه، إلى إنهاء الانتماء العربي لموريتانيا، وإخراجها من الجامعة العربية ومحيطها العربي المغربي، وإعلان جمهورية زنجية تحمل اسم جمهورية والو ـ والو، وهو اسم مشتق من لغة الوولف، نسبة إلى مدينة زنجية قديمة كانت توجد هناك على ضفة نهر السنغال، ونقل العاصمة إلى جنوب البلاد[١٦٦].

من هنا يمكن القول إن الانقلاب المذكور ـ في حال نجاحه ـ كان سيترك آثاراً سلبية واضحة في هوية موريتانيا الوطنية والقومية، لأنه انقلاب قام

---

(١٦٤) صدر هذا المرسوم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ويؤكد ولد الطايع أن استخدام اللغة العربية لا يثير مشكلة في موريتانيا نظراً إلى اعتناق السود غير المعربين الإسلام، وإقبالهم على الكتاتيب لتعلم القرآن كما هي الحال في السنغال حيث تدرس الطريقتان المريدية والتيجانية اللغة العربية لاتباعهما السبب نفسه. انظر: *Arabie* (Paris), (decembre 1989).

ويوضح الرئيس معاوية «أن موريتانيا ليست في طريقها إلى التعريب لأنها بلد عربي»، انظر: *Jeune Afrique* (Paris), (1 janvier 1990).

(١٦٥) أكد الباحث السفير محمد الأمين ولد يحيى، المندوب الموريتاني السابق لدى جامعة الدول العربية، الأهمية الكبيرة التي يوليها الرئيس ولد الطايع لدور موريتانيا في الوطن العربي ومؤسساته الإقليمية وفي مقدمتها الجامعة العربية.

(١٦٦) انظر: علاء الدين محسن، «موريتانيا: دور إسرائيلي في المؤامرة الفاشلة،» **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٤١-٥٦٧ (٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، وبغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ص ١٩٤.

على أسس إثنية، فجميع رموزه ومنفذيه كانوا من الزنوج المتطرفين، حيث أدت التحقيقات مع الانقلابيين إلى اكتشاف تورط عدد كبير من الضباط الزنوج (٥٠ ضابطاً) بينهم عدد من الضباط في مواقع متقدمة في أجهزة الدولة، ويفترض أن يكونوا محل ثقة. فمثلاً كان بين الانقلابيين الزنوج كل من سيبو بكر نائب رئيس الديوان العسكري لرئيس الدولة، وعلي نكايدي قائد الحرس الجمهوري، وسيدي با القائد السابق للقاعدة العسكرية البحرية في العاصمة، وبين الانقلابيين أيضاً آن آمدوا بابالي وهو وزير داخلية سابق، وجبريل ديوب وهو مدير أمن سابق، وغيرهم[١٦٧].

ومما لا ريب فيه أن مواقع الضباط الانقلابيين السامية يمكن أن تساهم في دحض ما يدعيه هؤلاء من عدم اشتراكهم في الحكم وضيق فرص الحراك الاجتماعي أمامهم. وقد تعامل الرئيس ولد الطايع مع هذه المحاولة بحزم، فحوكم المتهمون (٥٠ ضابطاً) وصدرت أحكام بإعدام ثلاثة منهم، ونال الباقون أحكاماً متفاوتة بالسجن، وهو الأمر الذي استثمرته حركة «فلام» على المستوى الخارجي، فحصلت على تعاطف منظمات حقوق الإنسان الدولية ودعم بعض الدول مثل فرنسا والسنغال، حيث شكلت دكار وباريس قاعدتي انطلاق للحركة. وقد يكون نشاط «فلام» في السنغال بين الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة السنغالية-الموريتانية في نيسان/أبريل ١٩٨٩.

أما بخصوص **الديمقراطية المتدرجة**، فكما أشرنا من قبل، دشن الرئيس ولد الطايع عهده بإطلاق سراح السجناء السياسيين والعفو عن المعارضين في الخارج، مما أكسبه شعبية كبيرة في الأوساط الجماهيرية. وتجلى ذلك من خلال المظاهرات الضخمة المساندة للحركة التصحيحية إثر قيامها، ثم تلا ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ إجراء أول انتخابات لاختيار عمد ومجالس بلدية في ١٣ عاصمة وولاية، تم توسيعها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ لتشمل ٣٢ مقاطعة، قبل أن تعمم الانتخابات البلدية على جميع المدن والقرى الريفية (٢٠٨ بلديات). وتوجّت الإصلاحات الديمقراطية بالاستفتاء على مشروع دستور في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ يقر التعددية السياسية ويمنح حرية الصحافة، ويضع مؤسسات دستورية للجمهورية تنهي أربع عشرة سنة من الحكم العسكري الاستثنائي. والأهم من ذلك كله أنه يحدد معالم الهوية السياسية للجمهورية الثانية.

---

(١٦٧) بغدادي، المصدر نفسه، ص ١٩٥.

أما بخصوص **الإصلاح الاقتصادي**، فقد امتاز نظام الرئيس ولد هيدالة بالامتناع عن التعامل مع مؤسسات بريتون وودز الدولية. إلا أن خلفه الرئيس ولد الطايع لم ينهج منهج سلفه بسبب الوضعية الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها البلاد. فقد اتجه إلى مؤسسات التمويل الدولي للخروج بالاقتصاد الوطني من عنق الزجاجة، والاستعانة بها في تقويم الوضع الاقتصادي، والحصول على دعمها لتحويل الإصلاحات اللازمة. فاستجابت هذه الهيئات بعد مصادقة الفريق الاستشاري لموريتانيا على البرنامج المقدم من طرف الحكومة الموريتانية، وهو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (PREF) في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، والممتد ثلاث سنوات. وفي ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٨٩ تمت المصادقة أيضاً على برنامج آخر للإصلاح الاقتصادي، وهو البرنامج المعروف ببرنامج الدعم والدفع (PCR).

٣ ـ نظام الحكم الديمقراطي (١٩٩١-)

على الرغم من انطلاق المسلسل الديمقراطي في موريتانيا منذ سنة ١٩٨٦، على مستوى البلديات، فإن عقبات حالت دون استكماله[١٦٨]، كما كان مقرراً له، ولم يستكمل إلا عندما أعلن الرئيس ولد الطايع في نيسان/ أبريل ١٩٩١ انطلاق مرحلة التحول الديمقراطي تعبيراً عن الوعي بانسداد الأفق، وخشية أن تتحول المطالبة بالديمقراطية في الداخل إلى وضع مشابه لما حصل في الدول الأفريقية. وفي الوقت نفسه كانت آثار الأزمة مع السنغال[١٦٩] لا تزال ماثلة للعيان. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الضغط الخارجي

(١٦٨) من أهم هذه العقبات المشكلة الحاصلة في العلاقات مع السنغال وما نتج منها من أوضاع على المستوى الداخلي وعلاقات الجوار الإقليمي.

(١٦٩) على الرغم من العلاقات النموذجية التي كانت تربط بين موريتانيا والسنغال، إلا أن الحادث الحدودي الذي وقع يوم ٩/ ٤/ ١٩٨٩ بين مزارعين من موريتانيا ومزارعين سنغاليين كلهم من الزنوج، وراح ضحيته أفراد من الطرفين، شكل بداية الأزمة في تلك العلاقة، حيث توالت الأحداث بعده لتصل إلى ذروتها باستهداف جالية كل بلد في البلد الآخر في أعمال انتقامية بدأت بتعرض الجالية الموريتانية في السنغال - التي كان جل أفرادها من التجار بحيث كانوا يسيطرون على ٨٠ بالمئة من التجارة هناك - للنهب والقتل والتشريد بإيعاز من المعارضة الزنجية الموريتانية في السنغال، الأمر الذي استدعى إعادة رعايا كل بلد إليه، وتطورت الأزمة إلى حشود عسكرية على الحدود. وعلى الرغم من جهود الوساطة العربية والأفريقية والإسلامية، فإن تلك الجهود لم تنجح في احتواء الخلاف بين الطرفين قبل سنة ١٩٩٢، حيث تمت تسويته بوساطة فرنسية.

على موريتانيا كان قوياً في ذلك الوقت، خاصة من طرف الدول الغربية التي اعتبرت موقف موريتانيا في حرب الخليج الثانية موالياً للعراق، وبالتحديد فرنسا الحليف الغربي الرئيسي لموريتانيا. وقد أرادت معاقبة نظام ولد الطايع لا على موقفه في حرب الخليج فحسب، بل أيضاً لتوجهه نحو التعريب في ميدان التعليم، والقضاء على اللغة الفرنسية، إضافة إلى موقف الانضمام إلى المغرب العربي والانسلاخ عن منظومة دول أفريقيا الغربية، خصوصاً بعد الأزمة مع السنغال. وقد وقفت فيها فرنسا موقفاً موالياً لهذه الأخيرة، وتزامن هذا مع دعم العراق لموريتانيا في أزمتها مع السنغال.

واستطاع ولد الطايع، بمشروعه الديمقراطي، تطويق الأزمات التي كانت تحيط به، وتحويل نظام الحكم من النمط العسكري (اللجنة العسكرية للخلاص الوطني) إلى نظام جمهوري مدني بعد إجراء ما وصف بأنه «أول انتخابات رئاسية تعددية في الوطن العربي» في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ فاز فيها على ثلاثة مرشحين(١٧٠) بنسبة تصل إلى ٦٢,٦٥ بالمئة من جملة الأصوات المعبر عنها، ثم تتالى بعد ذلك استكمال المسلسل الديمقراطي بإجراء الانتخابات التشريعية في آذار/مارس ١٩٩٢، والانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، في جو من التعددية السياسية (١٧ حزباً سياسياً) وحرية الصحافة والتعبير (أكثر من ٧٠ صحيفة مرخصة). ومن الملاحظ أن التحول الديمقراطي قد انعكس إيجاباً على العلاقات الخارجية حين استعادت موريتانيا تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع السنغال في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في إطار محاولة لتسوية الأوضاع بين البلدين، كما استعادت موريتانيا علاقاتها مع الدول الخليجية بعد الذي أصابها من وهن أثناء أزمة الخليج. والأكثر أهمية من هذا وذاك هو انتقال العلاقات الفرنسية-الموريتانية مما وصف بـ «العداوة الشديدة» إلى «الصداقة الحميمة» بعد أن تم استقبال ولد الطايع في زيارة خاصة لفرنسا، وتوقفت الحملة الصحافية المعادية لموريتانيا في الأوساط الإعلامية الفرنسية، وعاد الدعم المالي والاقتصادي. ويبدو أن الفرنسيين راجعوا حساباتهم على مستويات عدة، ومنها الثقافي والسياسي. فعلى المستوى الثقافي اتبعت فرنسا

(١٧٠) بالإضافة إلى الرئيس معاوية كان بين المرشحين للرئاسة مرشح المعارضة الرئيس أحمد ولد داده الذي حصل على ٣٢,٧٥ بالمئة من الأصوات، وأول رئيس للجنة العسكرية العقيد مصطفى ولد محمد السالك، وعمدة مدينة نواكشوط السابق، الأستاذ الجامعي محمد محمود ولد أماه اللذان لم يحصلا سوى على نسب هامشية.

سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فلم يعد ممكناً أن تحافظ اللغة الفرنسية على هيمنتها السابقة. وأقصى ما يمكن هو ربط موريتانيا بالفرنكوفونية من خلال المساعدات والمنح الدراسية، وتشجيع كل راغب على تعلم اللغة الفرنسية، إضافة إلى ممارسة قدر من الضغط لتخفيف سرعة التعريب بحجة مراعاة أوضاع السود واعتماد ازدواجية اللغة.

وعلى المستوى السياسي لاحظ الفرنسيون، أثناء الحملة الانتخابية، أن ولد الطايع يفرض نفسه طرفاً أقوى ينبغي التعامل معه، وليس من السهل إسقاطه في الانتخابات. وتبدلت اللهجة الفرنسية بشكل لافت قبيل الانتخابات، وتدعمت الصورة بعدما اجتازت موريتانيا الامتحان الانتخابي بتكاليف أقل مما تكلفته بعض بلدان القارة الأفريقية، وجعلت فرنسا من نفسها المدافع الأكثر حماسة عن الرئيس ولد الطايع ونظام حكمه في الغرب.

ونظراً للأهمية التي حظي بها موضوع «حقوق الإنسان في موريتانيا» في الآونة الأخيرة، بالنظر لارتباط هذا الموضوع بالمجموعة الزنجية التي سعت إلى تغيير نظام الحكم وتحويل هوية الدولة، فإننا سنلقي نظرة ـ ولو بسرعة ـ على هذا الموضوع، مبرزين مدى ارتباطه بالهوية السياسية.

تكمن جذور الأزمة بين السود والنظام في ما وصف بأنه تمرد عسكري شرع في تنفيذه مئات من الضباط والجنود من أبناء الأقلية الأفريقية عام ١٩٩٠[١٧١].

وقد تبنت الدول الغربية هذا الموضوع بشكل لافت، فاعتبرت التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي، الذي تشرف عليه وزارة الخارجية الأمريكية، عن حالة حقوق الإنسان في العالم «باستثناء الولايات المتحدة»، أن نظام ولد الطايع قام سنة ١٩٩١ باعتقال وتعذيب وقتل مجموعات كبيرة (٣٠٠٠ حالة) من الزنوج من قبيلة معينة هي قبيلة الهال بولار. وأعطى التقرير عناية فائقة للموضوع، حيث خصص له ستة فصول وديباجة. وطالبت الولايات المتحدة بفتح ملفات حقوق الإنسان في موريتانيا من هذه الزاوية، وبمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، واعتبرت ذلك شرطاً لعلاقات طبيعية مع موريتانيا[١٧٢]، حتى

---

(١٧١) **الحياة** (لندن)، ٢١/٥/١٩٩٣.

(١٧٢) **الزمان** (نواكشوط)، ٥/٤/١٩٩٣.

أن الإدارة الأمريكية أصدرت قراراً يقضي بحرمان موريتانيا من الاستفادة من امتيازات نظام الأفضلية الأمريكي لتسهيل إدخال منتوجاتها إلى الأسواق الأمريكية (٢/ ٧/ ١٩٩٣).

أما فرنسا (الحليف الغربي الرئيسي لموريتانيا)، فإن موقفها في البداية لم يكن يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي، حيث شن المسؤولون الفرنسيون ووسائل الإعلام الفرنسية المرئية والمسموعة والمقروءة، حملة قوية ضد نظام ولد الطايع الذي وصفته علناً بـ «العنصري». وورد في صحف باريس مراراً نعت العقيد ولد الطايع بـ «الكولونيل البعثي»، وكان ذلك في أوج النزاع مع السنغال. وعُزي هذا الموقف في موريتانيا إلى رفض فرنسا تعريب التعليم والانضمام إلى الاتحاد المغاربي، ولكن الموقف الفرنسي تغير انطلاقاً من المعطيات المشار إليها سابقاً.

وفي إطار الحملة نفسها أصدرت منظمات حقوق الإنسان في الغرب تقارير عن الموضوع، كان أبرزها تقرير منظمة فرنسية غير معروفة كثيراً تدعى: «Agir ensemble». لنعمل معاً من أجل حقوق الإنسان) اتهمت فيه الحكومة الموريتانية بقتل أكثر من ٥٠٠ عسكري أسود في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١.

وأثار التقرير استياءً واسعاً في أوساط الموريتانيين العرب والنظام القائم، وردت الأجهزة الرسمية والشعبية بحملة مضادة شملت رسالة إلى المنظمة وقعها نحو ألفٍ من الكوادر الموريتانية بينهم ١٠٠ من السود. وأبرزت الرسالة التي أرسلت نسخ منها إلى الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد المغاربي ومنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، نقاط «الانحياز وتشويه الحقائق ونقص الشمولية». وعرض الموقعون استعدادهم للتعاون مع المنظمة الفرنسية على إعادة تقويم الأوضاع من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وعملت منظمات حقوق الإنسان ومجموعات السود الموريتانيين على استصدار إدانة للنظام الموريتاني من مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٣، إلا أنها لم تفلح في ذلك، بل كان انتخاب موريتانيا كنائب لرئيس المؤتمر مؤشراً لفشل تلك المحاولة.

وعلى المستوى الداخلي وظف حزب المعارضة الرئيسي «اتحاد القوى

الديمقراطية» الذي يضم مجموعة من السود، ورقة حقوق الإنسان في إطار التنافس مع خصمه السياسي «الحزب الجمهوري» الحاكم، عندما طالب زعيمه بتحقيق مستقل في الموضوع، كما طالبت مجموعة من المحامين الموريتانيين بمحاكمة أربعة من كبار الضباط متهمين بمذبحة السود العسكريين. إلا أن «رابطة حقوق الإنسان الموريتانية» استبعدت هذه الدعوة لعدم توافر معلومات كافية عن الظروف التي تمت فيها التصفيات، ولحساسية القضية لأنها تمس المؤسسة العسكرية من الداخل، واكتفت بالمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق وصرف تعويضات للمتضررين[١٧٣].

أما الحكومة فإنها ظلت تنفي كل ما قيل في هذا الموضوع، كما أنها لم تستجب للأطراف المطالبة بفتح تحقيق في الموضوع، معللة ذلك بأن المسألة تتعلق بالمؤسسة العسكرية التي لا يمكن أن تنشر أسرارها للجميع.

وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣ صادق البرلمان الموريتاني على مشروع قانون بالعفو عن المتهمين في قضية «مذبحة السود العسكريين» بأغلبية ساحقة وإسقاط كل الدعاوى، ويقضي بدفع تعويضات لأسر الضحايا والمتضررين من التعذيب[١٧٤]. ولم يكن تشريع قانون العفو هذا ليرضي بعض الأطراف الخارجية المهتمة بحقوق الإنسان، إذ نددت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بهذا القانون، لأنه يهدد ضمانات حقوق الإنسان، وناشدت رئيس الجمهورية استخدام صلاحياته لوقف تنفيذه وتقديم المسؤولين للمحاكمة والتعويض على أهالي الضحايا[١٧٥].

وقد اعتبر قانون العفو الذي صادق عليه البرلمان الموريتاني غلقاً للملف من جانب السلطات الرسمية، كما أن حدة تناوله على المستوى الخارجي خفت بعد تغير الموقف الفرنسي، وكذلك تغير لهجة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظام القائم، بعد الإصلاحات الديمقراطية، حيث اعتبرت السفيرة الأمريكية في نواكشوط أن موريتانيا عامل استقرار في المنطقة، «كما اعتبرت» أن موريتانيا بقيادة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع قد اتخذت

(١٧٣) **البيان** (نواكشوط)، ١٩-٢٥/٤/١٩٩٣.

(١٧٤) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ١٩٩٣** (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٣٩٤.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

إجراءات مهمة لتشجيع حرية الصحافة والعودة إلى شكل أكثر ديمقراطية من أشكال الحكم(١٧٦).

ومن الواضح أن مسألة حقوق الإنسان أو قضية «السود العسكريين» قد تم تسييسها لتخرج عن إطارها الإنساني إلى مسألة سياسية، فتتم المزايدة فيها، وتتخذ أحياناً للضغط وأحياناً للتعبير عن الرضى، كما أن بعدها المرتبط بالهوية لا يخفى بعد أن تم وضع القضية من طرف معظم الذين عالجوها في إطار عرقي (مذبحة الضباط السود) والمطالبة بمحاكمة مجموعة من الضباط العرب في الجيش لأنها متهمة بالقيام بتلك المذبحة.

والواقع أن انعكاسات هذه القضية، بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة مع السنغال وما نتج منها من توظيف خطير للبعد العرقي في المجال السياسي، قد شكلت معالم الوعي السياسي المعاصر في موريتانيا، لارتباطها بالكيان والهوية وتعلقها بالوحدة والمصير. وهكذا استطاع ولد الطايع أن يوظف هذا الوعي في كسب تأييد المجموعة العربية، وفي الحصول على دعم الحركات ذات التوجهات العروبية، وهو ما نجح في الحصول عليه فعلاً في الانتخابات الرئاسية، حيث اعتبر مرشح «الهوية العربية» لموريتانيا(١٧٧)، بينما تناقصت شعبية منافسه الرئيسي أحمد ولد داده في الأوساط العربية بسبب تصريحاته المتعاطفة مع حملة حقوق الإنسان المناهضة لموريتانيا، عندما صرح في مدينة بوقي على ضفة النهر، أثناء الحملة الانتخابية بأن السود الذين تم طردهم إلى السنغال في أعقاب نزاع عام ١٩٨٩ ستتم إعادتهم إلى بلادهم حال وصوله إلى السلطة(١٧٨)، وهذا ما يستدعي أن نلقي نظرة ولو سريعة على موقع الهوية في البرامج السياسية والخطاب التعبوي الجماهيري. وفي البداية ينبغي أن نشير إلى أنه على الرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية (١٧ حزباً) لأن الدستور الموريتاني لا يقيد التعددية السياسية، فإن الساحة السياسية يكاد ينفرد

---

(١٧٦) **أخبار الأسبوع** (نواكشوط): ١٥/١/١٩٩٥.

(١٧٧) يلاحظ من خلال نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ أن ولد الطايع قد حصل على تأييد الأغلبية العربية بغض النظر عن انتمائها السياسي أو القبلي أو الجهوي، وبالذات في الولايات الشرقية والشمالية، ففي الحوض الشرقي ٨٣ بالمئة من الأصوات، وفي الغربي ٨٤ بالمئة، وآرار ٨٣ بالمئة. بينما تتناقص النسبة في الولايات الجنوبية التي توجد فيها مجموعات أفريقية، فمثلاً حصل على ٣٩ بالمئة في كركول وفي متيدي ماغه على ٤٥ بالمئة، وفي اترارزه على ٤٩ بالمئة.

(١٧٨) **البيان** (نواكشوط)، ٢٠/١/١٩٩٢.

بها الحزبان الرئيسيان: الحزب الجمهوري بقيادة الرئيس معاوية ولد الطايع واتحاد القوى الديمقراطية بقيادة أحمد ولد داده، ويتركز معظم أنصار الحزب الجمهوري ضمن المجموعة العربية بالأساس، بينما يجد اتحاد القوى الديمقراطية مؤيديه في المجموعات الزنجية واليسارية ومجموعة حزب «الأمة» الإسلامي المحظور.

وأثناء حملتهما للانتخابات الرئاسية نلحظ الحضور القوي للخطاب المتعلق بالهوية السياسية، حيث ركز مرشح الحزب الجمهوري (معاوية) على إنجازاته في مجال تأكيد الهوية العربية للبلاد من خلال استعادة الهوية العربية للدولة بدخولها في اتحاد المغرب العربي، ودعم التعريب على مستوى التعليم والإدارة والجيش، والتصدي للحملات والمؤامرات التي تحاك ضد عروبة البلاد. وصاحب ذلك التأكيد على أن المرشح المضاد يرتمي في أحضان فرنسا الساعية الدؤوب لطمس الهوية العربية للبلاد وفرض الثقافة الفرنسية. وفي مقابل ذلك اعتبر أحمد ولد داده استخدام منافسه خطاب الهوية محاولة للتخلص من الواقع الاقتصادي المتردي والوحدة الوطنية المهزوزة.

وتبرز نتائج الانتخابات الرئاسية مدى التفاعل الجماهيري مع خطاب الهوية، حيث يرجع البعض ضعف نسبة الأصوات التي حصل عليها ولد داده (٣٣ بالمئة) الى طريقة تناوله للهوية في خطابه السياسي، وتصريحاته المؤيدة لمواقف مجموعات السود. في الوقت نفسه تم ترديد بعض الشعارات أثناء الحملة الانتخابية نعتت الرئيس ولد الطايع بـ «العنصري» وبأنه «سفاح». ويبرز خطاب الهوية في برامج الأحزاب السياسية مع مستوياتها العرقية والثقافية، فالحزب الجمهوري يرى «تبلور مفهوم الشخصية الوطنية المتكاملة ذات الهوية الإسلامية العربية الأفريقية»[١٧٩]. وفي مجال التعليم يؤكد على «وضع الإجراءات العملية للوصول إلى التعريب الشامل مع مواصلة الجهود المبذولة لتطوير اللغات الوطنية البولارية والسوننكية والوولفية، والانفتاح الواعي على اللغات الأجنبية مع ضمان حقوق إطاراتنا الوطنية المكونة باللغة الفرنسية[١٨٠]. ويتفق هذا التوجه مع دستور تموز/يوليو ١٩٩١ الذي يقر

---

(١٧٩) الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي، **البرنامج السياسي** (نواكشوط: مطبعة النصر، ١٩٩١)، ص ٢.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

اللغة العربية لغة رسمية للبلاد. ويبدو من البرنامج السياسي للحزب أن ترتيبه لدوائر الهوية ينطلق من اعتماد الدائرة الإسلامية أولاً، ثم العربية ثانياً، فالأفريقية ثالثاً[(١٨١)].

أما حزب «اتحاد القوى الديمقراطية» الذي يحظى بتأييد المجموعات الزنجية المعارضة، فإنه يعتبر في برنامجه السياسي أن «الإسلام عامل وحدة وتضامن بين المكونات العرقية»، وفي ميدان التعليم يطمح الحزب لبناء قاعدة حقيقية مستقلة ثقافياً، بحيث تكون قائمة على اللغات الوطنية العربية البولارية والسوننكية والوولفية مع إعطاء المجال نفسه لهذه اللغات. وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي تأكيد الخبرات الموضوعية للغة العربية باعتبارها لغة رسمية ودفع الجهود السياسية لتطوير وجعل اللغات الوطنية رسمية، وجعل اللغة الفرنسية لغة الانفتاح[(١٨٢)].

ولا يعترف البرنامج السياسي لحزب «التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية»، وهو أول الأحزاب تأسيساً في موريتانيا، بوجود تعدد عرقي، بل يتجاوز ذلك الطرح عندما يصرح رئيسه أحمد بن سيد باب معتزاً، بالقول: «نحن الحزب الوحيد الذي خرج منذ البداية على مغالطة القوميات، حيث لا نقر بوجود سوى قومية موريتانية واحدة تتمظهر من خلال اختلاف البيئات الخاصة بمكوناتها الحضارية»[(١٨٣)]. ويعبر البيان السياسي لحزب «الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم» الذي يرأسه الدبلوماسي المشهور في عهد الرئيس ولد داده حمدي ولد مكناس، عن رؤيته لدور موريتانيا، فيرى «أن موريتانيا بحكم موقعها الجغرافي وماضيها التاريخي تكون جسر اتصال وأرضية تلاقٍ بين الحضارات والثقافات تتداخل وتتمازج في بوتقتها، فعليها إذاً أن تفي بدورها في مجال إرساء دعائم التعاون الإسلامي العربي الأفريقي والمحافظة على

---

(١٨١) ومما يذكر أنه بعد التصريحات الأخيرة للرئيس السابق المختار ولد داده التي خرج خلالها عن صمت دام أكثر من سبع عشرة سنة، والتي تحدث خلالها عن وسط موريتانيا الجيوسياسي مقدماً الدائرة الأفريقية على الدائرة العربية، طبقاً لرؤيته القديمة، الأمر الذي اثار رئيس الوزراء ولد بوبكر، فرد عليه مؤكداً: «أن موريتانيا استعادت هويتها الحضارية، وهذا أمر لا رجعة فيه، والحديث عن غيره اليوم أمر تجاوزه الزمن». انظر: **الحياة** (لندن)، ١٩٩٥/٢/٢٠.

(١٨٢) Union des forces démocratiques, *déclaration de politique generale* (Nouakchott: [s. n.], 1991), p. 5.

(١٨٣) انظر مقابلة أحمد ولد سيد باب في: **القافلة** (نواكشوط)، ١٩٩٢/١٢/١٦.

التوازنات السياسية في المنطقة وشبه المنطقة»[١٨٤]. وبقدر ما كان يهمنا أن نطلع على تصورات الأحزاب السياسية ومواقفها من الهوية، وكيف تم توظيفها في الدعاية السياسية أثناء الحملة الانتخابية، فإنه يهمنا بقدر أكبر أن يدرك تكييف المشترع الدستوري الموريتاني للهوية السياسية، وكيف تمت صياغة الأوامر القانونية المتعلقة بإنشاء الأحزاب والمنظمة لحرية الصحافة لتلائم ذلك.

إذا كانت التشريعات تعبر عن رغبة المشترع وتجسد تصوره، فإنها كذلك إنما تعتبر انعكاساً لظرفية سياسية وانبثاقاً لواقع اجتماعي وثقافي واقتصادي في مجتمع ما.

يمتاز الدستور الموريتاني الصادر في ١٩٩١/٧/٢٠ بتشديده على المثل الثقافية والواقع الاجتماعي للبلاد خلافاً لدستور ١٩٦١/٥/٢٠ الذي يحاكي الدستور الفرنسي بشكل كبير. فقد برزت الهوية الإسلامية للدولة على نحو واضح في ديباجة الدستور الحالي مرتبطة بنمط تحديثي ديمقراطي. «فالشعب الموريتاني يعلن، اعتباراً منه لقيمه الروحية وإشعاعه الحضاري، تمسكه بالدين الإسلامي الحنيف ومبادىء الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان...».

وتشير الديباجة أيضاً، إلى مكانة أحكام الدين الإسلامي بالنسبة الى القانون، ومنزلته ضمن مصادر التشريع الأخرى: «...يحترم أحكام الدين الإسلامي المصدر الوحيد للقانون...».

وفي الديباجة نفسها يتم تحديد هوية الشعب الموريتاني «كشعب مسلم عربي أفريقي يعلن تصميمه على السعي من أجل السلم في العالم».

وتأتي المواد التالية مؤكدة على ما تشير إليه فقرات الديباجة، فتحدد المادة الأولى هوية الدولة الموريتانية باعتبارها: «جمهورية إسلامية لا تتجزأ ديمقراطية واجتماعية». وفي الوقت نفسه تشير المادة رقم (٥) إلى أن «الإسلام دين الدولة والشعب»، كما أن «الإسلام هو دين رئيس الدولة» (المادة رقم ٢٣). وقد حسم دستور في تموز/يوليو ١٩٩١ مشكلة اللغة في موريتانيا ودشن

---

(١٨٤) وينبغي أن نراعي هنا ما يثار حول القيمة القانونية للديباجة: هل لها قيمة مساوية لباقي المواد في الدستور؛ أم هي دون ذلك، أم أعلى، أم ماذا؟ نقاش بين فقهاء القانون الدستوري ليس هنا مجال البت فيه.

القطيعة التامة مع اللغة الفرنسية التي لم يرد لها ذكر فيه، مع أن الدساتير السابقة كانت تعتبرها اللغة الرسمية للبلاد. وفي الوقت نفسه اعتمدت لأول مرة اللغات المحلية للمجموعات الأفريقية باعتبارها لغات وطنية، وهي البولارية والسوننكية والوولفية، واللغة الرسمية هي العربية (المـادة رقم ٦).

ويبدو أن المشكلة العرقية كانت حاضرة في ذهن المشترع، بدليل نص المادة الأولى على «المساواة أمام القانون دون تمييز في الأصل والعرق والجنس والمكانة الاجتماعية»، وعلى «أن القانون يعاقب كل دعاية إقليمية ذات طابع عرقي أو عنصري». كما نصت المادة على أن «تتكون الأحزاب وتمارس نشاطها بحرية شرط احترام المبادىء الديمقراطية، وشرط ألا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الأمة والجمهورية».

وينفرد التشريع الدستوري الموريتاني في هذه المادة عن غيره من الدساتير الليبرالية بالمقطع المتعلق بعدم «المساس بوحدة الأمة»، وهو ما اعتبره البعض تخوفاً من المشترع الدستوري من الصعوبات التي قد تواجه انصهار مختلف مكونات الشعب في إطار ثقافي واحد، وإلا كان المشترع قد اكتفى بمدلولات السيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الجمهورية[١٨٥].

وبقدر ما اهتم المشترع الدستوري بالبعد العرقي للهوية الموريتانية، فإن المنظم القانوني لم يغفل هذا الجانب أيضاً، إذ تهيب المادة الرابعة من القانون المنظم للأحزاب بكافة التنظيمات السياسية «أن تمتنع عن كل دعاية تستهدف المساس بالحوزة الإقليمية للبلاد أو من وحدة الأمة».

ومن حيث الأساس تحظر المادة (رقم ٦) على أي حزب أو تنظيم سياسي أن «يتكون على أساس عنصري أو عرقي أو جهوي أو قبلي أو جنسي أو طائفي». ونظراً للإشارة المتكررة للبعد الإسلامي لهوية الدولة الموريتانية في الدستور الحالي، فإن المؤكد أن المشترع الدستوري لم يسع إلى إقامة دولة دينية «ثيوقراطية» بقدر ما سعى إلى التأكيد على طابع العصرنة الديمقراطية وقوانين حقوق الإنسان، والحرص في الوقت ذاته على إبراز الخصوصية

---

(١٨٥) سيدي إبراهيم محمد أحمد، «ضعف أداء الأحزاب السياسية في موريتانيا: أزمة نظام أم أزمة بنى،» **المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد** (جامعة نواكشوط)، العدد ٩ (١٩٩٣).

الإسلامية للبلاد في المقابل. ومما يؤكد ذلك التوجه، عدم الاعتراف بأي حزب إسلامي ضمن اللعبة السياسية، إذ لا يسمح القانون المنظم للأحزاب لأي حزب سياسي «ينفرد بحمل لواء الإسلام» وفي المقابل: «تمتنع الأحزاب عن القيام بأي دعاية مخالفة لمبادىء الإسلام الحنيف»[(١٨٦)].

ثالثاً: أزمة الهوية في الخطاب الفكري للتيارات السياسية

تحتل النخب السياسية مكانة بارزة في المجتمع باعتبارها الطليعة الواعية التي يقع عليها عبء التعامل مع المشاكل والتصدي لها بالحلول والمعالجة، كما أنها هي التي تتولى قيادة المجتمع وتوجيهه. ولهذا عنيت دراسات علم الاجتماع السياسي عناية كبيرة بالصفوة، أو النخبة التي لعبت على مر التاريخ دور الموجه لمقدرات الأمم على وجه العموم.

والصفوة التي نتعامل معها في هذا المبحث هي نخبة المجتمع السياسي في موريتانيا أو الانتيليجانسيا، أو بعبارة أخرى التيارات السياسية التي وجدت في كنف الدولة الحديثة. وهي وإن كانت لها ارتباطات فكرية خارج الفضاء الثقافي الموريتاني، فإن هذا الأخير هو بيئتها ومحيطها الذي نمت فيه واكتسبت خبرة التعامل مع قضاياه، كذلك فإن الأفكار والمعتقدات التي هي نتاج بشري هي في النهاية لكل من يقتنع بها ويتبناها وليست حكراً على أحد.

وبما أن الاختلاف سُنَّة من سنن الله في خلقه، فهو أيضاً ظاهرة صحية وضرورة سياسية تحتمها الطبيعة البشرية، ويفرضها منطق التعامل مع الأشياء. ولقد عرفت موريتانيا منذ استقلالها نشوء العديد من التيارات السياسية التي منها ما هو نبت خارجي تم تبنيه والدفاع عنه ومحاولة إسقاطه على الواقع الاجتماعي والسياسي المحلي، والحصول بواسطته على مشروعية الوجود ومبرر الظهور، ومنها ما هو نبت محلي نما وترعرع تعبيراً عن حالة اجتماعية أو سياسية أو اكتسب منها موقعه وتأثيره في الساحة السياسية.

وفي هذا المبحث نتناول أطراف الخريطة السياسية في موريتانيا، مع

---

(١٨٦) المادة ٦ من القانون المنظم للأحزاب، الصادر في ١٩٩١/٧/٢٥. هذا مع أنه من الناحية العملية تقدم حزب «الأمة» الإسلامي للاعتراف، ورفض الاعتراف به باعتباره حزباً إسلامياً، والقانون يحظر على أي حزب الانفراد بحمل لواء الإسلام. ويبدو أن المشروع الموريتاني استفاد كثيراً من التجربة الجزائرية، وتفادى خلق مناخ سياسي مماثل.

التركيز على مظاهر أزمة الهوية في خطابها الفكري والسياسي، ويبدو لزاماً أن نوطّىء لذلك ببعض الملاحظات التي نراها جوهرية في هذا المجال:

ـ إذا كانت البلاد قد شهدت أثناء فترة الاتحاد الفرنسي والاستقلال الداخلي (١٩٥٦-١٩٦٠) ظهور عدد من الأحزاب السياسية، فإنما تشكل تلك الأحزاب، في مجملها، ما يمكن أن نصطلح عليه بـ «الحركة الوطنية» الداعية إلى تحرر البلاد واستقلالها، ومن هذه الأحزاب الوفاق، والتجمع، والاتحاد التقدمي، والنهضة. فبغض النظر عن الفوارق السياسية في ما بينها وأسلوب نضالها من أجل الاستقلال، فإنها عملت جميعاً على التحرر من ربقة الاستعمار الفرنسي.

بدا مبكراً ظهور انقسامات عرقية على مستوى الأحزاب في الفترات الممهدة للاستقلال. فإلى جانب الأحزاب ذات الأغلبية العربية والتوجه العروبي، مثل النهضة والوفاق وغيرهما، نجد أيضاً «اتحاد متحدري ضفة النهر» و«الاتحاد الوطني الموريتاني» و«اتحاد كوركول»، وهي تنظيمات زنجية ذات توجه أفريقي، وقد سبقت الإشارة إليها.

ـ سرعان ما تم القضاء على التعددية السياسية بعد الاستقلال سنة ١٩٦٣ بدعوى «الحفاظ على الوحدة الوطنية» في مواجهة التحديات الخارجية، وتم استيعاب التنظيمات التي كانت موجودة ضمن إطار سياسي واحد هو «حزب الشعب الموريتاني» الذي يتزعمه رئيس الدولة المختار ولد داده.

إن المفهوم الإجرائي للتيارات السياسية المعتمد هنا إنما يتعلق بتلك التنظيمات ذات الخطاب الأيديولوجي المرتكز على مبادىء والمتضمن محتوىً فكرياً لمعالجة أوضاع المجتمع ومشكلاته، وبالتالي فليس لزاماً ـ حسب هذا المفهوم الإجرائي ـ أن يتشكل هذا المشروع في إطار حزب سياسي.

ـ ظهرت بوادر انقسام النخب المثقفة على أساس عرقي في وقت مبكر من تاريخ قيام الدولة الموريتانية؛ فقد رأى النور غداة الاستقلال (١٩٦٠) الاتحاد الوطني لطلاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لكن سرعان ما انفصلت المجموعة الزنجية محتجة على عدم انسحاب الاتحاد من رابطة طلاب الشمال الأفريقي بفرنسا، وأنشأت سنة ١٩٦٣ رابطة الطلاب والمتدربين الموريتانيين في دكار التي لا تضم سوى الطلبة السود والمندمجة في فدرالية

طلاب أفريقيا السوداء بفرنسا، وكان ذلك بمثابة مؤشر ظهر في وقت مبكر لأحداث سنة ١٩٦٦ الإثنية.

ـ نشأت أغلبية التيارات السياسية الموريتانية في «الظل»، أو بعبارة أخرى في أجواء التكتم والسرية التي كانت تفرضها النظم المتعاقبة لمحاربة خصومها. ولكن هذا لا يعني أن نظاماً ما لم يتعامل معها أحياناً معترفاً بوجودها إما تحالفاً ومؤازرة في الحكم، أو ضرباً وتغييباً في غياهب السجون والمعتقلات. وهكذا استمر هذا الأسلوب سائداً منذ إلغاء مبدأ التعددية السياسية في البلاد على الرغم من تعاقب نظم الحكم المختلفة، حتى بعيد المصادقة على دستور ١٩٩١ الذي يقرر التعددية السياسية من غير حدود.

واعتباراً للملاحظات أعلاه فإن وسيلة التعبير الغالبة للتيارات السياسية، التي تكاد تكون الوحيدة، هي المنشور السياسي، الذي يوزع في السر. ولهذا فإن هذا المنشور هو الأداة التراثية الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها من أجل رصد موقف حركة ما من قضية ما، هذا إذا وضعنا في الحسبان ما يشوب المصادر الأخرى، إن وجدت، من سلبيات منهجية.

١ ـ التيار القومي

ويشمل قسمين: التيار القومي العربي، والتيار القومي الزنجي:

أ ـ التيار القومي العربي

تعود جذور التيار القومي العربي إلى الستينيات، حيث بقايا مناضلي حركة النهضة الوطنية التي تم دمجها قسراً في حزب الشعب الحاكم، وقد رفضوا ذلك الدمج، وناشطو نقابة معلمي العربية الذي كان له تأثر واضح بالخطاب الناصري الثوري في مصر بإعلامه القوي وتأثيره الشديد في النضال التحرري العربي. وفي الوقت ذاته كانت أفكار البعث تنتشر منادية بوحدة الجماهير العربية. وكانت الاتصالات مباشرة في البداية بين نقابة معلمي العربية وحركة القوميين العرب في المشرق، حيث شكلت مجلة **الحرية** التي كانت تصدرها الحركة في بيروت معيناً فكرياً غزا الوعي القومي والسياسي، فضلاً عن عودة بعض الطلبة من الدول العربية مشبعين بالأفكار القومية، خصوصاً من مصر وسوريا والعراق.

غير أن التأسيس الفعلي للحركة كان في آب/أغسطس ١٩٦٦، حينما

اعتبرت رسمياً جزءاً من الحركة الأم على المستوى العربي، خاضعة للقيادة المركزية في بيروت عن طريق التنسيق المباشر مع فرع مصر(١٨٧).

ثم إن التطور الذي شهده المد القومي العربي بعد نكسة ١٩٦٧، والانشقاقات التي حدثت إثر ذلك على مستوى حركة القوميين العرب (الأم)، قد انعكس بشكل مباشر على مستوى الحركة أداءً وتنظيماً، كما كان لها انعكاس أيضاً على قاعدتها الجماهيرية التي تتشكل في الأساس من المعلمين والطلاب والعمال، مما أهلها لدور كبير في أحداث عام ١٩٦٦ ذات البعد العرقي، وأحداث عام ١٩٦٨ العمالية في الزويرات.

والجدير بالتنبيه إليه عند الحديث عن التيار القومي في موريتانيا أن هذا التيار يتكون من جناحين رئيسيين هما جناحا التيار القومي العربي في الوطن العربي عموماً: الناصري والبعثي، ولكل منهما صلاته الفكرية والتنظيمية بالمرجع الأصلي، حيث كان للمراكز الثقافية المصرية والليبية من جهة، والعراقية والسورية من جهة ثانية، في نواكشوط الدور المهم في التغذية الفكرية والدعم الأيديولوجي.

ويتمحور البرنامج السياسي للتيار القومي حول تأكيد عروبة موريتانيا، والدعوة إلى تعريب وترسيم اللغة العربية، والقضاء على التبعية الثقافية لفرنسا، كما كان للحركة موقف واضح من النظام الاستعماري الجديد الذي «يعوق مطامع الشعب في التحرر والتقدم الاقتصادي والاجتماعي». أما البرنامج الاجتماعي، فعلى الرغم من عدم تبلوره بالنظر إلى التركيز على الجانب السياسي، فإن الحركة دعت إلى التغيير الاجتماعي ومحاربة القبلية والجهوية ومظاهر التفاوت الاجتماعي(١٨٨).

وكان للتيار القومي حضور معتبر في حركة ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨ تأطيراً ومساهمة من دون أن تكون له قدرة فعلية على التحكم في مسار وتوجهات الأحداث، واستطاع في ظل الحكم العسكري تكثيف وجوده في مواقع مهمة من الإدارة والجيش والمنظمات النقابية الشعبية. وكان التركيز أكبر على التغلغل داخل المؤسسة العسكرية في بداية الثمانينيات، مما أدى إلى اتهام التيار،

---

(١٨٧) محمد أحمد، «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية،» ص ١١٢.

(١٨٨) انظر منشور الطليعة الثورية، «لا للعبودية واللامساواة،» (نواكشوط ٥/٣/١٩٨٠).

خصوصاً جناحه البعثي، بالقيام بمحاولات انقلابية متكررة خلال سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٨.

ويحظى موضوع الهوية بمكانة مهمة في أدبيات حزب البعث وخطابه السياسي، إذ يعتبر «أنه دعا ـ وما زال يدعو ويناضل ـ بحسم الهوية القطرية القومية». غير أن هذه النظرة لا تنبثق من نظرة شوفينية ضيقة[(١٨٩)]. وفي إطار نظرته الى التعدد العرقي في موريتانيا يرى أن هذا التعدد في القوميات ليس حالة نشاز بين دول العالم، كما أن وجود قومية سائدة بلغتها وثقافتها على مختلف الأقليات الأخرى معناه ضمان تطوير ثقافات هذه الأقليات، ولا يعتبر طامة كبرى ولا نزعة عنصرية، بل هو الواقع المُعاش في كل دول العالم شرقاً وغرباً وهو عامل إغناء»[(١٩٠)].

ثم إن تحقيق الوحدة الوطنية مرهون «بالتعامل مع هوية القطر بوضوح لا غبار عليه، وذلك بتسمية الأشياء بمسمياتها ووضع حد للتجاوزات التي تراكمت عبر السنين»[(١٩١)]. ويطالب التيار القومي العربي بالتعريب الشامل للبلاد عن طريق «التعريب الكامل والفوري للتعليم الابتدائي والتعريب التام والتدريجي للتعليم الثانوي والعالي»، ووضع برنامج لتعريب الإدارة والدولة كاملة على أن يبدأ بالقطاعات الداخلية والعدل والثقافة والإعلام والبريد والمواصلات.

ومن هذا المنظار لا مكانة للثنائية اللغوية بسبب التكلفة العالية. أما اللغات الأفريقية فيتعين كتابتها بالحروف العربية «حتى تحتل المكانة التي تعود إليها للمصلحة الوطنية»، وبالنظر إلى الحلول الأكثر إنصافاً التي تم التوصل إليها لحل المشكلة الثقافية للأقليات كالأكراد في العراق. ويقوم برنامج التعريب الكامل على المسلمة التي مفادها أن اللغة العربية هي لغة كافة مكونات الشعب الموريتاني بما في ذلك السود غير المعربين، لأن ذلك كان الحال قبل الحكم الاستعماري، ولأنهم مسلمون وتواقون إلى تعلم لغة القرآن لمعرفة حقيقة دينهم. ولا يرى أنصار التيار القومي في من يدافع عن اللغة الفرنسية إلا عناصر «ضالة» وعملاء لجهاز الاستخبارات الفرنسية وإدارتها «عصبة الدفاع عن اللغة

---

(١٨٩) انظر: بيان حزب البعث العربي الاشتراكي ـ القطر الموريتاني، ٣١/٥/١٩٨٩، ص ٢.

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ١.

(١٩١) المصدر نفسه، ص ٣.

الفرنسية في أفريقيا الغربية» ومثقفين «متأصلي الجذور» يكنون العداء للعرب والعروبة ومستعدين للمروق عن الإسلام، ويضمون في صفوفهم مهاجرين حديثي العهد بالجنسية الموريتانية، أي بكلمة موجزة «عدو داخلي» متآمر مع «عدو خارجي» للنيل من موريتانيا وعروبتها»[١٩٢].

وينظر الناصريون إلى المسألة باعتبار أنها تجاوزت مرحلة «الصراع الثقافي» إلى مرحلة «الصراع العنصري» المزعوم بين الزنوج والعرب في موريتانيا، ويقدم الطرح الناصري تصورات حلول للأزمة لمناقشاتها. فاحتمال إعطاء الاستقلال الكامل لهذه الأقليات الأفريقية يفتقر إلى أي مسوَّغ للاعتبارات التالية:

- لا وجود لأرض متميزة تختص بهذه المجموعات عن المجموعة العربية، وبالتالي فليس من المعقول أن نرحّل السكان العرب من مدنهم وقراهم ومناطقهم التي عاشوا فيها مئات السنين لإرضاء نزوات دعاة التقسيم.

- ليس ثمة رابط بين مجموعات التكارير والفولان والسوننكة والوولوف،أكثر مما يربط كل واحدة منها على حدة بالمجموعة العربية في موريتانيا، فإن روابط هذه المجموعات بالتأكيد أضعف مع المجموعات العرقية خارج موريتانيا، فمثلاً:

الاحتمال **الأول**، «السرير» الوثنيون والمسيحيون في معظمهم في السنغال، إذا أضفنا إلى هذا الاعتبار التاريخ المشترك الطويل لمكونات شعبنا، فإن انضمام جزء منه إلى إحدى الدول المجاورة يصبح أمراً غير وارد إطلاقاً بأي منطق.

أما الاحتمال **الثاني** المتصور، وهو إعطاء الحكم الذاتي للأقليات العرقية، فإن التيار الناصري يراه أمراً غير وارد بالنظر للاعتبارين المذكورين في الاحتمال الأول بعد استبعاد الاحتمالات التقسيمية. وبالتالي فإن موقفه من المسألة ينبني على المرتكزات التالية:

- أن الوحدة الوطنية للبلاد أرضاً وشعباً لا مساومة عليها، والنضال من أجل تدعيمها مسؤولية محورية من مسؤوليات النضال.

---

(١٩٢) بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الشعبي**، ص ١٥٣.

ـ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين كافة من دون تمييز.

ـ ضمان حق المجموعات العرقية في صيانة تراثها الثقافي والفني الخاص الذي يعتبر جزءاً من مكونات الثقافة الوطنية.

ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية الموحدة في البلاد بوصفها لغة الشعب الموريتاني المسلم بأكمله، وليست للعرب الموريتانيين دون غيرهم من مكونات الشعب.

ـ احترام الهوية العربية لموريتانيا، وما تقتضيه هذه الهوية من تطلعات قومية وحدوية تجاه محيطها العربي باعتبار هذه التطلعات عامل قوة، بل ضمان استمرار وجود بالنسبة الى موريتانيا في عصر التكتلات، ولا يشكل بأي حال من الأحوال انتقاصاً من حقوق أي مكون من مكونات شعبها.

وبالتالي، فإن اعتبار وجود الأقليات العرقية في موريتانيا كـ «فيتو» على التوجيهات الوحدوية العربية يعتبر عملاً إقليمياً منافياً للمصلحة العليا للأمة العربية التي يعتبر هذا البلد جزءاً لا يتجزأ منها، كما أنه يخل بالوحدة الوطنية للإقليم الموريتاني، لذلك فهو مرفوض[١٩٣].

ب ـ التيار القومي الزنجي

عبر التيار الأفريقي القومي عن نفسه مبكراً حينما تم الاعتراض سنة ١٩٥٨ على الاسم الرسمي للجمهورية العربية الموريتانية طبقاً لرغبة الأغلبية، فأصبح الاسم نظراً لذلك: «الجمهورية العربية الإسلامية الموريتانية»[١٩٤]. وهذا يظهر مدى التحسس الذي يبديه المتطرفون الزنوج حيال مسألة الانتماء العربي لموريتانيا، على الرغم من ارتباط العروبة بالإسلام، وعدم وجود تناقض بين العقيدة الإسلامية والانتماء للعروبة، باعتبار أن العرب هم حملة لواء الإسلام ولحمته وسداه.

هذا في الوقت الذي ظهرت فيه ـ كما أشرنا آنفاً ـ التنظيمات الزنجية المناهضة لهوية موريتانيا العربية، وهي اتحاد متحدري ضفة النهر والكتلة

---

(١٩٣) هذا الموقف مقتبس بتصرف من **البرنامج السياسي للناصريين** (نواكشوط: [د. ن.، د.ت.])، ص ٢٠-٢٢.

(١٩٤) انظر: مقلد، **موريتانيا الحديثة، غابرها وحاضرها أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، تاريخهم، أصلهم، عروبتهم، أحوالهم**، ص ١٨٢.

الديمقراطية ل«كوركول» والاتحاد الوطني الموريتاني، وهي التنظيمات التي أيدت حينها انضمام البلاد إلى اتحادية مالي، وهي الكونفدرالية التي ضمت في ذلك الوقت كلاً من السنغال ومالي، مع معارضة أي توجه نحو الفضاء المغاربي، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تهميش الأفارقة في الجنوب الموريتاني.

وعلى الرغم من البروز المبكر للتيار الأفريقي، فإن السنوات الأولى من الستينيات لم تشهد أي ظهور له إلا عندما تم إقرار تعريب جزئي للتعليم الأساسي. فأعلن المثقفون الزنوج رفضهم لهذا التوجه عن طريق الإضراب والمصادمات التي أوقعت العديد من الضحايا في شباط/فبراير ١٩٦٦. وأصدروا لأول مرة منشوراً سياسياً وقعه تسعة عشر فرداً من شخصياتهم البارزة وقياداتهم السياسية، وقد اشتهر بـ «منشور التسعة عشر»[(١٩٥)]. ويتضمن المنشور دعوة «لإعادة النظر في العديد من أسس التعايش بين المجموعة البيضاء والمجموعة السوداء، إذ يكثر احتكار العرق البيضاني لجميع قطاعات الحياة والمناصب الرفيعة، على اعتبار أنها ليست سوى خدعة اخترعها النظام وتبناها». ويعترض الموقعون على الخطاب الرسمي للدولة عندما «يحرص على القول دائماً، خارج البلاد، إن موريتانيا ذات أغلبية عربية ولكنها تشتمل على أقلية من أصول أفريقية. لكأنما هذه الأقلية المزعومة جاءت بسبب كارثة تاريخية، في حين أن الكارثة التاريخية الحقيقية إنما هي الزحوف البربرية على هذه البلاد»؛ مما يشير إلى نظرية يتبناها التيار الزنجي الأفريقي ترى أن الأفارقة هم السكان الأصليون للبلاد، وأن العرب هم الوافدون، وإضافة إلى ذلك «تنكر وجود أغلبية من البيضان في البلد، فهذه دعاوى صنعت لتدعم النظام في تطبيق سياسة التهميش التي بدأت بالفعل في مواطن المجموعة السوداء». ويؤكد المنشور على:

ـ المعارضة القوية لجعل اللغة العربية مادة إجبارية في التعليم الابتدائي والثانوي.

ـ الالتزام بالكفاح من أجل إفشال كل محاولة للاضطهاد الثقافي، ومن أجل قطع الطريق على التعريب.

---

(١٩٥) هذا المنشور صادر بنواكشوط في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، وهو بحيازة الباحث مع بعض منشورات الحركة ووثائقها الأخرى، وكلها تنشر باللغة الفرنسية فقط.

ـ المطالبة بالإلغاء الصريح الواضح للقانونين ٦٥-٢٥ و٦٥-٢٦، الصادرين في ٣٠/١/١٩٦٥، والقاضيين بأن تكون اللغة العربية مادة إجبارية في المرحلة الأولى والمتوسطة من دون اعتبار للحقائق الموريتانية.

ـ رفض الازدواجية «العربية ـ الفرنسية» التي ليست سوى خديعة وغدر يمكِّنان من إبعاد المواطنين السود عن جميع شؤون الدولة.

ـ الشكوى من التمييز العنصري والظلم وعدم المساواة والتعسف الذي يمارسه النظام الحاكم.

وتم الرد على هذا الموقف المتطرف في ذلك الوقت من طرف الرئيس ولد داده بسياسة احتواء العناصر الزنجية بتعيينها في مناصب عليا في جهاز الدولة إسكاتاً لأصواتها المعارضة، ودون معالجة جذرية للموضوع، إذ ترك تطورات الأحداث والظروف جمراً تحت الرماد قابلاً للاشتعال في أي وقت. وينبغي أن نشير إلى أن الرئيس ولد داده، وحرصاً منه على الوحدة الوطنية والتماسك في الجبهة الداخلية، قد اختار صيغة الحزب الواحد الذي تنصهر فيه كل الحساسيات السياسية.

وجاء برنامج الإصلاح التعليمي في العام ١٩٧٩ ليعطي مكسباً آخر للأقلية الزنجية، حيث ينص هذا البرنامج على حق التلاميذ في الاختيار بين اللغة العربية واللغة الفرنسية. وحدثت اضطرابات في المؤسسات التعليمية احتجاجاً من الزنوج على هذا الإصلاح، وبناء على ذلك اعترفت الحكومة الموريتانية باللغات المحلية لهذه المجموعات، وهي البولارية والسننكية والوولفية وأنشأت لها معهداً خاصاً لتطويرها وكتابتها تمهيداً لإدخالها في التعليم، مع أن المعهد المذكور تبنى لاحقاً كتابتها بالحرف اللاتيني.

ومن المعروف أنه خلال فترة حكم الرئيس ولد هيدالة كان هناك توافق إلى حد بعيد بين الحكم وبين المجموعات الزنجية، حيث اعتمد ولد هيدالة على التحالف معها من أجل ضرب الحركات القومية العربية، وهو يحظى باحترام كبير في أوساط التيار الزنجي[١٩٦]. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦ ظهرت

---

(١٩٦) انظر على سبيل المثال: علاء الدين محسن، «موريتانيا العربية كانت ستصبح «والو والو» الزنجية،» **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٢٦-٥٦٢ (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧).

ويذكر في هذا المجال أن الرئيس ولد هيدالة كان قد وقّع أثناء فترة حكمه اتفاقية السنغال التي =

عريضة «الزنجي الموريتاني المضطهد»، وكانت عبارة عن كتيب من سبع وثلاثين صفحة، يتضمن مقارنة وحصراً لما تم تحقيقه من مكاسب منذ سنة ١٩٦٦، ليصل إلى نتيجة مؤداها أن السود لا يزالون يعانون من تهميش كبير في الوظائف والمناصب العامة في الدولة، كما يتضمن تصريحاً واضحاً «بإعلان الحرب الأهلية والتحرر الوطني». وتتميز الوثيقة التي هي بمثابة إعلان ميلاد لجبهة تحرير الأفارقة السود في موريتانيا «فلام» (FLAM) بالتطرف والحدة في الطرح العنصري، والمطالبة بإعلان حرب مفتوحة على العنصر العربي الأجنبي الغريب الوافد على موريتانيا باسم الإسلام، مدعية أنه يمارس اضطهاد واستغلال الزنوج. ولا تنسى الضرب على أوتار «السيمفونية الثقافية» منددة بالتعريب. وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تجد تجاوباً يذكر في أوساط الأقليات الزنجية الموريتانية المتمسكة بالوحدة الوطنية من خارج مجموعة البولار، والتي عاشت دوماً في وئام مع الأكثرية العربية، الا أنها وزعت على نطاق واسع في البلدان الأوروبية والأفريقية.

ولقد كانت الخطوة التالية للحركة هي المحاولة الانقلابية التي أعلن إفشالها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، وهي التي لم تكن تستهدف تصفية الرئيس ولد الطايع ورموز حكمه فحسب، بل كانت تهدف أيضاً إلى إنهاء الانتماء العربي لموريتانيا وإعلانها جمهورية زنجية تحمل اسم «جمهورية والو والو»، وهو اسم مشتق من اللهجة البولارية، ونقل العاصمة إلى جنوب البلاد[١٩٧].

وقد أثبتت التحقيقات، عقب محاولة فاشلة، أن أغلبية المشتركين في المحاولة كانت من طرف التكارير الذين ينتمون إلى حركة «فلام» ذات الصبغة الزنجية القائمة على معارضة الاتجاه العربي لموريتانيا، ويغلب على تنظيمها الطابع السري، وأكثر أعضائها من الزنوج من قبيلة التكارير، خاصة ذوي الثقافة الفرنكوفونية، وتتخذ الحركة من دكار وأبيدجان (ساحل العاج) وباريس مراكز لنشاطها وتوزيع منشوراتها. ويلاحظ أن أسلوب تعامل الرئيس معاوية مع

= تتعلق بالطاقة الكهربائية وقدرات الري الناتجة من إقامة السدود المشتركة على نهر السنغال، وهي لا تراعي المصالح الموريتانية، ما جعل الرئيس معاوية بعده يطالب بمراجعة هذه الاتفاقية التي تمت مراجعتها في النهاية بعد توتر شديد في العلاقات بين البلدين، لتحصل موريتانيا على حصة مناسبة من الطاقة الكهربائية ومياه الري في إطار اتفاقية استثمار نهر السنغال.

(١٩٧) المصدر نفسه.

«فلام» لم يكن أسلوباً مهادناً هذه المرة خلافاً لسابقيه من الرؤساء الموريتانيين؛ فبعد المحاولة الانقلابية حُكم على ثلاثة ضباط بالإعدام، بينما دِينَ أربعون بأحكام متفاوتة في الصرامة. وجاءت أزمة السنغال في نيسان/أبريل ١٩٨٩ لتزيد من حدة الأزمة مع الزنوج بسبب الدور الذي عزي إلى «فلام» القيام به في تهييج الشارع السنغالي ضد الموريتانيين ومحلاتهم التجارية في داكار، وتزايد مشاعر الكراهية بين البيضان والزنوج.

وقد أعدت فريدم (Fruidem)، وهي جناح في التيار الزنجي، وثيقة تتضمن اقتراحين: الأول حل مشكلة العلاقات بين العرب والأفارقة في موريتانيا على شكل الحل المتصور بين جنوب السودان المسيحي وشماله المسلم، والاقتراح **الثاني** يتعلق بحل النزاع السنغالي-الموريتاني على الحدود، كما حل النزاع بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد حمل الدراسة كمقترح في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ هيرمان كوهن نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الأفريقية إلى الحكومة الموريتانية[١٩٨].

ويرتكز البرنامج السياسي للتيار الزنجي، ممثلاً في حركة «فلام»، على الأبعاد التالية:

ـ يبقى الهدف الرئيسي للحركة هو الوصول إلى السلطة. ومن أجل ذلك تتم توعية السود بالنظام الاقتصادي والثقافي الذي يكرس سيطرة العرب على السود، ومرحلة الوعي هذه هي التي تدفعهم إلى أن يكونوا مهيئين للنضال من تلقاء أنفسهم. وتتوقف بلورة هذا الوعي على إثارة أزمة دائمة تدفع النظام إلى القمع، مما يؤدي إلى تنامي الشعور العدائي، وحلقة العنف هذه ستؤدي ـ حسب تعبيرهم ـ إلى تحطيم النظام العربي البربري[١٩٩]. ثم إن هيمنة العرب على الدولة وجهازها السياسي والإداري والاقتصادي والثقافي، ستدفع بالنظام إلى استخدام أساليب العنف الإداري والبوليسي والنفسي والثقافي والعسكري ضد السود، مما يؤدي إلى الرد باستخدام العنف المسلح الذي هو سلوك طبيعي بحكم أن العلاقات المسلحة ظلت دائماً علاقات قائمة بين الطرفين.

---

(١٩٨) **البشرى** (نواكشوط)، ١٧/٤/١٩٩٣.

(١٩٩) *Le Programe du F.L.A.M.* (Nouakchott: [s. n.], 1989), pp. 1-2.

وأما السياسة الخارجية التي تتبناها الحركة لدى وصولها إلى الحكم، فتقوم على إثارة الرأي العام العالمي من أجل الحصول على الدعم المادي في شكل مساعدات مالية وأدوات نشر وسلاح ودعم معنوي. ويتم هذا من خلال ربط العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[(٢٠٠)].

ولا يرد أي ذكر للعلاقات مع أي بلد عربي في برنامج الحركة، كذلك يتم إنشاء نادي «منديلا»، والهدف منه جعل الزنجي الموريتاني يهتم بكل ما له صلة بالسود في العالم «الأسود = أمة إثنية ثقافية». ومن الناحية الاقتصادية تدعو الحركة إلى مواجهة ما سمته السيطرة البرجوازية البيضانية على السلطة السياسية والتي تدعمت في فترة عشرية ١٩٧٠-١٩٨٠ بالحُقن المكثفة للرأسمال العربي في البنوك، ولمواجهة هذه الإقطاعية فإن على الزنوج أن يواجهوا السياسات الزراعية ولا سيما الإصلاح العقاري الصادر سنة ١٩٨٣[(٢٠١)].

ويشمل برنامج الحركة كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليصل في النهاية إلى تغير أسماء المدن في البلاد من الأسماء العربية أو البربرية إلى الأسماء الزنجية؛ فنواكشوط سيصبح اسمها تكرور، والميناء بلباسي، وتفرغ زينه غانا، وتيارت أندر، وتوجنين كومبي كما أن اسم العملة المحلية «الأوقية» سيصبح أمبور[(٢٠٢)].

ومع ميلاد الديمقراطية، فكرت عناصر قوية من «فلام» بالخروج على طاعة الحركة والنزول إلى الميدان، فأنشأت حزب التحالف من أجل موريتانيا الجديدة (AMN)، وأعلنت في برنامجها نبذ العنصرية والاستعداد للتعامل مع ما هو كائن، وجعل اتحاد القوى الديمقراطية (UFD/EN) وسيلة لنضالها. ومع مرور الأيام اتضح أن الحركة تضم قطبين يصعب تعايشهما، أحدهما متطرف إلى أقصى حد، والآخر معتدل إلى حد ما. وكان من نتائج ذلك أن انشق المتطرفون وأنشأوا حزب العدالة والمساواة (PLEG) الذي يدعو إلى

---

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٠١) يتعرض القانون العقاري المشار إليه لنقد شديد ومعارضة قوية من جانب التيار الزنجي باعتباره يكرس هيمنة العرب البرابرة على مناطقهم الزراعية على ضفة نهر السنغال، ونسي هؤلاء أن الأراضي الزراعية هي ملك للدولة التي تنظمها انطلاقاً من مصلحة الأمة.

(٢٠٢) **القلم** (نواكشوط)، ١٠/ ٥/ ١٩٩٤.

الفدرالية كحل نهائي للمشكلة العرقية، وهو ما يعني أن مؤسسيه تذكروا مرابضهم وعادوا إلى أفكارهم القديمة، إلا أن حقيقة هذا الحزب لا تخفى على أحد، فهو رهين خلافات داخلية قاتلة حالت دون أن يأخذ بعين اعتبار الزنوج، وحالت حتى دون توافره على مقر، بالإضافة إلى خطه الصبياني بحيث لا يستقطب إلا المراهقين الذين يدفع بهم إلى اتحاد القوى الديمقراطية[٢٠٣].

ج ـ حركة «الحر»

ربما كان ممكناً إغفال هذا التيار لولا شيوع خطابه السياسي في السنوات الأخيرة وتأثر الكثيرين من فئة «الحراطين» ـ الاسم المحلي للمجموعة ـ به. كما أن تصنيفنا له ضمن التيارات القومية راجع إلى ما يلمس في خطابه من ضرب على الوتر العرقي لفئة اجتماعية لا تختلف في شيء عن مكونات المجتمع الموريتاني الأخرى، سوى أنه سبق عليها الاسترقاق تاريخياً، وما زالت تعاني من آثاره النفسية والاجتماعية. ولا أدل على ذلك من كلمة «الحر» أو «الحرطاني» التي تناقض تماماً كلمتي العبد والرقيق. وعلى الرغم من أن معظم التيارات السياسية تسعى إلى تبني خطاب النضال من أجل الفئات الضعيفة والمسحوقة في المجتمع، فإن «الحر» اختار تأسيس إطاره السياسي الخاص به الذي هو«منظمة تحرير وانعتاق الحراطين» (الحر) التي تأسست في ٥ آذار/مارس ١٩٧٨، عبر وثيقة عرفت بميثاق «الحر» الذي يتكون من مقدمة وثلاث مواد.

وتنص المادة الثالثة من هذه الوثيقة، وتتعلق بالتوجهات السياسية على أن «عمل الحر وطني وغير عنصري، ومضاد للتفرقة والتطرف، وبعبارة أخرى، يعمل الحر من أجل الوحدة الوطنية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، ولا يتهجم على الإنسان من أجل عرقه أو لونه أو أصله الاجتماعي والسلالي»[٢٠٤].

ويعتبر الرق في موريتانيا من القضايا الشائكة التي كثيراً ما أخطأ

(٢٠٣) المصدر نفسه.

(٢٠٤) حركة الحر، «الحراطين... مشاركة لفهم صحيح لإشكاليتهم: وثيقة سياسية،» (نواكشوط: ١٩٩٣/٣/٥)، ص ١٠.

الصحافيون الغربيون وناشطو منظمات حقوق الإنسان في الغرب في التعاطي معها، إذ يسهل توصل الغربي الذي يزور موريتانيا لفترة قصيرة إلى خلاصة مفادها وجود عبيد سود وسادة بيض، من خلال الاستماع إلى السياسيين من فئة معينة وإلقاء نظرة على علاقات فئة بأخرى.

ويبدو المجتمع الموريتاني بسيطاً بحكم طبيعته الصحراوية البدوية أصلاً، ولكنه في الواقع معقد يصعب على الغريب فهمه. وقد مارس الموريتانيون العرب والسود الرق لفترة تاريخية طويلة لكنه انتهى ـ كما أشرنا سابقاً ـ ولم يبقَ منه سوى شعور بالمرارة والنقص في نفوس سياسيين وشخصيات تحاول الوصول إلى القمة في مجتمع فئوي محافظ، أو نوع من العلاقات الإنسانية غير المتكافئة بين بعض أسياد الأمس وحفداء أرقائهم السابقين.

ويلعب العاملان الاقتصادي والثقافي دوراً مهماً في الإبقاء على قدر من الاتصالات يستند إلى حاجة حفيد الرقيق السابق إلى المساعدة والحماية الاجتماعية في مجتمع قبلي، يحتاج فيه الأفراد إلى قبائل تتولى علاج المريض العاجز وتصفية ديون الغريم، وحتى الوصول إلى وظائف الدولة.

ويطرح مسألة العبودية العديد من الشخصيات المرموقة سياسياً ومهنياً، ومن أهم هذه الشخصيات مسعود ولد بولخير، وهو إداري تقلب في وظائف إدارية ووزارية مهمة تراوحت بين محافظ ولاية ووزير، وبو بكر ولد مسعود[٢٠٥]، وهو إداري بارز أيضاً أمضى معظم عمره الوظيفي متنقلاً بين إدارات الشركات الكبرى التي تمتلكها الدولة، وهو من المؤسسين البارزين لحركة «الحر»، والوزيران الحاليان محمد الأمين ولد أحمد والصغير ولد مبارك، والمفوض السامي للأمن الغذائي (برتبة وزير) بيغل ولد حميد، والأمين العام لمجلس الشيوخ الوزير السابق محمد ولد حمير، والفئة الأخيرة صامتة في الوقت الراهن من دون أن تتنكر لمبادىء الحركة.

ويلتقي أعضاء حركة «الحر» في الدفاع عن حقوق الأرقاء السابقين

---

(٢٠٥) تلقى ولد مسعود وهو سياسي معارض في نيسان/أبريل ١٩٩٣ دعوة من المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف للإدلاء بشهادته بشأن الرق الموريتاني، وكانت المنظمة الدولية لمناهضة الرق قد أصدرت تقريراً أفاد أن هذه الظاهرة موجودة في موريتانيا بأشكال مختلفة. انظر: **الحياة** (لندن)، ٢١/٥/١٩٩٣. حول الحر عموماً، انظر: Philippe Marchesin, *Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie,* Collection «hommes et Societés» (Paris: Karthala, 1992), p. 328.

باعتبارهم فئة اجتماعية، لكنهم يختلفون في طرح القضية بحسب انتماءاتهم الأصلية التي تتراوح بين الحركة الوطنية الديمقراطية اليسارية وحزب البعث. وهكذا يرى مسعود وزملاؤه الذين ينتمون إلى المعارضة أن الحراطين هم زنوج عُرِّبوا، وبالتالي فهم قومية منفصلة عن العرب، بينما يرى الآخرون أنهم فئة من فئات المجتمع العربي بلغتهم الحسانية العربية وانتمائهم الثقافي.

ويرى المتطرفون في حركة «الحر» أنه ما لم يصل مجتمع إلى قبولهم أزواجاً لبنات الفئة العليا، فالنظرة إليهم تبقى نظرة سيد إلى رقيق.

وتبدو مهمة تذويب الفوارق الاجتماعية مهمة عسيرة في مجتمع محافظ على بنيته وتقاليده الاجتماعية الموروثة.

٢ ـ التيار الإسلامي

يدين أفراد المجتمع الموريتاني كافة بالإسلام، ولا وجود لأي ديانات أخرى أو مذاهب كائنة ما كانت سوى للإسلام السني، المالكي مذهباً، الأشعري عقيدة، الجنيدي طريقة، وهو في هذا لا يختلف عن باقي مجتمعات دول المغرب العربي. وقد وصل المد الإسلامي في زمن مبكر إلى موريتانيا مع طلائع الفتح الأولى في القرن الثاني الهجري، وتدعم بهجرة القبائل العربية الحسانية واستقرارها في المنطقة، وكانت البلاد قاعدة انطلاق للدولة المرابطة التي امتدت شمالاً إلى المغرب والأندلس، واتسعت جنوباً إلى ما وراء السنغال وأفريقيا الغربية، كما كان للشناقطة دور مقدر في اتساع رقعة الإسلام جنوبيَّ الصحراء الكبرى في المناطق الأفريقية وانتشار اللغة العربية، إلى أن جاء الاستعمار الفرنسي فأراد أن تكون موريتانيا «منطقة عازلة» تحجز الوطن العربي عن عمقه الاستراتيجي الأفريقي.

إن حديثنا عن التيار الإسلامي هنا هو حديث عن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي يتبنى خطاب سيادة المنهج الإسلامي وإقامة الدولة الإسلامية، وهو يشكل امتداداً للمشروع الإسلامي الكلي الذي صاغته الحركات الإسلامية «الأم»، كالإخوان المسلمين في مصر، وأنتجت طروحاته قياداته الفكرية.

ويعود ظهور هذا التيار إلى السبعينيات من القرن العشرين مع انتشار الصحوة الإسلامية وعودة بعض الطلاب الموريتانيين الذين درسوا في بلدان

عربية وتأثروا بالطرح الإسلامي، ويؤدي الإسلاميون نشاطهم من خلال بعض الهيئات المعترف بها رسمياً مثل الجمعية الثقافية الإسلامية في موريتانيا التي أُنشئت سنة ١٩٧٩ على اعتبار أنها «هيئة غير سياسية»، وكان للمظاهرات والاحتجاجات التي قادها التيار إبان طرح مشروع دستور عام ١٩٨١ للاستفتاء الشعبي دور مهم في رفض ذلك المشروع الذي تضمن ما يناقض مبادىء الإسلام حسب وجهة نظر الإسلاميين. ومثلت حقبة الرئيس ولد هيدالة العصر الذهبي للتيار الإسلامي بعد أن تبنى النظام شعار «تطبيق الشريعة الإسلامية» وإقامة الحدود الشرعية، وكانت فرصة للحركة الإسلامية لدعم هذا الشعار الذي جاء على «طبق من ذهب» ومن دون تضحيات تذكر.

وعلى الرغم من التعاطف الكبير الذي يلقاه التيار الإسلامي في الأوساط الشعبية، بسبب طبيعة الشعب الموريتاني المسلم وسرعة تقبله للطرح الإسلامي، فإن قادة التيار يعوزهم تقديم المشروع الإسلامي البديل الذي يناسب الحالة الموريتانية ويعالج أزماتها.

وينطلق الإسلاميون في طرحهم من مسألة تأكيد الهوية الإسلامية، وينساقون وراء ترشيح القيم والمبادىء الإسلامية من دون تقديم الحلول الجذرية للمشاكل التي يعاني منها المجتمع، خصوصاً مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا كانت بعض التيارات السياسية قد استفادت من الديمقراطية التي يمنحها دستور عام ١٩٩١ فشكلت أحزاباً سياسية للخروج من «عنق الزجاجة» الحركي والتنظيمي وتجاوز التسميات المرتبطة بالإخفاق والعجز التاريخي، فإن الإسلاميين قد حظر عليهم مثل ذلك، عندما تم رفض الاعتراف بحزب الأمة ذي التوجه الإسلامي بناءً على القانون المنظم للأحزاب الذي بموجبه «تمتنع الأحزاب عن القيام بأي دعاية مخالفة لمبادىء الإسلام الحنيف، ولا يمكن أن ينفرد حزب سياسي بحمل لواء الإسلام»[٢٠٦].

ولقد ظل التيار الإسلامي بمنأى عن الضربات الأمنية التي وُجهت إلى أكثر التنظيمات السياسية حتى الآونة الأخيرة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)

(٢٠٦) المادة ٦ من القانون المنظم للأحزاب السياسية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر في ١٩٩١/٧/٢٥.

حينما تم اعتقال العشرات من الإسلاميين وإغلاق الهيئات والنوادي والجمعيات القريبة من وسطهم، بتهمة التدريب والتخطيط للقيام بأعمال تهدد الأمن العام، ولكن أفرج عن تلك المجموعات في النهاية بعد إعلان بعضها في وسائل الإعلام الرسمية «توبته» وتراجعه عن العمل التنظيمي السري[٢٠٧].

واعترف المعتقلون في التحقيقات التي أجريت معهم بانتمائهم إلى تنظيم يدعى «الجهاد الإسلامي»، واعترف آخرون بالانتماء إلى تنظيم «الحركة الإسلامية» في موريتانيا «حاسم»[٢٠٨] الذي يعد من أوسع التنظيمات الإسلامية انتشاراً.

وأما الخطاب الذي يقدمه التيار الإسلامي كموقف له من الهوية والوحدة الوطنية، فيمكن أن نلمح فيه موقفين: **أحدهما** للحركة الإسلامية في موريتانيا «حاسم» وهو موقف معتدل إلى حد ما، **وثانيهما** لتنظيم آخر يدعى «القوى الإسلامية الموحدة» ولا يتمتع بشهرة تذكر في ساحة الإسلام السياسي الموريتاني.

ويحرص خطاب «حاسم» على تأكيد أن الإسلام هو الأساس الذي شيدت عليه الوحدة الوطنية، وأنه هو الذي استطاع أن يصوغ المجتمع صياغة جديدة تقوم على أسس واضحة للتفاضل، ومن أبرزها التقوى والعمل الصالح، تجسيداً لقول الرسول (ﷺ): «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»؛ الأمر الذي أدى إلى التأثير الفاعل في المؤسسات القبلية، إذ تبدلت العادات العشائرية، وتقلصت ظاهرة الاعتزاز بالعرق واللون واللغة، وتوطد الاتصال عن طريق المساكنة والتزاور، وشاع الزواج المختلط (بين العرب والسود) وتعمقت الصلات وزادت الثقة بين المجموعتين البيضاء والسوداء قبل الاستقلال[٢٠٩].

وتحتل نظرية «التآمر» مكانة بارزة في خطاب الحركة؛ ففرنسا هي التي قامت بزرع القنبلة العرقية لتستطيع تفجيرها في الوقت الذي تشعر فيه بأي تهديد لمصالحها في البلد[٢١٠]، كما أن الوحدة الوطنية هي ضحية تآمر رهيب

---

(٢٠٧) **الحياة** (لندن)، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٢٠٨) المصدر نفسه.

(٢٠٩) عبد الله ولد حمدي، «أزمة المجتمع الموريتاني المعاصر،» **البصائر** (نواكشوط)، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٥.

(٢١٠) الإسلاميون، «دعوها فإنها...،» منشور (نواكشوط: ٢٥/ ١١/ ١٩٨٧).

خططت له الدوائر الصليبية الصهيونية، ولا بد من عمل شجاع حكيم يعيد إلينا كرامتنا ويعزز وحدتنا، والإسلام وحده يمكن أن يقدم معالم ذلك الحل المرغوب[٢١١].

وتلقي الحركة باللائمة، في الهزات التي تتعرض لها الوحدة الوطنية، على الدعوات القومية المتطرفة، عربية أكانت أم زنجية. وهي دعوات مدمرة، وخارجة على أخلاقيات بلدنا المسلم الذي لا يعرف وحدة إلا في الإسلام ولا اطمئناناً إلا إليه، مهما حاول الموتورون من محاولات لإيجاد بديل جامع غير الإسلام، تلك المحاولات التي باءت بالفشل والانتكاس في وجه تمسك هذا المجتمع بإسلامه[٢١٢].

وتتصور «حاسم» أن الوحدة الوطنية يجب أن تظل محمية مصونة بمظهرها وحدة الشعب ووحدة الأرض والكيان، ولا يجوز بحال من الأحوال التفريط بشيء من ذلك، ولا التعامل مع من يتلاعبون به. وتؤكد ضرورة بذل الغالي والنفيس لحماية هذه الوحدة المقدسة التي هي حصيلة قرون من التعايش والتمازج في ظلال هذا الدين العظيم، ولم يتحول ذلك العناق إلى فرق إلا في عهد دولة الاستقلال وبروز المنازعات العنصرية المفرقة[٢١٣].

ويصل الإسلاميون في طرحهم إلى مسلَّمة مفادها أن الإسلام يمثل العامل الوحيد الحاسم في تحديد هوية الشعب الموريتاني[٢١٤].

أما الطرح الذي تقدمه القوى الإسلامية الموحدة (قسم)، وهو قريب من الطرح العروبي، فهو ينطلق من أن:

ـ موريتانيا بلد إسلامي والشعب المسلم مئة في المئة، يطالب بالدولة الإسلامية في كل المجالات.

ـ موريتانيا بلد عربي بحكم الأكثرية العربية وبحكم اللسان «ألا إنما

---

(٢١١) الإسلاميون، «هذا بلاغ للناس،» منشور (نواكشوط: أيار/مايو ١٩٨٩).

(٢١٢) الإسلاميون، «دعوها فإنها. . . ،» ص ٢.

(٢١٣) انظر منشور الحركة الإسلامية في موريتانيا (حاسم) (نواكشوط: ١٤/٤/١٩٩١).

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٣.

العربية اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي» والشعب العربي المسلم يطالب بتعريب الدولة ثقافياً وحضارياً.

ـ موريتانيا بلد أفريقي بحكم الأقلية الأفريقية بشرائحها البولارية والسوننكية والوولفية وبحكم الموقع الجغرافي، والشعب الأفريقي المسلم يطالب بأسلمة الدولة وتقريبها وحماية حقوق الأقلية وصيانة حقوق الأكثرية في إطار شرعية دولة الإسلام[٢١٥].

وفي مجال الهوية الثقافية، يرى قسم أن الثقافة العربية الإسلامية هي ثقافة هذا البلد وهويته الثقافية التي جمعت تلاميذ الحاج عمر تال (زنجي) والشيخ ماء العينين (عربي) في المحضرة الموريتانية مثلما جمعتهم في مقاومة أعدائها. ويفرض التميز الإسلامي اليوم على المجلّين لهذه الوحدة الثقافية التي صنعها علماء هذا البلد وقادة المقاومة جملة من المسلمات العلمية والثقافية:

ـ أن اللغة العربية هي لغة العمل ولغة السيادة بوصفها لغة الإسلام المصطفاة لوحي الله.

ـ اللغة الأجنبية مدعو إلى تدريسها كوسيلة لإبلاغ الدعوة ونشر ثقافة الإسلام والتحاور الحضاري لكنها ليست غاية في حد ذاتها.

ـ لغات التخاطب الوطنية البولارية والسوننكية والوولفية، يجب أن يهتم بها في إطار المبدأين الأولين، لا أن تكون هدفاً لتقسيم وحدة شعبنا، وبالتالي فإن ترسيماً بالحرف العربي هو سنة سلف هذه الشرائح من أبناء شعبنا[٢١٦].

ويتسم خطاب أعضاء هذا الفصيل بنظرية عداء شديدة تجاه حركة فلام، إذ يوصفون بكونهم «حلفاء المظلة الدولية للاستكبار العالمي ودعاة الهرج والفتن، والتي توصف بأنها أيضاً حركة «خوارج» يعامل أفرادها كخوارج من الناحية الشرعية، أما مسؤولية رعاية «التفرقة العنصرية» ـ حسب رؤية الحركة ـ فهي تقع على الحركة الشيوعية التي رعت هذه التفرقة، بالتعاون مع السفارات الأجنبية، وتستبعد الحركة حدوث أي تنسيق بينها أو تحالف مع «فلام» أو مع الحركة الشيوعية ممثلة في (M.N.D.)[٢١٧].

---

(٢١٥) القوة الإسلامية الموحدة، **البيان التوجيهي** (نواكشوط: ٧/ ٥/ ١٩٩١)، ص ١٠.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢١٧) المصدر نفسه، ص ١٥.

٣ ـ التيار الشيوعي

يعود ظهور التيار الشيوعي إلى الانتكاسات التي مني بها التيار القومي العربي إثر هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي أدت إلى انكماش في المد القومي وحدوث انشقاقات في صفوف حركة القوميين العرب «الأم»، وكذلك تنامي «الجيوب اليسارية» داخلها؛ مما أحدث نقلة كبيرة على مستوى التنظير الأيديولوجي، حيث اتجهت اتجاهاً يسارياً ماوياً (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ). من هنا خرجت الحركة الوطنية الديمقراطية سنة ١٩٦٩، من بين كوادر التيار القومي، وقدمت الحركة طرحاً ديمقراطياً اجتماعياً اشتراكياً تبنت فيه شعارات العدالة الاجتماعية، والصراع الطبقي، والسيطرة على الثروات الوطنية[٢١٨].

ويرى البعض أن الحركة عملت على تذويب وتجاوز التناقض الحاصل بين مختلف القوميات - الذي مثل التناقض الرئيسي في الماضي ـ وإحلال التناقض الحاصل بين مجموع طبقات الشعب والنظام النيوكولونيالي محله[٢١٩].

وقد دخلت الحركة في صراع مع السلطة، واستخدمت فيه التنظيمات الطلابية والنقابات العمالية متحالفة مع التيار القومي، وبلغت المصادمات ذروتها سنة ١٩٧٣، بحيث اعتقل حوالى مئة شخص. وإثر هذه الأحداث رأى الرئيس ولد داده أن أكثر الطرق لسحب البساط من تحت أقدام الحركة هو في اتخاذ سياسات للالتفاف حول أهدافها، وهكذا أعلن مؤتمر حزب الشعب عام ١٩٧٣ قراراً للحكومة بالخروج من منطقة الفرنك الأفريقي وسك عملة وطنية، كما تم تأميم شركة ميفرما[٢٢٠].

وإزاء الموقف من هذه الإصلاحات التي وجدت صدى في أوساط الحركة انقسم الرأي داخلها، فرأى البعض ضرورة تشجيع التوجهات الإصلاحية لدى النظام، ورأى فريق آخر في هذه الإصلاحات خدعة لتغليف الاستعمار الجديد، وتولد عن هذين الرأيين جدل حول أسلوب العمل النضالي خلال المرحلة المقبلة؛ ذلك أن هناك اتجاهاً يرى أن الدعاوى الموضوعية للصدام

---

(٢١٨) محمد أحمد، «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية،» ص ١١٥.

(٢١٩) Chassey, *Mauritanie 1900-1975: Facteurs économiques, politiques, idéologiques et éducatifs dans la formation d'une société sous-développée,* p. 406.

(٢٢٠) Marchesin, *Tribus ethnies et pouvoir en Mauritanie,* p. 329.

النضالي صارت تختفي، وأن على الحركة أن تبلور تكتيكاً جديداً، ولكن هذا الاتجاه وجد معارضة من اليساريين، الذين وصفوه بالبيروقراطية. وكانت النواة الماركسية الفاعلة قد بدأت تنزعج من أي رأي لا يوافقها، وبالتالي بدأت في البحث عن إطار جديد يحقق لها انسجاماً فكرياً داخل الحركة. وهكذا شهد الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ تأسيس حزب الكادحين الموريتاني (P.K.M.)، وقد أعلن المؤسسون يومها أن حزب الكادحين يأتي بمثابة رد سياسي على الشعب الموريتاني وحالة الجمود والتذبذب في صفوف الحركة، غير أن الأمر المؤكد هو أن هذا التأسيس جاء نتيجة منطقية للأزمة الداخلية التي تعرضت لها الحركة ومأزقها الفكري والسياسي، كما شكل من جهة ثانية استجابة واضحة للدعاوى العميقة لدى النواة الماركسية في تحقيق انسجامها الفكري وغربلة الحركة[٢٢١].

وقد حدد الحزب أهدافه بقلب النظام القائم، وإقامة الجمهورية الوطنية الديمقراطية عن طريق تشكيل جبهة وطنية تضم جميع الفصائل السياسية، وذلك حول برنامج مقترح يضم اربع عشرة نقطة، وركز حزب الكادحين في نشاطه السياسي التربوي على مكافحة النزعة الإصلاحية داخل الحركة التي اتجهت إلى مهادنة النظام والتنسيق معه، وشهدت عام ١٩٧٣ سعياً من الحزب إلى تحقيق فكرته المتعلقة بالجبهة الوطنية لإسقاط النظام القائم، وتأسيس الجمهورية الوطنية الديمقراطية، إلا ان ذلك لم يتحقق، بل وجه الحزب رسالة مفتوحة في ٢٨/١/١٩٧٤ إلى النظام ضمنها برنامجاً من ٥ نقاط هي[٢٢٢]:

- فتح الحريات الديمقراطية.
- تأميم الشركات الإمبريالية وبناء اقتصاد وطني مستقل وحديث.
- القضاء على المجاعة وتحسين ظروف الشعب.
- حلٌّ حقيقيٌّ للمسألة الوطنية.
- الدعم الفعال لنضال الشعب الصحراوي.

وبهذا أعلن الحزب رغبته في الدخول إلى السلطة. وشهدت سنة ١٩٧٤

(٢٢١) محمد أحمد، «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية،» ص ١١٦.
(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.

تحول الخصام بين الحزب والنظام إلى وئام وتوافق، انضم بموجبه الكادحون إلى حزب الشعب الحاكم، وتبوؤا مراكز عليا ما برحوا يشغلونها حتى بعد سقوط نظام الرئيس ولد داده الذي خلفه العسكريون في السلطة(٢٢٣). وشهدت فترة حكمهم تأسيس حركة التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية (AMD) في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٠، في باريس، وهي ذات ميول يسارية، وضمت بعض الكادحين السابقين، وسعت إلى إسقاط نظام حكم الرئيس ولد هيدالة في ذلك الوقت، ونادت بالحياد في حرب الصحراء.

ويعتبر التيار الماركسي ممثلاً في الحركة الوطنية الديمقراطية (MND) في الوقت الراهن أحد أهم الفصائل السياسية المكونة لحزب اتحاد القوى الديمقراطية ـ عهد جديد المعارض(٢٢٤) ـ في إطار التعددية السياسية التي تعرفها البلاد منذ عام ١٩٩١، وإن كان البعض يرى أن الحركة دأبت عبر تاريخها السياسي على معارضة الأنظمة المدنية والتحالف مع الأنظمة العسكرية المتعاقبة بما فيها الفترة العسكرية من حقبة الرئيس معاوية(٢٢٥).

وتتشكل الحركة في الأساس من نخب سياسية وثقافية معتبرة، وتحتل مراكز مرموقة في أجهزة الدولة، لكنها في الوقت نفسه تفتقر إلى القاعدة الشعبية والتأييد الجماهيري، مما يسهل وصفها بأنها قمة بلا قاعدة. وربما يكون ذلك بين أسباب أخرى، أهمها سقوط اليسار الدولي، هو ما لم يشجع الحركة على إنشاء حزب وطني ديمقراطي على غرار التيارات السياسية الأخرى في ظل التعددية السياسية المتاحة. أما بالنسبة الى الطرح الذي تقدمه الحركة حول الهوية والوحدة الوطنية، فينبغي أن نشير في البداية إلى أن هذا الطرح ينطلق بشكل عام من طروحات التحليل الماركسي اللينيني، وبالذات التحليل الماوي، وتحليل هذا الأخير للمجتمعات الأفريقية، وهي تحليلات باتت وقتها تروي العطش الفكري لدى البرجوازية الصغيرة المثقفة على الرغم من إطارها «العائم المحلق».

---

(٢٢٣) *Letter ouverte,* 28/1/1974, p. 3

(٢٢٤) يضم هذا «الاتحاد» فصائل سياسية متناثرة، فإضافة إلى الحركة الوطنية الديمقراطية هناك حركة الحر وحركة فلام اللتان لم تكونا بعيدتين عنها، بل إن البعض يعتقد أن نشأة هاتين الحركتين تمت في كنفها، وجناح من التيار الإسلامي ممثلاً في حزب الأمة المحظور.

(٢٢٥) سيدي محمد ولد محمد، «الأحزاب السياسية أقنعة جديدة،» **القافلة** (نواكشوط)، العددان ١٥-١٦ (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٥.

وتنتقد الحركة عنصرية الأفارقة الزنوج وتطرف القوميين العرب في ما يقدمون من أفكار، لكنها تُحمل الأفارقة الزنوج مسؤولية التحريض على أحداث ١٩٦٦ وما تلاها، وتوجه النقد إلى «فلام» التي لم تستطع أن تحدد ما إذا كانت تفضل تبني مواقف الأقليات المضطهدة، أم اللجوء إلى المغالاة باسم «الأكثرية السوداء»، ومنع العرب بالقوة من امتلاك أراضي ضفة النهر. ومن جهتها فإن الشوفينية العربية هي الأخرى لم تطرح المشكلة طرحاً سليماً، فقد طالبت بالتعريب الفوري للتعليم في سنة ١٩٦٠، من دون مراعاة المصالح الثقافية للأفارقة الزنوج. ورددت شعارات مشحونة بطروحات عنصرية مثل «موريتانيا للعرب فقط» و«يجب أن تخضع الأقلية للأكثرية»، و«وقف الهجرة الزنجية»[٢٢٦].

وتعزو الحركة تصاعد التوتر العرقي، منذ عام ١٩٧٨، إلى عاملين: **أحدهما** «انحسار نفوذ الفكر الوطني جراء محاولة التصفية التي عرفتها الحركة الوطنية الديمقراطية»، **وثانيهما** «تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاستعماري الجديد... بالإضافة إلى نتائج الأزمة الرأسمالية الدولية»[٢٢٧].

وإذا كانت الحركة تنتقد الشوفينية العربية والعنصرية الزنجية، فإنها كذلك تنتقد بصورة أشد السياسة الرسمية المتبناة منذ الاستقلال «باسم الوحدة الوطنية التي يمنع الحديث عن القوميات المكونة لهذا الشعب والمشاكل المتعلقة بتعايشه»، وسياسة النعامة هذه هي التي أفسحت المجال أمام التدابير السيئة، «فالمتسترون بلامبالاة الدولة يجذبون كل المصالح نحوهم بينما يرجع الآخرون إلى التطرف».

على رغم هذه الانتقادات، فإن الحركة لا تخفي تعاطفها مع الأفارقة الزنوج حين تصل في تحليلها إلى نتيجة مؤداها "أن الشوفينية قد تقوت في هذه اللعبة بحكم وزن الأكثرية، مما جعل خطر التهميش والاحتواء يبدو أكثر بروزاً بالنسبة الى الأفارقة الزنوج». ومما يشير إلى ذلك أيضاً إصدار الحركة بياناً شديد التعاطف مع المعتقلين الزنوج يحمل عنوان: من جرائم الدكتاتورية العسكرية الشوفينية والفاشية، ويتضمن قوائم بعشرات الزنوج الذين تقول الحركة إنهم اختفوا تحت التعذيب في سجون النظام الطائعي.

أما في ما يخص التعامل مع «المسألة القومية» ـ التي هي «مشكلة حقيقية» حسب تعبير الحركة ـ فهو طرح هذه المشكلة طرحاً صحيحاً، وهو

(٢٢٦) الحركة الوطنية الديمقراطية، **منشور سياسي** (نواكشوط: ١٨/١١/١٩٨٧)، ص ١-٢.
(٢٢٧) المصدر نفسه، ص ٣.

الطرح الذي استطاعت الحركة من خلال تقديمه شل نشاط الشوفينية والقومية الضيقة عندما تم توحيد كل القوى الحية من قومياتنا حول برنامج وطني يطرح المسألة طرحاً صريحاً وعادلاً ويقوم على الأسس التالية:

ـ الاعتراف بوجود القوميات (العربية والبولارية والسوننكية والوولفية) بمطامحها الخاصة المشروعة.

ـ التأكيد على أن الحل الصحيح الدائم للمشكلة القومية لن يتحقق إلا في ظل نظام الاستقلال الوطني والديمقراطية السياسية والاجتماعية.

وتعتقد الحركة أنه بفضل هذا الطرح الذي قدمته هدأت النزاعات العنصرية، وهي الفترة الوحيدة التي هدأت فيها من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٥، عندما التفت القوى الحية حول برنامج يطرح المسألة القومية طرحاً صريحاً عادلاً[٢٢٨].

وحسب تصورها، فإن تحقيق الوحدة الوطنية، التي هي «الضمانة الوحيدة لمصالح الشعب العامة والخاصة» يجب أن ينطلق من المطالبة بـ:

ـ التخلي عن سياسة الصمت الرسمية تجاه المسألة القومية، وفتح مناورة وطنية تجري ضمن الأشكال المناسبة والديمقراطية.

ـ حرية الرأي للجميع بما في ذلك التيارات القومية الأفريقية الزنجية والعربية، شريطة أن تندد بالعنف العنصري.

ـ النضال ضد التسميم العنصري وكافة أشكال التمييز والتجريم الموجهين ضد إحدى قومياتنا[٢٢٩].

وهكذا يتجلى أن الهوية السياسية الوطنية تعيش أزمة في فكر وطرح النخب السياسية والثقافية التي هي صفوة اجتماعية، فهل يعود ذلك إلى انعدام تراث الدولة المركزية، أم يعود إلى ديناميكية نشوء الكيان السياسي الموريتاني، أم هو مجرد تباين في المشارب والمآرب لدى النخب السياسية؟ وما هي انعكاسات ذلك على الكيان نفسه؟ وهل يتعلق الأمر بقصور النخب الحاكمة عن بلورة خطاب الهوية الوطنية؟!

---

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٢٩) الحركة الوطنية الديمقراطية، **منشور سياسي** (نواكشوط: ٣٠/٤/١٩٨٩).

الفصل الثالث

التفاعلات الموريتانية ـ العربية

من المسلم به اليوم على نطاق واسع في دراسة العلاقات الدولية أن العلاقات الخارجية لدولة ما لا يمكن أن تنفصل عن العوامل السياسية الداخلية، لا بالمستوى الذي يؤدي إلى تشكيل وتحديد السياسة الخارجية للدولة فحسب، ولكن أيضاً بمستوى غالباً ما تكون له نتائج مباشرة على المجتمع السياسي الوطني.

وفي هذا السياق، فإن أي مبادرة باتجاه الخارج إنما تهدف في الواقع إلى تعزيز المقومات الوطنية أكثر من النظام الدولي نفسه.

وحالة موريتانيا تبرز ذلك التداخل الوثيق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، كما تؤكد الانطباع بأن التوجهات الكبيرة للدبلوماسية الموريتانية لها انعكاساتها الحيوية على وجود الكيان الموريتاني نفسه كأمة وكدولة، من هنا يمكن فهم أن السياسة الخارجية تصبح الرهان الرئيسي في الحياة السياسية الوطنية.

وبصورة أكثر وضوحاً، فإن موريتانيا واجهت إبان استقلالها صعوبات كبيرة فرضت عليها السعي لمواجهة تلك الصعوبات عبر سياسة خارجية نشطة، ارتبطت بمحاور أهمها:

ـ أن موريتانيا برزت بداية كمجتمع سياسي مجزأ، وبالتحديد كمجتمع في طور التكوين ويضم الكثير من الفوارق السياسية والاقتصادية والعرقية، وله محاوره الخاصة به. وتظهر الصعوبة هنا في احتواء هذه العناصر في دولة واحدة، خاصة أن الجزء الأكبر من السكان هو من البدو الرحل الذين لا تتلاءم عقليتهم مع فكرة الدولة، إذ إنه بعد سقوط الدولة المرابطية لم تعرف

البلاد الحكم المركزي، وإن كانت قد عرفت أنماطاً من الحكم التقليدي في ظل الإمارات الحسانية. وفي هذا السياق، يفترض أن السياسة الخارجية الموريتانية تهدف، أول ما تهدف، إلى بناء الدولة وتضييق الفوارق السياسية ودمجها في مجتمع حديث.

وفي الواقع، فإن هذا يعني أن الدبلوماسية سوف تسعى إلى ترسيم الحدود ومراقبة الأشخاص والبضائع والحيوانات وتحديد علاقاتها مع جيرانها المباشرين بصورة واضحة، بحيث تكون العلاقات الخارجية مضبوطة ولا تتناقض مع العلاقات الداخلية في الدولة.

وفي الواقع، فإن هذا يعني أن الدبلوماسية سوف تسعى إلى ترسيم الحدود ومراقبة الأشخاص والبضائع والحيوانات وتحديد علاقاتها مع جيرانها المباشرين بصورة واضحة، بحيث تكون العلاقات الخارجية مضبوطة ولا تتناقض مع العلاقات الداخلية في الدولة.

ـ أن موريتانيا حين حصلت على استقلالها كانت بلداً لم تُستغل موارده الاقتصادية بعد ـ على الرغم من وفرتها ـ والبنية التحتية ضعيفة جداً أو تكاد تكون معدومة، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الموريتاني يعتمد، من حيث الاستيراد والتصدير، على المتروبول اعتماداً كلياً كما أن السنغال هي منفذ هذا الاقتصاد الوحيد.

وهكذا كان من أولويات السياسة الخارجية التوجه إلى الخارج للحصول على المساعدات ورؤوس الأموال الضرورية لنمو موريتانيا الاقتصادي، وبناء اقتصاد «ذاتي» مستقل.

ـ لكن موريتانيا بحاجة أيضاً إلى دعم خارجي لتأكيد وجودها، فحدودها متنازع عليها مع جاراتها المغرب وحليفاتها. وموريتانيا أيضاً متهمة من قبل الكثير من الدول التقدمية في العالم الثالث بأنها «كيان مصطنع» وبأنها «سلاح الإمبريالية»، وهكذا نفهم أن الدبلوماسية الموريتانية عملت في الجزء الأكبر من نشاطها وجهودها من أجل القبول بها عضواً كاملاً ومستقلاً في المجتمع الدولي.

إن هذه المبادىء والغايات للدبلوماسية الموريتانية إنما تنصب كلها في مجرى واحد، وتسعى لتأكيد غاية مركزية واحدة هي تأكيد الذات (الهوية) وبناء الشخصية الموريتانية المستقلة.

وفي هذا الفصل سيكون من المناسب درس التفاعلات الموريتانية ـ العربية ضمن مباحث ثلاثة تتعلق بالتطور التاريخي والمراحل التي مرت بها هذه التفاعلات قبل أن تصل إلى اندماج موريتانيا في النظام الإقليمي العربي ثم الأطر التنظيمية والأسس القانونية التي تؤطر التعاون الموريتاني ـ العربي (مبحث أول)، ودرس العلاقات الفنية في الميادين الثقافية والتجارية والمالية (مبحث ثانٍ).

أولاً: التطور التاريخي والإطار التنظيمي

١ ـ التطور التاريخي

شكّل هاجس الحصول على الاستقلال والعمل على الحفاظ عليه محوراً رئيسياً للسلوك الدولي للدبلوماسية الموريتانية منذ حقبة الحكم الذاتي؛ ويعود ذلك من جهة إلى السياق الذي تم فيه منح الاستقلال لموريتانيا الذي جعلها تتأثر بالمسار السياسي الذي عرفته مجموعة غرب أفريقيا الفرنسية (A.O.F.) بعد قيام فرنسا بتعديل علاقاتها القانونية والسياسية بهذه المجموعة، والذي كان من نتائجه تفكك وحدة هذه المجموعة وظهور مشاريع ترتيبات اندماج إقليمية، بعضها بدعم فرنسي (فدرالية مالي، اتحاد دول الوفاق، المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية)، ومن جهة ثانية وخلافاً لمصير استقلال نظرائها في غرب أفريقيا، فإن موريتانيا قد اضطرت إلى الدفاع عن هذا الاستقلال في مواجهة مطالب ترابية خارجية، خاصة تلك التي صدرت عن المغرب الذي لم يكن يرى في الإقليم الموريتاني سوى مجرد امتداد طبيعي لإقليمه الجنوبي التاريخي، وهذا ما دفع النخب السياسية الموريتانية إلى تأكيد الاستقلال، على محورين:

ـ توخي تأكيد الخصوصية، السياسية منها والتاريخية والإثنية تجاه أصدقائهم المباشرين في الأقاليم التابعة لمجموعة غرب أفريقيا الفرنسية (A.O.F.) برفضهم الفكرة الفدرالية؛ الفكرة التي كانت ترمي إلى تجميع أقاليم وبلدان هذه المجموعة ضمن وحدة مؤسسية ترابية. وهو الشكل الذي رأى الموريتانيون أنه يتنافى مع خصوصيتهم، وأيضاً تجاه فرنسا (دولة المتروبول)، حينما رفضت موريتانيا المساهمة في المشروع الصحراوي الفرنسي (المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S.) الذي كان الهدف

الفرنسي منه الاستفادة من الثروات الموجودة في الصحراء الموريتانية والجزائرية (الحديد، الغاز، النفط). وقد رأى الموريتانيون أن هذا المشروع ذو طبيعة سياسية تزج بموريتانيا في غموض السياسة الفرنسية للشمال الأفريقي، ويكون في الوقت نفسه متناقضاً مع طموحاتهم إلى الاستقلال.

ـ أما المحور الثاني فقد عكسته سياسة التصدي للمطالب المغربية، وهي السياسة التي استغرقت كل جهود الدبلوماسية الموريتانية إبان فترة الاستقلال، بل ظل ذلك الهاجس مسيطراً خلال عقد الستينيات للدفاع عن الذاتية والاستقلال.

وقد كان لهذين المحورين أثرهما الواضح في سياسة موريتانيا الخارجية، وتفاعلاتها الإقليمية، خصوصاً المحور الأخير الذي تأثرت به العلاقات الموريتانية العربية أيما تأثر، بل شكلت تلك المطالب أكبر عقبة في وجه سعي موريتانيا لإقامة علاقات طبيعية مع أشقائها من الدول العربية، بل إن تلك القضية قد عرقلت ـ ولو لفترة وجيزة ـ قبول موريتانيا عضواً في النظام الدولي، وأهم مؤسساته الأمم المتحدة. إلا أن جهود الدبلوماسية التي لا تعرف الكلل استطاعت تذليل الصعوبات وتجاوز العقبات، وانتقلت بالعلاقات الموريتانية ـ العربية من مرحلة العداء والتأزم إلى مرحلة من التقارب والتفاهم، وأخيراً التعاون والتضامن[1].

أ ـ مرحلة التأزم

انبنى موقف الدول العربية من موريتانيا على أساس من تأييد المطالب المغربية في الإقليم المستقل حديثاً، وقد اعتمدت المغرب على هذا التأييد باعتباره سند الشرعية الدولية لمطالبها. ومن هذا المنطلق حرص المغرب على خلق حضور نوعي في علاقاته مع أعضاء الجامعة العربية، وذلك حينما قرر التخلي عن تردده بشأن الانتماء إلى مؤسسة دولية قومية (الجامعة)، بالشكل الذي صيغت به منذ سنة ١٩٤٥ بأن قدم طلب العضوية فيها بعد تردد دام سنتين منذ حصوله على الاستقلال دافعاً تونس لكي تحذو حذوه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أبدى المغرب رغبته في ربط الاتصال بدول هذه

(١) انظر: عمر العسري، «الأبعاد الجهوية والدولية للاستقلال الموريتاني،» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦)، ص ١٥٢.

المجموعة، من ذلك الزيارة التي قام بها الأمير مولاي الحسن، ولي العهد، إلى الشرق الأوسط، والجولة الرسمية التي قام بها الملك محمد الخامس في كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ إلى عدد من عواصم الشرق العربية، حيث تم التأكيد، في جميع البيانات الختامية التي كانت تعقب كل زيارة، على مغربية الإقليم الموريتاني[٢].

وقد يكون مناسباً أن نعرض هنا ـ ولو في عجالة خجولة ـ الموقف المغربي نفسه الذي قام عليه التأييد العربي قبل أن نعرض حيثيات التأزم في العلاقات بين موريتانيا والدول العربية.

(١) المطالب المغربية: لم تعبر المغرب عن سياستها تجاه موريتانيا دفعة واحدة، وإنما عبرت عنها خطوة خطوة حسب الظروف السائدة والإمكانات المتاحة والضمانات الدولية. وكذلك تطور وضعية موريتانيا في إطار علاقاتها مع فرنسا. ولقد ظهرت بوادر هذه السياسة المغربية منذ وقف العمل بمعاهدة الحماية الفرنسية على المغرب باتفاقية ٢ آذار/مارس ١٩٥٦. وخلال مفاوضات الاستقلال مع فرنسا حرص المغرب على إثارة مسألة الحدود المغربية، وتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة مشتركة للتوصل إلى حل بشأن هذه المسألة[٣]. وكانت المغرب ترمي بالطبع إلى تعديل الحدود الجنوبية بحيث تتضمن إقليم موريتانيا، ولكنها لم تكن قد أعلنت ذلك صراحة.

ويرجع معظم المحللين السياسيين المغاربة تاريخ الاهتمام الرسمي للمغرب بموريتانيا إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٨، وهو اليوم الذي طالب فيه الملك محمد الخامس في «المحاميد» على التخوم المغربية الجنوبية الشرقية أمام القبائل الصحراوية، بعودة الصحراء في إطار احترام الحقوق التاريخية للمغرب وطبقاً لرغبة سكان المنطقة[٤].

وكان التعبير الأكثر وضوحاً هو ما قاله الزعيم الوطني المغربي علاّل الفاسي في مقالة صحافية دعا فيها إلى أن تشمل حدود المغرب جميع الأجزاء

---

(٢) يونس بحري، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها** (بيروت: دار الحياة، ١٩٦١)، ص ٣١.

(٣) لم تجتمع هذه اللجنة إطلاقاً، لأن فرنسا ظلت ترفض مناقشة موضوع الصحراء بسبب عدم اختصاصها، لأن إسبانيا هي التي تسيطر على الإقليم، كما رفضت فرنسا مناقشة موضوع موريتانيا.

(٤) انظر: *Le Monde*, 27/2/1958.

الغربية من الصحراء الكبرى حتى حدود السنغال. وشملت المطالب المغربية أجزاء من الصحراء الجزائرية والصحراء المالية حتى مدينة تومبوكتو(Tombouctou). واستند الفاسي في مقالته إلى بعض الحجج التاريخية والقانونية[٥]. ويبدو أن هذه المقالة كانت من قبيل استكشاف الطريق؛ ذلك أن الحكومة المغربية لم تؤيد بصورة رسمية الحجج التي استند إليها الفاسي، وإن كانت عينت في الوقت نفسه ممثلين للمناطق الصحراوية في المجلس الاستشاري المغربي[٦].

ويتبنى المغرب موقفاً يرفض اعتبار المشكلة الموريتانية نزاعاً حدودياً على غرار ما شهدته القارة السمراء بالنسبة الى معظم الدول الأفريقية عقب استقلالها، كما أنه لا يعتبره نزاعاً مغربياً موريتانياً، أي بين دولتين أفريقيتين. وقد عكس هذا حملته الدبلوماسية ضد كسب موريتانيا الاعتراف الدولي. وبخصوص طبيعة الحجج التي اعتمد عليها المغرب لتأكيد «مغربية» موريتانيا، استندت السلطات المغربية إلى نوعين من الحجج: **الأول** ذو طبيعة تاريخية، و**الآخر** ذو بعد قانوني، وقد تضمنهما الكتاب الأبيض الذي أصدره المغرب في الموضوع.

(أ) **الحجج التاريخية**: ويستند هذا النوع من الحجج إلى الروابط التي وصلت بين موريتانيا والمغرب، والتي امتدت حتى مجيء الاستعمار الفرنسي، وهي روابط دينية تشير إلى صلة سلاطين المغرب العلويين والسعديين بسكان الإقليم الموريتاني بحكم مركز السلطان الديني لدى المسلمين، وبحكم عامل التوحد المذهبي، في المنطقة كلها. ومن ذلك إيفاد قوات سلطانية لدعم وتولية بعض أمراء الإمارات الموريتانية، كتلك التي وضعت تحت تصرف أمير الترارزة علي شنذورة[٧]، أو دور السلاطين التحكيمي لفض النزاعات التي كانت تقوم بين القبائل الموريتانية كتدخل المولى إسماعيل لفض النزاع الذي قام بين علي شنذورة وأولاد رزق. وكما ذكر مارتي فإن حرب الثلاثين سنة (شرببه) كانت قد انتهت بالصلح وانقياد

---

(٥) انظر: علاّل الفاسي (زعيم حزب الاستقلال في المغرب) في **العلم** (المغرب)، (١٩٥٦).

(٦) سعد خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ٩٩٨.

(٧) المغرب، وزارة الخارجية، **الكتاب الأبيض عن موريتانيا** (الرباط: [د. ن.]، ١٩٦٠)، ص ١٤٥.

القاضي سنة ١٨٧٤ بفضل تدخل المغاربة بحيث كان السلطان في أعين الموريتانيين الشخص الوحيد المؤهل لتسوية خلافاتهم[٨].

وحينما أصبحت موريتانيا، مع نهاية القرن التاسع عشر، هدفاً استراتيجياً للاستعمار الفرنسي، فإن عمل السلاطين العلويين لم ينحصر في إطار إبداء الاحتجاج، بل سرعان ما اكتسى طابع التدخل المباشر في النضال ضد النشاط الاستعماري الفرنسي في الإقليم؛ ومن ذلك دعم المولى الحسن للعمل الحربي الذي قام به الشيخ ماء العينين، بل إن تجسيد الحضور السلطاني في المنطقة عكسه إرسال مولاي عبد الحفيظ، أحد أقاربه (المولاي إدريس) على رأس قوات لدعم سجل الشيخ ماء العينين وأمير الترارزة سيدي محمد فال، وتعيينه خليفة له في المنطقة[٩]، الأمر الذي احتجت عليه فرنسا.

(ب) الحجج القانونية: في هذا المجال استند المغرب إلى نوعين من الحجج القانونية: ففي المستوى الأول حاول المغرب إبراز عنصر السيادة على الأقاليم الجنوبية، والسيادة الإدارية والعملية من طرف السلطة المركزية. ومن ذلك قيام السلطان بتعيين أعوان المخزن والقضاة، أو عن طريق النواب الذين كانوا يفدون عليه من النواحي الصحراوية، وكذلك البعثات السلطانية إلى سكان هذه المنطقة. أما المستوى **الثاني** فهو الذي كانت تزكيه الاتفاقيات الدولية التي أراد المغرب أن يثبت من خلالها مدى انتشار سيادته التي كانت تغطي الأقاليم الجنوبية التي يطالب بها، وبهذا الشأن عرض المغرب عدداً من الاتفاقيات الدولية أهمها[١٠]:

ـ **معاهدة الجزيرة الخضراء** عام ١٩٠٦، على الرغم من أن هذه المعاهدة سبقها اتفاق سري بين فرنسا وإسبانيا على اقتسام المغرب بينهما، حيث كان في ذهن الموقعين أن الحدود المغربية تمتد حتى نهر السنغال.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤. حيث يقدم هذا الكتاب أيضاً: المعاهدة الفرنسية الألمانية (٤/ ١١/ ١٩١١)؛ التصريح المتعلق بوحدة أقاليم الإمبراطورية المغربية موقع من فرنسا وإسبانيا (١٢/ ٣/ ١٩٥٦)؛ المعاهدة المغربية الفرنسية (٢/ ٣/ ١٩٥٦)؛ المعاهدة المغربية الإسبانية (٧/ ٤/ ١٩٥٦)؛ الاتفاقات المغربية الفرنسية (٢٠/ ٧/ ١٩٠١)؛ (٢٠/ ٤/ ١٩٠٢)، و(٤/ ٣/ ١٩١٠)، والمعاهدة الإسبانية الفرنسية (٢٧/ ١١/ ١٩١٢).

ـ **الاتفاق الإنكليزي الفرنسي** عام ١٨٩٠ الذي وُضع بموجبه تصور للحدود الشرقية لموريتانيا، بإقراره اقتسام المنطقة الواقعة شمالي خط ساي (Say) في النيجر وبارونا (Barouna) على بحيرة تشاد، حيث صارت لفرنسا، بينما تولت إنكلترا الجنوب. ومن هذه الاتفاقيات أُشير إلى تحفظ لفائدة المغرب ينص على أن منطقة النفوذ الفرنسي تظل خارج المناطق التي يمارس فيها السلطان سيادته، الأمر الذي كان يعني اعترافاً، من لدن أطراف هذه الاتفاقية، بسيادة السلطان المغربي على ما وراء هذه الحدود.

وتشير الأدلة المغربية الأخرى إلى ما يمكن أن نسميه الحدود التاريخية للدولة المغربية أو طبيعة الدولة المغربية التاريخية التي تبرهن على أن موريتانيا كانت إحدى عناصرها، إلا أن هذه الأدلة فُندت من طرف الفقه القانوني الغربي لتعارضها مع التيار الكلاسيكي للدولة القومية في القانون الغربي.

وفي تحركه السياسي لكسب القضية، اتبع المغرب سياسة الباب المفتوح أمام أي تسوية سياسية محتملة. وفي إشارة الى ذلك يؤكد الأمير الحسن، ولي العهد، في أحد تصريحاته «أن الصحراء لم تستوجب قط حدوداً معينة»، بحيث ترك مسألة التوصل إلى حل بشأنها إلى المفاوضات التي كان مقرراً إجراؤها بين المغرب وفرنسا. وحينما تأكدت نية فرنسا منح الاستقلال لموريتانيا، أعلن أن المغرب «لا يقصد أن يشكل أي إمبريالية تجاه الجنوب»، وأنه «لا يرفض حق تقرير المصير للموريتانيين»، كل ما يرفضه هو قبول حقوق سياسية على موريتانيا مقابل التنازل لفرنسا عن إمكانية استغلال ثرواتها المعدنية. إن الذي يرغب فيه هو «قيام نوع من الرابطة الشخصية بين دولة ودولة، تقوم على أساس من الدين والدم، فالموريتانيون لهم تقاليدهم وعاداتهم، كما لنا نحن تقاليدنا وعاداتنا، غير أنني على يقين أنه لو ترك لهم الخيار لاختاروا أن نسير سوياً»[١١].

وهكذا بدت مرونة الموقف المغربي بعد وضوح العزم على منح موريتانيا الاستقلال، وهذا ما عكسه تجنب الحكومة المغربية منذ البداية أن تُفسر مطالبها في موريتانيا بحالة «الغزو»، الأمر الذي كان سيضع المغرب في موقف

(١١) انظر: *Le Monde,* 10/7/1960.

واعتبرت تصريحات الحسن الثاني تمثل موقفاً أقل تشدداً تجاه ضم موريتانيا حينما كان ولياً للعهد. وبعد توليه الملك كان من غير المستحيل توقع حدوث انفراج في الأزمة. انظر: ص ١٩٧-١٩٨ من هذا الكتاب.

حرج أمام الدول الأفريقية المستقلة حديثاً. وفي السياق ذاته، تجنب المغرب التبني الرسمي لعمليات «جيش التحرير» في موريتانيا ضد الفرنسيين، على الرغم من الإيحاءات والتلميحات التي كانت تؤكد مساندة المغرب لتلك العمليات.

وللضغط على فرنسا والحكومة الموريتانية المنصبة حديثاً برئاسة المختار ولد داده اتبع المغرب سياسة استقطاب لمطالبه داخل النخب السياسية الموريتانية، فاهتم بكسب مؤيدين محليين لطروحاته مبكراً، ويأتي حرص علاّل الفاسي على أن يجلس بجانبه، أثناء ندوته الصحافية بالقاهرة (تموز/يوليو ١٩٥٦) التي عرض فيها فكرته عن «المغرب الكبير» أقوى شخصية موريتانية معارضة هي حرمة ولد بابانا، في هذا السياق . ومما له دلالة أيضاً في هذا المجال التحاق أربع شخصيات موريتانية بارزة في المغرب اثنتان منها تتقلدان مناصب وزارية في حكومة الرئيس ولد داده، بينما الثالثة هي أمير الترارزة، ومبايعتها السلطان محمد الخامس، الأمر الذي زاد من تأكيد الحجية السياسية لمطالب المغرب. كما أن الحكومة المغربية، من جهة أخرى، حاولت بعقدها مؤتمراً حول موريتانيا والصحراء في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، تأسيس نوع من الإطار المؤسسي لجميع المعارضين الموريتانيين الملتحقين بالمغرب، بحيث صار يسمع منذئذ بما يمكن أن يطلق عليه تعبير وإعلام «بعثة موريتانية دائمة» لها وسيلة تعتبر وإعلام يتمثل في جريدة **شنقيط**[١٢].

ويبدو أن الهدف من وراء ذلك كان التشكيك في مصداقية السلطة الموريتانية التي تحظى بمباركة السلطات الفرنسية، وخلق حالة من عدم الاستقرار داخل موريتانيا. وقد كان لذلك أن يعطي ثماره السياسية، لولا أن الإطار العام لهذا التحرك لم يكن سوى إطارٍ ظرفي مجرد من كل فاعلية، الأمر الذي سمح في النهاية بتقويم سلوك المعارضين الموريتانيين المناصرين لإعادة التوحيد مع المغرب واللاجئين إليه باعتباره مجرد سلوك شخصي.

وبذلك اتضح أن المغرب لا يستطيع إحداث تغيير محلي داخل موريتانيا لمصلحته بالقدر الذي يمكّنه ـ إن كان يريد ـ من التأثير على عملية تقمص موريتانيا لشخصيتها الدولية، وهو ما يعني تدويل القضية.

---

(١٢) العسري، «الأبعاد الجهوية والدولية للاستقلال الموريتاني،» ص ١٦٠.

وهكذا غدت المسألة الموريتانية موضوعاً للجدل ضمن منظمة الأمم المتحدة في مناسبتين: **الأولى** قرار المغرب عرض نزاعه مع فرنسا بخصوص المسألة الموريتانية على الجمعية العامة بعد أن صار من غير الممكن التوصل إلى حل سياسي بين الدولتين. و**الثانية** قيام الحكومة الموريتانية، مباشرة بعد إعلان الاستقلال، بتقديم طلب الترشح لعضوية منظمة الأمم المتحدة، وهنا يجب ملاحظة عدم الخلط بين حالتي التدويل لاختلافهما في الشكل والجوهر، وإن كانت الأهداف التي توختها الدبلوماسية المغربية في الحالتين واحدة. وأهم ما يميز الحالتين بعضهما من بعض الصيغة التي عرض بها المغرب المسألة، حيث استبعد الطرف الموريتاني واعتبر الأمر نزاعاً مع فرنسا، كما جاء في المذكرة المغربية (٢٠ آب/أغسطس ١٩٦٠، (A4445)) إلى الجمعية العامة التي طلب فيها بتسجيل المسألة الموريتانية في جدول أعمال الدورة الرابعة للجمعية العامة، وبالتالي فإن الذي قصده المغرب كان السياق السياسي الذي تنوي فرنسا إحداثه في منطقة يطالب بها المغرب، أي الاعتراض على استقلال موريتانيا حيث أمل المغرب الحصول على توصية بشأن ذلك.

والحالة أن مثل هذه الصيغة التي توخاها المغرب ما كان يمكن التوصل إليها سوى بالاعتماد على أغلبية مناصرة، الأمر الذي كان المغرب يفتقر إليه إبان نقاش المسألة داخل اللجنة السياسية[١٣].

وعلى الرغم من المناقشات والتعديلات التي اقترحت داخل اللجنة من طرف أصدقاء المغرب، فإن كافة المشاريع بهذا الخصوص قد فشلت، حيث لم يقع التصويت على أية توصية، وبذلك يكون الاستقلال الموريتاني قد كسب أول تأكيد دولي جماعي بعد أن فشل مشروع الرفض الذي توخاه المغرب حين سعيه لتدويل المسألة. وتم غلق أي نقاش في الموضوع بعد جلسة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، في اللجنة الأولى[١٤]، بحيث لم يعد أمام موريتانيا سوى ترجمة هذا القبول الدولي إلى واقع لحصولها على العضوية في هذا الجهاز الدولي وفي منظمة الأمم المتحدة.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(١٤) استمر النقاش في ثماني جلسات من ١٥ إلى ١٩/١١/١٩٦٠. وقد برزت أثناء النقاش ثلاثة اتجاهات رئيسية: اتجاه مؤيد للمطالب المغربية وتتزعمه البلدان العربية، واتجاه مؤيد للاستقلال الموريتاني تتبناه معظم الدول الأفريقية، واتجاه ثالث متحفظ يحاول التوفيق بين الاتجاهين الآخرين.

وفي الوقت نفسه، لم يبق أمام المغرب سوى المناورة ضمن هذا النطاق من أجل كسب قدر من الوقت للعمل السياسي الذي هيأ له نفسه، خاصة على مستوى العلاقات الأفريقية. أما المناسبة الثانية للتدويل فكانت على مسرح مجلس الأمن. إلا أنه يجب ملاحظة أن التأزم الذي واجه الطلب الموريتاني للعضوية في منظمة الأمم المتحدة لا يعد مظهراً من مظاهر الصراع بين العملاقين ـ حسب العسري ـ كما أن الفيتو السوفياتي لم تكن له علاقة بمشروعية الطرح المغربي[١٥].

وفي اليوم الأول لاستقلال موريتانيا (١٩٦٠/١١/٢٨) وجه الرئيس الموريتاني برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة (D.S. ٤٥٦٣) يعلن فيها حصول بلاده على السيادة الدولية والاستقلال، ورغبتها في تحمل المسؤوليات الجديدة التي يفرضها عليها هذا الوضع الجديد على الصعيد الدولي. وبالنتيجة يطلب ترشيحها الى الأمم المتحدة طبقاً لمقتضيات الفصل الرابع من الميثاق[١٦].

وفي اليوم التالي، استعجلت فرنسا انعقاد مجلس الأمن لتدارس الطلب الموريتاني، حيث تقدمت تونس بمشروع توصية يقضي بموافقة المجلس على الطلب الموريتاني، كما أن جدول أعمال مؤقتاً تم وضعه، ويتضمن فقرة فريدة تتعلق بالترشيح الموريتاني. وعندما انعقد المجلس في ١٩٦٠/١٢/٢٤ ظهر أن قبول موريتانيا في الأمم المتحدة أصبح موضع مساومة من قبل الاتحاد السوفياتي، فقد استخدم حق النقض (الفيتو) ضد إصدار قرار بمنح موريتانيا العضوية في المنظمة الدولية، وعلق قبولها على قبول دولة منغوليا الشعبية، التي كانت الدول الغربية قد اعترضت على قبولها، وهكذا أصبح قبول موريتانيا رهناً بقبول منغوليا[١٧].

ولقد اعتبر المغرب ذلك نصراً سياسياً بارزاً لقضيته، ولكن موريتانيا غيرت من استراتيجيتها الدبلوماسية، فجددت طلب انضمامها، لكن هذه المرة تقدمت به أمام الجمعية العامة التي قامت في جلسة ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٧) موريتانيا، وزارة الشؤون الخارجية، **الجمهورية الإسلامية والمملكة المغربية** (باريس: [د. ن.] ١٩٦٠).

بإقرار توصية القبول من المجلس بأغلبية ٦٨ صوتاً ضد ١٣ صوتاً، وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت، لتكون بذلك العضو رقم ١٠٣ في الأمم المتحدة[١٨].

(٢) **الموقف الموريتاني من المطالب المغربية**: رداً على المطالب المغربية أصدرت الحكومة الموريتانية كتاباً «أخضر» فنَّدت فيه المزاعم المغربية والأسس التي أسندت عليها، والحدود التاريخية ومدى إمكانية اعتمادها أساساً للدولة الحديثة[١٩]. ويرى الموقف الموريتاني، أنه «لو شاءت موريتانيا أن تطبع على غرار المغرب، وتضع خريطة التوسع المرابطي لتبني عليها حق المطالبة بمناطق أخرى، لكان بوسعها عندئذ أن تطالب بالسنغال والسودان (مالي) وغانا وإسبانيا والمغرب، ولا فرق بين الحجج الاقتصادية والحجج الدينية». ويضيف الكتاب الأخضر «أن الاحتجاج بالمرابطين الذي يلجأ إليه المغاربة اليوم، فاستخدامه في اتجاه موريتانيا/المغرب أولى منه في الاتجاه المعاكس، وإذا كانت قد نشأت علاقات قديمة بين المغرب وموريتانيا فهي تلك التي أقامها المرابطون القادمون من بلاد شنقيط، وأميرهم يوسف ابن تاشفين اللمتوني الموريتاني الأصل، هو الذي بنى مدينة مراكش، التي عبر اسمها عن المغرب كله». أما من الناحية القانونية والمعاهدات الدولية، فإن تلك المعاهدات التي عقدتها حكومة المخزن خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تشير كلها إلى نهاية الحدود المغربية الجنوبية ما بين جبل أفني ووادي نون.

ففي المعاهدة المعقودة بين المغرب وإسبانيا في ١٨ أيار/مايو ١٧٦٧، يتنصل سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله من تحمل تبعة ما قد يصيب الرعايا الاسبانيين، من اعتداءات جنوب وادي نون، ويعترف صراحة بأن «سلطته لا تمتد إليه».

ـ وتكرر هذا الشرط بالذات في معاهدة لاحقة أخرى بين المغرب وإسبانيا في الأول من أيار/مايو ١٨٩٩.

---

(١٨) تم ذلك بالرغم من أن الاتحاد السوفياتي حرص على ألا يصدم هذه الدول الفتية، فأبرق خروتشوف مهنئاً القيادة الموريتانية بالاستقلال، إلا أنه احترس من عدم ذكر أي شيء عن اعتراف، أو إقامة علاقات دبلوماسية، وإن كان يستشف من تلك التهنئة نية الاتحاد السوفياتي عدم معارضة استقلال موريتانيا.

(١٩) انظر: جامعة الدول العربية، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٤٢.

ـ والمعاهدة المعقودة بين بريطانيا والمغرب في كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٦ تعترف بأن سيادة السلطان تنتهي عند وادي نون.

ـ وتضمنت المعاهدة التي أبرمت بين المغرب وإسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦١ نصاً مماثلاً للنص المدرج في المعاهدة البريطانية المغربية المذكورة أعلاه، حيث أكدت المادة رقم ٣٨ أن سيادة السلطان في جنوب المغرب تنتهي عند وادي نون.

ـ واعترفت الحكومة البريطانية، في الاتفاقات التي عقدتها مع المغرب في نيسان/أبريل ١٩٠٤، بأن ممتلكات الشاطىء المفتوح على الأطلس (منطقة جبال الأطلس) الواقعة بين وادي درعة[٢٠] ورأس بوجدور، غير خاضعة للسلطة المغربية.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن المعاهدات والمواثيق التي عقدها أمراء موريتانيا العرب، كأمراء الترارزة والبراكنة وآدرار، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تؤكد في مجموعها سيادة هؤلاء الأمراء الكاملة على إماراتهم؛ إذ لم يرد في نصوص أي معاهدة منها أي ذكر أو إشارة إلى سلطان المغرب.

وهكذا يتضح أن الدعاوى المغربية كان يعوزها الأساس التاريخي والسند القانوني، على الأقل من وجهة النظر الموريتانية. وإذا كان عدد من الشخصيات الموريتانية قد لجأ إلى المغرب مؤيداً مطالبه بأن ذلك يرجع في الكثير منه إلى الخلافات والتنافس بين النخب الموريتانية ذاتها[٢١]. وعلى فرض أن هناك ما يثبت الدعاوى المغربية، أفلم يكن للموريتانيين الحق في

(٢٠) وادي درعة ووادي نون واديان موازيان. ووادي درعة منطقة شاسعة تكتنفها مرتفعات الأطلس الكبير وإقليم تافلاك شرقاً والسوس الأقصى غرباً، وينساب مع رمال الصحراء الكبرى جنوباً حيث تجري في شمال هذه المنطقة أنهار عدة نابعة من جبال الأطلس، وتلتقي كلها النهر الكبير (وادي درعة) الذي ينساب في مسافات شاسعة جنوباً ثم يعرج غرباً ليصب في المحيط الأطلسي. انظر: محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين** (الرباط: مطبعة فضالة، ١٩٧٧)، ٢ج، ص ٢ و٥٢٩.

(٢١) من أبرز الشخصيات السياسية الموريتانية التي لجأت إلى المغرب وتبنت خطابه: النائب حرمة ولد بابانا الذي كان مندوب موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، وزعيم حزب الوفاق، إلا أنه فشل في انتخابات ١٩٥٦ مقابل مرشحي حزب «الاتحاد التقدمي الموريتاني». وبعد التحاقه بالمغرب تنصل رفاقه في «الوفاق» من موقفه واعتبروا موقفه يلزمه هو فقط.

وعلى الرغم من الزيارات المتكررة لقادة حزب النهضة إلى المغرب، فإن هذا الحزب لم يستطع اتخاذ موقف سياسي واضح لفائدة الانضمام إلى المغرب. انظر: قاسم الزهري، **مذكرات دبلوماسي مغربي عن العلاقات المغربية الموريتانية** (الرباط: الهلال العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ٥٩.

تقرير مصيرهم، وهم وحدهم المسؤولون عنه؟ وهل تمنعهم من ذلك الحق روابط قديمة غير واضحة؟

ونتيجة لهذه المطالب خاضت موريتانيا معركة دبلوماسية ضد المغرب طوال الستينيات ارتكزت خلالها على محاور تأكيد الاستقلال، والتحالف مع الجزائر، والعلاقات الوطيدة مع تونس، ومحور توظيف العلاقات مع الدول الأفريقية، ثم محور الحق التاريخي لموريتانيا في الصحراء الغربية. ويبدو أن هذه السياسة قد نجحت في تحقيق أهدافها كما سنرى لاحقاً.

(٣) **الموقف العربي**: أشرنا من قبل إلى بعض الجهود الدبلوماسية للمغرب في اتجاه الدول العربية لكسب تأييدها لمطالبه، وقد آتت تلك الجهود أكلها بصدور توصية مجلس الجامعة العربية في شتورة (لبنان) (٢٢-٢٨/٨/ ١٩٦٠) قبيل إعلان الاستقلال الموريتاني، والتي تقرر بعد دراسة اللجنة لمذكرة وفد المغرب أنه «لما كانت موريتانيا جزءاً لا يتجزأ من المغرب، وقد استرجع استقلاله وأصبح من حقه أن يمارس سيادته على جميع أرجائه، ونظراً للنوايا التي يبيتها الاستعمار لهذا الجزء من الأراضي المغربية، بقصد خلق كيان مصطنع بما يسميه «الجمهورية الموريتانية»، ونظراً إلى ما أعلن عن عزم فرنسا على منح استقلال صوري لموريتانيا... لا يقصد منه سوى فصلها عن المغرب رغم إرادة سكانها، ونظراً إلى أن الاستعمار يرمي من وراء هذه المحاولة إلى تفتيت وحدة المغرب واقتطاع جزء من أجزائه ليجعل منه نقطة ارتكاز لاستعمار جديد في أفريقيا واستمرار سلطاته على الصحراء الأفريقية، وقاعدة يهدد منها كيان المغرب، فإن اللجنة السياسية تقرر ما يأتي:

ـ تأييد المغرب في مطالبته باسترجاع موريتانيا بوصفها جزءاً من أراضيه واستنكار أي محاولة ترمي إلى فصلها عن المغرب، والعمل بشتى الوسائل لإحباطها.

ـ مناصرة المغرب في طلبه إدراج قضية موريتانيا على جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتأييد وجهة نظره.

ـ القيام بمساع لدى الدول الصديقة، لتأييد الجهود التي بذلها المغرب لاسترجاع هذا الجزء من أراضيه»[٢٢].

---

(٢٢) أنور زغلول وشوقي الكيال، **موريتانيا عربية** (القاهرة: الدار القومية للطباعة، ١٩٦٠)، ص ٦٦-٦٧.

ثم كانت دورة مجلس الجامعة العربية التي عقدت في العراق، بحضور مندوب الجمهورية التونسية، بعد مقاطعة لاجتماعات الجامعة استمرت سنتين، وعلى رغم أن الدكتور صادق المقدم وزير الخارجية التونسي ومندوبها في هذه الدورة قد حرص على أن يصرح للصحافيين، وهو لا يزال في مطار بغداد، بأن تونس فخورة باعترافها باستقلال موريتانيا، إلا أن المجلس اتخذ قراراً بالإجماع (عدا تونس) يقضي بمتابعة السعي لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخارجها للحؤول دون قبول موريتانيا عضواً فيها[٢٣]، تأييداً لقرار الجامعة في شتورة بلبنان.

أما الجانب الموريتاني فإنه كان يدرك أن العالم العربي حلقة مفقودة في دبلوماسيته من أجل كسب الاعتراف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهذا ما دفع بالرئيس الموريتاني إلى التصريح في ١٩/٨/١٩٦٠ بهدف التأثير على المجتمعين في شتورة بأنه واثق من أن الدول العربية لن تقر المغرب على ادعائه، أو بأنها ستعترف، مثلها في ذلك مثل سائر بلدان العالم الثالث، بالاستقلال الموريتاني. وعقب مؤتمر شتورة صرح معقباً على الموقف العربي بأن الوزراء المجتمعين هناك لم يستمعوا سوى إلى صوت واحد (المغرب) ومن ثم لم يكن في وسعهم سوى تأكيد موقف هذا الأخير، وتأسف لعدم تمكين موريتانيا من إسماع المحاورين العرب وجهة نظرها في هذا الشأن[٢٤].

ويعتبر أهم مكسب حققته الدبلوماسية الموريتانية في هذا الاتجاه، موقف تونس المساند لاستقلال موريتانيا، حيث مثلت المسألة الموريتانية أهم رهان في العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وتونس بالنسبة الى فترة الستينيات، وبالتالي إفشال المشروع المغربي الرامي إلى خلق وحدة في المغرب العربي، معارضة لقيام دولة موريتانية مستقلة؛ وبذلك تكون تونس الدولة العربية الوحيدة التي اعترفت باستقلال موريتانيا، ومثلها السيد المصمودي في أعياد الاستقلال التي شهدتها نواكشوط (٢٨/١١/١٩٦٠)، وقامت بالاشتراك مع فرنسا بتبني مشروع التوصية لمنظمة الأمم المتحدة بترشيح الجمهورية الإسلامية الموريتانية لعضوية منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي نتج منه توتر في العلاقات مع

---

(٢٣) **الأهرام**، ٥/٢/١٩٦١.

(٢٤) *Marchés tropicaux et méditerranées* (10 novembre 1960).

المغرب إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين[٢٥]. ولم يؤثر هذا على الموقف التونسي تجاه موريتانيا.

وواضح مما سبق أن الدول العربية قد شكلت سياستها إزاء موريتانيا منذ أن ظهر ما سمي بالمسألة الموريتانية من خلال النظرة المغربية الأحادية إلى هذه القضية. ثم إن الدول العربية لم ترسم علاقاتها مع هذه الدولة الناشئة على أساس القواعد الدبلوماسية المتعارف عليها، بل كانت متأثرة كلها بوجهة النظر المغربية. وقد نجح المغرب في تشكيل السياسة العربية بما يتفق تماماً مع مطالبته بضم موريتانيا، وقد لا تكون هذه السياسة ناتجة من اقتناع الدول العربية بالحق المغربي، بقدر ما كانت ناجمة عن ظروف عربية ساعدت على اتخاذ ذلك الموقف العدائي من موريتانيا.

ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن الدول العربية قد أسقطت من اعتبارها الواقع الموريتاني والمصالح الموريتانية، وحق الموريتانيين في حكم أنفسهم إن هم أرادوا ذلك. ولم تعالج القضية بروح محايدة بين طرفيها المغرب وموريتانيا، بل اعتبرتها مشكلة بين المغرب وفرنسا. وكان لا بد إزاء ذلك من أن تتحيز للجانب المغربي. وعند عرض الظروف المختلفة التي أحاطت بهذا الموقف، سنجد أن مظاهر التأزم العربي الموريتاني قد اختلطت بسياسة العداء للإجراءات الفرنسية من دون النظر إلى مدى أحقية المغرب في مطالبه.

وهنا يجدر بنا التساؤل: هل كانت الدول العربية محقة في تصرفها إزاء موريتانيا ؟ ألم تتعرض الكويت لمطالب من العراق تشبه ما تعرضت له موريتانيا من المغرب في الفترة نفسها. فلماذا إذاً كانت تلك المناصرة العظيمة التي ساند بها العرب إمارة الكويت، لدى مطالبة العراق بتبعيتها له، في الوقت الذي قاموا فيه بكامل التأييد لدعاوى المغرب على موريتانيا؟ وما الفرق بين القضيتين؟ هل هي المعايير المزدوجة على الطريقة العربية؟ أكانت الكويت أعرق في العروبة من موريتانيا، أم المغرب أرسخ عروبة من العراق؟ أم أن الكويت اكثر سكاناً، وأفسح أرضاً من موريتانيا بحيث يمكنها ذلك من الاستقلال الكامل؟! ثم إن العرب استندوا في مناصرتهم استقلال الكويت إلى

(٢٥) العسري، «الأبعاد الجهوية والدولية للاستقلال الموريتاني،» ص ١٧٠.

الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بإقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، فهل كان للشعب الموريتاني هذا الحق تأسياً بشقيقه الشعب الكويتي؟. أما أن ما ذكر من أن الباعث على هذا الموقف المعادي لموريتانيا، هو الحرص على الوحدة المغربية، فهل كان هذا السبب منطقياً؟ إن الوحدة الحقيقية بين شعبين لا يمكن إلا أن تكون على أساس اتفاق بينهما على ذلك، وإلا لم تكتف مصر بقرار الوحدة مع سوريا الذي اتخذته الحكومتان في ١٩٥٨/٢/٢، ولم تر في ذلك القرار ما يغني عن الاستفتاء الشعبي الذي أجري في البلدين في ٢١ من الشهر نفسه، والذي تقرر بموجبه قيام الوحدة بينهما.

وإذا كان الباعث على هذا الموقف هو كون موريتانيا جاراً صغيراً (عدداً) بالنسبة الى المغرب فإن ذلك، لو كان مسوغاً، لما عاشت ليبيا قبل البترول بجوار مصر، ولا الأردن بجوار سوريا أو العراق، ولا اليمن بجوار السعودية.. إلى غير ذلك من الدول الصغيرة التي تجاور في أمن واحترام متبادل دولاً أكبر وأقوى منها كثيراً.

أما سياسة العنف وتحدي الشعور الوطني، فقد شاهد العالم أنها إنما تبوء بالفشل. ولو أن هذه السياسة تجدي شيئاً لكانت منطقة «السار» الألمانية اليوم خاضعة للحكم الفرنسي الذي عمل بكل قواه وهي تحت حكمه المباشر لاستمرار ذلك الحكم عليها، ولتمكنت اليونان من أن تضم قبرص، ولساد الحكم الباكستاني في بنغلاديش.

ب ـ مرحلة الانفراج

إثر كسب موريتانيا المعركة الدبلوماسية للاعتراف الدولي أمام المغرب، وقبولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠)، والهيئات المتخصصة التابعة، أدرك المغرب أن القضية وصلت إلى نقطة اللاعودة إذا لم يحصل تغيير جذري في القضية، فلم يعد أمامه من سبيل، خصوصاً بعد تولي الملك الحسن الثاني الحكم[٢٦]، سوى الاكتفاء بالتمسك

---

(٢٦) يرى الباحث الموريتاني أحمد بابا مسكة أن الملك الحسن الثاني كان بين الزعماء المغاربة الذين كانوا ينظرون بعين الشك إلى قضية موريتانيا حيث ابتعد بفطنته عن الادعاءات المتطرفة بعد توليه العرش. انظر: Ahmed Baba Miske, «Mauritanie la délicate synthèse de L'Afrique et de =

بالمواقف السلبية المتمثلة في عدم الاعتراف بشرعية الحكم الموريتاني، والامتناع بالتالي عن حضور المناسبات الإقليمية والدولية التي يحضرها مندوبون موريتانيون، وقد حدث ذلك فعلاً في أيار/مايو ١٩٦٣، في المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا (إثيوبيا) الذي غاب عنه المغرب متعللاً بالمشاركة الموريتانية.

وكان لتلك الخطوة ما بعدها، وبالتدريج اتجهت العلاقات الموريتانية-المغربية نحو التخفيف من حدتها، وبالتالي نحو التقارب والانفراج في العلاقات الموريتانية-العربية. وبين العوامل التي أسهمت في ذلك:

- الموقف الموريتاني من القضايا العربية.
- العلاقات الموريتانية الإقليمية.
- التقارب بين المجموعات الأفريقية.

(١) **الموقف الموريتاني من القضايا العربية**: انطلاقاً من قيمها الثقافية ومبادئها السياسية اتخذت موريتانيا منذ وقت مبكر، مواقف ثابتة من القضايا العربية، على الرغم من الموقف العدائي الجماعي العربي المتخذ ضدَّها. فالموريتانيون في اعتزازهم بعروبتهم كانوا يعبرون عن شعور تلقائي من دون النظر الى مواقف الدول العربية. وقد عبر عن ذلك الرئيس ولد داده نفسه حين صرح سنة ١٩٦١ بالقول: «إن موريتانيا سوف تظل متمسكة بعروبتها، وستقف في طليعة العرب في كل قضية وفي كل ميدان سواءٌ قاطعوها أو وصلوها فنحن من العرب وإلى العرب...

وإن الذي بيني وبين بني أبي   وبين بني عمي لمختلفٌ جدا
فإن أكلوا لحمي وفَرْتُ لحومهم   وإن هدموا مجدي بنيتُ لهم مجداً»(*).

وكان ذلك وصفاً صادقاً لموقف موريتانيا من القضايا العربية. وما الموقف الذي اتخذته موريتانيا من القضية الجزائرية، إلا صورة من تغلغل الروح العربية في أعماق الموريتانيين الذين عبروا، في كل مناسبة، عن أن القضية الجزائرية هي قضية وطنية بالنسبة اليهم[٢٧]. كما أن الحكومة الموريتانية

l'arabite,» dans: Bassma Kodmani - Darwish, dir., *Maghreb, les années de transition* (Paris: = Masson, 1990), pp. 193-146.

(*) هذا البيت للمقنعّ الكندي.

(٢٧) بحري، هذه **جمهورية موريتانيا الإسلامية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، ص ١٠١-١١٠.

لم تقبل دخول المواطنين الجزائريين إلى الأراضي الموريتانية ما لم ينقلوا معهم «بطاقات هوية» جزائرية، أي من طرف جبهة التحرير الوطني الجزائري[٢٨].

وفيما كان ولد داده يستعد لتسلم منصبه رئيساً للحكومة الموريتانية (نائب الحاكم الفرنسي) عام ١٩٥٧، أدلى لصحيفة **لو موند** (le Monde) الفرنسية بتصريح عبر فيه عن استنكاره للمجازر الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر، وأعرب باسم شعب موريتانيا، وباسم حكومتها، عن أمله في أن تستجيب فرنسا لمطالب الجزائر وأن تمنحها الاستقلال الناجز[٢٩].

ولقد كانت مفاجأة كبيرة أن يقف أفريقي، يحتل المركز الثاني في جهاز حكومة يديرها حاكم فرنسي، ليعلن استنكاره للحرب الجزائرية بمثل هذه الجرأة والتصميم.

وقد استمرت النبرة الاستنكارية المنددة بما تقوم به فرنسا في الجزائر، والداعية إلى منح استقلال كامل لهذا البلد العربي في خطب ولد داده اللاحقة، كما مثّل ذلك سياسة رسمية لموريتانيا.

وفي خطابه الرسمي لمناسبة استقلال البلاد في ٢٨/ ١١/ ١٩٦٠ أعلن ولد داده، أمام الوفود الدولية المشاركة في حفل الاستقلال وبينها «ميشيل دوبريه» رئيس وزراء فرنسا وكأنه يخاطبه: «إننا نتمنى القضاء على المعارك الدامية في الجزائر حيث يجب أن يملك السكان حق تقرير مصيرهم، وهذا هو الطريق الوحيد الذي سيضع حداً لمعركة دامت ستة أعوام»[٣٠].

هذا الترابط المتلاحق مع أماني الشعب الجزائري، الذي كان وموريتانيا ما تزال تحت الاستعمار الفرنسي، لا بد من أن يمهد لتقارب وثيق بين موريتانيا والجزائر في مرحلة ما بعد استقلال البلدين.

---

(٢٨) مما له دلالة في هذا السياق ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، حيث نظم المواطنون الموريتانيون في أنحاء البلاد كلها مظاهرات ضخمة تضامناً مع المجاهدين لمناسبة يوم الجزائر، وعبر ممثلو الأحزاب الوطنية والهيئات السياسية الموريتانية عن استنكارهم للأعمال الوحشية التي ترتكبها فرنسا في الجزائر. انظر: محمد اسماعيل محمد وعبد الخالق عامر، **قضية موريتانيا** (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٠)، ص ٨٠.

(٢٩) تونس، السفارة الموريتانية. **أضواء على موريتانيا** (تونس: [السفارة، د. ت.])، ص ٧٤.

(٣٠) بحري، هذه **جمهورية موريتانيا الإسلامية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، ص ٢٦٨.

ولم يكن الموقف الموريتاني من القضية الجزائرية مبنياً على أساس الجوار الجغرافي فحسب، بل على أنها أيضاً قضية عربية شأنها في ذلك شأن القضية الفلسطينية التي كان الموقف الموريتاني منها أيضاً أكثر صلابة وثباتاً. فموريتانيا لم تكن لتعترف بإسرائيل شأنها في ذلك شأن أي دولة عربية أخرى، كما أن الرئيس ولد داده لم يترك فرصة تمر من دون أن يبرهن على تشدده وتصلبه في أن لا تتخذ موريتانيا من هذه القضية غير الموقف العربي. فقد انسحب من اجتماع رؤساء دول الجماعة الفرنسية في باريس سنة ١٩٦٠، حينما علم بدعوة السفير الإسرائيلي في باريس لحضور الاجتماع. ورفضت الحكومة الموريتانية الدعوة التي وجهها سفير إسرائيل في باريس في العام نفسه إلى جميع حكومات أفريقيا السوداء إلى أن ترسل وفوداً عنها للتجول في فلسطين المحتلة والاطلاع على النشاط العمراني فيها[٣١].

ورفضت الحكومة الموريتانية كذلك المساعي شبه الرسمية التي قامت بها حكومة إسرائيل، عن طريق سفيرها في دكار لإنشاء فرن ومعمل لتكرير النحاس وتصنيعه في أكجوجت (شمال موريتانيا). وعندما عرضت الحكومة الإسرائيلية خبرتها في تعمير صحراء النقب لتستفيد منها موريتانيا في تعمير مناطقها الصحراوية، قال الرئيس المختار: «إن لهذه التجارب قيمتها التي لا تنكر، ولكن موريتانيا لا تستطيع أن تنظر إليها بعين الاعتبار، لأن أراضي صحراء النقب أراضٍ عربية مغتصبة من إخواننا العرب، ولأن موقف موريتانيا تجاه إسرائيل مستوحى من موقف العالم العربي الموحد»[٣٢].

حدث كل ذلك وموريتانيا لا تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي. أما بعد الاستقلال الكامل، فقد تطورت السياسة الموريتانية بشأن القضية الفلسطينية، ولم تعد قاصرة على مجرد الموقف السلبي المتشدد تجاه إسرائيل، بل تجاوزت ذلك إلى التفهم الصحيح لأبعاد هذه القضية، وربطت نظام الحكم في إسرائيل بأنظمة الحكم العنصرية بجنوب أفريقيا، ومدى تأثير ذلك على قضايا الكفاح ضد العنصرية وعلى قضايا التحرر في أفريقيا ذاتها، ثم التحرك المكثف في أفريقيا ضد التغلغل الإسرائيلي، بالتأكيد على الربط بين سياستي النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وإسرائيل، كما قام الرئيس الموريتاني

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

بمساع متصلة لدى الدول الأفريقية المستقلة حديثاً لوقف نشاط إسرائيل التجاري وتغلغلها الاقتصادي في القارة السمراء.

ولم يقتصر الدعم الموريتاني للقضية الفلسطينية على مستوى القارة الأفريقية، بل امتد إلى التنديد بإسرائيل في المحافل الدولية. فلم يتردد الرئيس الموريتاني على سبيل المثال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ عن وصف إسرائيل بـ «المولود المدلل للاستعمار»[٣٣]. والواقع أن موريتانيا استمرت على الدوام تستوحي مواقفها من القضايا العربية كلها بما يمليه عليها شعورها بأنها دولة عربية أفريقية ترجو أن تأخذ مكانها اللائق بها في بناء الصرح العربي الأفريقي، وكان ذلك ـ من دون شك ـ من العوامل التي مهدت للتقارب الموريتاني ـ العربي.

(٢) **العلاقات الموريتانية الإقليمية**: لقد جاء التقارب مع العالم العربي في الجزء الأكبر منه عن طريق علاقات موريتانيا بكل من الجزائر وتونس؛ فموريتانيا لم تتوقف ـ كما أشرنا سابقاً ـ عن دعم الثوريين الوطنيين الجزائريين، فكان طبيعياً جداً أن تنشأ، عندما حصلت الجزائر أخيراً على استقلالها، علاقات التعاون بين البلدين، وقد كانت الجزائر بمثابة كفيل لضمان عربي تقدمي لموريتانيا. ففي العام ١٩٦٣ زارت موريتانيا بعثة جزائرية، وفي السنة التالية، وبعد زيارة لوزير الداخلية الموريتاني للعاصمة الجزائرية، تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين[٣٤].

وقد ساعد النزاع الجزائري-المغربي على تمتين الصداقة الجزائرية-الموريتانية، وفتح الباب أمام نواكشوط نحو الدول العربية «التقدمية». فقد دانت موريتانيا بشدة «المطامع التوسعية» المغربية في بعض أجزاء التراب الجزائري. فتأكيد موريتانيا تعاطفها مع الجزائر فتح لها أيضاً طريقاً باتجاه مصر التي كانت قد انتصرت لنظام بن بلا في الجزائر، ودعمت الثورة الجزائرية.

وكذلك كانت تونس الاستثناء الذي يؤكد صحة القاعدة في العلاقات الموريتانية. فإذا كانت الدول العربية قد أجمعت على تأييد الموقف المغربي من موريتانيا العربية، فإن تونس لم تنحُ ذلك النحو واختارت لنفسها موقفاً

---

(٣٣) François Constantine et Christian Coulon, «Les Relations internationales de la Mauritanie,» dans: Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, centre d'études d'Afrique noire, *Introduction à la Mauritanie,* Préf. de D. G. Lavroff, Connaissance de monde arabe (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1979), p. 330.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

متميزاً بتأييدها استقلال موريتانيا. ومع أن تونس كانت في مؤتمر طنجة (٢٧-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٥٨) قد وافقت على توصية تقضي بإلحاق القطر الموريتاني بالمغرب، فإنها عدلت عن ذلك وأعلنت في ٢٤/١٢/١٩٦٠، قبل أن يمضي شهر على استقلال موريتانيا، أن موقفها في مؤتمر طنجة إنما كان مؤازرة للمقاومة الموريتانية التي تعمل لتخليص البلاد من القهر الأجنبي. أما وقد تخلى الاستعمار عن هذه الناحية من الأرض الأفريقية، وتم لها الاستقلال، فإن الانضمام إلى المغرب لا يتم إلا إذا صادف رغبة من الأهالي. فمهما تكن مزايا الاتحاد بين الشعوب والأمم فإنه لا يمكن أن يفرض فرضاً بالقهر والقوة، ولا يمكن أن يأتي إلا طواعية ورضىً، وإلا فهو نوع من القهر لا يختلف في الجوهر عن قهر الاستعمار[٣٥].

بل إن تونس ـ كما أسلفنا ـ شاركت موريتانيا احتفالاتها بالاستقلال، وجاء إعلان تونس موقفها بعد خطاب أرسله الملك محمد الخامس للرئيس بورقيبة في ٧/١١/١٩٦٠، يعتب فيه على ما بلغه من أن الوفد التونسي في هيئة الأمم المتحدة قرر تأييد وجهة النظر الموريتانية عند مناقشة القضية، محذراً من عواقب ذلك على علاقات المغرب بتونس وعلى مستقبل المغرب العربي الذي يأمل تشييده على أقوى الأسس وأمتنها[٣٦].

وفي رده على هذا الخطاب أكد بورقيبة على العديد من النقاط المهمة، التي لو تأملناها لوجدنا أنها تتضمن طرحاً سليماً كان يجب أن تأخذ به باقي الدول العربية في تشكيل موقفها من القضية الموريتانية؛ ولذا رأيت أن أجمل بعضاً من أهم نقاط هذا الرد في ما يلي[٣٧]:

ـ ليس لتونس أي مصالح في موريتانيا، ولا روابط سوى اللغة والدين، ولا غايات ترمي إليها، ولا خطة تدبرها مع أهلها، بل لم تكن للتونسيين إلى عهد قريب أي فكرة عما تكونه موريتانيا اليوم أو ما ستصبحه غداً[٣٨].

---

(٣٥) **الأهرام،** ٥/٤/١٩٦٧.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) انظر أيضاً رسالة الملك محمد الخامس في: بحري، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها،** ص ٣٦٨.

(٣٨) انظر تصريح الشاذلي القليبي، مدير الإذاعة والتلفزيون التونسي، في الإذاعة التونسية بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٠.

ـ إن الأوساط الحكومية المغربية نفسها كانت، إلى عهد قريب، لا تؤيد مذهب القائلين بتوحيد المغرب وموريتانيا[٣٩].

ـ إن موقف المغرب تطور من اعتراف بالصبغة الموريتانية لهذه المنطقة، إلى المطالبة بحقوق تاريخية عليها، إلى تأكيد لحق فيها، وأخيراً إلى اعتبارها جزءاً من المغرب. فكان لزاماً على المغرب أن يشعر تونس أو يستطلع رأيها في تنسيق الخطة لدى الأمم المتحدة.

ـ لا بد قبل كل شيء من القضاء على الاستعمار في كل قطر لا يزال فيه قيد للاحتلال، مهما تكن جنسية هذا الشعب؛ وهذا يحتم عدم الاعتراض على إنهاء الحكم الأجنبي، بل على العكس يستوجب ذلك مساندة استقلال الشعب.

ـ مع الاعتقاد بما كان من روابط تاريخية بين المغرب وموريتانيا، وما يعود من كسب على العروبة والإسلام والمغرب العربي من انضمامهما، فقد كان واجباً في القرن العشرين أن يتم ذلك بإرادة الشعب الموريتاني. كما أن العقلية الدولية اليوم تتقبل كل حركة صادرة عن تصميم إرادة الشعب ورغبته في تقرير مصيره، أكثر مما تتقبل المطالبات الصادرة من الخارج مهما كانت المستندات التاريخية.

ـ إن الوضع في موريتانيا هو: إما أن تنسلخ عن الحكم الفرنسي وتصبح مستقلة بمساندة الأمم المتحدة، وإما أن تبقى مستعمرة تحت النفوذ الفرنسي. وعلاوة على ذلك فإن حال موريتانيا ـ والوضع الدولي على ما هو عليه ـ هو الاستقلال سواء وافقنا أو اعترضنا.

وقد دفعت تونس ثمن خروجها على الإجماع العربي في هذه القضية الشائكة، خصوصاً في وسائل الإعلام العربية، حيث اتهم الرئيس التونسي بالنزعة إلى تزعم المغرب العربي، ومن ثم بالحؤول دون قيام دولة مغربية قوية تحرمه من الزعامة التي يتوق إليها، والعمل على وقف الجبهة التحررية التي تبلورت في ميثاق الدار البيضاء (كانون الثاني/يناير ١٩٦١)، والسعي للاشتراك في استثمارات الصحراء بشكل أو بآخر[٤٠]، الى آخر ما ساقته وسائل النشر

---

(٣٩) إشارة إلى تصريحات الحسن الثاني السابقة.

(٤٠) بحري، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

العربية وقت ذاك، متأثرة بالاتجاه السائد في الدول العربية، حتى لو كان بعيداً عن الموضوعية والحكم السليم.

ولقد حفظت موريتانيا هذا الموقف لتونس فساندتها ـ كما ساندت كافة القضايا العربية ـ في قضية بنزرت عام ١٩٦١، على الرغم مما كانت تقدمه فرنسا لموريتانيا حينذاك من مساعدات فنية واقتصادية، مما أثار موجة من السخط والانتقادات ضد موقف موريتانيا في مجلس الشيوخ الفرنسي، لدى عرض الاتفاقيات الموريتانية ـ الفرنسية للمصادقة في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦١، وهي الاتفاقيات التي وقعت في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١، أي تلك التي تنظم العلاقات بين البلدين في بعض المجالات بعد انسحاب موريتانيا من الجماعة الفرنسية[٤١].

وفي هذا السياق، نسجل اعتراف موريتانيا، عام ١٩٦٣، بالحكومة الثورية في اليمن، وهو ما يعكس الاهتمام نفسه في الانفتاح على العرب[٤٢].

(٣) **التقارب بين المجموعات الأفريقية**: تأسست منظمة الدار البيضاء في كانون الأول/يناير ١٩٦١، فتأسست في مواجهتها منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي على أثر مؤتمر برازافيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، وكانت دول هذه المجموعة من الدول الناطقة بالفرنسية، فيما كانت موريتانيا بينها. ومعلوم أن ميثاق منظمة الدار البيضاء تضمن مبادىء ثورية جديدة كمبدأ عدم الانحياز ومبدأ مكافحة الاستعمار، وتوضيح مفهوم الاستعمار الجديد، أما منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي فكان أحد بنود ميثاقها يجيز للدول الأعضاء التحالف مع دول أو مجموعة من الدول غير الأفريقية، والغرض من هذا البند هو السماح للمجموعة بأن تتحالف مع فرنسا، وذلك ما يفيد بعدم التقيد بمبدأ عدم الانحياز. ولما كان كثير من الدول الأفريقية المستقلة حديثاً لم ينتسب إلى أية مجموعة، علاوة على أن الفصل الاستعماري بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، والدول الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، ظل قائماً ما دامت منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي ((الأوكام) (OCAM)) مقتصرة على دول ناطقة بالفرنسية، فقد حاول بعض الدول الأفريقية التخلص من هاتين

(٤١) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ٩-١٠.

(٤٢) Constantin et Coulon, «Les Relations internationales de la Mauritanie,» p. 331.

الظاهرتين في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة، وتجلى هذا المجهود في المؤتمر الذي عقد في منروفيا (عاصمة ليبيريا) بين ٨ و١٢/ ٥/ ١٩٦١، واشترك فيه، علاوة على مجموعة برازافيل، سبع دول أفريقية لا تنتمي إلى أية مجموعة (نيجيريا، وإثيوبيا، وليبيريا، وسيراليون، وتوغو، والصومال) ولكن دول منظمة الدار البيضاء رفضت الاشتراك في هذا المؤتمر.

وإذا كان مؤتمر منروفيا قد نجح في تلافي الظاهرتين السابق ذكرهما، فإنه لم يستطع أن يحقق نجاحاً في التقريب بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة، بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل، ولذا فقد تعهدت نيجيريا بالسعي لتحقيق هذا الهدف، إذ كان حاكمها الدكتور إيزكوي يرى أن الخلافات بين المجموعتين «ثانوية» وأن التقارب سيكون انتصاراً كبيراً للوحدة الأفريقية. ولكن المؤتمر الذي عقد في لاغوس في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ لهذا الغرض فشل أيضاً، لأن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته في آخر لحظة، احتجاجاً على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إليه[٤٣].

ومع ذلك، فإن جو التقارب في أفريقيا كان قد تهيأ من خلال التقارب بين المجموعات الأفريقية المختلفة، والتقارب بين المجموعة العربية وغير العربية في منظمة الدار البيضاء، والتقارب بين المجموعة الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالفرنسية، في منظمة الوحدة الأفريقية، وتخفف هذه المجموعات من النفوذ الاستعماري المباشر[٤٤]، مما هيأ الظروف لقيام النظام الإقليمي الأفريقي.

والواقع أن عضوية موريتانيا في منظمة الوحدة الأفريقية كانت هي البداية العملية للتقارب العربي ـ الموريتاني، فقد أعطتها هذه العضوية فرصة كبيرة للانفتاح على العالم العربي، حيث يجتمع القادة العرب مع قادة أفريقيا سنوياً، مما أتاح للرئيس الموريتاني فرصة اللقاء مع القادة العرب والأفارقة، كما أن موريتانيا أصبحت بعضويتها في هذه المنظمة، مرتبطة بالمبادىء التي تحكم العلاقات الدولية الأفريقية بالعالم الخارجي، كما أقرها ميثاق المنظمة، وهي المبادىء التي وصفها البعض بأنها مفرطة في التجديد، ووصفها البعض الآخر

---

(٤٣) انظر بهذا الخصوص: بطرس بطرس ـ غالي، **منظمة الوحدة الأفريقية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤)، ص ٤١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.

بأنها مفرطة في الثورية في ذلك الوقت[٤٥]، وأهمها مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد واتباع سياسة عدم الانحياز.

ومن المعلوم أن مصر بالذات كانت إحدى القوى التي تزعمت هذه السياسة في الوطن العربي، ومن ثم بدأ نوع من التقارب المصري الموريتاني كان له أثره على باقي دول الوطن العربي بحكم موقع مصر وثقله الجيواستراتيجي في المنطقة. وفي مؤتمر أديس أبابا سنة ١٩٦٣، كان أول لقاء بين الرئيسين ولد داده وجمال عبد الناصر، ثم التقى الرئيسان مرة ثانية أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الثاني في تموز/يوليو ١٩٦٤. وتقابلا مرة ثالثة خلال مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة في العام نفسه، وتكررت بعد ذلك الاتصالات المصرية ـ الموريتانية على مستوى الوزراء ورجال الاقتصاد، وخلال هذه اللقاءات توطدت أسس التفاهم بين البلدين.

واعترفت مصر رسمياً بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، ووقع البلدان اتفاقية ثقافية بينهما، ومنذ ذلك الحين استقرت العلاقات بين الدولتين في جو من الوئام والتفاهم والمصلحة المشتركة[٤٦]. وقد تأكد ذلك التوافق حينما انتهز الرئيس المصري فرصة إعادة انتخاب الرئيس ولد داده في ١٩٦٦/٨/٧، فأرسل إليه برقية تهنئة حملها أطيب التهاني والتمنيات باسمه وباسم حكومة مصر وشعبها. وقد رد الرئيس الموريتاني شاكراً، مؤكداً أن حكومته ستعمل على تنمية علاقات الصداقة والتعاون الأخرى التي تربط بين مصر وموريتانيا[٤٧].

أما المغرب فعلى الرغم من أنه لم يشترك في مؤتمر أديس أبابا احتجاجاً على اشتراك موريتانيا[٤٨]، فإنه وقع بعد ذلك الميثاق الأفريقي، واعتبر من الدول الأصلية في المنظمة، وصار المغرب بذلك ملتزماً المبادىء التي تحكم العلاقات ما بين الدول الأفريقية، كما أقرها ميثاق أديس أبابا، وخاصة المساواة

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٦) **الأهرام**، ١٩٦٦/٣/٢٧.

(٤٧) **الأهرام**، ١٩٦٦/٩/١٢.

(٤٨) على الرغم من وجود وفد مغربي برئاسة وزير الخارجية أحمد بلا فريج في أديس أبابا، فإن المغرب لم يشارك في اجتماع وزراء الخارجية، كما قاطعت المغرب مؤتمر القمة للسبب ذاته. وقد كان حرج الوفد المغربي أكثر بسبب الترتيب الأبجدي للأسماء الذي يضعه إلى جانب الوفد الموريتاني.

في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وفض المنازعات بالطرق السلمية، ومن ثم يمكن أن نفهم من ذلك أنه اعتراف ضمني من المغرب باحترام استقلال موريتانيا، ولو أنه لم يأخذ شكل التصريح العلني.

وفي الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت بمدينة لاغوس (نيجيريا) بين ٢٤ شباط/ فبراير والفاتح من آذار/ مارس ١٩٦٤، شكلت لجنة لدراسة الاشتباكات التي وقعت بين الصومال من ناحية، وإثيوبيا وكينيا من ناحية ثانية، وكانت هذه اللجنة من أحد عشر عضواً، وتضم المغرب وموريتانيا[٤٩]، وفرضت هذه اللجنة أول تعاون بين البلدين على مستوى دولي، مما يشير إلى إمكانية انفراج الأزمة بينهما.

وما إن حل العام ١٩٦٧، حتى كانت موريتانيا قد استطاعت وضع نفسها ضمن «الطلائع المتحررة» في القارة الأفريقية، القادرة على اتخاذ موقف المقاومة الشجاعة ضد الاستعمار والاستغلال، وأتاح ذلك للرئيس ولد داده أن يقوم في ١٩٦٧/٣/٢٧ بأول زيارة رسمية للقاهرة استغرقت سبعة أيام، اشترك إثرها في مؤتمر القمة المحدود للدول الأفريقية التقدمية الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٧، وضم رؤساء مصر والجزائر وموريتانيا وتنزانيا، والممثل الشخصي لرئيس غينيا. وقد استقبل الرئيس الموريتاني استقبالاً ودياً وحاراً من طرف الشعب والحكومة في مصر، تعبيراً عن الترحيب بهذه الزيارة لما تحققه من دعم واطراد للعلاقات بين البلدين. ورُتب للرئيس الموريتاني برنامج حافل للاطلاع على مظاهر التقدم الصناعي ومشاريع التنمية والمواقع الأثرية ذات الشهرة التاريخية في مصر[٥٠].

وعبّرت جامعة الأزهر عن تقديرها لشخص الرئيس الموريتاني لما يبذله من جهود صادقة في خدمة القضايا الثقافية والحضارية على الصعيد الأفريقي، ولمواقفه

---

(٤٩) ضمت هذه اللجنة مندوبي مصر والسودان والمغرب وموريتانيا وليبيريا وغانا وسيراليون وبوركينافاسو والكاميرون. انظر: بطرس ـ غالي، **منظمة الوحدة الأفريقية**، ص ١١٢.

(٥٠) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ٩٩٦.

البارزة دفاعاً عن حقوق الشعوب، فأهدته درجة «العالمية الفخرية» في القانون، كما تبادل الرئيسان ولد داده وعبد الناصر الأوسمة وكلمات الترحيب[٥١].

ويستطيع المدقق أن يتلمس من خلال الخطب المتبادلة في حفل الاستقبال الأول، أن انضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية لم يكن وارداً حتى ذلك الوقت؛ لقد نوّه الرئيس المصري بالصلات المستمرة بين البلدين عن طريق البعوث الموريتانية إلى الأزهر الشريف، وقال: إنها من أكبر البعوث إليه في التاريخ القريب، وأنها صنعت خط اتصال مباشراً بين التيارات المؤثرة في اتجاه التطور في البلدين. ثم حيًّا الضيف الموريتاني وقيادته الممتازة لشعبه من أجل التقدم والدور الذي قام به في سبيل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية والحرص عليها وتبني كل المواقف النضالية للشعوب الأفريقية، ولكن عندما تعرض للروابط المصرية-الموريتانية لم يعزها إلى العروبة، بل أسندها إلى التضامن الإسلامي والكفاح المشترك، فقال: «إن الأمة العربية لا ترى أي تعارض بين قوميتها العربية المحددة وبين تضامنها القلبي والأخوي مع الأمم الإسلامية، كما أنها بقواها الثورية التقدمية لا ترى في القومية العربية عازلاً عن تضامن الأمم الإسلامية بقدر ما ترى أن مواقع النضال من أجل الحرية السياسية الاجتماعية في كل القارات تعزز بعضها البعض».

كما أن البيان المشترك الذي تلا المباحثات بين الرئيسين، أكد هذا المعنى، إذ ورد في البيان «أن انتماء كلا البلدين إلى ينابيع روحية وتاريخية واحدة، مما يضيف إلى عوامل اللقاء التي تربط بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية العربية المتحدة، وهو مما يعتبر في نفس الوقت عاملاً هاماً في تنمية التعاون بين البلدين في كافة المجالات»[٥٢].

ومع أن مؤتمر القمة الأفريقي المحدود الذي شارك فيه الرئيس ولد داده في القاهرة ناقش قضايا أفريقية مركزاً عليها، فإنه ناقش أيضاً قضايا دولية وأخرى عربية تمحورت حول تأييد نضال الشعب العربي في فلسطين وتأييد كافة حقوقه المشروعة[٥٣].

---

(٥١) **الأهرام**، ١٢/٩/١٩٦٦.

(٥٢) **الأهرام**، ٣٠/٤/١٩٦٧.

(٥٣) **الأهرام**، ٢٨/٣/١٩٦٧.

ولقد برز ولد داده في هذا المؤتمر كأول رئيس لدولة أفريقية، من خارج دول الجامعة العربية، ينادي بالوصل ما بين القضايا العربية والأفريقية، إذ نوّه بأن قضية فلسطين ليست عنصرية بين العرب واليهود بل هي قضية استعمارية، وهي لذلك تهم القارة الأفريقية والسلم العالمي(٥٤).

وبعد عرض تلك العوامل، يبدو أن ما لا شك فيه هو أن موقف موريتانيا من القضايا العربية والتزامها الثابت المبادىء العربية في علاقاتها الدولية، قد جعلاها تخطو خطوات تقرب الموقف العربي منها، وتخفف من حدته تجاهها.

كما أن علاقات موريتانيا بالجزائر وتونس، كان من شأنها أن تساعد على سرعة تغير الموقف العربي، من حالة من التقارب العام، خاصة مع خفة حدة المطالب المغربية، إلى حالة أقرب ما تكون إلى التعاون والاعتراف.

ج ـ مرحلة التعاون

تشكّل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بداية مرحلة جديدة في التفاعلات الموريتانية ـ العربية، متجاوزة من مجرد الانفراج إلى التعاون الوثيق. أما قبل ذلك، فقد حال بُعد موريتانيا وانعزالها، ومظاهر التنافر العربي، دون أن يعبر الشعب الموريتاني عن مشاعر تأييده، وانفعاله بتطورات القضايا العربية، خاصة قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن ثم كانت حرب الأيام الستة فرصة لتفجير تلك المشاعر والتعبير عنها عملياً.

ففي نواكشوط اقتحمت المظاهرات الغاضبة سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت الحكومة في بداية الأمر قمع تلك المظاهرات للسيطرة على الوضع، وفي غضون يومين شعرت الحكومة بأن التيار المضاد للصهيونية من القوة بحيث يخشى من تفاقمه، إن لم تقم باستعادة الموقف وتوجيهه، ولم يعد أمامها، مسايرة لهذا الشعور الجامح، سوى إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لما تقدم من دعم لإسرائيل(٥٥).

---

(٥٤) انظر: البيان المشترك في **الأهرام**، ٧/٤/١٩٦٧. وقد تم إبلاغ البيان لحكومتي مالي والكونغو برازافيل، باعتبار أن رئيسيها كانا مدعوين لحضور المؤتمر، وحالت بعض الظروف الخاصة دون اشتراكهما.

(٥٥) إضافة إلى موريتانيا اتخذت خمس دول عربية أخرى إجراءات مماثلة هي: مصر وسوريا =

ومنذ ذلك الوقت، توالت التصريحات والخطب المؤيدة للقضية العربية والمندّدة بالصهيونية. ومما قام به الشعب الموريتاني في هذا المجال، إقباله اختيارياً على تقديم التبرعات العينية والنقدية بأشكال مختلفة؛ فالنساء تبرعن بالحلي، والفقراء تبرعوا بما يملكون من أنعام وماشية، حتى وصلت قيمة تلك التبرعات، حسب بعض المراجع إلى ما يناهز ٢١ مليون فرنك أفريقي قدمت للمساعدة في المجهود الحربي العربي[٥٦].

وإذا كان البعض يرى أن تأييد الحكومة الموريتانية للقضية العربية كان إجراءً ظاهرياً، ويستدل على ذلك بأن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة لم يحل دون استمرار العلاقات الاقتصادية، بل الموافقة أيضاً على امتيازات البحث عن البترول، فإن هذا النقد، على علاته، لا يستطيع أن يحجب حقيقة مهمة هي أن مشاعر التأييد للقضايا العربية قد انتقلت إلى جماهير الشعب الموريتاني، وبدا أن مرحلة جديدة من علاقات التضامن والتعاون العربي ـ الموريتاني قد ظهرت في الأفق[٥٧]. وقد ترجم ذلك في وقت لاحق بافتتاح مكاتب تمثيل لحركة فتح الفلسطينية في نواكشوط، ودعم نضالها[٥٨].

إلا أن مرحلة التعاون العربي ـ الموريتاني لم تكن لتتبلور عملياً إلا مع انفراج الأزمة بين المغرب وموريتانيا انفراجاً تاماً، وجاء ذلك حينما وجه الملك الحسن الثاني الدعوة إلى الرئيس ولد داده لحضور مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذي عقد في المغرب في ١٩٦٩/٩/٢٢، إثر الحريق الإجرامي الذي تعرض له المسجد الأقصى[٥٩]. وكانت هذه هي الفرصة الأولى التي

= والعراق والجزائر والسودان. انظر: هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣**، تقديم أحمد يوسف أحمد، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

كما كانت موريتانيا أيضاً ضمن أربع دول عربية (مع مصر والسودان والجزائر) قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا عام ١٩٦٥، عقب إعلان الاستقلال من جانب واحد من حكم الأقلية البيضاء في روديسيا، في حين لم تسلك هذا المسلك سوى خمس دول أفريقية أخرى.

(٥٦) Ahmed Baba Miske, «La Lutte de classes en Mauritanie,» papier présenté à: *Renaissance du monde arabe* (conférence), sous la direction d'Anouar Abdel Malek, Abdel Aziz Belal et Hassan Hanafi, sociologie nouvelle, situations; 1-3 (Gembloux: [s. n.], 1972), p. 433.

(٥٧) Constantin et Coulon, «Les Relations entre nationales de la Mauritanie,» p. 341.

(٥٨) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ٩٩٢.

(٥٩) Constantin et Coulon, Ibid., p. 341.

يجري فيها الطرفان مباحثات مثمرة كان لها أثر فاعل في العلاقات بين البلدين، خاصة بعد أن تبادلا وفود الصداقة في العام نفسه. وأعلن المغرب بعد ذلك تخليه عن مطالبه الإقليمية في موريتانيا. وفي ١٥/١/١٩٧٠ اتفق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، ثم قام الرئيس الموريتاني بأول زيارة رسمية للمغرب في ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٠، بدعوة من الملك الحسن الثاني مفتتحاً بذلك عهداً جديداً من التعاون، كرسته معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعها الرئيسان في الدار البيضاء خلال هذه الزيارة، وتسري هذه المعاهدة لمدة عشرين عاماً يتعهد البلدان خلالها تسوية أية منازعات بينهما بالطرق السلمية. وفي ٢٠ من الشهر نفسه عُقدت اتفاقية ثقافية بين البلدين، كما أعلن المغرب، في سياق تنقية الأجواء مع جارته الجنوبية، إلغاء «وزارة موريتانيا» التي كانت مكلفة بمهمة استرداد الإقليم. إلا أن مسألة الحدود بقيت من دون حل بسبب الاستعمار الإسباني في الصحراء الغربية.

ومنذ ذلك الوقت، عملت موريتانيا يوماً بعد يوم لتوطيد علاقاتها الثنائية المتعددة الأطراف مع دول شمال أفريقيا، فعقدت عام ١٩٧٠ عدة اتفاقيات تعاون، تهدف إلى تعزيز الأواصر مع الجزائر، وإلى فتح عهد جديد من الوئام مع المغرب، وبرز ذلك التعاون في مؤتمر القمة الذي عقد بمدينة أنوا ذيب بموريتانيا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، وضم الزعماء الثلاثة: الحسن الثاني وبومدين وولد داده[٦٠]، وكانت مناسبة لتأكيد روح التصميم التي تستحث البلدان الثلاثة على ضرورة التعاون الاقتصادي بينها، وتوحيد الجهود لتطوير المنطقة والنهوض بها، كما أن المؤتمر بحث موضوع الصحراء الإسبانية، وتنسيق الجهود بين دول المغرب العربي ومنطقة الدول المتاخمة لنهر السنغال.

وعلى أثر انتهاء المؤتمر قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بزيارة رسمية لموريتانيا كانت تتويجاً لذلك التعاون، ثم أعقبها بزيارة أخرى سنة

---

(٦٠) علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقد التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٦٤.

ويشير الشامي إلى الدعوة التي وجهها الملك الحسن الثاني إلى الرئيس الموريتاني بعد أن رفض الرئيس الجزائري تلبية الدعوة إلى المؤتمر ما لم تُدْعَ موريتانيا لحضوره، وهذا ما تم بالفعل.

١٩٧٢ تأكيداً لروابط التعاون التي ازدادت بين البلدين مع افتتاح الخط الجوي بين الجزائر (العاصمة) ونواكشوط[٦١].

وأتاح انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية التاسع في مدينة الرباط عام ١٩٧٢، للرئيس ولد داده القيام بزيارات للجزائر والمغرب، وإجراء محادثات أخرى مع الرئيسين الجزائري والتونسي والملك المغربي، مما كان له أثر في توسيع وتعزيز أفق التعاون الثنائي والإقليمي، ومن جهة أخرى حرصت موريتانيا، منذ العام ١٩٧٠، على الانضمام إلى لجنة المغرب العربي الاستشارية، ومقرها تونس، بصفة مراقب دائم، إلى أن تكتمل إجراءات انضمامها عضواً كامل العضوية في مجموعة اقتصادية إقليمية تضم دول المغرب العربي[٦٢].

ويلاحظ أن موريتانيا كانت مع مطلع السبعينيات؛ قد تمكنت من تعزيز علاقات التعاون مع تونس التي تربطها علاقات خاصة بها منذ الاستقلال، وبالذات في مجال تكوين الإطارات الفنية والإدارية، ومع الجزائر التي تربطها بها روابط تعاون وثيق في مختلف المجالات، ومع مصر التي توطدت منذ العام ١٩٦٧، على المستوى الرسمي والشعبي[٦٣]، وأخيراً مع المغرب خاصة بعد تطبيع العلاقات السياسية بين البلدين في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. ولم يبق سوى ليبيا من حلقة الشمال الأفريقي، وقد زارها الرئيس ولد داده زيارة صداقة في ١١ أيار/مايو ١٩٧٠، وتلتها عدة خطوات على طريق تدعيم روابط التعاون بين البلدين. وتوجت هذه الخطوات في تموز/يوليو ١٩٧٢، خلال زيارة أخرى للرئيس ولد داده، حيث اتفق على إنشاء بنك مشترك بين البلدين برأس مال مقداره ٢٥٠ مليون فرنك أفريقي، ثم تلت تلك الزيارة الرسمية زيارة ثالثة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، اختتمت بإصدار بيان مشترك يؤكد تعزيز التعاون بين البلدين[٦٤].

ولم تقتصر علاقات التعاون العربي الموريتاني على حلقة دول شمال

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٦٢) انظر: المختار ولد داده، **تقرير إلى الجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان)**، ٢٨/١١/١٩٦٩، ص ٣١.

(٦٣) اشترك الرئيس ولد داده في تشييع جثمان الرئيس المصري جمال عبد الناصر في القاهرة عام ١٩٧٠، ورثاه بكلمة معبرة بعد عودته أمام الجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان).

(٦٤) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ١٠٠٢.

أفريقيا، ذلك أن ما لمسناه من سعي موريتاني دؤوب إلى إقامة تعاون إقليمي مثمر ناجح مع بلدان المغرب العربي التي تربطها بها علاقات الجوار وروابط الثقافة وصلات التاريخ، لم يحل دون التطلع نحو تطبيع علاقاتها مع بقية الدول العربية. وقد قدمنا كيف أن موريتانيا بدأت توطيد علاقاتها مع مصر لتكون فاتحة مرحلة التعاون مع العالم العربي، إدراكاً لمكانتها القيادية في الوطن العربي.

ومع أنه كان لموريتانيا، عام ١٩٦٦، علاقات دبلوماسية مع كل من سوريا واليمن الشمالي، فإن هذه العلاقات لم يُتح لها أن تتحول إلى صلات تعاون وثيق. وجاءت أولى المحاولات الموريتانية في هذا الشأن خلال العام ١٩٦٩، حيث أرسلت موريتانيا وفوداً للصداقة إلى السودان والكويت والعراق، وتمكنت هذه الوفود من إقامة اتصالات مفيدة مع هذه الدول. وفي حزيران/ يونيو ١٩٧١ اتفقت حكومتا لبنان وموريتانيا على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء[٦٥]. وفي ١٦/١٢ من السنة ذاتها اعترفت موريتانيا بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي العام ١٩٧٢ كانت موريتانيا قد طورت كل هذه العلاقات إلى تعاون وثيق يتعزز على مرّ الأيام، كما وطدت علاقاتها مع سوريا والسعودية، وتولى معظم هذه الدول تقديم مساعدات قيمة في مجال التعليم وتكوين الإطارات[٦٦]. وتعزّزت العلاقات الموريتانية ـ السعودية بالزيارة التي قام بها الملك فيصل بن عبد العزيز لنواكشوط سنة ١٩٧٢[٦٧]، وتلتها زيارة مماثلة لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد، مما عزز العلاقات الموريتانية ـ الإماراتية أيضاً.

والواقع أن أهم مظاهر التعاون السياسي العربي ـ الموريتاني، قد برز أثناء تولي الرئيس ولد داده رئاسة الدورة الثانية لمنظمة الوحدة الأفريقية بين حزيران/يونيو ١٩٧١ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، وما بذل من جهود في سبيل تقريب الموقف الأفريقي من الموقف العربي من قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، سواء على مستوى القارة أو على مستوى المنظمة الدولية.

وإذا كانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ قد شكلت نقطة تحول مهمة في

---

(٦٥) **الأهرام**، ١٨/٣/١٩٧٣.

(٦٦) انظر: **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠).

(٦٧) انظر: ولد داده، **تقرير إلى الجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان)**، ص ٣١.

العلاقات الموريتانية ـ العربية، فإن المنعرج الأهم في تطور تلك العلاقات يبقى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بما مثلته من تطور نحو الاندماج في العلاقات الموريتانية ـ العربية ضمن مؤسسات وأطر النظام الإقليمي العربي[(٦٨)].

٢ ـ الإطار التنظيمي

يندرج تفاعل موريتانيا في علاقاتها مع الدول العربية في مستويين من التفاعل المتعدد الأطراف، وهما: المستوى الأول هو التفاعل الجماعي الذي يتم من خلال مؤسستي جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي، أما المستوى **الثاني** فهو المستوى الثنائي بين موريتانيا وأي من الدول العربية، حيث يتم عبر اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات، وعبر التمثيل الدبلوماسي المتبادل.

أ ـ جامعة الدول العربية

يحدد ميثاق جامعة الدول العربية الذي نص على إنشائها شروط العضوية والانضمام إلى الجامعة، التي هي الإطار التنظيمي والمؤسسي لـ «النظام» الإقليمي العربي، وهي المؤسسة القومية التي تسعى لتحقيق الطموحات العربية إلى التكامل والعمل المشترك. وقد تأسست الجامعة بموجب التوقيع على ميثاق الإسكندرية في ١٩٤٥/٣/٢٢ من طرف سبع دول عربية «مُؤَسِّسة»، ثم اتسع نطاقها لتضم حالياً ٢٢ دولة عربية[(٦٩)].

ونشير ابتداءً إلى أن الشروط التي يشترطها ميثاق جامعة الدول العربية

---

(٦٨) مع أن العديد من دارسي العلاقات الدولية يستخدمون هذا التعبير، فإن عدداً آخر من المختصين يتحفظ على استعمال كلمة «النظام الإقليمي» أو «النظام الدولي»، ويرى ضرورة الاستعاضة عنها بعبارة «النسق الإقليمي» و«النسق الدولي» باعتبارهما المصطلح المقابل للعبارة الأجنبية «System International».

انظر بهذا الصدد: محمد طه بدوي، **النظرية العامة للعلاقات الدولية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ١٩٧١)، ص ٢٢٩.

(٦٩) حول ميثاق جامعة الدول العربية وتطورها التاريخي، انظر: مفيد شهاب، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).

للحصول على العضوية فيها كانت تتوافر في موريتانيا إبان استقلالها، سواء تعلق الأمر بالشروط الموضوعية أو الإجرائية.

فشرط «الدولة المستقلة» حصلت عليه موريتانيا بعد انهيار الاستعمار الفرنسي وانسحابه من البلاد، وقبولها عضواً في المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي أصبحت موريتانيا عضواً فيها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، كما ساهمت موريتانيا بدور فاعل في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن مشاركتها في التأسيس والانتماء إلى العديد من المنظمات والهيئات شبه الإقليمية (Sub-regional) على مستوى القارة السمراء.

وأما شرط «العروبة» فعلى الرغم من مرونته وعدم تحديده بدقة في الميثاق، فإن هوية موريتانيا العربية الإسلامية لا تحتاج إلى تبرير، لأنها تستمد جذورها من اللغة والتاريخ وتطلعات الجماهير. وعلى المستوى التقنيني نص الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٦٠ (المادة ٣) على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوطنية، واللغتان الرسميتان هما اللغة الفرنسية واللغة العربية»، وهذه الصياغة لا تختلف كثيراً عن أسلوب الصياغة في دساتير دول عربية أخرى، تجعل إلى جانب اللغة العربية لغة رسمية أخرى (العراق مثلاً) أو لا تنص أصلاً على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية لها (الصومال مثلاً) [(٧٠)]. وقد تطور مفهوم اللغة العربية لغةً رسمية للدولة في دستور موريتانيا الصادر في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١، فالمادة السادسة منه تنص على أن «اللغات الوطنية هي العربية والبولارية والسوننكية والوولفية واللغة الرسمية هي اللغة العربية».

ويبدو أن القائمين على تعديل ميثاق الجامعة العربية قد تنبهوا إلى أهمية العامل اللغوي. فقد نص المشروع الذي تقدمت به الأمانة العامة للجامعة في العام ١٩٨١ (المادة ٣، البند ٢) في شروط العضوية على «أن تكون اللغة العربية لغتها الرسمية»، ويرتبط بالنص على اللغة العربية[(٧١)]. وتشير أكثرية الدساتير العربية عموماً إلى ذلك بطريقة أو بأخرى؛ فالأغلبية تنص صراحة على انتماء شعوبها إلى الأمة العربية، وثمة مجموعة تؤكد الانتماء إلى وحدة جغرافية عربية، وبعضها لا يحدد انتماء معيناً.

(٧٠) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية والعربية**، ط ٥ جديدة ومطورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٣٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

أما بالنسبة الى موريتانيا، فإن دوائر الهوية ثلاث، أهمها الدائرة العربية كما ورد في ديباجة دستور تموز/يوليو ١٩٩١، الذي لا يكتفي بالإشارة إلى الهوية العربية، بل يؤكد السعي لتحقيق الوحدة العربية هدفاً استراتيجياً. ولا شك في أن ذلك يعتبر تقدماً على العديد من الدساتير العربية في أسلوب تأكيد الهوية القومية.

وفي خضم انتصارات حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، وما واكبها من تضامن عربي، أتيح لموريتانيا فرصة الانضمام إلى الجامعة العربية. فأثناء اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في نيويورك في ١٢/١٠/١٩٧٣، لتوحيد جهودهم من أجل مساندة مصر وسوريا في المجهود الحربي ضد إسرائيل، خلال اليوم السابع للهجوم الذي بدأ في السادس من الشهر نفسه باقتحام القوات المصرية لقناة السويس وتدمير خط «بارليف»، وتقدم القوات السورية على هضبة الجولان، في ذلك اللقاء، تقدم المغرب بطلب ترشيح موريتانيا لعضوية جامعة الدول العربية، وأقر الطلب بصورة مبدئية[٧٢].

وفتحت مبادرة المغرب المهمة هذه الطريق الذي ظل مسدوداً في وجه موريتانيا للانضمام إلى الجامعة والأسرة العربية، خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وكان عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر قد أبلغ السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية، قبل التئام المؤتمر، أن موريتانيا أعربت عن رغبتها في الاشتراك اشتراكاً كاملاً في هذا الاجتماع[٧٣]. ولم يكن متوقعاً أن تتاح لموريتانيا فرصة المشاركة إلا كمراقب، ما لم يقرر وزراء الخارجية في اجتماعهم التحضيري لمجلس الجامعة ومؤتمر القمة قبول موريتانيا عضواً في الجامعة بصورة رسمية[٧٤] وهو ما حدث بالفعل.

وعندما بدأ مؤتمر القمة تأخر الافتتاح ٩٠ دقيقة عن موعده المحدد، بسبب اجتماع مغلق عقده الملوك والرؤساء العرب، وقرروا فيه قبول موريتانيا عضواً كامل العضوية في الجامعة العربية لتكون العضو التاسع عشر فيها. ورحب الرئيس الجزائري هواري بومدين، في كلمته الافتتاحية، بانضمام

---

(٧٢) **الأهرام**، ١٤/١٠/١٩٧٣.

(٧٣) **الأهرام**، ١٦/١١/١٩٧٣.

(٧٤) **الأهرام**، ١٧/١١/١٩٧٣.

موريتانيا، وأعرب عن أمله أن تسهم بجهد فاعل في الجامعة من أجل العرب، ثم دعي الرئيس ولد داده للكلام بصفة استثنائية، حسب تعبير الرئيس بومدين، فأعلن أن «موريتانيا ستعطي كل طاقتها لتلعب دوراً مهماً في الشؤون الأفريقية والعربية، وستكون طاقة جديدة وجبهة جديدة تساعد بصورة فعالة في تحرير القارة الأفريقية وتحرير فلسطين، وتحرير أراضي الدول العربية»[٧٥].

وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، احتفلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة برفع العلم الموريتاني على مبناها، بين أعلام الدول العربية، ووصف الرئيس ولد داده الفترة السابقة لانضمام موريتانيا إلى الجامعة بأنها «لم تغير من الواقع شيئاً، وأن الانضمام جاء ليؤكد حقيقة واقعة»[٧٦].

ويعتبر قبول عضوية موريتانيا في الجامعة والطريقة التي تم بها الترشيح والقبول «حالة خاصة» فقهياً وسياسياً، لم نر مثيلاً لها في حالات قبول دول أخرى أو ترشيحها، خاصة إذا كنا قد عرفنا أن المادة الأولى من ميثاق الجامعة تحدد طريقة مغايرة؛ إذ تشير إلى أنه إذا رغبت دولة عربية مستقلة في الانضمام إلى الجامعة، «قدمت طلباً إلى الأمانة العامة، يعرض على المجلس في أول اجتماع بعد تقديم الطلب».

وبهذا، فإن الحالة الموريتانية تتميز بأن طلب العضوية لم تتقدم به موريتانيا صاحبة الشأن، بل رشحت من طرف المغرب، ولم تتقدم موريتانيا بطلب للانضمام رسمياً اللهم إلا ما كان من ذلك، حسب بعض المصادر[٧٧]، سنة ١٩٦٣. وقد تعرض ذلك الطلب للرفض بطبيعة الحال نتيجة الموقف المغربي الذي نجده ينقلب كلياً إلى النقيض، ويكون هو الساعي إلى ضم موريتانيا للجامعة.

أما السمة الثانية التي تميز بها قبول موريتانيا في الجامعة، فهي أنه وإن كان من المفروض أن يكون مجلس الجامعة هو الذي يوافق على قبول العضوية، فإننا نلاحظ في حالة موريتانيا أن قبول العضوية جاء من طرف

---

(٧٥) **الأهرام،** ٢٧/١١/١٩٧٣.

(٧٦) **الأهرام،** ١٥/١١/١٩٧٣.

(٧٧) جامعة الدول العربية، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة،** ص ٧٥.

مؤسسة القمة العربية، وهي وإن كانت أعلى سلطة تشريعية وسياسية على مستوى الجامعة، فإن الملاحظة الواردة هنا هي أن هذه المؤسسة لا وجود لها أصلاً في ميثاق الجامعة الذي لم يتطرق إليها البتة، لكن العرف السياسي العربي اعتاد انعقاد القمة العربية كلما دعا لذلك داع. فهل يمكن اعتبار هذا الاعتياد تعديلاً عرفياً لميثاق الجامعة، قبلته الدول العربية ودأبت على فعله، باعتبار العرف من الناحية الفقهية مصدراً رئيسياً من المصادر العامة للقانون الدولي، وبالتالي هل يكون الأسلوب الذي رشحت وقبلت به موريتانيا في الجامعة العربية سليماً ومقبولاً على الرغم من أنه لا يتطابق مع مقتضيات الميثاق تطابقاً تاماً؟

قد يكون وارداً أيضاً سؤالٌ عن الأسباب التي أدت إلى تأجيل انضمام موريتانيا ثلاث سنوات إلى الجامعة بعد تطبيع العلاقات الموريتانية ـ المغربية وانتهاء الأزمة بين البلدين بعدما كانت العقبة الرئيسية. فإلامَ يعود هذا التأجيل؟ وهل له صلة بالأوضاع الداخلية في موريتانيا، أم له ارتباط بالتطورات الإقليمية على مستوى المنطقة؟

والإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة، انطلاقاً من المعلومات المتاحة والمتوفرة. ولكن لا يمكن استبعاد الشقين معاً، وتأثيرهما على ذلك التأخير. فبالنسبة الى التطورات الإقليمية كان الجانب العربي إذ ذاك في قمة الانشغال بتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي على الجبهتين السياسية والعسكرية تمهيداً لحرب تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣. أما الأوضاع الداخلية في موريتانيا فقد كانت تستوجب اتخاذ بعض الإجراءات والقرارات التي لم تكن حتى ذلك الوقت قد اتخذت. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى قرار التعريب الشامل في ميدان التعليم، المتخذ سنة ١٩٧١، وسياسة التخفيف من القبضة الفرنسية القاضية بإلغاء اتفاقيات الدفاع والمساعدة، وإعادة النظر في الاتفاقيات الأخرى في١٥ شباط/فبراير ١٩٧٣. ومن الناحية الاقتصادية فإن الاستقلال النقدي لم يتحقق فعلياً إلا بخروج البلاد من منطقة الفرنك الأفريقي، وإصدار العملة الوطنية (الأوقية) في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧٣، فضلاً عن تأكيد الاستقلال الثقافي بطرح مشروع إصلاح التعليم الثاني من طرف القيادة السياسية في التاريخ نفسه. وعليه، فإن هذه الإجراءات ربما تكون قد مهدت الأرضية على المستوى الداخلي وحققت بعض الشروط اللازمة للالتحاق بركب النظام الإقليمي العربي، والاندماج فيه على المستويات كافة: السياسية والاقتصادية

والثقافية اندماجاً يؤهلها للعب الدور المطلوب وتبوئها المكانة التي حرمت منها وهي أحق بها وأهلها.

بعد قبول موريتانيا عضواً في الجامعة العربية أصبحت طرفاً في التنظيم الإقليمي العربي وعضواً في مؤسساته وهيئاته، المتخصص منها والعام، السياسي منها والاقتصادي، الثقافي منها والفني، وهي تسهم في كل هذه الهيئات في تحقيق التكامل العربي، والارتقاء بالعمل العربي المشترك، والنهوض به لإنجاز أهدافه التكاملية والوحدوية، وفي الوقت نفسه فإن موريتانيا ملتزمة بكافة المواقف العربية في القضايا السياسية وغيرها، مع أن موريتانيا لم تشذ في شيء يذكر ـ منذ استقلالها ـ عن الالتزام بالموقف العربي انطلاقاً من هويتها الراسخة وتطلعات شعبها.

وإثر التغير الحاصل في السلطة السياسية في البلاد بانقلاب ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨، وتولي المؤسسة العسكرية السلطة، لم يحدث أي تغيير في التزامات موريتانيا تجاه الدول العربية أو التنظيم الإقليمي العربي، بل ظل الأمر على ما كان عليه، وارتكزت اهتمامات الحكام الجدد على الأهداف التي حصل من أجلها التغيير، أي تلك المتعلقة بالقضايا الداخلية وخلق مؤسسات ديمقراطية وتسوية الأوضاع الاقتصادية المتردية الناجمة عن الحرب في الصحراء الغربية التي زجّ النظام السابق البلاد في أتونها، علاوة على سعي القادة العسكريين لوضع أوزار الحرب في الصحراء وانسحاب البلاد منها، متخذة موقف الحياد من الصراع في المنطقة.

وفي التغيير الرئيسي الثاني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، كانت القيادة الجديدة، انطلاقاً من توجهاتها السياسية، أشد إيماناً بالانتماء الإسلامي والهوية العربية لموريتانيا، وأكثر حرصاً على تفعيل دورها في العالم العربي. وقد أرادت أن تعزز ذلك الدور، وتوطد مشاركتها العربية من خلال السعي لبناء صرح المغرب العربي، وتحقيق مصالحة في العلاقات العربية؛ ولذلك كانت موريتانيا من أوائل الدول العربية التي أعادت علاقاتها مع جمهورية مصر العربية بعد «القطيعة» سنة ١٩٨٧، كما أنها كانت تؤيد، منذ البداية، عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة مع مؤسساتها الأخرى، إيماناً منها بدور مصر والمكانة الريادية التي تتبوأها في العالم العربي بوصفها محور التفاعلات العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإدراكاً لخطورة استبعادها عن دورها المحوري باعتبار أن ذلك لا يخدم المصالح العربية البتة.

وفي ما يتعلق بالدور السياسي لموريتانيا في إطار الجامعة، فإنه إذا كان دور دولة ما في نظام إقليمي ما يتحدد انطلاقاً من مجموعة معطيات أهمها موقعها في ذلك النظام ومدى أهميته، فإن موقع موريتانيا الجيوبوليتيكي يعتبر طرفياً بالنسبة الى الخريطة الجغراسياسية للنظام الإقليمي العربي؛ فهي البوابة الغربية، وهي العمق الاستراتيجي لهذا النظام، وهي بهذا الموقع الذي يربطها بدول عربية كما يربط حدودها بدول أخرى غير عربية تشكل نظاماً إقليمياً آخر، تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في العلاقات العربية ـ الأفريقية، وفي التقارب العربي الأفريقي الذي هو أحد أهداف السياسة العربية الإقليمية، نظراً لأهمية أفريقيا كعمق استراتيجي واقتصادي للعالم العربي.

كما أن دورها يمكن أن يكون مهماً جداً بين الدول العربية بالنظر إلى موقعها «الطرفي» الذي يجعلها من دون خلافات تذكر مع الدول العربية، خصوصاً بعد انسحابها من حرب الصحراء ولا تسعى إلى الزعامة الإقليمية، وبهذا تستطيع، من خلال علاقاتها الطيبة، التوسط في النزاعات التي قد تنشأ بين الدول العربية، والمساهمة في حلها بالطرق الودية. وهكذا كانت موريتانيا عضواً في لجنة المصالحة العربية (١٩٩٣)، وهي اللجنة المكلفة تنقية الأجواء وتحقيق المصالحة العربية بعد حرب الخليج الثانية، كما أنها عضو في اللجنة السباعية العربية للتوسط ونزع فتيل الحرب بين الأطراف الصومالية المتحاربة في الحرب الأهلية هناك، كذلك تحتل موريتانيا موقعاً في اللجنة العربية المكلفة معالجة الأزمة الليبية ـ الغربية.

وبما أن عملية صنع القرار في الجامعة العربية تمر عبر أجهزة الجامعة نفسها، فإن دور الدول الأعضاء يبقى محدوداً في عملية صنع القرار السياسي، مع أن الوزن التصويتي متساوٍ بالنسبة الى جميع الدول الأعضاء، كما أن القرارات تتخذ بالإجماع، ومن هنا فليس ثمة دور تمييزي في عملية صنع القرار لدولة ما دون غيرها، ما دامت القرارات تتخذ بطرق توافقية وإجماعية.

وفي الوقت نفسه، فإن موريتانيا تحظى بدعم الدول العربية في كافة المجالات، كما تهتم الجامعة العربية بالقضايا الموريتانية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك سعي الجامعة للبحث عن حل سياسي للحرب في الصحراء في السبعينيات، كما أظهرت الجامعة اهتماماً وإن كان ضئيلاً بالنزاع السنغالي ـ الموريتاني، وحرص بعض القادة العرب على التوسط فيه وإيجاد حلول مقبولة لدى الطرفين.

وتسعى موريتانيا، في سياستها العربية، إلى دعم التكامل العربي على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية وغيرها، لما لذلك من أهمية في تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي هي مبدأ تؤمن به موريتانيا وتسعى إلى تحقيقه كما ورد في ديباجة دستور عام ١٩٩١، وفي هذا الإطار تأتي قناعة القيادة السياسية بالتجمعات الفرعية وسيلة لدعم التكامل بين الأقطار العربية.

ب ـ اتحاد المغرب العربي

أبدت موريتانيا اهتماماً مبكراً بعلاقاتها الإقليمية في المغرب العربي، كما اهتمت بأي تجمع إقليمي على مستوى المنطقة، بل إن انضمام موريتانيا إلى هذا التجمع تم حتى قبل انضمامها إلى جامعة الدول العربية، بل الأغرب من ذلك أنه تم حتى قبل تطبيع العلاقات مع المغرب بصورة كاملة عام ١٩٧٠. وقد يكون للعلاقات القوية مع تونس دور كبير في ذلك، خاصة إذا علمنا أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة هو الذي كان يتزعم هذا التجمع[٧٨] الذي عرف حينها باللجنة الاستشارية للمغرب العربي.

وفي البداية لا بد من الإشارة إلى أن دول المغرب العربي الخمس تشكل وحدة جغرافية متميزة؛ فالصحراء تحدها من الشرق والجنوب ويحدها البحر المتوسط شمالاً، والمحيط الأطلسي غرباً، مما يجعل منها وحدة جغرافية متماسكة. وتتسم هذه الدول بالتجانس العرقي والإثني والديني واللغوي والثقافي والاقتصادي، كما أن التجربة التاريخية لشعوب هذه الدول تشهد بالنضال المشترك، الذي يمكن القول معه إن المنطقة تكون نظاماً إقليمياً حيث توافرت عناصر هذا النظام[٧٩]، مع أن المفهوم الاستعماري للمغرب العربي يقصره على الدول الثلاث: المغرب وتونس والجزائر، حرصاً منه على عزل موريتانيا عن محيطها المغاربي العربي.

وتعود جذور فكرة المغرب العربي إلى أيام النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، والتقاء الزعماء الوطنيين في الدول المغاربية في الشرق العربي، خصوصاً في القاهرة التي انعقد فيها مؤتمر المغرب العربي سنة

---

(٧٨) انظر مقابلة حمدي مكناس، وزير الخارجية الموريتاني، في: **الأهرام**، ٩/٢/١٩٧٤.

(٧٩) عز الدين شكري، «المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة والتجزئة السياسية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٣ (تموز/يوليو ١٩٨٨).

١٩٤٧، وما انبثق عنه من تشكيل مكتب المغرب العربي سنة ١٩٥٢، وقد لعب دوراً طليعياً في التعريف بتلك المنطقة ووحدتها المنشودة، والنضال التحرري (وكان من بين أولئك الزعماء الوطنيين الموريتانيين حرمة ولد بابانا). ويشار في هذا الصدد أيضاً إلى مؤتمر طنجة في نيسان/أبريل ١٩٥٨، الذي ضم الأحزاب الوطنية في الدول الثلاث: المغرب والجزائر وتونس[٨٠].

وشهدت فترة الستينيات والسبعينيات تدهوراً شديداً في العلاقات السياسية والاتجاهات الأيديولوجية لدى أقطار المغرب العربي، بسبب حرب الصحراء من جهة ، ومن جهة ثانية بسبب الأوضاع الاقتصادية. كما شهدت سنوات الثمانينيات انقساماً كبيراً في المنطقة، ومن داخل هذه الانقسامات كانت هنالك محاولات للتجمع، وإن كانت هذه المحاولات قد قامت أساساً على أسس سياسية لمواجهة أوضاع اقتصادية. وقد شهد العام ١٩٨٣ توقيع معاهدة بين تونس والجزائر في شهر آذار/مارس أطلق عليها معاهدة الإخاء والتعاون، وانضمت إليها موريتانيا في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها كطرف ثالث. وقد ترك الباب مفتوحاً أمام انضمام دول المغرب العربي الأخرى لهذه المعاهدة. وكردة فعل على هذا التقارب بين الدول الثلاث ، دعا المغرب في صيف ١٩٨٤، إلى عقد مؤتمر قمة لدول المغرب العربي، ولم يلبِّ هذه الدعوة سوى العقيد معمر القذافي. وإثر ذلك تمت الموافقة بين الطرفين على توقيع اتفاق «الاتحاد العربي الأفريقي» في مدينة وجدة في ١٣/٨/١٩٨٤[٨١].

وفي حزيران/يونيو سنة ١٩٨٩ انعقد مؤتمر القمة لدول المغرب العربي الخمس في الجزائر، وذلك لأول مرة في تاريخ المنطقة، وحضر جانباً من هذا الاجتماع الملك فهد بن عبد العزيز، وقرر الزعماء في هذا الاجتماع تشكيل لجنة فنية لإيجاد سبل تحقيق وحدة المغرب العربي[٨٢].

ولا شك في أنه كان للوساطة العربية السعودية خصوصاً الدور الفاعل في

---

(٨٠) سلوى محمد لبيب، **المغرب العربي ودول الجوار الأفريقي**، سلسلة الدراسات الخاصة (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩)، ص ١١٠.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.

إنجاز هذا اللقاء التاريخي. وإذا كانت الوساطة تنجح في إزالة بعض الخلافات وتنحيتها إلى حين، فإنها لا تستطيع أن تحقق وحدة بين دول المنطقة طالما راود حلمها الشعوب المغاربية، لأن وحدة كهذه لا تبنى إلا على أسس سليمة قوية.

وفي السابع عشر من شباط/فبراير ١٩٨٩، وقعت الدول الخمس في مراكش معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وهو في الواقع إنجاز ضخم وخطوة مهمة من قبل دول المغرب العربي التي كانت الصراعات السياسية بينها تكاد تجعل من المستحيل تصور إقامة مثل هذا التجمع، وكانت هذه الاتفاقية تأكيداً واقعياً لتغير الاتجاهات السياسية في المنطقة، بل جاءت تأكيداً أيضاً للتغير الجذري في فكر قادة هذه الدول. ويكفي دليلاً على ذلك أن نرى قبول الملك الحسن الثاني فكرة إجراء استفتاء ومقابلته ممثل الصحراء الغربية، ومقابلته ممثل «البوليساريو»، وتقبل الرئيس القذافي فكرة أن تكون الوحدة مرحلية وقائمة على أسس اقتصادية ومالية وفنية في المجال الأول، بدل أن تكون وحدة شاملة سياسية واقتصادية، وهو تحول فكري خطير يعكس تغيراً جذرياً في العلاقات الدولية في منطقة المغرب العربي(٨٣).

وقد تكون عوامل السياسة الداخلية ونمو التيار الإسلامي القوي والتحديات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في السوق الأوروبية المشتركة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، من الهواجس التي عجلت في ظهور هذا التجمع الإقليمي العربي.

وإذا كانت الفترة السالفة من عمر الاتحاد، منذ إنشائه، قد ركزت على بناء مؤسسات الاتحاد وتشكيل هيئاته الفنية والإدارية وتوقيع ما يزيد على خمس وعشرين اتفاقية (بمعدل خمس اتفاقيات في السنة) في المجالات الاقتصادية والتجارية وحرية تنقل الأشخاص والأموال والضرائب والبيئة، إلى غير ذلك، فإن العديد من العقبات ما زال يقف أمام الاتحاد ويتركه عاجزاً عن تحقيق أهدافه، وأهم هذه العقبات في الوقت الراهن: مشكلة العلاقات الليبية-الغربية (أزمة لوكربي) والأوضاع الداخلية في الجزائر، وعدم القيام بالاستفتاء المقرر في الصحراء الغربية.

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

ولا بد من الإشارة إلى التطور الأخير الذي طرأ على مسيرة الاتحاد، ويتمثل في طلب مصر الانضمام إليه كمراقب، مما قد يكون مؤشراً لتفعيل الاتحاد من جديد وتطويره لأداء مهمته بالنظر إلى دور مصر ومكانتها، وقد أعلنت موريتانيا تأييدها قبول مصر في الاتحاد[٨٤].

وتبدي موريتانيا اهتماماً كبيراً بالاتحاد مشاركة وأداء عبر استضافة اجتماعاته واحتضان هيئاته؛ إذ التأمت في نواكشوط القمة الرابعة لقادة دول الاتحاد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٩٢، وهي السنة التي تولت فيها موريتانيا الرئاسة الدولية لهذا التجمع العربي، كما تستضيف نواكشوط الهيئة القضائية التي هي إحدى المؤسسات الرئيسية للاتحاد المغاربي بوصفها الجهاز التحكيمي والقضائي. ويمكن الإشارة هنا إلى الاستفادة المغاربية من الخبرة الموريتانية في التجمعات شبه الإقليمية الأفريقية، خصوصاً في ما يتعلق باتفاقيات التعاون الاقتصادي الجهوي، حيث خاضت موريتانيا تجاربها المختلفة منذ وقت مبكر مع جيرانها في الجنوب.

ومن ثم، فإن احتلال موريتانيا موقعها في المغرب العربي ـ باعتبارها بوابته الحضارية إلى أفريقيا ـ هو ثأر تاريخي تنتصر بموجبه «ثوابت الوصل» من هوية وتراث على «متغيرات الفصل» من مكائد استعمارية وتقلبات سياسية.

ولكن هل يبقى الاتحاد المغاربي ـ على علاته ـ تجمعاً إقليمياً عربياً فرعياً، أم أن قوالب أخرى تصاغ لـ «قولبة» المنطقة فيها في إطار من سياسة إعادة التركيب والتفكيك التي تشهدها المنطقة العربية منذ انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط؟! وهل تبقى للاتحاد هويته الخاصة، أم أنه سيتقمص أو يذوب في هوية أخرى متوسطية أو شرق أوسطية ليست على قياسه؟!

ج ـ التفاعلات الثنائية

أما المستوى الثاني من مستويات التفاعل في العلاقات الموريتانية العربية، فهو مستوى التفاعل الثنائي بين موريتانيا وأيٍّ من الدول العربية. ويتجلى هذا المستوى في إطارين تنظيميين معتادين في العلاقات الدولية، **أولهما** الاتفاقيات

---

(٨٤) انظر تصريح محمد سالم ولد الأكحل، وزير خارجية موريتانيا، في: **الأهرام**، ٢٢/١٢/١٩٩٤.

والمعاهدات في مجالات التعاون المختلفة، **وثانيهما** التمثيل الدبلوماسي المتبادل.

(١) **الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية**: توطئة لهذا العنصر، أرى تقديم بعض الملاحظات ذات الأهمية في هذا المجال:

ـ اعتمدت في تقصي هذه الاتفاقيات على وثيقة حصلت عليها من لدن إدارة الشؤون القانونية والقنصلية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الموريتانية (وهي وثيقة غير منشورة)، إلا أن درس هذه الوثيقة يبين قصورها في بعض الجوانب، إذ تغفل ذكر بعض الدول العربية والاتفاقيات التي تربطها بموريتانيا، مما يعني عدم شموليتها، ولذا كان لزاماً عليّ أن أعود إلى وثائق أخرى مثل محاضر اجتماعات اللجان المشتركة، وملفات التعاون، والبيانات المشتركة، كل ذلك من خلال أرشيف التوثيق بالوزارة ذاتها.

ـ من خلال درس علاقات التعاون الثنائي بين موريتانيا والدول العربية، يمكن تصنيف هذه العلاقات من حيث متانتها ومستوى التفاعل فيها في مستويات أربعة:

المستوى الأول، وهو أعلى مستويات التعاون وأرفع أنواع العلاقات، ويتمثل في وجود لجنة مشتركة للتعاون تنتظم في اجتماعاتها دورياً، وتسعى لتطوير التعاون المشترك وتوسيع مجالاته بشكل دائم ومستمر، وعادة ما تكون هناك مشاريع أو مؤسسات مشتركة تستوجب رعايتها ومتابعتها بصفة مستمرة. وترتبط موريتانيا بمثل هذا المستوى من التعاون (اللجان المشتركة) مع كل من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا والعراق. ويلاحظ أن أربع من هذه الدول هي من دول المغرب العربي.

المستوى الثاني، وهو المستوى الذي ترتبط فيه موريتانيا مع بعض الدول العربية باتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة، فضلاً عن بروتوكولات وبرامج تنفيذية، ويمثل هذا المستوى العديد من الدول العربية مثل مصر وسوريا والأردن، فضلاً عن أغلبية دول الخليج العربي.

المستوى الثالث، هو المستوى الذي يكون التعاون فيه قاصراً على مجرد وجود تمثيل دبلوماسي، من دون وجود لجان مشتركة للتعاون أو اتفاقيات ثنائية.

المستوى الرابع، وتمثله الدول العربية التي لا تعاونَ مباشراً بين موريتانيا وبينها على أيٍّ من المستويات السالفة الذكر، وهذه الدول هي: لبنان والبحرين والصومال وجيبوتي.

ـ الاتفاقيات التي نشير إليها هنا لا تشمل اتفاقيات التمويل (القروض والهبات)، لأننا سنفرد لها عنصراً منفصلاً لدرسها، وذلك لأهميتها في العلاقات الموريتانية ـ العربية، وإنما نعني الاتفاقيات الموقعة في مجالات التعاون الأخرى: التجاري والثقافي والإعلامي والعلمي . . . إلخ. كما قد يشار في هذه الاتفاقيات إلى بروتوكولات تعاون أو برامج تنفيذية.

ـ لاحظت أثناء درس ملفات التعاون الموريتاني ـ العربي أن هذا التعاون يتركز في جوانبه الاقتصادية والمالية مع الدول العربية البترولية، ومع الدول العربية غير النفطية في جوانبه الأخرى الثقافية والفنية.

ـ نركز بطبيعة الحال على التفاعل الرسمي في شقه التعاوني لا الصراعي، وهو التعاون الذي يتم بين الحكومات؛ إذ ليست هناك فرصة أو معطيات كافية، يمكن من خلالها دراسة العلاقات غير الرسمية (الشعبية) على الرغم من أهميتها. وإذا كان التبادل التجاري يتم في جانب منه بطريقة غير رسمية فإن ذلك لا يتم تناوله إلا عرضاً، وقد أشرنا في التطور التاريخي إلى جانب من الشق الصراعي في العلاقات الموريتانية ـ العربية.

وبخصوص اتفاقيات التعاون الثنائي الموريتاني العربي ، تأتي الدول المغاربية في المرتبة الأولى من حيث حجم هذه الاتفاقيات، وفي مقدمتها الجزائر (٢٣ اتفاقية)، تليها المغرب (١٨ اتفاقية) فتونس (١٧ اتفاقية). وفي المتوسط يأتي العراق (٦ اتفاقيات) ومصر (٥ اتفاقيات)، وفي مرتبة أدنى تأتي سوريا (اتفاقية واحدة). مع وجود بعض الدول العربية التي لا ترتبط باتفاقيات تعاون مع موريتانيا، كالصومال وجيبوتي ولبنان والبحرين وعمان.

(٢) **التمثيل الدبلوماسي**: ما لا شك فيه أن الأداة الدبلوماسية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومن تلك الأهمية يكتسب الجزء الخارجي من الوظيفة الدبلوماسية المتمثل في البعثات الدبلوماسية في الخارج مكانته، وهي المؤسسات التي تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي. وتتحدد مرتبة هذه

البعثات بحسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل[٨٥].

وبالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية التي يرأسها سفير أو وزير مفوض، وتضم ملحقين عسكريين وتجاريين وثقافيين وعماليين، ثمة التمثيل القنصلي الذي يرتكز نشاطه على رعاية المصالح الاقتصادية والخارجية للدولة، وثمة أيضاً بعثات دبلوماسية دائمة تنتدب لدى المنظمات الدولية ويرأسها دبلوماسي بدرجة سفير[٨٦].

وتحرص موريتانيا على إقامة تمثيل دبلوماسي لها في مختلف العواصم العربية، لتوطيد العلاقات وتعزيز التعاون الثنائي، وتعتبر المنطقة العربية أهم المناطق في العالم من حيث استحواذها على جانب كبير من البعثات الدبلوماسية الموريتانية. وهكذا يوجد في اثنتي عشرة عاصمة عربية تمثيل دبلوماسي موريتاني على مستوى سفير مقيم، بينما يكون التمثيل الدبلوماسي في دول عربية أخرى تمثيلاً غير مقيم عن طريق السفارة الموريتانية في الدولة المجاورة جغرافياً، والدول العربية التي يوجد فيها التمثيل المقيم هي دول المغرب العربي الأربع ومصر وسوريا والعراق والكويت والسعودية والإمارات وقطر واليمن وهذه الدول ذاتها هي التي لها تمثيل دبلوماسي في نواكشوط فضلاً عن فلسطين والسودان، إضافة إلى مندوبية دائمة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، يرأسها سفير.

ويوجد في تلك السفارات الموريتانية ملحقون للشؤون الثقافية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن مسؤولين عن الشؤون القنصلية.

ثانياً: العلاقات الفنية الموريتانية ـ العربية

ترتبط موريتانيا بعلاقات فنية واسعة وحيوية مع جل الدول العربية، عبر اتفاقيات ثنائية ونشاطات دبلوماسية. وسنركز في هذا المبحث على دراسة تلك العلاقات والتفاعلات في جوانبها الثقافية أولاً، والتجارية ثانياً، والمالية ثالثاً.

---

(٨٥) أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ١١٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

١ ـ العلاقات الثقافية

يعتبر الفضاء الثقافي الموريتاني جزءاً لا يتجزأ من الفضاء الثقافي العربي؛ فموريتانيا ارتبطت منذ القدم بتيارات الثقافة العربية، وأثرت فيها وتأثرت بها، وما زال هذا التواصل قائماً ومستمراً. ولقد كان للعلماء الموريتانيين فضل في تطوير الثقافة العربية الإسلامية في جوانب كبيرة منها، كما كانوا سفراءها وناشريها في أصقاع مختلفة أفريقية وآسيوية.

ومنذ الاستقلال وصلت موريتانيا علاقاتها الثقافية بالدول العربية قبل أن يتهيأ لها الوصل السياسي، بل كانت العلاقات الثقافية ممهدة وميسرة لكل ما هو سياسي، كما أن حاجة البلاد كانت ماسة إلى تكوين كوادر وأطر مؤهلة لبناء الدولة الحديثة، خصوصاً في ظل انعدام الأطر الوطنية المؤهلة، والنقص الكبير في البنية الثقافية والتعليمية الذي خلفه الاستعمار، كذلك فإن سير موريتانيا نحو التعريب الشامل كهدف استراتيجي، ما كان ليتحقق لولا التعاون الثقافي مع الدول العربية، ولولا الدور المهم الذي اضطلع به العديد من المراكز الثقافية التابعة لبعض الدول العربية في نواكشوط.

ويرتكز التعاون في الميدان الثقافي بين موريتانيا والدول العربية، على أساس الاتفاقيات الثنائية والهيئات الثقافية العربية المشتركة، فضلاً عن تبادل البعثات التعليمية للطلاب والمدرسين.

وفي مجال الاتفاقيات الثقافية الثنائية، ترتبط موريتانيا باتفاقيات مع دول عربية عديدة، هي: تونس (١٩٦٤) وسوريا (١٩٦٨) وليبيا (١٩٧٢) والمغرب (١٩٧٢) والعراق (١٩٧٤) والأردن (١٩٨٧) ومصر (١٩٨٨) والسعودية (١٩٧٧) ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٨٧) والجزائر (١٩٨٩)، كما يوجد مشروع اتفاق غير موقع مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وعادة ما تكون هذه الاتفاقيات طويلة الأمد. ويتم توقيع بروتوكولات تنفيذية لفترة محددة ولمدة أقصر، كل سنتين مثلاً.

وفي مجال التعاون الثقافي يوجد في نواكشوط خمسة مراكز ثقافية عربية تضطلع بدور مهم في تنشيط الحياة الثقافية المحلية، والمساهمة في التعريب من خلال العديد من المراجع العربية التي تتوافر في شتى التخصصات للقارىء الموريتاني. وتتبع هذه المراكز كلاً من مصر وليبيا وسوريا والمغرب

والسعودية، وفي فترة من الفترات كان هناك مركز ثقافي عراقي، لكنه أغلق خلال الثمانينيات لأسباب سياسية.

أما التعاون الثقافي العربي المشترك، فإنه يتم من خلال القنوات الجماعية للهيئات ـ المؤسسات العربية المتخصصة في المجال الثقافي والعلمي التابعة لجامعة الدول العربية. وتضطلع هذه الهيئات بالعديد من المهام في هذا المجال لمصلحة موريتانيا، منها المساعدة على طباعة الكتب المدرسية ونشرها، والتدريب والمنح والمقاعد الدراسية، وأهم هذه الهيئات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمعاهد التابعة لها، خصوصاً معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة الذي يوفر العديد من المقاعد لطلبة الدراسات العليا الموريتانيين في مختلف التخصصات، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، والصندوق العربي للمساعدة الفنية.

ولا يزال التعاون الثقافي في إطار اتحاد المغرب العربي دون المستوى المطلوب، أو لنقل إنه معدوم على الرغم من وجود العديد من المشاريع في هذا المجال، مثل جامعة المغرب العربي المقرر أن تحتضنها ليبيا.

وعلى الرغم من افتراض أن للتعاون الثقافي أوجهاً عديدة ومجالات مختلفة، فإنه بالنسبة الى تعاون موريتانيا مع الدول العربية يكاد ينحصر في جانب رئيسي مهم يسد الاحتياجات المحلية، هو الجانب التعليمي المتمثل في إيفاد البعثات للدراسة في الجامعات العربية، أو استقدام المدرسين من الدول العربية لتعويض بعض النقص في بعض التخصصات، ذلك أنه على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على استقلال البلاد، فإن البنى التعليمية لم تكتمل بعد، خصوصاً في ميدان التعليم العالي.

وطبقاً للأرقام الرسمية التي حصل عليها الباحث، وتغطي الفترة من ٨٢/ ١٩٨٣ إلى ٩٢/١٩٩٣، فإن دراسة تلك الأرقام تشير إلى المعطيات التالية:

ـ تتوزع البعثات الدراسية الموريتانية خلال الفترة المشار إليها في الجدول رقم (٣ ـ ١) على نحو ١٣ دولة هي مجموع الدول العربية التي تقيم موريتانيا معها علاقات ثقافية ثنائية. ويتفاوت وجود الطلاب الموريتانيين من دولة عربية إلى أخرى حسب الأرقام الواردة في هذا الجدول، كما أن مستوى المنحة الدراسية مختلف أيضاً. فإذا كانت بعض الدول العربية توفر مقاعد دراسية من

دون منح للدارسين، فإن دولاً أخرى تقدم المنح مع توفير مقاعد للدراسة، وغالباً ما تقوم الحكومة الموريتانية، حسب الحالتين السالفتي الذكر، بتقديم منحة كاملة أو تكملة منحة للدارسين.

ـ تأتي دول المغرب العربي في مقدمة الدول العربية المستقبلة للبعثات الدراسية الموريتانية ـ خلال الفترة المذكورة ـ بحكم مستوى التعاون الثقافي الثنائي بين موريتانيا وهذه البلدان، وربما للعامل الجغرافي والتقارب في المناهج والبرامج الأكاديمية، تليها من دول المشرق العربي سوريا فمصر فالعراق. وإذا اعتبرنا، على سبيل المثال، السنة الدراسية ١٩٩٠/١٩٩١ معياراً، فإن تونس تأتي في المرتبة الأولى (٣١١ دارساً)، فليبيا (٢٨٠)، فالمغرب (٢٧٠)، فسوريا (٢٦٣)، فالجزائر (٢١٠)، فمصر (٨١)، فالعراق (٣٣). (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

ـ الزيادة المطَّردة في نسبة البعثات الدراسية في الدول العربية مقارنة مع مجموع البعثات الدراسية في الخارج، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة سنة بعد أخرى، خلال الفترة. وهكذا ارتفعت هذه النسبة من ٣٥,١٧ بالمئة خلال السنة الدراسية ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى ٤٩,٨١ بالمئة في السنة التالية ١٩٨٣/١٩٨٤، واستمرت الزيادة متواصلة لتصل في السنة الدراسية ١٩٩١/١٩٩٢ إلى نحو ٦٧,٦٠ بالمئة.

ـ كذلك تلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة عدد الدول العربية المستقبلة للبعثات التعليمية الموريتانية، ودخول دول عربية أخرى إلى القائمة، وإن كان كذلك بعدد أقل من المقاعد أو المنح الدراسية، ويتعلق الأمر هنا بالأردن والسودان واليمن.

وربما يتفق هذا المعطى والذي قبله مع التوجه السياسي القاضي بالمزيد من التعريب وتكوين أطر ذات ثقافة عربية.

ولا تتوافر أرقام تفصيلية من الجهات الرسمية عن مدرسين من الدول العربية قدموا في إطار التعاون الثقافي والعلمي، على الرغم من وجود بعضهم ولكن بأعداد قليلة وتناقص مستمر خلال السنوات الأخيرة، وإن كانت تلك الأرقام تشير إلى أن المدرسين من الدول العربية يشكلون نسبة ٤ بالمئة في التعليم الثانوي من جملة الكادر التعليمي.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

تطور أعداد المبعوثين للدراسة في البلدان العربية خـلال الفترة (١٩٨٢/ ١٩٨٣ـ١٩٩٢/ ١٩٩٣)

السنوات / الدول	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الجزائر	١٠٧	١٨٥	١٦٠	١٧١	١٩٧	١٩٥	٢٣٥	٢٠٩	٢١٠	٢٥٥	٢٤٣
تونس	-	١٢١	١١٧	١٧٥	١٩٠	٢٨٦	٣٢٩	٢٧٠	٣١١	٣٧٢	٣٦٦
المغرب	٢٠٦	١٩٣	١٩٠	٢٩٤	٣١٦	٢٩١	٢٤٨	٢٤٦	٢٧٠	٢٤٣	٢١٠
ليبيا	٢٧	٢٧	١٧	٢٩	٢٢	٣٢	٣٣	١٢١	٢٨٠	٢٥٤	٢٢٦
العراق	٤١	٣٤	٢٤	٢٣	١٤	١٢	١٣	٣٣	٣٣	٥٨	٧٩
سوريا	٢٢	٧٧	٦٧	١٠٤	١٤٠	١٨٤	٣٣٤	٢٣٣	٢٦٣	٢٩٥	٣٠٢
السعودية	٥١	٣٢	٢٣	١٣	-	٣	-	-	-	-	-
مصر	١٢	٨	٩	٣٠	٢٧	٣١	٣٥	٦٣	٨١	٩٩	٩٣
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	٥	١٤	٢٠	٢٥
الكويت	٥	٥	٦	٣	٢	٢	٢	٢	-	-	-
قطر	١٢	٨	٦	٤	٥	٥	١٢	١٢	١٣	١٦	١٢
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٥

يتبع

تابع

اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	٦	٦
المجموع	٤٨٣	٦٩٠	٦١٩	٨٣٦	٩١٣	١٠٤١	١٢٤١	١١٩٤	١٤٨٠	١٦١٩	١٥٩٧
المجموع الكلي للمبعوثين في الخارج	١٣٧٣	١٣٨٥	١٩٨٥	١٨٤٢	١٧٢٠	١٨٣١	٢١٠٩	٢٠١٠	٢١٢٨	٢٢٦١	٢٣٤٩
نسبة المبعوثين في الدول العربية	٣٥,١٧	٤٩,٨١	٣١,١٨	٤٥,٣٨	٥٣,٠٨	٥٦,٨٥	٥٨,٨٤	٥٩,٤٠	٦٩,٥٤	٧١,٦٠	٦٧,٩٨

ملاحظة:

الإشارة (ـ) تعني لا شيء (صفر).

الإشارة (+) تعني الرقم غير متوفر.

المصدر: إدارة التعليم العالي بوزارة التهذيب الوطني. وقد احتسبت النسب من طرف الباحث.

٢ ـ العلاقات التجارية

يندرج التبادل التجاري الموريتاني العربي ضمن المبادلات التجارية بين الدول النامية، ويتسم معدله عموماً بالانخفاض الشديد، ذلك أن حجم التجارة العربية البينية برمته لا يكاد يتجاوز نسبة ٧ في المئة من مجمل التجارة العربية الخارجية[٨٧].

وتمهيداً لدراسة هذا الجانب نرى تقديم بعض الملاحظات التي يمكن على أساسها إدراك التصور العام للتبادل التجاري بين موريتانيا والدول العربية:

ـ تتسم الصادرات الموريتانية بالتركز الشديد، وعدم التنوع، فالصادرات الموريتانية الرئيسية تتمثل في المعادن، كالحديد والذهب، والأسماك، وبعض منتوجات الثروة الحيوانية (اللحوم). وهذه المواد في مجملها مواد أولية تستوردها بالأساس الدول الصناعية، كما أن طبيعة السلع التي تستوردها موريتانيا وغالباً ما تكون سلعاً صناعية وغذائية، لا تنتجها في الغالب سوى الأسواق الرأسمالية.

ـ ظلت موريتانيا مرتبطة خلال الحقبة الاستعمارية بالمتروبول الذي عمل على ربط البنية الاقتصادية والأسواق بفرنسا بخاصة، وأوروبا الغربية بعامة. وبعد الاستقلال وجدت موريتانيا نفسها مكبلة بتلك العلاقة التي يصعب الفكاك منها.

ـ إن الموقع الجغرافي لموريتانيا، القريب نسبياً من أوروبا، جعلها ترتبط برحلات بحرية وجوية، خصوصاً مع فرنسا وإسبانيا، في حين لا توجد رحلات بحرية منتظمة مع أيٍّ من الدول العربية، مما سهل التبادل التجاري في الحالة الأولى وأعاقه في الحالة الثانية.

ـ إن طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الراسخ، والتقسيم الذي يفرضه يجعلان من الدول النامية دولاً متخصصة في تصدير المواد الأولية لمصلحة الأسواق الرأسمالية التي تختص بدورها في تصدير السلع الصناعية، وهو النظام الذي تقع موريتانيا في دائرته التي لا يمكن الإفلات منها بسهولة.

---

(٨٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤** (القاهرة: [المركز]، ١٩٩٥).

ـ تتمتع موريتانيا بعضوية السوق العربية المشتركة، وفقاً لقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ٨٠٤/ ٣٥ بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٠، القاضي بأن تطبق موريتانيا أحكام السوق العربية المشتركة وفقاً لصيغة مرنة روعيت فيها أوضاعها الاقتصادية باعتبارها من الدول الأقل نمواً وفق الأسس التالية[٨٨]:

(تحرير السلع المستوردة إلى موريتانيا من دول السوق وهي المحددة في القائمة (أ)، من القيود وإعفاؤها من الرسوم والضرائب.

(السماح لموريتانيا بفرض الرسوم والضرائب التي تراها مناسبة على مجموعة أخرى من السلع، تضمنتها القائمة (ب)، وتركت لها حرية إضافة أو شطب أي سلعة من هذه السلع باعتبار أنها تشكل مورداً مهماً للخزينة، شريطة إخطار الأمانة العامة بالأسباب المبررة لذلك.

(لم تحدد مهلة زمنية معينة لتحرير السلع الواردة في القائمة (ب) واكتُفي بالنص على إعادة النظر فيها في فترات يتفق عليها بين موريتانيا والأمانة العامة.

(يتم إعفاء السلع الأخرى غير الواردة في القائمة (ب) من الرسوم والضرائب على النحو التالي:

٢٠ بالمئة اعتباراً من ١٣/ ٧/ ١٩٨٠.

١٠ بالمئة سنوياً اعتباراً من ١/ ٧ من كل عام، بحيث يتحقق الإعفاء الكامل بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٨٨.

ـ تتم دراسة التبادل التجاري بين موريتانيا والدول العربية من خلال مجموعتين رئيسيتين، هما: مجموعة دول المغرب العربي لما لها من تميز في هذا التبادل، ومجموعة أخرى تضم سائر الدول العربية، خلال فترة نموذجية منتقاة هي الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠. وارتأينا أسلوب التبادل مع المجموعات بدل المبادلات الثنائية، لما لمسنا في الغالب من ضعف وتذبذب شديدين في مستوى التبادل الثنائي.

---

(٨٨) عبد الرحمن محمود، **دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية** (عمّان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٦)، ص ١١٧-١١٨.

أ ـ الصادرات الموريتانية إلى الدول العربية

يتّسم التوزيع الجغرافي للصادرات بتركز شديد، ذلك أن الصادرات الموريتانية تميل إلى الاتجاه نحو الأسواق الأوروبية الغربية بصفة عامة. سواء تعلق الأمر بأكبر كتلة توجه إليها الصادرات الموريتانية، أو تعلق بأهم خمس دول أو أهم دولة تستوعب أكبر نسبة من الصادرات الموريتانية، تلك هي النتيجة التي تؤكدها أرقام التجارة الموريتانية الخارجية.

وإذا نظرنا إلى الصادرات الموريتانية الموجهة إلى الدول العربية نجد أن دول المغرب العربي لم تستوعب سوى نسبة ١,٥٩ في المئة من مجموع الصادرات الموريتانية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، وهي نسبة ضئيلة جداً. والحقيقة أن الصادرات الموريتانية إلى دول المغرب العربي تتركز أساساً في الصادرات السمكية إلى الجزائر، والتي تتم في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة بين البلدين، والتي انبثقت عنها الشركة الموريتانية الجزائرية للصيد، والشركة الموريتانية الجزائرية للملاحة البحرية. ومما يؤسف له أن الصادرات الموريتانية تشهد تراجعاً واضحاً على الرغم من العمل الدؤوب والخطوات التي تقطع في اتجاه تعزيز التعاون، خاصة في المجالات الاقتصادية وفتح الأسواق في دول اتحاد المغرب العربي. وهكذا نجد أن نسبة استيعاب دول المغرب العربي للصادرات الموريتانية سنة ١٩٨٩ لم تتجاوز ٠,٠٧ في المئة، حينما لم تتجاوز الصادرات إلى المغرب العربي ٣ ملايين أوقية[٨٩] من مجموع صادرات موريتانيا في السنة نفسها والبالغة ٣٧,٤٥١ مليون أوقية[٩٠]، الأمر الذي يدعو إلى القول إن العمل الوحدوي المغاربي، على الرغم من الآمال التي تعلقها عليه الشعوب لا يزال حبراً على ورق ولم يخرج بعد إلى حيز التنفيذ.

وإذا نظرنا إلى الصادرات الموريتانية إلى الدول العربية الأخرى، نجد أنها متواضعة للغاية خلال الفترة ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، حيث مثلت الصادرات

---

(٨٩) صيغت معطيات هذا العنصر استناداً إلى جداول الأرقام الواردة في: Mauritanie, office national de la statistique, *Annuaire de la statistique de la Mauritanie 1990-1991* (Nouakchott: L'Office, [1992]), p. 73.

(٩٠) سُكّت الأوقية كعملة رسمية لموريتانيا سنة ١٩٧٣ بُعيد القرار القاضي بخروج البلاد من منطقة الفرنك الأفريقي، وقد تراوح سعرها مقابل الدولار الأمريكي الواحد بما بين ٥١,٧٦ سنة ١٩٨٢ و١٢٨ سنة ١٩٩٣.

الموريتانية إلى الدول العربية الأخرى حوالى ٢,٤٥ في المئة من مجموع الصادرات الموريتانية في الفترة نفسها، وقد كانت هذه النسبة في أدنى مستوياتها عندما كانت ٠,٠٧ في المئة من مجموع صادرات موريتانيا في سنة ١٩٨٩، والبالغة إجمالاً ٣٧,٤٥١ مليون أوقية، إذ لم تتجاوز قيمة الصادرات إلى الدول العربية الأخرى في هذه السنة ثلاثة ملايين أوقية.

وقد تميزت الصادرات إلى الدول العربية الأخرى بالتراجع بصفة عامة، ففي حين بلغت هذه الصادرات ١٧٩٦ مليون أوقية سنة ١٩٨٥، ممثلة حوالى ٦,٢٧ في المئة من مجموع الصادرات الموريتانية في السنة نفسها، والبالغة نحو ٢٨,٦٣٩ مليون أوقية، نجد أن الصادرات الموريتانية إلى الدول العربية الأخرى سنة ١٩٩٠ لم تتجاوز ١٢٠ مليون أوقية ممثلة حوالى ٠,٣٤ في المئة من مجموع صادرات موريتانيا في السنة نفسها والتي تصل إلى ٣٥,١٢٤ مليون أوقية.

وإذا نظرنا إلى مجموع الصادرات الموريتانية إلى الدول العربية جميعاً (بما فيها دول المغرب العربي) نجد أنها بلغت خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ حوالى ٧٣٤٤ مليون أوقية ممثلة حوالى ٣,٦٦ في المئة من مجموع صادرات موريتانيا في الفترة نفسها، والتي كانت في حدود ٢٠٠,٢٩٧ مليون أوقية.

وبينما كانت الصادرات الموريتانية إلى الدول العربية جميعها سنة ١٩٨٥ في حدود ٢٨٩٣ مليون أوقية ممثلة حوالى ١٠,١٠ في المئة من صادرات موريتانيا في السنة نفسها البالغة ٢٨,٦٣٩ مليون أوقية، نجد أن قيمة الصادرات الموريتانية إلى مجموع الدول العربية، بما فيها المغرب العربي، لم تتجاوز ٦ ملايين أوقية سنة ١٩٨٩ ممثلة حوالى ٠,١٤ في المئة من مجموع صادرات موريتانيا سنة ١٩٨٩ والبالغة ٣٧,٤٥١ مليون أوقية (انظر الجدولين رقمي (٣ ـ ٢) و(٣ ـ ٣)).

وبالتالي، وبناء على الأرقام السالفة الذكر، يمكن الاستنتاج أن الصادرات الموريتانية لا تجد سبيلها إلى الأسواق العربية، وهو ما يترتب عليه ضعف نسبة الصادرات المتجهة إلى تلك الأسواق من مجموع الصادرات التي كانت متواضعة حتى في أحسن أحوالها، مع أن هذا التراجع يكون دائماً لمصلحة الأسواق الأوروبية.

ب ـ الواردات الموريتانية من الدول العربية[٩١]

تستورد موريتانيا معظم احتياجاتها من السلع والمواد والآلات والمعدات والسلع الغذائية، وغيرها، من دول ومناطق العالم المختلفة، وبنسب وكميات متفاوتة.

وحسب الجدول رقم (٣ ـ ٤) فإن الواردات الموريتانية من دول المغرب العربي، خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، كانت في حدود ٧٧٠٦ ملايين أوقية، أي ما نسبته ٤,٧٣ بالمئة من مجموع الواردات الموريتانية خلال الفترة نفسها وكانت في حدود ١٦٢,٩١٧ مليون أوقية، ولم تكن تتجاوز ٤٤ مليون أوقية سنة ١٩٨٥، وهو ما يمثل نسبة ٠,٢٣ بالمئة من مجموع واردات موريتانيا في السنة نفسها، وتصل إلى ١٨,٦٧٤ مليون أوقية. وبلغت الواردات الموريتانية من المغرب العربي أوجها سنة ١٩٨٧، عندما وصلت إلى ٤١٩٢ مليون أوقية أي ١٤,٨٥ بالمئة من واردات موريتانيا في السنة نفسها، لكنها تدهورت سنة ١٩٨٨ قبل أن تعرف تحسناً ملحوظاً ومنتظماً سنة ١٩٩٠، حيث وصلت إلى ١٩٣٨ مليون أوقية، وهو ما يمثل نسبة ٦,١٩ بالمئة من مجمل واردات موريتانيا في السنة نفسها، وقد قدرت بـ ٣١,٢٨٦ مليون أوقية، وتأتي معظم الواردات الموريتانية من المغرب العربي، خصوصاً من الجزائر التي تستورد منها موريتانيا احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي.

والواقع أن الواردات الموريتانية من المغرب العربي ما زالت متواضعة، والأمل أن ترى الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تم توقيعها بين دول المنطقة في إطار اتحاد المغرب العربي النور، كيما تستفيد كل البلدان من ميزات الجوار والقرب الجغرافي، وتحقق التكامل الاقتصادي المنشود في ما بينها.

أما الواردات الموريتانية من الدول العربية الأخرى، فقد وصلت خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ إلى نحو ٣٨٢٨ مليون أوقية، أي حوالى ٢,٣٤ بالمئة من مجموع واردات موريتانيا في الفترة نفسها، وقد بلغت ١٦٢,٩١٧ مليون أوقية، ووصلت الواردات من الدول العربية الأخرى سنة ١٩٩٠ إلى ما قيمته ٢٠٥٦ مليون أوقية، أي بنسبة قدرها ٦،٥٦ بالمئة من واردات موريتانيا لسنة ١٩٩٠، والمقدرة بـ ٣١,٢٨٦ مليون أوقية.

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

وإذا جمعنا الواردات الموريتانية الإجمالية من كل الدول العربية نجد أنها وصلت خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠ إلى ١١,٥٣٤ مليون أوقية، أي بنسبة قدرها ٧,٠٧ بالمئة من مجموع الواردات الموريتانية خلال الفترة نفسها والتي شهدت تحسناً ملحوظاً سنة ١٩٨٧ عندما بلغت ٤٢٨٩ مليون أوقية، أي نحو ١٥,٢٠ بالمئة من واردات موريتانيا في السنة نفسها وقد بلغت ٢٨,٢١٣ مليون أوقية. ويعود هذا التحسن في الواردات الموريتانية من الدول العربية إلى تحسن الواردات الموريتانية من دول المغرب العربي، ولا سيما الجزائر.

وبعد الحديث عن الواردات الموريتانية من الدول العربية يمكن ملاحظة أن:

ـ هذه الواردات، كما هي في الجدول رقم (٣ ـ ٤)، لا تشمل في الواقع كل الدول العربية، بل إنها على الأصح لا تشمل سوى الدول التي يتم التبادل التجاري معها، وهي مصر والجزائر والعراق والمغرب وتونس، مما يشير إلى إمكانية زيادة حجم التبادل التجاري بين موريتانيا والدول العربية بإقامة أي نوع من التبادل التجاري مع الدول العربية الأخرى التي لا ترتبط موريتانيا معها بأي نوع من العلاقات التجارية في الوقت الراهن.

ـ التحسن الذي شهدته هذه الواردات منذ سنة ١٩٨٨ مؤشر يدل على إمكانية تحسن العلاقات التجارية العربية البينية بما فيها موريتانيا.

ـ ثمة عملياً فرصة قيام علاقة تجارية قوية بين موريتانيا والدول العربية، حسب ما ينتجه ويحتاجه الطرفان؛ فموريتانيا بلد مستورد للطاقة والدول العربية ـ العديد منها ـ دول مصدرة لها، كما أن موريتانيا تصدر الحديد والأسماك، وهي المواد التي تفتقر إليها بعض الأسواق العربية وتلجأ لاستيرادها من دول أخرى.

ـ تستطيع موريتانيا أن تلعب دوراً حيوياً بحكم موقعها في طرفي مجموعتين اقتصاديتين منفصلتين هما المغرب العربي وأفريقيا الغربية، في التبادل التجاري في المنطقة، عبر شبكات تخزين ونقل لتجارة الترانزيت؛ وبذلك تستعيد مكانتها التي كانت لها عبر التاريخ كمعبر حضاري وتجاري بين طرفي القارة.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية حسب المناطق
(مليون أوقية)

المناطق / السنوات	المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية	المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية	دول المغرب العربي	المجموعة الاقتصادية لأوروبا الغربية	الدول المصدرة للنفط	الدول العربية الأخرى	الدول الاشتراكية	دول أخرى	المجموع
١٩٨٥	٩١٣	١٠٠٩	١٠٨٨	١٠٤٧٠	١٨٠٥	١٧٩٦	٥٩٢٨	٥٦٣٠	٢٨٦٣٩
١٩٨٦	١٥٤٦	٢١٦٧	٧٠٨	١٣٥٨٧	١٣٢٩	١٢٨٤	٤٧٦٩	٥٧٥٥	٣١١٤٥
١٩٨٧	١١٦٣	١٤٧٢	٥٦١	١٣٩١٤	٨٢٩	٦٧٣	٤٧٣٩	٦٣٧٨	٢٩٧٢٩
١٩٨٨	١٨٥١	٢٣٩١	٤٢٠	١٢٠٨٩	٥٢٢	٤٨٩	٥١٣٧	١٥٣١٠	٣٨٢٠٩
١٩٨٩	٢٤٨٨	٣٠٢٣	٣	١٥٨٢٢	١	٣	٤٤٠٧	١١٧٠٤	٣٧٤٥١
١٩٩٠	١٣١١	١٥٩٩	١٩٩	١٨٧٣٧	٣	١٢٠	٤٦٨٧	٨٤٦٨	٣٥١٢٤

المصدر: Mauritanie, office national de la statistique, *Annuaire de la statistique de la Mauritanie 1990-1991* (Nouakchott: L'Office, [1992]), p. 73.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)
التوزيع الجغرافي النسبي للصادرات الموريتانية حسب المناطق

المناطق / السنوات	المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية	المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية	دول المغرب العربي	المجموعة الاقتصادية لأوروبا الغربية	الدول المصدرة للنفط	الدول العربية الأخرى	الدول الاشتراكية	دول أخرى	المجموع
١٩٨٥	٣,١٨	٣,٥٢	٣,٧٩	٣٦,٥٥	٦,٣٠	٦,٢٧	٢,٠٦٩	١٩,٦٥	١٠٠
١٩٨٦	٤,٩٦	٦,٩٥	٢,٢٧	٤٣,٦٢	٤,٢٦	٤,٢٢	١٥,٣١	١٨,٧٤	١٠٠
١٩٨٧	٣,٩١	٤,٩٥	١,٨٨	٤٦,٨٠	٢,٧٨	٢,٢٦	١٣,٩٤	٢١,٤٥	١٠٠
١٩٨٨	٤,٨٤	٦,٢٥	١,٠٩	٣١,٦٣	١,٣٦	١,٢٧	١٣,٤٤	٤٠,٠٦	١٠٠
١٩٨٩	٦,٦٤	٨،٠٧	٠,٠٧	٤٢,٢٤	ـ	٠,٠٧	١١,٧٦	٣١,٢٥	١٠٠
١٩٩٠	٣,٧٣	٤,٥٥	٠,٥٦	٥٣,٣٤	٠,٠٧	٠,٣٤	١٣,٣٤	٢٤,١٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه. وقد حسبت النسب من طرف الباحث.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
التوزيع الجغرافي للواردات الموريتانية حسب المناطق
(مليون أوقية)

المناطق / السنوات	المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية	المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية	دول المغرب العربي	المجموعة الاقتصادية لأوروبا الغربية	الدول المصدرة للنفط	الدول العربية الأخرى	الدول الاشتركية	دول أخرى	المجموع
١٩٨٥	١٤٦١	١٤٦٧	٤٤	١٠٤١٩	٣٣	٦٣	١٠٣	٥٠٨٤	١٨٦٧٤
١٩٨٦	١٢٣٦	١٢٣٨	١٢٢	١٥٢٣١	١١٧	١٦١	١٧٥	٣٦٥٧	٢١٩٣٧
١٩٨٧	١١٧٢	١١٧٦	٤١٩٢	١٧٢٥٧	٤١٢١	٩٧	١٩٨		٢٨٢١٣
١٩٨٨	٣٤٩	٣٥٣	٢٠٠	٢٢٨٥٣	٩٧	٢٢١	٥٨٠	٨٩٨٠	٣٣٦٣٣
١٩٨٩	١٧٤	١٧٥	١٢١٠	٢٠١٨٦	١١٥٩	١٢٣٠	٢٨٦	٤٧٥٤	٢٩١٧٤
١٩٩٠	٩٨	١٠٣	١٩٣٨	٢١٠٤٥	١١٧٤	٢٠٥٦	٢٤٠	٤٦٣٢	٣١٢٨٦

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٣.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)
التوزيع الجغرافي النسبي للواردات الموريتانية حسب المناطق

المناطق / السنوات	المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية	المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية	دول المغرب العربي	المجموعة الاقتصادية لأوروبا الغربية	الدول المصدرة للنفط	الدول العربية الأخرى	الدول الاشتركية	دول أخرى	المجموع
١٩٨٥	٧,٨٢	٧,٨٥	٠,٢٣	٥٥,٧٩	٠,١٧	٠,٣٣	٠,٥٥	٢٧,٢٢	١٠٠
١٩٨٦	٥,٦٣	٥,٦٤	٠,٥٥	٦٩,٤٣	٠,٥٣	٠,٧٣	٠,٧٩	١٦,٦٧	١٠٠
١٩٨٧	٤,١٥	٤,١٦	١٤,٨٥	٦١,١٦	١٤,٦٠	٠,٣٤	٠,٧٠		١٠٠
١٩٨٨	١,٠٣	١,٠٤	٠,٥٩	٦٧,٩٤	٠,٢٨	٠,٦٥	١,٧٢	١٦,٦٩	١٠٠
١٩٨٩	٠,٥٩	٠,٥٩	٤،١٤	٦٩,١٩	٣,٩٧	٤,٢١	٠,٩٨	١٦,٢٩	١٠٠
١٩٩٠	٠,٣١	٠,٣٢	٦,١٩	٦٧,٢٦	٣,٧٥	٦,٥٧	٠,٧٦	١٤,٨٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه. وقد حسبت النسب من طرف الباحث.

٣ ـ العلاقات المالية[٩٢]:

ويتعلق الأمر هنا بالتفاعلات الموريتانية ـ العربية في ميدان التمويل والمساعدات المالية. فإذا كانت موريتانيا لا تتوافر فيها مصادر داخلية كافية لإقامة البنى الهيكلية اللازمة، بسبب ضعف الادخار الوطني وغياب فائض اقتصادي يمكّن توظيفه من تحقيق التنمية، فإن التمويل الخارجي يعتبر المصدر الثاني، والأهم للتنمية. ولهذا لجأت الدولة الموريتانية إلى الاقتراض الخارجي للحصول على الأموال اللازمة لتطوير اقتصادها الوطني، وبناء المشاريع التنموية في البلاد.

ويأتي التمويل الخارجي الذي تحصل عليه موريتانيا إما من المؤسسات المالية الدولية المهتمة بالتنمية في العالم وكذلك الصناديق الأوروبية، وإما عن طريق العون الإنمائي العربي الذي يعتبر أهم مصدر لتمويل التنمية في موريتانيا، نظراً لما يتميز به من شروط ميسرة، وارتفاع عنصر المنح والهبات فيه، وانخفاض نسبة الفوائد، وطول فترة السداد نسبياً، كما أنه لا يشكل ضغوطاً سياسية واجتماعية أو اقتصادية كما هي الحال بالنسبة الى التمويل من المؤسسات النقدية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

ويمر العون الإنمائي العربي لموريتانيا عبر قناتين رئيسيتين: إحداهما تمثلها الصناديق الإقليمية العربية، والأخرى تتعلق بالتعاون الثنائي بين موريتانيا و«دول الفائض» العربي. ذلك أنه إذا نظرنا إلى الدول العربية انطلاقاً من معيار القدرة المالية، فإننا سنجدها تنقسم إلى قسمين هما: «دول الفائض» و«دول العجز»، كما هو متعارف عليه في الأدبيات الاقتصادية العربية. وتصنف موريتانيا في الخانة الثانية بوصفها مستقبلة للقروض والمساعدات المالية، لذلك فإننا سنقوم بدراسة التمويلات المقدمة من الصناديق بشقيها الإقليمي والمحلي، ثم المساعدات المقدمة من بعض الدول العربية النفطية في إطار التعاون الثنائي.

---

(٩٢) اعتمدت في صياغة هذا العنصر على المصادر التالية: وزارة التخطيط، إدارة التمويل، **التدفقات المالية من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠** (نواكشوط، وثيقة غير منشورة)؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠). محمد الأمين بن سيد باب، «صيغ تمويل التنمية الجمهورية الإسلامية الموريتانية،» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الرباط، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، ١٩٩٢).

أ ـ المؤسسات المالية العربية

تتلقى موريتانيا، بوصفها من دول «العجز» في الوطن العربي، وباعتبارها عضواً في المؤسسات المالية العربية، العديد من صور المساعدات التي تتمثل أحياناً في المنح والهبات وشبهها، وأحياناً أخرى في القروض الميسرة وغير الميسرة، وتقدم هذه المعونات إما المؤسسات المالية العربية الإقليمية وأهمها صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق العربي للمعونة الفنية، أو الصناديق المحلية للتنمية في الدول العربية النفطية مثل الصناديق الكويتية والسعودية والعراقية وصندوق أبو ظبي.

(١) المؤسسات الإقليمية:

(أ) **صندوق النقد العربي**: إذا كانت الصناديق العربية الإقليمية، المتعددة الأطراف، تمتاز بشمولية الأهداف، وتنوع الموارد، والقدرة على التمويل، واقتصار نشاطها على الدول العربية، وبخاصة تلك التي تعاني عجزاً في تمويل خططها الإنمائية، فإن تدخلات هذه الصناديق في موريتانيا ما زالت، على الرغم من ذلك، دون المستوى المطلوب. ولا تزال استثماراتها ضئيلة بالمقارنة مع ما يجب أن يكون عليه التضامن العربي. وتدليلاً على ذلك يكفي أن نذكر أن صندوق النقد العربي الذي أنشىء سنة ١٩٧٦، لم يقم منذ إنشائه حتى أواخر العام ١٩٩١، سوى بعملية استثمار واحدة في موريتانيا، استهدفت دعم ميزان المدفوعات من أجل التغلب على العجز الذي تعاني منه الإيرادات العادية السنوية. وكانت هذه المساعدة على شكل قرض متوسط الأجل تم تسليمه على خمس دفعات، من سنة ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٨٣ وبلغ في مجمله ١٧ مليون دينار عربي. ولهذا فإن تركيزنا سيكون على مساهمات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES)، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية.

(ب) **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** (FADES) أنشىء: هذا الصندوق الذي هو مؤسسة مالية عربية تستمد مواردها من الدول العربية سنة ١٩٦٧. إلا أنه لم يباشر عمله قبل سنة ١٩٧٤، انطلاقاً من مقره بالكويت. والهدف من إنشاء الصندوق هو تقديم العون الإنمائي للبلدان العربية التي تعاني عجزاً مالياً. وغالباً ما تتخذ مساهمات الصندوق شكل قروض ميسرة (منخفضة الفائدة طويلة الأجل).

استهل الصندوق نشاطه في موريتانيا، منذ سنة ١٩٦٨، باستثمارات بسيطة، ثم تطورت هذه الاستثمارات في السبعينيات والثمانينيات إلى مستويات أكبر، وبذلك تطورت تدخلات الصندوق على مرحلتين:

في **المرحلة الأولى** (١٩٦٨-١٩٧٩) بلغت استثمارات الصندوق ما مجموعه ١١,٧ مليون دولار أمريكي قدمت على شكل قروض موجهة لمصلحة قطاع البنية التحتية، خاصة الطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، حيث تم تمويل «طريق الأمل»، الجزء الرابط بين نواكشوط وكيفة، بنسبة ٥٧,٣٧ بالمئة، وبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بمدينة أنواذيب بنسبة قدرها ٤٢,٢٢ بالمئة من القرض المذكور.

وامتازت **المرحلة الثانية** (١٩٨٠-١٩٩٠) بزيادة القروض التي وافق الصندوق على تقديمها لمصلحة المشاريع التنموية في موريتانيا. فقد بلغت ١٣ قرضاً بقيمة ٣١,٦١ مليون دينار كويتي، موزعة على القطاعات التالية: البنى الأساسية (٦٧,٢٤ بالمئة)، يليه قطاع التنمية الريفية (١٨,٥٥ بالمئة)، ثم قطاع الصيد (١٠,٠٩ بالمئة)، ثم قطاع الصناعة (٤,١٠ بالمئة).

ويعكس قصور التمويل الذي يقدمه الصندوق لموريتانيا، كما هو بين، انخفاض مستوى التعاون بين أحد أهم الصناديق العربية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وإحدى الدول العربية الأكثر حاجة إلى المساعدات والقروض.

(ج) الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية: وكما هو واضح من اسمه، تكمن مهمة هذا الصندوق في تقديم المساعدات والدعم الفني الى الدول العربية والأفريقية، وقد أنشىء لدعم التعاون العربي ـ الأفريقي عبر مساعدة الدول الأفريقية في المجالات الفنية.

ويقوم الصندوق بتمويل عمليات إرسال أساتذة ومدرسين وأطباء موريتانيين في بعثات لسد بعض الفجوات في هذه الجوانب. ومنذ إنشاء الصندوق سنة ١٩٧٧ حتى سنة ١٩٨٤، قام بتمويل إرسال تسعة أطباء وتسعة مدرسين وحوالى مئة أستاذ لمصلحة موريتانيا.

(٢) المؤسسات المالية الوطنية للدول العربية:

ونركز هنا على دراسة كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، وتقدم هذه الصناديق المساعدة للدول العربية والدول النامية الأخرى.

(أ) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية :(F.K.D.A.) يعتبر الصندوق الكويتي من أقدم الصناديق العربية نشأة، إذ تأسس سنة ١٩٦١، إلا أن التعاون بينه وبين موريتانيا لم ينطلق إلا في السبعينيات، وتحديداً سنة ١٩٧٤، التي استهل الصندوق فيها نشاطه بوصفه أحد الأطراف الرئيسية في التعاون الموريتاني ـ الكويتي.

وبلغ مجموع القروض والهبات المقدمة من طرف الصندوق لموريتانيا، منذ بداية نشاطه في البلاد حتى سنة ١٩٨٩، ما مجموعه ١٤٩,٢ مليون دولار أمريكي، شملت أساساً قطاعات التجهيز والصناعة والمياه والطاقة والزراعة.

وتتميز الشروط الواردة على القروض الممولة لهذا النوع من المشاريع بانخفاض الفائدة عليها وطول فترة سدادها؛ ولهذا فقد تراوحت هذه الفوائد بين ٠,٥ بالمئة و٢ بالمئة سنوياً. أما فترة السداد فتتراوح هي الأخرى ما بين ٢٠ و٢٥ سنة.

وكان آخر القروض التي قام الصندوق بتقديمها تتعلق بترميم الطريق الرابط بين نواكشوط وكيفة، وهو الطريق الذي ساهم الصندوق في إنجازه ـ كما أشرنا ـ ويناهز القرض نحو ٥ ملايين دينار كويتي، وتم توقيعه بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣٠. إلا أن نشاطات الصندوق توقفت بعد ذلك نتيجة أزمة الخليج الأخيرة.

(ب) صندوق «أبو ظبي» للإنماء الاقتصادي العربي: (F.A.D.E.A.) انطلق التعاون بين موريتانيا وصندوق «أبو ظبي» سنة ١٩٧٧، بعد مرور ثلاث سنوات على نشاط الصندوق الذي تأسس سنة ١٩٧١. وذلك حينما وقع الطرفان اتفاقية يمنح بموجبها الصندوق قرضاً لمصلحة التنمية في موريتانيا بقيمة ٤,٣ مليون دولار أمريكي. وإثر ذلك توالت تدخلات الصندوق في

شكل قروض ميسرة وهبات غير معوضة، شملت قطاعات التجهيز والتنمية الريفية والصناعة؛ ففي قطاع التجهيز ساهم الصندوق في تمويل طريق نواكشوط ـ النعمة بقرض قيمته ١٠,٨ مليون دولار أمريكي وقع سنة ١٩٧٩، بفائدة قدرها ٣ بالمئة ، وفترة سداد تستغرق عشرين سنة بينها فترة سماح لمدة خمس سنوات.

وفي قطاع التنمية الريفية الذي يحظى بأهمية كبيرة في خطط التنمية الموريتانية، أدرك صندوق «أبو ظبي» تلك الأهمية، فقام بالمساهمة في تنمية هذا القطاع، عن طريق مجموعة من القروض بلغت ما مجموعه ٣٢,٨ مليون دولار أمريكي، وظفت لمصلحة الزراعة النهرية والبيطرة وبناء السدود، مما مكن من تحسن في المستوى المعيشي للمزارعين والمنمين، وزيادة إنتاج المحاصيل التي تتشكل منها الغلال الوطنية الرئيسية.

أما قطاع الصناعة الذي يعتبر قطاعاً حيوياً في اقتصاد البلاد بنوعيه الاستخراجي والتحويلي ـ وشهد تطوراً في السنوات الأخيرة ـ فقد شهد تدخل الصندوق باستثمار مبلغ قدره ٤,٣٥ مليون دولار أمريكي، في بناء مصنع لإنتاج الفولاذ لأغراض البناء، وتبلغ طاقته الإنتاجية ١٢٠٠ طن سنوياً.

(ج) الصندوق السعودي للتنمية (F.S.D.): إن الصندوق السعودي هو أهم صناديق التنمية العربية من حيث موارده المالية (٧ مليارات دولار)، ومن حيث مجال عملياته الذي يتسع ليشمل، إضافة إلى الدول العربية، الدول الإسلامية ودول العالم الثالث الأخرى.

ونظراً للطابع التنموي للصندوق، فقد قام، منذ إنشائه، بالعديد من عمليات التمويل في موريتانيا لامست بعض القطاعات الاقتصادية التي هي في حاجة ماسة الى المعونة المالية مثل قطاع التجهيز وقطاع التنمية الريفية. وبلغ مجموع استثمارات الصندوق حتى سنة ١٩٩١، ما يناهز ٣,٦ مليارات أوقية، استثمرت في ثمانية مشاريع لبناء الطرق والمدارس والمساكن الشعبية ومركز للإرسال الإذاعي ومجمع للمحاكم في نواكشوط.

وتمتاز هذه الاستثمارات بانخفاض نسبة الفائدة عليها، إذ لا تتجاوز ٠,٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة وطول فترة السداد التي تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ سنة، و١٥ و١٠ سنوات إعفاء.

وقد استفاد قطاع التنمية الريفية من استثمارات الصندوق التي ربما كان أهمها عملية تمويل مشروع كوركول الزراعي المعروف باسم «كوركول الأسود» في منطقة (فم لكبلبتة)، حيث استثمر الصندوق في هذا المشروع مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي قدمت في شكل قرض.

كما موّل الصندوق مشروعاً آخر لتزويد القرى الريفية بالمياه الصالحة للشرب، عن طريق حفر مجموعة من الآبار بلغت كلفتها نحو ١,٥ مليون ريال سعودي، كما موّل مشروعاً آخر لدعم المزارعين في منطقة «كوري» بلغت كلفته أيضاً ١,٥ مليون ريال سعودي.

أما بالنسبة الى مساهمة هذا الصندوق في تنمية قطاع الصناعة، فقد اشترك في تمويل مشروع «الفلابة» لمصلحة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (Snim) التي استفادت من عون مالي على شكل قرض بلغ ١٢ مليون ريال سعودي، كما ساهم الصندوق في قطاع التكوين المهني بقرض بلغ مليون ريال سعودي.

(د) الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (F.I.D.E.): أنشىء الصندوق العراقي لتقديم القروض والمساهمات في الخطط الإنمائية والمشاريع في الدول العربية والنامية، سنة ١٩٧٤، غير أن موارد الصندوق ليست بالوفرة المطلوبة مقارنة مع غيره من الصناديق العربية، وبالتالي فإن نظامه لا يسمح بتجاوز نسبة ٥٠ بالمئة من كلفة المشروع الكلية، كما تخصص مساهمته ـ غالباً ـ في تمويل تغطية النفقات الفعلية بالعملة الصعبة.

ولرصد مساهمات الصندوق ومساعداته المقدمة في إطار التعاون الموريتاني ـ العراقي نتتبع القطاعات التي ساهم فيها، وهي على التوالي قطاعات:

ـ **الصناعة**: ساهم الصندوق في تمويل مشروع الفلاية الذي تشرف على تنفيذه الشركة الوطنية للصناعة والمناجم التي يمتلك الصندوق نسبة ٦,١٧ بالمئة من رأسمالها الإجمالي. وقد مكنت مساهمته من تجاوز بعض الصعوبات المالية التي واجهت المشروع في بداية التخطيط له، كما موّل الصندوق العراقي مشروع بناء مصنع للجبس قرب نواكشوط من خلال قرض قيمته ٥٠ مليون أوقية.

ـ **الزراعة**: قام الصندوق بتمويل المرحلة الأولى من مشروع «أفطوط

الساحل» بقرض قدره ٤٥ مليون دولار أمريكي. ويهدف هذا المشروع إلى استصلاح نحو عشرة آلاف هكتار بغرض الاستفادة منها زراعياً، وكان هذا القرض بفائدة بسيطة مقدارها ٢,٥ بالمئة سنوياً، وفترة سداده سبع عشرة سنة، منها خمس سنوات إمهال.

ـ **التجهيز**: كان قطاع التجهيز بين القطاعات التي استقطبت نسبة كبيرة من استثمارات الصندوق في موريتانيا، حيث قدم قرضاً قيمته ٣٠,٦ مليون دولار أمريكي مخصصة لبناء مستشفيات ومراكز صحية في البلاد.

ـ **الصيد البحري**: قدم الصندوق العراقي قرضاً قيمته ١٠,٢ ملايين دولار أمريكي، تم استثمارها في تمويل حصة الحكومة الموريتانية في الشركة العربية الموريتانية العراقية للصيد. وبذلك يكون الصندوق قد ساهم في تنمية هذا القطاع عن طريق شركة متخصصة بالصيد البحري، توفر الأسماك للجانب العراقي، وتوظف جانباً من اليد العاملة الموريتانية مع توفير العملة الصعبة لخزينة الدولة الموريتانية، فضلاً عن الهدف الأسمى وهو خلق مشروع عربي مشترك كمدخل واقعي لعمليات التكامل الاقتصادي العربي، وهو ما ينادي به الفكر الاقتصادي العربي.

لقد سبقت الإشارة إلى أنه استقر منذ فترة أن الدول العربية تنقسم بالاستناد إلى طاقتها التمويلية الخارجية أو احتياجها إلى ذلك، إلى مجموعتين أساسيتين متكاملتين ، تدعى الأولى «دول الفائض» وتضم دول الخليج العربي والعراق وليبيا والجزائر (الدول المنتجة للبترول)، وتعرف المجموعة الثانية بدول «العجز»، وتضم باقي الدول العربية بما فيها موريتانيا.

وهكذا، فإن المجموعة الأولى تعتبر مصدر التدفقات المالية، وتعتبر المجموعة الثانية مستقبلة للعون الإنمائي العربي. وسنقوم هنا بدراسة ومتابعة ما تتلقاه موريتانيا من مساعدات في إطار التعاون الثنائي، سواء تعلق الأمر بالقروض أم تعلق بالهبات. وفي البداية، يمكن تصنيف الدول العربية التي تقدم هذا النوع من المساعدات في مجموعتين هما: مجموعة الدول الخليجية، ومجموعة ثانية تضم العراق والجزائر وليبيا.

(٣) الدول الخليجية:

لقد كان لتعديل أسعار النفط، سنة ١٩٧٣، انعكاسات مهمة على الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي، ولا سيما بالنسبة الى الدول العربية

المنتجة للنفط ، إذ حققت فائضاً كبيراً في ميزان أدائها نتج من التزايد المطرد في عائداتها النفطية. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار أنَّ ثلاثاً من الدول الخليجية تشكل أكبر مصدر للتدفقات المالية من الخليج إلى موريتانيا، وهذه الدول هي: العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

(أ) **المملكة العربية السعودية**: تحتل السعودية مركزاً متقدماً بين الدول العربية التي تقدم العون الإنمائي للدول الأقل نمواً في الوطن العربي، ويمر هذا العون الإنمائي السعودي لموريتانيا عبر قناتين رئيسيتين: **الأولى** هي الصندوق السعودي للتنمية (وقد سبق الحديث عنها) ، أما القناة **الثانية** فتمثلها المساعدات التي تمنحها الحكومة في إطار التعاون الثنائي، وهي التي نحن بصدد الحديث عنها. لذا فسنقسمها إلى قسمين: **الأول** المساعدات التي تتخذ شكل قروض، و**الثاني** المساعدات التي تتخذ شكل هبات.

ـ **القروض**: كان أول قرض تمنحه الحكومة السعودية لموريتانيا هو القرض الذي تضمنته اتفاقية التعاون بين البلدين سنة ١٩٧٤. فبموجب هذه الاتفاقية تتولى الحكومة السعودية تمويل جزء من الطريق الرابط بين نواكشوط ومدينة أبي تلميت، بواسطة قرض قيمته ٢١,٤ مليون دولار أمريكي، وقد أضيف إلى هذا المبلغ بموجب اتفاقية تم توقيعها سنة ١٩٧٦، مبلغ آخر، ليصل القرض في مجموعه إلى ٥٧,٩ مليون دولار أمريكي. ونصّت الاتفاقية على أن يسدد هذا القرض خلال خمس عشرة سنة ومن دون فائدة، مع فترة إعفاء تبلغ خمس سنوات.

وفي إطار المساهمة في تنمية القطاعين الزراعي والمعدني، شاركت الحكومة السعودية بقرض بلغ ١٥ مليون دولار أمريكي، تم استخدامه في الإنفاق على مشروع استثمار نهر السنغال، كما شاركت في تمويل مشروع استغلال مناجم الفلانة بقرض بلغ ٦٧ مليون دولار أمريكي، وهي أكبر مساهمة تلقاها قطاع المعادن من المصادر العربية.

أما الخطط الإنمائية، فيلاحظ غياب السعودية عن المشاركة في تمويلها، خاصة تلك التي تم وضعها قبل انضمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية. وقد شاركت السعودية أخيراً في تمويل برنامج الاستثمارات في مخطط التقويم الاقتصادي المالي عن طريق قرض بلغ ١١٩٦ مليون أوقية موريتانية.

ـ **الهبات**: توجهت الهبات السعودية لموريتانيا نحو تنمية بعض

القطاعات الاجتماعية، مثل قطاع الصحة والتعليم، كما استهدفت العجز الذي يعانيه ميزان المدفوعات الموريتانية، وساهمت في التخفيف من العجز الغذائي الذي عرفته البلاد أثناء فترة الجفاف. ففي إطار تخفيض العجز الذي يعانيه ميزان المدفوعات الموريتاني قدمت الحكومة السعودية منحتين، كانت أولاهما سنة ١٩٧١، وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه المنحة ٢٠ مليون دولار أمريكي. أما المنحة الثانية فحصلت عليها موريتانيا سنة ١٩٨٥، وتبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار أمريكي. ومكنت هذه المساعدة البلاد من تسديد بعض الديون المستحقة عليها، كما مكنتها من استيراد بعض السلع الاستهلاكية بعد أن استعادت ثقة الموردين. وبذلك تكون السعودية قد ساهمت في دعم الاقتصاد الوطني من زاويتين هما: الزاوية الداخلية المتمثلة في دعم ميزان المدفوعات، والزاوية الخارجية التي تتمثل في خلق الثقة الائتمانية.

وأما المساعدات الغذائية، فهي على شكل مبالغ مالية تدفع لمفوضية الأمن الغذائي من أجل شراء الحبوب وتوزيعها على السكان المحتاجين. وفي هذا الإطار قدمت السعودية هبة تقدر بحوالى ٥,٤ ملايين أوقية لمفوضية الأمن الغذائي، كما ساهمت في إعادة تعمير مدينة أطار التي اجتاحتها السيول سنة ١٩٨٤ بمبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي، قدمت على شكل هبة. وساعدت السعودية كذلك في مشاريع إعادة دمج المواطنين الموريتانيين المسفرين من السنغال.

إن المساعدات التي قدمتها السعودية لموريتانيا منذ سنة ١٩٧٣ حتى أواخر سنة ١٩٨٦، تقدر بحوالى ٢٠,٩٢٠ مليار أوقية موريتانية على شكل هبات، والباقي قدم على شكل قروض ميسرة. وهذا الاستثمار الذي قامت به العربية السعودية يمثل ٣٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات العربية في موريتانيا، وهي أكبر نسبة تقدمها دولة عربية، كما يمثل ١٣,٣ بالمئة من مجموع المساعدات الخارجية، وبذلك يمكن القول إن السعودية تأتي على رأس قائمة الدول العربية المانحة لموريتانيا.

(ب) دولة الكويت: تتخذ المساعدات المقدمة من الكويت، في إطار علاقات التعاون بينها وموريتانيا، مظهرين أساسيين هما: الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المشتركة، والمساهمة في تمويل الخطط الإنمائية، بالإضافة إلى بعض المعونات الأخرى.

ـ **المشاريع المشتركة**: ساهمت دولة الكويت في رسملة بعض الشركات ذات الرأسمال المختلط في موريتانيا، وبين تلك الشركات ذات الرأسمال المختلط الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) التي تساهم الكويت في رأسمالها بنسبة ٩,٦٤ بالمئة. وتنحصر المهام الأساسية لهذه الشركة في تطوير البحوث الجيولوجية والمعدنية من جهة، وتحويلها وتسويقها من جهة أخرى.

وفي مجال استغلال النحاس، شاركت الكويت في رأسمال الشركة العربية لمناجم النحاس في أكجواجت بـ ٢٠ بالمئة. وبما أن هذه الشركة تزاول نشاطها في ولاية انشيري التي تعتبر من أكثر ولايات البلاد حاجة إلى التنمية نظراً لخلوها من النشاطات الاقتصادية، فقد ساهم قيامها في تثبيت عدد من سكان الولاية في أماكنهم، وتوفير وسائل العيش لهم من خلال المداخيل التي يمكنهم الحصول عليها، على شكل أجور مقابل عملهم في هذه الشركة، وبذلك تكون الكويت قد ساعدت على استغلال أحد المناجم المهمة الموجودة في البلاد، وتوفير عدد من فرص العمل للتنمية المحلية.

وبالإضافة إلى هاتين الشركتين، تم تأسيس شركة متخصصة باستغلال الجبس قرب العاصمة، برأسمال مشترك بين موريتانيا والكويت والعراق، وبدأت نشاطها منذ عدة سنوات. واستطاعت في وقت قصير سد حاجة السوق المحلية إلى هذه المادة، وتصدير فائض إنتاجها إلى أسواق دول غرب أفريقيا. وتعتبر الشركات الثلاث مثالاً جلياً لما يمكن أن يكون عليه الأمر في حال استثمار الأموال العربية داخل المنطقة العربية، وهي ظاهرة صحية بالتأكيد.

ـ **الخطط الإنمائية**: شاركت الكويت في تمويل برنامجين اقتصاديين هما: **الأول** هو برنامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (١٩٧٠-١٩٧٣)، وكانت مشاركة الكويت عبارة عن قرض مقداره ١٢٠ مليون أوقية موريتانية. أما البرنامج **الثاني** فهو مخطط التقويم الاقتصادي (١٩٨٥-١٩٨٨)، وشاركت في تمويل برنامج استثمارات هذا المخطط عن طريق هبة بلغت ٨ ملايين أوقية موريتانية، وقرض مخصص لدعم ميزان المدفوعات بلغ ٣٢,٣ دينار كويتي.

وتجاوز نشاط الكويت المجالين السابقين إلى مجال آخر هو مجال المساعدة من أجل خلق بنى تحتية لسد حاجة البلاد في هذا المجال. وأهم هذه المساعدات يتمثل في تمويل بناء مستشفى خاص بالأمراض الصدرية في

نواكشوط وآخر في مدينة تجكجة. ولا شك في أن هذه المساعدات قد أسهمت في تخفيف المعاناة عن الكثير من المرضى، ووفرت غطاء صحياً في جانب تخصصي مهم.

ويمكن القول في النهاية إن الأسلوب الذي تنتهجه الكويت في التعاون الاقتصادي مع موريتانيا، لا يختلف كثيراً عن أسلوب العربية السعودية، وقد وصلت المساعدات الكويتية حتى أواخر العام ١٩٨٦، إلى حوالى ١٥,٠١٢ مليار أوقية موريتانية، وهو ما يعادل ٢٨ بالمئة من المساعدات العربية، وهي تحتل بذلك الدرجة الثانية بعد السعودية، وتصل نسبة القروض من إجمالي مساعدات الكويت إلى ٩٥ بالمئة والهبات ٥ بالمئة. ويتركز تدخل الكويت، كما لاحظنا، حول القطاع المعدني وقطاع التعمير.

(ج) الإمارات العربية المتحدة: سلكت حكومة الإمارات العربية في مجال تعاونها الاقتصادي مع موريتانيا مسلكاً خاصاً يتمثل في الاقتصار في تقديم القروض على صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في الوقت الذي تتولى الحكومة فيه تقديم المساعدات على شكل هبات عند الحاجة. ولعل السبب في ذلك هو سياسة الحكومة الإماراتية التي تستند إلى أن الهدف من إنشاء الصندوق هو عمليات تمويل التنمية. وأهم المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة أساساً كانت مبالغ نقدية خصص جزء منها لمساعدة المواطنين المتضررين من الجفاف، وخصص البعض الآخر لتمويل جزء من طريق «الأمل» الرابط بين العاصمة والنعمة. وكان المبلغ الأول يساوي ١٧٦ مليون أوقية، فيما كان المبلغ الثاني يساوي ٤٥ مليون أوقية. وهذان التمويلان، وإن كانا ضئيلين، فقد ساهما إلى حد ما في تجاوز مرحلة صعبة مرت بها البلاد خلال فترة الجفاف القاسي الذي عانته شرائح عديدة من المواطنين، كما ساهما في بناء طريق من أهم الطرق في البلاد.

وقد وصلت مساعدات الإمارات العربية الى موريتانيا إلى حوالى ٣,٠٨٥ مليار أوقية، أي ٥,٧ بالمئة من المساعدات العربية، وجه معظمها إلى المشاريع الكبيرة مثل مشروع «كوركول الأسود» الزراعي، ومشروع الفلابة لاستغلال مناجم الحديد، والمشاريع المنجزة في إطار منظمة استثمار نهر السنغال، بالإضافة إلى المشاريع التي تهم المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

(د) **دول عربية أخرى**: وهي الدول التي تمتلك فائضاً يمكنها من المساهمة في التمويل والمساعدة خارج النطاق القطري، ويتعلق الأمر هنا بالعراق باعتبار أنه ليس عضواً في مجلس التعاون الخليجي على الرغم من وجوده في المنطقة، والجزائر وليبيا.

ـ **العراق**: ساهمت الحكومة العراقية، في إطار علاقاتها التعاونية مع موريتانيا، في دعم ومساعدة مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد، عن طريق القروض الميسرة والمنح والهبات، علاوة على المساعدات الغذائية.

القروض الميسرة: يستشف من دراسة القروض المقدمة من العراق إلى موريتانيا أنها تقع في خانة القروض الميسرة في مفهومها الاقتصادي (انخفاض نسبة الفائدة: ٢-٢,٥ بالمئة وطول فترة السداد: ٢٠-٢٥ سنة).

ويمكن الإشارة إلى بعض هذه القروض التي تضمنها بروتوكول التعاون بين البلدين الموقع في بغداد في (٢/ ٥/ ١٩٨٠) ومقداره ٢٠ مليون دولار أمريكي، وهو المخصص لدعم الميزانية الموريتانية وتخفيف الأعباء التي تحملتها في تلك الفترة التي اتسمت بالجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومن أجل تغطية النفقات العامة للحكومة الموريتانية.

الهبات: قدمت الحكومة العراقية العديد من المنح هبة للشعب الموريتاني، وبين تلك الهبات عشرة ملايين دولار أمريكي لدعم الميزانية سنة ١٩٨٠، في فترة اتسمت بانتشار الجفاف، مما اضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب، وارتفاع أسعار الطاقة، وانخفاض أسعار الحديد، وهو ما جعل الاقتصاد الموريتاني يواجه مصاعب جمة في ميزان المدفوعات.

وموّلت الحكومة العراقية إنارة الأحياء الشعبية في نواكشوط بهبة بلغت ٣ ملايين دولار أمريكي، وبين الهبات العراقية هبة مقدارها ٩ ملايين دولار أمريكي كجزء من تمويل عملية بناء التلفزيون الوطني الموريتاني، كما وافقت على منح مساعدة مالية لا تسترجع بمبلغ مقداره ٣ ملايين دولار أمريكي، لمواجهة آثار الجفاف الذي عمّ البلاد في بداية عقد الثمانينيات، ومنحة أخرى مساهمة في جهود الحكومة الموريتانية لتطبيق قانون نظام المساواة الاجتماعية في البلاد قيمتها مليون دولار أمريكي.

ـ **الجزائر**: يمتاز التعاون الثنائي الموريتاني ـ الجزائري في الميدان الاقتصادي باستهدافه المشاريع الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

وتكاد الجزائر تنفرد بهذه الميزة بين باقي شركاء موريتانيا الاقتصاديين، وهو ما يبرر القول بأن المساعدات الجزائرية لموريتانيا استغلت بطريقة واعية واقتصادية، لأنها استثمرت في مشاريع حيوية ذات مردودية اقتصادية على الطرفين. ومن هذه المشاريع مصفاة تكرير البترول في مدينة انواذيب، ومصنعا الغاز والسكر في نواكشوط. فهذه المشاريع الثلاثة مكّنت البلاد من تغطية السوق المحلية في مجال المحروقات وغاز البوتان ومادة السكر.

كما شملت المساعدات الجزائرية مجالات أخرى مهمة مثل المشاركة في تمويل الخطط الإنمائية، والمساعدة على إعادة جدولة الديون الخارجية، وإقامة المؤسسات الاقتصادية المشتركة.

المشاريع الكبيرة: يعتبر مشروع مصفاة تكرير البترول في أنواذيب من أهم المشاريع الاقتصادية الممولة من طرف الجزائر، وقد كلف إنجازه نحو ١٢,٣ مليون دولار أمريكي، دفعتها الحكومة الجزائرية على شكل قرض بموجب اتفاق تم توقيعه في ٧/ ٤/ ١٩٨٥ بين الحكومتين الموريتانية والجزائرية، وقد وفرت المصفاة الطاقة اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما وفرت العديد من فرص العمل للحد من البطالة.

وبين المشاريع المهمة الممولة من طرف الحكومة الجزائرية مصنع السكر الموجود في نواكشوط، وقد موِّل بقرض قيمته ٥٢٠ مليون أوقية موريتانية. وتكمن أهمية هذا المشروع في ما سيوفره من عملة صعبة كانت تستخدم في استيراد هذه المادة الاستهلاكية الرئيسية.

أما المشروع الثالث الذي يحظى بقدر كبير من الأهمية أيضاً، فهو مصنع تعبئة قوارير الغاز في نواكشوط، وقد بلغت كلفته الإجمالية ما يناهز ٥,٩ ملايين دولار أمريكي، ساهمت بها الجزائر على شكل قرض موقع بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٥. ومكن إنجاز هذا المشروع من تجاوز الصعوبات الناجمة عن النقص في مادة الغاز، كما ساعد في الحفاظ على البيئة التي كانت تتأثر تأثراً كبيراً نتيجة قطع الأشجار لاستخدامها في إنتاج الفحم، وهو الأمر الذي تم التركيز عليه في السنوات الأخيرة من طرف السلطات الموريتانية، حيث لوحظ تدهور كبير في الغطاء النباتي بسبب استنزاف الغابات، الأمر الذي ساعد مصنع الغاز على الحد منه، وبالتالي الحفاظ على البيئة.

الخطط الإنمائية: شاركت الجزائر في تمويل خطتين اقتصاديتين ضمن

الخطط الإنمائية الموريتانية، هما: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الرابعة التي كانت مساهمتها في تمويل برنامج استثماراتها قرضاً بلغ ١٤١٠ ملايين أوقية، وبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي ساهمت الجزائر في تمويله بهبة بلغت ٣٣ مليون أوقية، وقرض مقداره ٢٥٧٤ مليون أوقية بفائدة ٢,٥ بالمئة لمدة ٢٠ سنة، مع فترة سماح تبلغ خمس سنوات.

وبالإضافة إلى الخطط الإنمائية، ساهمت الحكومة الجزائرية في تمويل عملية إعادة جدولة الديون الموريتانية عن طريق قرض قيمته ١٢,٣ مليون دولار أمريكي، مما مكن من تخفيف الآثار الناجمة عن تراكم الديون المستحقة على البلاد.

الشركات المشتركة: اشتركت الحكومة الجزائرية مع موريتانيا في تأسيس شركة للصيد البحري بنسبة ٤٩ بالمئة من رأسمالها للأولى، ونسبة ٥١ بالمئة للثانية، وبلغت قيمة استثمارات هذه الشركة ١٦ مليون دولار أمريكي. وتكمن أهميتها في أنها تشكل محوراً حيوياً في دعم التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، علاوة على مساهمتها في تنمية قطاع الصيد البحري بحكم امتلاكها أسطولاً مهماً للصيد ومصانع لتعليب الأسماك، مما يوفر العديد من فرص العمل لليد العاملة، ويسهم في ترقية قطاع الصيد بتحديث تقنياته.

وبذلك تكون الشركة الموريتانية ـ الجزائرية للصيد البحري (ALMAP) نموذجاً من نماذج التعاون الاقتصادي المغاربي القائم على التكامل بين أطرافه، حيث تغطي الشركة حاجة السوق الجزائرية إلى الأسماك، وتوفر لموريتانيا مكاسب اقتصادية بما فيها توفير العملات الصعبة لخدمة الاقتصاد الوطني.

ـ **ليبيا**: تعود جذور التعاون الموريتاني ـ الليبي إلى سنة ١٩٦٩، حينما بادرت موريتانيا إلى الاعتراف بالثورة الليبية عند قيامها في الفاتح من أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وليبيا بما تمتلك من عائدات بترولية كبيرة تعد من أوائل الدول العربية التي ساهمت في إنجاز مشاريع اقتصادية في موريتانيا، ويتجسد التعاون الموريتاني ـ الليبي في الميدان الاقتصادي في المشاريع المشتركة في مجال الصيد البحري والتنمية الريفية، فضلاً عن توجه الرساميل الليبية أيضاً نحو القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية.

المشاريع المشتركة:

وتشمل هذه المشاريع ثلاثة فروع أساسية هي:

ـ الشركة الموريتانية ـ الليبية للصيد البحري التي تعتبر من أهم الشركات المشتركة في هذا القطاع؛ إذ يبلغ رأسمالها ٥٠ مليون دولار أمريكي. وتمتاز بأنها الشركة الوحيدة في هذا القطاع التي تقاسمت فيه الحكومة الموريتانية أسهمها بالتناصف مع الممول الشريك، سواء كان قطراً عربياً أم غير عربي.

ودفعت ليبيا رأسمال الشركة بالكامل، على أن تعاد حصة موريتانيا من أسهم الشركة إلى ليبيا بواسطة احتجاز جزء متفق عليه من نصيبها من الأرباح، بشرط أن لا تتجاوز عملية الاسترداد ٢٠ سنة. وتملك الشركة خمس بواخر صيد، ومنشآت للتبريد والتخزين، ويعمل فيها حوالى ٢٠٠ عامل وموظف موريتاني.

ـ أما المشروع الثاني الذي تساهم ليبيا في تمويله فهو الشركة الموريتانية ـ الليبية للتنمية الزراعية والحيوانية التي تمتلك ليبيا ٤٩ بالمئة من رأسمالها، بينما تمتلك موريتانيا نسبة ٥١ بالمئة الباقية التي تولت ليبيا دفعها بواسطة قرض من دون فائدة، يتم سداده من نصيب موريتانيا في الأرباح. وتمارس الشركة نشاطها في الزراعة والتنمية الحيوانية.

ـ وتساهم ليبيا بنسبة ٤٩ بالمئة من إجمالي المصرف العربي الليبي الموريتاني (مصرف سنقيط)، بينما تشارك موريتانيا بالنسبة المتبقية (٥١ بالمئة). ويلعب المصرف دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، لما يوفره من تمويل للمشاريع الاقتصادية والتجارة الخارجية باعتباره دعامة مهمة في النظام المصرفي الموريتاني.

القروض الميسرة: تمتاز أغلبية القروض الليبية بانعدام الفوائد عليها، كما أن فترات سدادها لا تخرج عادة عن المديين الطويل والمتوسط. وقد شملت القروض المقدمة من ليبيا إلى الحكومة الموريتانية مجالات التعليم والصحة والثقافة ومشاريع البيئة، حيث بلغت في الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٨، ١٨٣٠ مليون أوقية موريتانية، وجهت لإنجاز بعض المشاريع مثل مشروع «فم لكليتة» في منطقة كوركول الأسود، ومشروع مصنع للسكر في نواكشوط، بالإضافة إلى برنامج لصيانة التراث الثقافي الموريتاني.

كما بلغت القروض الليبية في الفترة من العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٨٠،

حوالى ٣٤ مليون دولار أمريكي، لتصل في الفترة ما بين عاميْ ١٩٨٥ و١٩٨٨ إلى ما يناهز ٤٠٠ مليون أوقية.

وهذه القروض لم تصحب بفوائد، الأمر الذي يرفع من قيمتها نظراً للتأثير السلبي للفوائد على الاقتصاد الوطني، كما أن فترة سدادها تراوحت ما بين ٤٠ و٥٠ سنة، واستثمرت لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخطط الاقتصادية التي انتهجتها البلاد.

الهبات: اهتمت ليبيا في مجال تقديم الهبات بقطاعين رئيسيين هما: الأمن الغذائي والتكوين المهني. ففي ما يخص القطاع الأول قدمت ليبيا كميات من الحبوب لمصلحة مفوضية الأمن الغذائي والشاحنات لتسهيل عملية نقل الحبوب داخل البلاد لتوزيعها على السكان المتضررين بالجفاف، بالإضافة إلى هبة مالية مقدارها ١٥ مليون أوقية لتغطية تكاليف المحروقات والشحن وكمية من قطع غيار السيارات.

ودعمت ليبيا سياسة الأمن الغذائي المتعلقة بشراء المحاصيل من المناطق الزراعية في البلاد، وتوزيعها مجاناً على سكان المناطق المحتاجة، وبذلك تكون ليبيا قد شاركت في توفير الغذاء للمواطنين المتضررين من الجفاف.

أما الهبات الموجهة الى قطاع التكوين المهني والتعليم، فتمثلت في هبة مالية مقدارها ٧٠ ألف دينار ليبي، وقد خصصت لشراء معدات زراعية للمدرسة الزراعية في كيهيدي، وتمويل بناء مدرسة ثانوية في نواكشوط، وتمويل دراسة مشروع بناء جامعة في نواكشوط بمبلغ مقداره ٣ ملايين دولار أمريكي.

وبصورة عامة، وخلاصة لهذا العنصر (التفاعلات المالية الموريتانية العربية)، فإن حجم العون الإنمائي العربي المقدم إلى موريتانيا شهد، في تطوراته خلال السنوات الأخيرة، تراجعاً ملحوظاً. فخلال سنة ١٩٨٥ بلغ في مجمله ٦٠,٢ مليون دولار أمريكي، في حين لم يتجاوز سنة ١٩٩١ مبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي. ولا شك في أن ذلك يعود من ناحية أخرى إلى الانكماش الشديد في حجم العون الإنمائي العربي ذاته وتقلصه الكبير، ومن ناحية أخرى إلى التدهور في العلاقات السياسية العربية الذي كان من تداعيات حرب الخليج الثانية، على الرغم من ضآلة النسبة التي كانت تحصل عليها موريتانيا من هذا العون عموماً. فخلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩١ لم يتجاوز نصيب موريتانيا من العون الإنمائي الممنوح للدول العربية نسبة ١,٠ بالمئة وحوالى ٠,٦ بالمئة من مجمل هذا العون المقدم إلى الدول النامية.

الفصل الرابع

التفاعلات الموريتانية ـ الأفريقية

ارتبطت موريتانيا منذ القدم بالعالم الأفريقي بحكم الموقع الذي تشغله، والتراث الذي تستند إليه، عبر تيارات ثقافية وبشرية واقتصادية ثرية متفاعلة، تلاقت على أرضها وأثمرت تفاعلاً حضارياً امتد شمالاً وجنوباً. وخلال الحقبة التي أحكم الاستعمار بها سيطرته على المنطقة تكرس التوجه الموريتاني نحو أفريقيا عن طريق ربط البلاد إدارياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً بمجموعة المستعمرات في الجنوب. إلا أن الاستقلال أتاح للبلاد فرصة حسم خيارها الحضاري واستعادة دورها التاريخي، فاتجهت موريتانيا نحو الشمال العربي مؤكدة هويتها العربية وارتباطها بالوطن العربي من دون أن تغفل مكانتها الأفريقية، وتسهم بدور نشيط في صياغة مستقبل القارة من خلال محاربة الاستعمار بكل أشكاله، ودعم استقلال الشعوب الأفريقية والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والقوالب المؤسسية للعلاقات الأفريقية، الجماعية والثنائية، الإقليمية وشبه الإقليمية.

وفي هذا الإطار تم التفاعل في العلاقات الموريتانية ـ الأفريقية عبر مستويات سياسية وثقافية وتجارية واقتصادية، إن في إطار ثنائي، وإن في إطار إقليمي جماعي، هذا في الوقت الذي ظلت الدبلوماسية الموريتانية حريصة فيه على أن تلعب موريتانيا دورها الحضاري كحلقة اتصال بين مجموعتين يجب أن تلتقيا في تراث مشترك، ونحو مصالح مشتركة أيضاً. وقد تجلى ذلك من خلال الحرص على تعزيز التقارب العربي ـ الأفريقي.

وفي هذا الفصل من الدراسة سيكون التركيز على أبعاد التفاعلات الموريتانية ـ الأفريقية من خلال مباحث ثلاثة، يتناول **المبحث الأول** التطور

والمراحل التي مرت بها تلك العلاقات عبر مسار سياسي، ثم أطرها المؤسسية سواء كانت إقليمية على مستوى القارة ككل أو شبه إقليمية في جزء فيها. وفي **المبحث الثاني،** تتم دراسة العلاقات الفنية في جوانبها الثقافية والتجارية والاقتصادية. أما **المبحث الثالث** فهو مخصص لتتبع الدور الذي لعبته الدبلوماسية الموريتانية في تحقيق التقارب في العلاقات العربية ـ الأفريقية بعامة.

أولاً: التطور التاريخي والإطار التنظيمي

إن ارتباط موريتانيا الطويل بدول أفريقيا الفرنسية، من خلال تشابك النظم الإدارية والقانونية والمالية التي توليها الحكومة العامة لأفريقيا الغربية الفرنسية في ظل الاستعمار الفرنسي، ومن خلال التمثيل النيابي المشترك في المجلس الكبير بداكار وجمعية الاتحاد في عهد الجمهورية الرابعة، ثم الجماعة الفرنسية في عهد الجمهورية الخامسة. هذا الارتباط الطويل ولد توجهاً موريتانياً دائماً نحو أفريقيا أثناء تلك الحقبة. ثم إن النظرة الموريتانية إلى أفريقيا تتأسس على مبدأين مهمين يحكمان علاقات موريتانيا الأفريقية هما:

ـ اعتزاز الموريتانيين وإحساسهم بالدور التاريخي الذي قاموا به في نشر الإسلام في أفريقيا عموماً، والمناطق المجاورة للصحراء خصوصاً.

ـ ميل الموريتانيين إلى أن يمثلوا همزة وصل بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء، استناداً إلى الحقائق الجغرافية والبشرية. وبالفعل فإن موريتانيا بفعل مكوناتها الوطنية ووضعها الجغرافي والسياسي والميراث التاريخي الذي ورثته من الحضارة الأفريقية والإسلامية في الجنوب والشمال لا تستطيع أن تعيش وتتطور بصفة ديمقراطية إلا إذا أدركت الوضع الحقيقي الذي تعيش فيه والدور التاريخي الملقى على عاتقها[1].

١ ـ التطور التاريخي

بعيد حصولها على الاستقلال، وجدت موريتانيا نفسها في ما يتعلق بمستقبل علاقاتها الأفريقية، في مواجهة وضعين متعارضين:

---

(١) انظر: المختار ولد داده، **تقرير الرئيس إلى المؤتمر العادي الرابع لحزب الشعب الموريتاني،** نواكشوط، آب/أغسطس ١٩٧٥.

ـ فمن جهة، ونتيجة المصالح السياسية للقادة الأفارقة، صارت أفريقيا السياسية مع بداية الستينيات، مجزأة إلى كتل متصارعة: «معتدلين» و«متشددين» أو «ثوريين». وبما أن مجموعة من القضايا، وضمنها الموقف من الاستقلال الموريتاني ذاته، قد شملت شقاً في خلافاتهم، فإن القادة الموريتانيين قد اضطروا إلى الاختيار، فقد كرس الموقف من استقلالها صعوبة الالتقاء بين المجموعات الأفريقية المتنافسة (برازافيل والدار البيضاء). وفي خضم هذا التنافس، فإن موريتانيا رأت أن تلعب ورقة الدول الأفريقية «المعتدلة»، ومع ذلك فإن الفعل الإيجابي الذي حققته بالتحاقها بمجموعة «برازافيل» يظل الدعم الذي حصلت عليه من دول هذه المجموعة، حين سعيها لكسب الاعتراف الدولي باستقلالها وتوفير ضمانة لذلك بوجود الاتحاد الأفريقي الملجاشي للدفاع.

ـ ومن جهة أخرى، كان للتطور الذي عرفته فكرة «الأفريقانية»، وهي الفكرة التي كانت مصدر هذا التمزق بين الأقاليم الأفريقية، وبخاصة أنها لم تكن الفكرة المهيمنة بعد أن أصبحت منافسة من تيارات وحدوية أخرى كالقومية العربية، وعدم الانحياز الأفروآسيوية، كما لم تكن كذلك الفكرة المعزولة التي تم تدارسها في المؤتمرات الأوروبية، أن سمح بتجاوز الإشكال الموريتاني في علاقات الدول الأفريقية مع دول العالم الأخرى، بحيث يمكن القول إن تطور المواقف من مسألة الاستقلال الموريتاني ولمصلحته قد ساعد بشكل أو بآخر في تقارب المجموعات الأفريقية المتنافسة.

لقد مكن هذا التحول في العلاقات الأفريقية، الدبلوماسية الموريتانية من أن تحول لفائدتها مزايا النظام الدبلوماسي الأفريقي، وبخاصة ذلك الذي تأسست في إطاره «منظمة الوحدة الأفريقية» ومحاولة توظيفه لتحقيق مزيد من الاعتراف الدولي.

ولقد برز مستوى الارتباط والتداخل في العلاقات الموريتانيةـ الأفريقية في مناسبتين مهمتين:

الأولى: دعم الدبلوماسية الأفريقية لموريتانيا على الصعيد الدولي.

والثانية: الموقع الذي مثلته القضية الموريتانية بين المجموعات الأفريقية.

وبخصوص العنصر الأول تمثل ذلك الدعم في الموقف الذي اتخذته الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، بشأن عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة، خصوصاً أن تلك الدول حصلت على استقلال شبيه بالاستقلال الموريتاني من المستعمر الفرنسي. وفي السنة ذاتها (١٩٦٠)، وبفعل دبلوماسية هذه الدول، ضمنت موريتانيا إلى جانبها أصوات مجموعة من الدول الأفريقية المحايدة مثل ليبيريا ونيجيريا وإثيوبيا، بينما لم يحصل الموقف المغربي سوى على دعم ثلاث دول أفريقية سوداء هي غانا ـ إلى حد ما ـ وغينيا ومالي بسبب خلافاتها مع فرنسا[٢].

وعملياً، فإن معظم الملتمسات التي ساندت الملف الموريتاني في منظمة الأمم المتحدة كان مصدرها دول هذه المجموعة، كما أن هذه الدول وافقت، حين انعقاد المؤتمر الأفريقي في منروفيا (٨-١٣/ ٥/ ١٩٦١) الذي دعت إليه ليبيريا وحضرته عشرون دولة أفريقية، في غياب المغرب، على توصية لمجلس الأمن الدولي تطالبه فيها باتخاذ موقف لمصلحة قبول عضوية موريتانيا في المنظمة الدولية[٣]، وهو الاتجاه نفسه الذي سبق أن صارت فيه دول هذه المجموعة خلال مؤتمراتها السابقة سواء في أبيدجان في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠ ، أو في برازافيل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،[٤] ومرة أخرى، وبعد قبول موريتانيا عضواً في الأمم المتحدة، صارت واجهة للتنافس بين دول هذه المجموعة أو تلك، وذلك حين قررت دول مجموعة برازافيل ترشيح موريتانيا عن أفريقيا لشغل أحد مقاعد مجلس الأمن غير الدائمة[٥]، وكان الهدف من ذلك شغل مقعد في مجلس الأمن من طرف إحدى الدول الناطقة بالفرنسية، بعد أن ظل حكراً على الدول الأفريقية الناطقة بالإنكليزية.

---

(٢) عمر العسري، «الأبعاد الجهوية والدولية للاستقلال الموريتاني،» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦)، ص ١٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٤) François Constantin et Christian Coulon, «Les Relations internationales de la Mauritanie,» dans: Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, Centre d'études d'Arfique noire, *Introduction à la Mauritanie,* Préf. de D. G. Lavaroff, connaissance de monde arabe (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1979), p. 335.

(٥) كانت الدول التي شغلت هذا المنصب قبل الدورة السابعة عشرة هي مصر وغانا وتونس، وقد اتخذت التوصية في القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي الملجاشي في بانجي، ٢٥-٢٧/ ٣/ ١٩٦٢.

ومن ناحية ثانية رد الاعتبار لموريتانيا التي سبق للمغرب الاعتراض على عضويتها في الأمم المتحدة، إلا أن مجموعة الدار البيضاء اعتبرت هذا الترشيح بمثابة تحد لها، وهذا ما دفع المغرب للرد عليه بطرح ترشيحه للمنصب نفسه، بدعم من دول الجامعة العربية التي تقع في القارة الأفريقية، والتي وجدت المساندة والتأييد من لدن المجموعة الأفرو ـ آسيوية في المنظمة، الأمر الذي جعل موقف الاتحاد الأفريقي الملجاشي في عزلة. وهذا ما دفع بالقمة السادسة لدول هذه المجموعة. التي عقدت في لبريفيل (١٢-١٤/٩/١٩٦٢) إلى اتخاذ قرار بسحب مرشحها (موريتانيا) في الوقت نفسه الذي قررت فيه عدم دعم ترشيح المغرب[٦]. وهكذا فإن الجدل بخصوص المسألة الموريتانية لم يعد ـ بعد قبول موريتانيا في الأمم المتحدة ـ محل مواجهة بين هذه الدول على الصعيد الدولي، بل بقي الصراع منحصراً في المجموعات الأفريقية على مستوى القارة، خاصة في ظل استمرار المغرب في سياسته تجاه موريتانيا. وإذا كانت المشكلة الموريتانية قد شكلت أحد مظاهر الخلاف بين البلدان الأفريقية، وبالتالي انقسامها إلى مجموعتين متعارضتين، فإن ذلك قد نتج أصلاً من توظيف المغرب لهذا المشكل في هذا الصراع بين الدول الأفريقية ومن فهمه لطبيعته. وعلى هذا الأساس يمكن دعوته لعقد اجتماع تأسيسي للدول الأفريقية (الثورية) التي لمعظمها أنظمة حكم تختلف عن نظام الحكم فيه ، يعقد في الدار البيضاء. وعلى الرغم من الطابع العام لأعمال هذا اللقاء، فإن مؤتمر الدار البيضاء[٧]، كما توخى المغرب ذلك وتحقق له، كان الهدف منه الحصول على سند شرعي أفريقي لمطالبه الترابية في موريتانيا، ولا سيما إعطاء مظهر لوجود معارضة أفريقية للاستقلال الموريتاني. وهكذا سمح هذا اللقاء للمغرب بمتابعة سياسته إزاء موريتانيا بقدر من التصلب، كما نجح في أن يجعل من الشق الموريتاني عنصراً موضوعياً في

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٧) عقد المؤتمر الذي افتتحه الملك محمد الخامس في ١٩٦١/١/٤، بحضور نيكروما عن غانا، وسيكوتوري عن غينيا، وموديبوكيتا عن مالي، وجمال عبد الناصر عن مصر، وفرحات عباس عن الحكومة المؤلفة في الجزائر، ووزير خارجية ليبيا. انظر: بطرس بطرس ـ غالي، **منظمة الوحدة الأفريقية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤)، ص ٤٥.

ويلاحظ أن عدداً من الحاضرين كانت لهم مواقف إيجابية بالنسبة إلى موريتانيا، فقد سبق لغانا أن اعترفت بحكومة نواكشوط، كما أن وزير الداخلية المالي سبق أن مثل بلاده في أعياد الاستقلال بنواكشوط.

أي عملية تقارب بين المجموعتين المتنافستين (برازافيل والدار البيضاء)، وأكد ذلك تمكنه من إفشال المحاولات الأولى التي قامت بها بعض الدول الأفريقية (المحايدة) لعقد قمة أفريقية بسبب حضور ممثل لحكومة موريتانيا.

وأما موريتانيا ـ نتيجة الحصار الذي ضربه المغرب حول علاقاتها الإقليمية، بالنظر إلى أن معظم الدول الأفريقية الأعضاء في مجموعة الدار البيضاء هي من جاراتها مباشرة ـ فقد اضطرت إلى التخلي عن ترددها السابق بشأن دعوات التجمع الإقليمية، خاصة تلك التي لها طابع سياسي (فدرالية مالي، ومجلس الوفاق، والمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية)، وقررت الالتحاق بمجموعة برازافيل. وبفضل دعم دول هذه المجموعة أصبحت موريتانيا فرس رهان لأي اتصال بين مجموعة الدار البيضاء وبرازافيل.

ومن ثم، فإن جميع المحاولات التي سعت إلى التقريب بين المجموعتين قد فشلت بسبب بقاء الرهان الموريتاني، خاصة أنه على الرغم من الحجم القاري الذي سعت ليبيريا وبعض الدول الأخرى، كنيجيريا وإثيوبيا، إلى إعطائه لمحاولاتها للتقريب بين المجموعتين المتنافستين بالدعوة إلى مؤتمر يعقد في منروفيا (١٢ أيار/مايو ١٩٦١) تحضره جميع الدول الأفريقية المستقلة، فإن محاولاتها باءت بالفشل حين انعقاد المؤتمر في غياب أعضاء مجموعة الدار البيضاء باستثناء ليبيا، بسبب دعوة موريتانيا ومشاركتها، وقد تكرر الفشل نفسه في السنة التالية في لاغوس للأسباب ذاتها. ومن الملاحظ أن توظيف المسألة الموريتانية في المواجهة الدبلوماسية بين المجموعات الأفريقية يقتضي بيان بعض الأمور التي نوردها كملاحظات:

ـ أن هذا التوظيف إنما تم عرضاً ومجرداً، لأن موريتانيا لم تكن لتمثل طرفاً في أي تناقض على مستوى العلاقات الأفريقية ـ باستثناء العلاقة مع المغرب ـ ما دام استقلالها لا يختلف في شيء عن استقلال سائر الدول.

ـ أدى تعميق الخلاف على هذا النحو بين الدول الأفريقية، إلى تسرب نفوذ القوى العظمى إلى القارة الأفريقية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الموقف السوفياتي من المسألة الموريتانية في الأمم المتحدة.

ـ لقد كان الانقسام بين المجموعات الأفريقية على أساس الأيديولوجيا

السياسية والمواقف من الاستعمار، إلا أنه اتخذ له مظاهر تجلت في بعض القضايا كان من أبرزها المسألة الموريتانية.

ولأن مجموعة الدار البيضاء قامت على أساس انشغالات ظرفية، فقد كان من السهل ألا تصمد كثيراً أمام المتغيرات الطارئة، خصوصاً بعد وفاة الملك محمد الخامس وتراجع لهجة المجموعة تجاه المسألة الموريتانية في مؤتمراتها التالية. وباستثناء المغرب فإن دول مجموعة الدار البيضاء قد بادرت، كل من جانبها، إلى تصفية خلافاتها مع نواكشوط، فاستقبلت غانا الرئيس الموريتاني الذي زارها رسمياً، ووقعت حكومة مالي مع موريتانيا معاهدة للأخوة منهية بذلك صراع الحدود الذي نشب منذ عام ١٩٤٤. ومهد اهتمام الحكومة الموريتانية بالتجربة الحزبية في غينيا للزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الموريتاني لكوناكري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣[٨]، مع تنامي العلاقات الجزائرية-الموريتانية في ظل تصاعد الخلاف الجزائري المغربي، حيث وجدت الجزائر نفسها في وضعية مشابهة لوضعية موريتانيا[٩].

من جهة ثانية، فإن توجه القارة السمراء نحو خيار الوحدة وإزالة الانقسامات، كان له أثر كبير في إيجاد نظام أو نسق إقليمي أفريقي، يقوم على مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد مهد لهذا التوجه العوامل التالية[١٠]:

ـ حدوث تقارب بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية، في ظل منظمة الدار البيضاء. فقد كانت أول منظمة تجمع بينهما، مثبتة بذلك أن التقسيم الذي فرضه الاستعمار ورسخه بكل وسائل الدعاية والترويج، ليس إلا تقسيماً لا يستند إلى أي أساس.

ـ تخلص الدول الأفريقية من النفوذ الفرنسي الصريح، ذلك أن منظمة برازافيل لم تشترك فيها فرنسا.

(٨) انظر: Constantin et Coulon, «Les Relations internationales de la Mauritanie,» p. 336.

(٩) واجهت الجزائر مطالبة المغرب ببعض الأراضي الواقعة بين البلدين من المناطق الصحراوية، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة بسبب ذلك عام ١٩٦٣.

(١٠) بطرس ـ غالي، **منظمة الوحدة الأفريقية**، ص ٥٠.

ـ التقارب بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية وأفريقيا الناطقة بالإنكليزية، وأيضاً أفريقيا غير المنضمَّة إلى أي مجموعة عن طريق إقامة منظمة منروفيا، ومن ثم لم يبق بعد إلا التقارب بين أفريقيا الثائرة وأفريقيا المعتدلة. وهذا ما تحقق في ما بعد في مؤتمر أديس أبابا في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٣ الذي مهد الطريق لبروز منظمة الوحدة الأفريقية. واعتبرت موريتانيا دعوتها وحضورها إلى المؤتمر التأسيسي للمنظمة في إثيوبيا دعماً دولياً جديداً، على المستوى القاري، لاستقلالها ووجودها، بل اعتبرت انضمام المغرب لاحقاً (٦ تموز/يوليو ١٩٦٣) إلى هذه المنظمة وتوقيعه ميثاقها، بمثابة اعتراف ضمني بها. وهذا ما دفع المغرب إلى وضع تحفظاته بشأن مبدأ الحدود الموروثة عن المستعمر، بتوقيعه ميثاق المنظمة، وقد قصد بذلك الإشارة إلى مطالبه الترابية في موريتانيا والجنوب الشرقي للجزائر. وقد ساعد قيام النظام الدبلوماسي الأفريقي الجماعي الذي قام مع إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية الدبلوماسية الموريتانية على إجراء مجموعة من التعديلات في سياستها الخارجية الإقليمية على صعيد القارة، خاصة في ما يتعلق بعلاقاتها مع مؤسسة الاتحاد الأفريقي الملجاشي (U.A.M.)، حيث اتبعت في ذلك سياسة مزدوجة ذات بعدين:

ـ من جهة انفتاحها على مجموعة من الدول الأفريقية (الثورية) الأعضاء سابقاً في المجموعة المنافسة (الدار البيضاء) ـ وعقدها علاقات ممتازة معها، وخاصة اتخاذها لمواقف مبدئية تجاه مجموعة من القضايا الأفريقية (الكونغو ـ روديسيا ـ أنغولا) تساير مواقف هذه الدول إلا أن أهم مظهر لهذا التحول كان التحاق موريتانيا سنة ١٩٦٧ بالمجموعة الأفريقية (الثورية) ومشاركة الرئيس ولد داده في مؤتمر القمة المحدود للدول الأفريقية (التقدمية) الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ١٩٦٧/٦/٣ والذي ضم أيضاً رؤساء كل من مصر والجزائر وتنزانيا والممثل الشخصي لرئيس غينيا[١١]، مما أتاح لها نوعاً من الضمانات لتحقيق وإنجاح التحولات اللاحقة في سياستها الخارجية.

ـ من جهة ثانية، وفي إطار سياستها للتخلي عن مؤسسة الاتحاد الأفريقي الملجاشي، دفعت موريتانيا بحجة تنافي قيام تنظيمات سياسية إقليمية مع النظام

---

(١١) سعد خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ٩٨٠.

الدبلوماسي الذي نشأ مع منظمة الوحدة الأفريقية، إذ طالبت بتحويل هذا الإطار الإقليمي إلى مجرد إطار اقتصادي صرف.

ولقد انتهى الأمر بموريتانيا إلى العزوف عن ممارسة تلك السياسة المشار إليها أعلاه، حينما جسد مؤتمر نواكشوط للأوكام (O.C.A.M.) نهاية سيرها في صحبة ١٣ دولة أفريقية (وهي الدول المؤسسة الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الملجاشي) وقرارها من جانب واحد الانسحاب من ذلك الاتحاد، متخلية بذلك عن أوثق حلفائها الأفريقيين الذين ساندوا حملة الاعتراف الدولي باستقلالها.

وإذا كان مملاً إحصاء العلاقات الموريتانية عبر أفريقيا، فالأحرى التطرق إلى أهم محطاتها. ولقد كانت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا (هيلاسيلاسي) مهمة جداً في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦. وفي العام ١٩٦٨ وصلت موريتانيا إلى شرق أفريقيا عندما قام الرئيس الموريتاني بزيارة رسمية لتنزانيا، واستقبل من الرئيس نيوريري، وهو شخصية معتبرة تعطي لولد داده ضمانة تقدمية، كما قام بزيارة رسمية لزامبيا. وشاركت موريتانيا في أسرة الدول المنتجة للنحاس، وهو ما يفتح لها آفاقاً اقتصادية مهمة، كما قام ولد داده بزيارة رسمية للصومال، وبعث وفداً إلى السودان عام ١٩٦٩، كما جرت اتصالات عديدة أثناء رئاسة ولد داده لمنظمة الوحدة الأفريقية، فقد زار تقريباً كل العواصم الأفريقية جنوب الصحراء[١٢].

وإذا تتبعنا الدور الموريتاني في أفريقيا، ندرك أنه انطلق منذ البداية معتمداً على المبادىء الرئيسية التالية:

ـ **دعم الوحدة الأفريقية**: ولقد ظهر ذلك جلياً في جميع الخطب وتقارير القادة الموريتانيين، ابتداءً بالرئيس ولد داده، ووصولاً إلى الرئيس ولد الطايع، وإلى حزب الشعب أو الحزب الجمهوري أو إلى الجمعية الوطنية (البرلمان)، بل كان السعي لتحقيق الوحدة الأفريقية أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية للبلاد[١٣]، كما عرف عن الرئيس ولد داده أنه داعية لا

---

(١٢) Constantin et Coulon, «Les Relations internationales de la Mauritanie,» p. 330.

(١٣) انظر: المختار ولد داده، **تقرير الرئيس إلى الجمعية الوطنية الموريتانية (البرلمان)**، نواكشوط ٢٨/١١/١٩٧٠، ص ٣٥.

يعرف الكلل للوحدة الأفريقية، وهذا ما تؤكده أيضاً الخطب الرسمية الموريتانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة سنوياً.

ولقد كانت موريتانيا عضواً مؤسساً في المنظمة وداعماً لأهدافها. وربما يعود اهتمام موريتانيا الكبير بمبدأ الوحدة الأفريقية إلى ما عانته من قبل من أثر الانقسام الأفريقي على سياسة البلاد الخارجية، وانعدام المرونة في علاقاتها الأفريقية. وكانت ترى أن الإقليمية بين الدول الأفريقية يجب أن تكون لمصلحة الوحدة الأفريقية لا العكس، فضلاً عن تقاطع الواقع السياسي مع الأهداف القومية، ومنها أن موريتانيا ذات الشعب الصغير الحديثة عهدٍ بالاستقلال تسعى في المقام الأول بطبيعة الحال إلى تدعيم سيادتها في جميع الميادين، باعتبار أن هذه السيادة هي الشرط الأول في عملية البناء الوطني والكفاح من أجل خلق مجتمع موريتاني أكثر نمواً وازدهاراً، ومن ثم كانت ضرورة تعزيز وتوسيع علاقات الصداقة التي تربط موريتانيا بكافة الدول الأفريقية. ولعل العامل الداخلي أيضاً كان له دور في ذلك ممثلاً في تدعيم الوحدة الداخلية. ولقد كانت موريتانيا بمثابة العالم الصغير لوحدة القارة الأفريقية؛ إنها المصاعب نفسها التي تعترض تحقيق التكامل، وبين هذين المستويين علاقة جدلية.

ـ **التأييد المطلق لحركات التحرر الأفريقية**. وقد تطور هذا التأييد من مجرد إظهار مشاعر التضامن مع النضال التحرري في المناطق الأفريقية حتى العام ١٩٦٦، ثم تطور منذ العام ١٩٧٠ إلى مساندة حركات المقاومة الأفريقية مثل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو، وحزب الرأس الأخضر، وحركات تحرير أنغولا، وجبهة تحرير موزامبيق، وجميع الحركات التي تحارب الاستعمار والتفرقة العنصرية في روديسيا وجنوب القارة الأفريقية[١٤].

ـ **مناهضة الاستعمار والتمييز العنصري**. لقد نددت الدبلوماسية الموريتانية من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاستعمار البرتغالي في أنغولا، وسياسة التمييز العنصري (الابرتهايد) المتبعة في جنوب أفريقيا إلى عهد

(١٤) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ١٠٢٦.

قريب، وطالبت خلال الستينيات بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة للبرتغال وجنوب أفريقيا، واتخاذ الإجراء اللازم لطردهما من الأمم المتحدة(١٥). كما استضافت نواكشوط سنة ١٩٨٥ مؤتمراً دولياً لمحاكمة نظام التميز العنصري (الابرتهايد) في القارة، واستقبلت العديد من الشخصيات الأفريقية المناضلة ضد تلك السياسة.

٢ ـ الإطار التنظيمي

وإذا كان النصف الأول من عقد الستينيات قد اتسم على مستوى العلاقات الموريتانية ـ الأفريقية بعزوف موريتانيا عن الاتحادات والمنظمات شبه الإقليمية، باستثناء الاتحاد الأفريقي الملجاشي لمصلحة الوحدة الأفريقية الشاملة، فإن النصف الثاني من هذا العقد وتحديداً منذ سنة ١٩٦٦ قد شهد تطوراً في هذا الموقف، إذ اتجهت السياسة الموريتانية إلى تغيير موقفها من الانخراط في المنظمات والاتحادات الفرعية في أفريقيا، فكانت طرفاً مؤسساً وعضواً فاعلاً في منظمة الوحدة الأفريقية التي أشرنا إلى دورها فيها ـ سابقاً ـ والمنظمات الفرعية الأخرى كأطر تنظيمية تحكم العلاقات الموريتانية ـ الأفريقية، خصوصاً في المجال الاقتصادي.

أ ـ المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (.C.E.A.O)

أنشئت المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بموجب قرارات مؤتمر القمة الذي انعقد في أبيدجان سنة ١٩٧٣، وضم زعماء موريتانيا ومالي وفولتا العليا (بوركينافاسو) والسنغال والنيجر وساحل العاج. والهدف الأساسي لهذه المنظمة هو الإسراع في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، من خلال العمل الجماعي (المادة ٤)، كما تهدف المجموعة إلى رسم سياسة تعاون واندماج اقتصادي نشط على المستوى الجهوي، خصوصاً في مجال الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والصناعة والنقل والمواصلات والسياحة، وكذلك تنمية مبادلة

---

(١٥) انظر بهذا الخصوص: سيديا بابا ولد الشيخ، خطاب موريتانيا أمام الدورة السابعة عشرة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ١٩٦٢، والخطب الرسمية لوزراء الخارجية الموريتانيين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المنتجات الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء، على أن يتم ذلك بشكل منظم. وتسعى المجموعة إلى خلق مجال اقتصادي وجمركي موحد[١٦]. ولضمان ذلك ستسعى المجموعة إلى تشجيع التعاون التجاري والاقتصادي بشكل عام. وفي ميدان التعاون التجاري تستهدف المجموعة توحيد الضريبة الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على البضائع الواردة من خارجها[١٧]. ومن أهداف المجموعة إزالة القيود التي تعرقل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، لأن الإعفاء الضريبي لا تتمتع به إلا المنتجات الطازجة، أي المنتجات ذات المصدر الحيواني أو النباتي، أو اليدوي التي لم تتعرض لأي تحويل صناعي. أما المنتجات الصناعية فإنها تخضع للتعرفة الجمركية العادية. ومع ذلك فهناك ميزة خاصة تسمى ميزة التعاون الإقليمي، وهي ضريبة تفصيلية تستفيد منها المنتجات التي استخدمت مواد أولية بنسبة ٤٠ بالمئة على الأقل أو تلك التي تشغل عدداً كبيراً من اليد العاملة المحلية[١٨]. وفي مجال الإنجازات نجحت المنظمة في توحيد التعرفة الجمركية والتنسيق في النظم واللوائح المعمول بها في الدول الأعضاء.

ـ أما موريتانيا فقد استفادت في هذا المجال، حيث يتم إعفاء جميع المواد المنتجة محلياً، والتي لم يطرأ عليها تحويل، من الرسوم والضرائب بصورة تامة، في حين تخضع المواد المصنعة لرسم التعاون الجهوي الذي يخفض غالباً نسبة الحقوق الجمركية إلى النصف، كما أن رسم التعاون الجهوي قد أرفق بآلية لتعويض الخسارة المسجلة لدى الدول المستوردة. ولهذا الغرض أنشىء صندوق جهوي للتنمية يعوض هذه البلدان جزءاً من الخسائر. وقد حصلت موريتانيا في هذا المضمار، منذ سنة ١٩٨٠ حتى سنة ١٩٨٩، على تعويضات سنوية بلغت في مجملها ما يناهز ١,١٣ مليار أوقية موريتانية[١٩]. كما أن موريتانيا استفادت من المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية، وذلك باعتماد العديد من المؤسسات والمصانع الموريتانية في نظام رسم التعاون الجهوي، وبين هذه البضائع والشركات:

(١٦) انظر المعاهدة المنشأة للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (C.E.A.O.).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٩) دودو فال، «المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا واقع ملموس،» **صوت الجمارك** (ودادية الجمارك الموريتانية، نواكشوط)، العدد ١٩ (١٩٩٠)، ص ١٣.

فاموا أسديك، ومصنع البسكويت سنيم/ وسامبا، واسلام، ومصنع الكيميائيات، وشومك[٢٠]. وفي مجال التنمية الريفية، بلغت التحويلات الموجهة لهذا القطاع ٢٧٦٠ مليار فرنك أفريقي، وهو ما يمثل ٨٨ بالمئة من مجموع تمويلات المشاريع الوطنية التي وجهت لإعداد وتجهيز أسواق المواشي وحفر الآبار في المناطق الريفية والرعوية. وقد بلغ عددها ٣٦٤ بئراً[٢١]. وفي ميدان التنمية الصناعية تدخلت المجموعة من أجل النهوض بهذا القطاع وتحسين مردوديته في الدول الأعضاء، وذلك بواسطة «صندوق التضامن والتدخل من أجل التنمية». ولذا قام بتدخلات عديدة في موريتانيا ومنها ضمان قرض بمبلغ ٢٧٤ مليون فرنك أفريقي لورشة صناعة الصابون في روصو، و٦٣٠ مليون فرنك لإنشاء مصنع الألبان في نواكشوط (سلام)، و٧٩١ مليون فرنك لمصنع الأعلاف (صومادير)، كما ضمن الصندوق المذكور التمويل اللازم لشراء طائرتين من نوع فوكير ٢٨ للخطوط الجوية الموريتانية[٢٢]، فضلاً عن العديد من المشاريع الأخرى الصغيرة. أما في ما يخص الصيد البحري، فإن المجموعة قامت بتمويل شركة لتجهيز السفن وشراء وتسويق منتجات الصيد ويديرها إطار موريتاني ومقرها في انواذيب. وتستهدف هذه الشركة بلوغ مستوى استهلاكي مقبول للفرد في الدول الأعضاء. وقد استقبلت فور تأسيسها عمالة من بلدان المجموعة تصل إلى ٣٠٠ عامل دائم ومؤقت، كما أنها تستهدف تكوين الصيادين تكويناً خاصاً في إطار المشروع المذكور، وفي إطار المعهد العلمي لتقنيات الصيد، التابع للمجموعة والموجود بأنواذيب أيضاً[٢٣].

ب ـ المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (C.E.D.E.A.O.)[٢٤]

إذا كانت المنظمة السابقة (C.E.A.O) قاصرة في عضويتها على دول غرب أفريقيا الفرانكفونية، فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تضم خمسة عشر بلداً هي بلدان المنظمة بما فيها الدول الأنكلوفونية. وانطلق

---

(٢٠) محمد عبد الرحمن بن محمد أحمد، «المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا،» (بحث متريز غير منشور، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٩٠)، ص ٣٠.

(٢١) رود، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٤) انسحبت موريتانيا من هذه المنظمة لاحقاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

العمل بميثاق هذه المنظمة في تموز/يوليو ١٩٧٥. وفي الواقع فإن هذه المنظمة هي نتيجة محاولات متعددة لتكوين سوق مشتركة وتجمع اقتصادي لدول غرب أفريقيا، يمتد من نواكشوط إلى كينشاسا. ويتضمن ميثاق المنظمة العديد من القواعد المتعلقة بتوحيد التعرفة الجمركية والتبادل التجاري وغيرها، وقد أشرنا إلى دورها في التبادل التجاري أثناء حديثنا عن التفاعلات التجارية الموريتانية الأفريقية، وإن كانت هذه المجموعات لم تحقق بعد الكثير في سعيها نحو إقامة سوق مشتركة، نظراً للتباينات الاقتصادية والسياسية بين دولها.

ج ـ اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل (C.I.L.S.S.)

وهي منظمة إقليمية تجمع بين دول الساحل لمواجهة الجفاف الذي بدأ في العام ١٩٦٨، وتضم، بالإضافة إلى موريتانيا، كلاً من مالي والنيجر والسنغال وتشاد، إلى جانب بوركينافاسو والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو. وتهدف المنظمة إلى وضع خطة طويلة المدى لمواجهة الجفاف وآثاره، ووضع خطة سريعة للإنقاذ، ووضع أسس لخطة طويلة المدى للتنمية[٢٥]. وقد نصت المادة الثالثة عشرة من ميثاق هذه المنظمة على أنها منظمة «مفتوحة لكل الدول التي تعاني من الجفاف»[٢٦]، أو بمعنى أصح: باقي دول الساحل. وكان من المتوقع أن تنضم إثيوبيا والصومال إليها، لكن ذلك لم يتم لاختلاف الخلفية التاريخية والتركيبة الاقتصادية لها بين الدولتين عن باقي دول المنظمة.

وللمنظمة صندوق خاص أنشىء بمعاونة دول الساحل، وقد ساهمت في دعمه بعض الدول العربية كالكويت التي قدمت معونة قدرها ٢,٥ مليون دولار أمريكي. وقد تدخلت منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ فدعت الدول الغنية للمساهمة في هذا الصندوق[٢٧]، وتدارست قمة اللجنة الأخيرة (١٩٩٤) برنامجاً للتعاون بينها وبين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لتوفير ٦٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع البيئة وتأمين المياه ومكافحة الآفات

---

(٢٥) سلوى محمد لبيب، **المغرب العربي ودول الجوار الأفريقي**، سلسلة الدراسات الخاصة (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

الزراعية. وتقوم المنظمة بتنفيذ العديد من البرامج في موريتانيا لمكافحة التصحر وحماية البيئة والتوعية والإعلام بشأنها[٢٨]، منها مشروع التشخيص الدائم للإنتاج الزراعي المنفذ في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢، بتكلفة مقدارها ١٠ ملايين أوقية موريتانية، ومشروع التكوين والإعلام حول البيئة بكلفة مقدارها ٢,٠٦ مليون وحدة حسابية أوروبية، ومشروع استخدام الطاقة الشمسية[٢٩].

وفي اجتماع قمتها الحادي عشر الذي انعقد في برايا (الرأس الخضراء) اختارت الدول التسع الأعضاء في المنظمة موريتانيا لتمثيلها في مجلس إدارة البرنامج الدولي للبيئة، كما أقرت القمة الاقتراح الموريتاني باعتماد اللغة العربية لغة رسمية في المنظمة.

د ـ منظمة استثمار نهر السنغال (O.M.V.S.)

تعود الجذور الأولى لفكرة إنشاء المنظمة إلى سنة ١٩٣٤[٣٠]، تمشياً مع رغبة الإدارة الاستعمارية في استصلاح نهر السنغال، وتكوين هيئة لذلك الغرض تضم موريتانيا والسنغال والسودان، (مالي)، وكانت تحمل اسم «بعثة استصلاح النهر»، كما كانت مهمتها تتلخص في مواصلة الاتصالات بين الدول المعنية، ودراسة ومراقبة أشغال واستصلاح حوض النهر[٣١].

وخلال سنوات الاستقلال أصبحت بعثة استصلاح النهر مقتصرة على موريتانيا والسنغال بعد أن انسحبت مالي منها في تموز/يوليو ١٩٦٣، ووقعت موريتانيا ومالي والسنغال وغينيا في باماكو اتفاقية خاصة باستصلاح النهر. وأعلنت البلدان الأربعة النهر، مع روافده، نهراً دولياً، وتم إنشاء لجنة من الدول الأربع كلفت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية للإشراف على الدراسات الخاصة التي مكنت من تحديد معالم البرنامج المدمج لاستصلاح حوض النهر. وبعد انسحاب غينيا من المنظمة نتيجة لخلافاتها مع السنغال، وإيماناً من الدول الثلاث (موريتانيا، ومالي، والسنغال) بضرورة تلاحم الجهود

---

(٢٨) **نشرة موريتانيا**، دورية تصدرها السفارة الموريتانية في القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٤.

(٢٩) **الشعب** (نواكشوط)، ٢٨/١١/١٩٩٢.

(٣٠) **نشرة موريتانيا**، المصدر نفسه.

(٣١) حامد ألمان، «منظمة استثمار نهر السنغال،» (بحث إجازة في القانون غير منشور، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، [د. ت.])، ص ١٠.

من أجل استثمار النهر، أعلن إنشاء منظمة استثمار نهر السنغال في ١١ آذار/ مارس ١٩٧٢ في نواكشوط، وقد انصبت أهدافها على تنمية وتطوير مصادر حوض النهر للاستفادة منها في مشاريع الزراعة وتوليد الطاقة[٣٢].

وفي ما يتعلق بإنجازات المنظمة، تمكنت من تحقيق الحلم الذي طالما راود قادتها، وهو تشييد السدود التي تكتسي طابعاً مهماً في برنامج عمل المنظمة وأهدافها، لما تحققه من تنمية زراعية قائمة على الري. ولأن إنجاز تلك السدود يتطلب أموالاً تفوق قدرة الدول الأعضاء، فقد لجأت المنظمة إلى طلب التمويل من شركائها، خاصة الدول العربية التي ساهمت في تمويل مشروعات المنظمة، ولا سيما السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى بعض الصناديق العربية، مما يؤكد مستوى من مستويات النضج والتفاعل في العلاقات العربية ـ الأفريقية. وغني عن القول أنه كان لموريتانيا الدور الكبير في جذب العديد من الرساميل العربية لبرامج المنظمة. وهكذا استطاعت المنظمة اتخاذ سدّي «إدياما» و«مانتالي»، وهما مشروعان عملاقان كبيران، سواء من الناحية الفنية أو من الناحية التمويلية، ولهما مردوداتهما الإيجابية الكبيرة حسب الخبراء والمهندسين الفنيين، بحيث يكمل كل منهما الآخر. وهذه بعض المعطيات الفنية الأساسية بشأنهما[٣٣]:

ـ **سد إدياما**: والهدف منه التحكم في مياه النهر للاستفادة منها في المجالات الاقتصادية والزراعية والحؤول دون ملوحة مياهه أثناء فترات انخفاض منسوبه، وكان قد وضع الحجر الأساس للسد في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، ودشن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، من قبل رؤساء الدول الأعضاء، على الرغم من أن أعمال بنائه قد انتهت منذ عام ١٩٨٦. وقد بلغت تكاليف إنجاز هذا السد نحو ٢٦ مليار فرنك أفريقي.

ـ **سد مانتالي**: إذا كان سد إدياما يحول دون وصول مياه البحر المالحة إلى النهر أثناء فترات انخفاض منسوبه، فإن سد مانتالي يقوم بمهمة مزدوجة هي حجز المياه لتوليد الطاقة الكهربائية من ناحية، وضمان التحكم في سير

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٣) هذه المعطيات مستقاة من: المصدر نفسه، ص ٣٠-٤٠، وجريدة **الشعب** (نواكشوط)، ١٩٩٢/١٠/٢٩.

وكمية المياه من ناحية أخرى. وقد أقيم هذا السد على نهر «مالنكي» الأسود داخل الأراضي المالية في مضيق طبيعي، ويبلغ طوله ١٣١١ متراً وارتفاعه ٦٥ متراً فوق الأساس، وتصل الطاقة التحكمية للسد إلى ١١ مليار متر مكعب من المياه تمكن من ري ٣٧٥ ألف هكتار داخل الدلتا والحوض. ويوفر السد مستوى مناسباً من المياه للملاحة للسفن المتوسطة، كما يوفر ٨٠٠ ألف كيلووات من الكهرباء سنوياً. وقد اكتملت إنشاءاته سنة ١٩٨٦ بكلفة مقدارها ١٦٠٠ مليار فرنك أفريقي. ويبلغ حجم المياه المحجوزة في السد ٧ مليارات متر مكعب، وهو ما يعادل ٦٣ بالمئة من الطاقة الإجمالية للسدود في أفريقيا المحجوزة.

تلك بعض أهم المنظمات والهيئات شبه الإقليمية التي تلعب موريتانيا من خلالها دوراً لا يستهان به في الشؤون والقضايا الأفريقية، إضافة إلى عضوية موريتانيا في هيئات ومنظمات أفريقية أخرى تكتسي أهمية دون تلك المنظمات المذكورة مثل اتفاقية الدفاع وعدم الاعتداء المشترك (ANAD) التي تضم العديد من الدول الأفريقية، ولها دور شبه إقليمي مهم في تسوية المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء. فقد نجحت في احتواء النزاع الحدودي بين مالي وغينيا، وأيضاً شركة الخطوط الجوية الأفريقية (air afrique) التي تضم عشر دول أفريقية، وبذلك تعتبر موريتانيا من أكبر الدول المساهمة فيها.

وانطلاقاً من دراستنا لهذه التجمعات والتنظيمات والدور الموريتاني فيها، فإن هذه الدراسة تخلص إلى الاستنتاجات التالية:

ـ أنها في معظمها تجمعات اقتصادية، وهو ما تحرص عليه موريتانيا في علاقاتها الأفريقية، بمعنى أنها تؤيد هذه التجمعات شبه الإقليمية في حدود أهداف التنمية الاقتصادية، في حين ترى ترك الجانب السياسي في العلاقات الأفريقية للمنظمة القارية «منظمة الوحدة الأفريقية».

ـ من الواضح أن الموقف الموريتاني من هذه التجمعات قد تطور من التحفظ الذي كان عليه منذ سنة ١٩٥٩، وتجنب الانضمام إليها (اتحاد مالي، ودول الوفاق، ومنظمة الدول الصحراوية) وغير هذه التجمعات التي كانت تضم الدول ذاتها، إلى الانفتاح. ومع التسليم بتعارض الموقفين فإن السبب واضح. فالتجمعات الأولى نشأت أساساً تحت المظلة الفرنسية التي كان لموريتانيا في سياستها الخارجية هدف رئيسي في الابتعاد عن نفوذها. أما التجمعات الحالية

فقامت في ظل الاستقلال الكامل لهذه الدول، وسعيها نحو مجابهة الاستعمار بأشكاله المختلفة.

ـ تنفرد موريتانيا بين كافة الدول العربية بعضوية هذه المؤسسات بمجابهة «الأفريقية»، فضلاً عن انتمائها للمنظمات العربية، مما يؤكد من ناحية كثافة العلاقات الموريتانية-الأفريقية وخبراتها التاريخية. ويشير من ناحية أخرى إلى الدور الذي تضطلع به موريتانيا كحلقة اتصال بين شمال القارة وجنوبها، بين العرب وأفريقيا. وإذا كان التفاعل الموريتاني ـ الأفريقي، في شقه الجماعي، يتم من خلال المنظمات والهيئات المشتركة التي أشرنا إليها، فإنه في شقه الثنائي ينساب عبر الاتفاقيات الثنائية والتمثيل الدبلوماسي كأسس تنظيمية وأطر قانونية لهذا التعاون. وفي البداية ينبغي التفريق بين مستويات التعاون الثنائي بين موريتانيا والدول الأفريقية، إذ يتفاوت هذا التعاون في مستوياته وأهميته من دولة إلى أخرى؛ ومن هنا يمكن تصنيف تلك المستويات على النحو التالي:

المستوى الأول: وهو أعلى مستويات التعاون، حيث ترتبط موريتانيا ببعض الدول الأفريقية بلجان مشتركة للتعاون تجتمع بصورة دورية في كل البلدان، وتهتم بتوسيع أوجه التعاون الذي يشمل مجالات شتى. وغالباً ما يرتبط هذا المستوى من التعاون بتمثيل دبلوماسي متبادل من الطرفين، علاوة على وجود اتفاقيات وبروتوكولات تنظيمية. وترتبط موريتانيا بهذا المستوى من التعاون مع كل من غينيا بيساو، والرأس الأخضر، والغابون، وتوغو، وبنين، وبوركينافاسو، ومالي، والسنغال. والمعيار الأساسي لهذا المستوى هو وجود لجنة مشتركة للتعاون بين الطرفين.

المستوى الثاني: هو المستوى الذي ترتبط فيه موريتانيا ببعض الدول الأفريقية باتفاقيات تعاون في مجالات متعددة، مع قيام تمثيل دبلوماسي، لكن من دون وجود لجان مشتركة للتعاون كما هي الحال في المستوى الأول، وإنما يتم التعاون عبر اتفاقيات ثنائية تضبطه وتحدد مجالاته، أو عبر القنوات الدبلوماسية.

المستوى الثالث: هو مستوى الاتفاقيات، بمعنى وجود اتفاقيات للتعاون من دون وجود تمثيل دبلوماسي. وترتبط موريتانيا مع العديد من الدول الأفريقية بمثل هذا المستوى من التعاون، حيث يعتبر الشكل الأوسع في العلاقات الموريتانية-الأفريقية الثنائية.

المستوى الرابع: هو ما تمثله الحالات التي لا يوجد فيها تعاون مباشر بين موريتانيا وبعض الدول الأفريقية على أي من المستويات السالفة الذكر، على الرغم من أنه قد يوجد اتصال أو تنسيق في مناسبة من المناسبات في المجالات السياسية وغيرها، على الرغم من وجود اتصال أو تعاون، ربما من خلال الهيئات والمنظمات الأفريقية المشتركة. وأكثر هذه الدول الأفريقية إنما تقع في شرق أفريقيا أو جنوبها، بينما يتركز التعاون الموريتاني-الأفريقي الثنائي، في مستوياته الثلاثة الأولى مع دول غرب القارة ووسطها، فضلاً عن شمالها.

ـ **الاتفاقيات الثنائية**: وقعت موريتانيا منذ الاستقلال العديد من اتفاقيات التعاون في المجالات المختلفة، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مع العديد من الدول الأفريقية. وقد بلغت هذه الدول في مجموعها حتى الآن ثماني عشرة دولة. إلا أن عدد الاتفاقيات يتفاوت من دولة إلى أخرى تبعاً لمستوى التعاون، كما تتفاوت في مجالاتها. وفي المرتبة الأولى من حيث عدد الاتفاقيات وتنوع مجالاتها تأتي دول الجوار، خصوصاً السنغال التي وقعت موريتانيا معها نحو ١٦ اتفاقية شملت معظم مجالات التعاون، تليها مالي (١٠ اتفاقيات)، ثم الرأس الأخضر والتوغو (٥ اتفاقيات) مع كل منهما، تلي ذلك دول أخرى بعدد أقل، الكونغو (٤) والغابون (٤) وليبيريا (٣) وبنين والكاميرون وساحل العاج وبوركينافاسو (٢)، وغامبيا وزائير والنيجر (اتفاقية واحدة) [٣٤].

ـ **التمثيل الدبلوماسي**: يتوزع التمثيل الدبلوماسي الموريتاني على العواصم الأفريقية في مستوى سفير مقيم، علاوة على وجود روابط دبلوماسية مع دول أفريقية عن طريق التمثيل الدبلوماسي غير المقيم، وتشرف عليه السفارة الموريتانية الأقرب إلى تلك الدولة من الناحية الجغرافية. والعواصم التي يوجد فيها التمثيل الدبلوماسي الموريتاني المقيم هي: لاغوس (نيجيريا) وكينشاسا (زائير) وداكار (السنغال) وبمكو (مالي) وأبيدجان (ساحل العاج) و(الغابون) ،علاوة على وجود قنصليات لموريتانيا في داكار (السنغال) وبانغول (غامبيا) ونيامي (النيجر) وبرازافيل (الكونغو) وبيساو (غينيا بيساو).

وربما يرتبط التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في العديد من الدول الأفريقية

(٣٤) احتسبت هذه الأرقام من قبل الباحث ومن واقع وثيقة لدى إدارة الشؤون القانونية والقنصلية في وزارة الخارجية الموريتانية (غير منشورة).

بوجود جاليات موريتانية مقيمة فيها في المقام الأول، خصوصاً بالنسبة الى التمثيل القنصلي، ثم بمستوى العلاقات السياسية والاقتصادية، إلى جانب الأهمية التي تمثلها هذه العاصمة أو تلك بالنسبة الى الأنشطة الأفريقية بصورة عامة.

وتأتي موريتانيا في المرتبة السابعة بين الدول العربية من حيث الوجود الدبلوماسي في العواصم الأفريقية بعد كل من مصر (٢٩) والجزائر (١٧) وليبيا (١٢) والسعودية (١٢) والسودان (٩) والمغرب (٨) ولبنان (٨) والعراق (٧)[٣٥].

ثانياً: العلاقات الفنية الموريتانية ـ الأفريقية

١ ـ العلاقات الثقافية

إذا كنا قد أشرنا آنفاً إلى الدور الذي قام به الموريتانيون وأسلافهم في نشر الإسلام في المنطقة، مما أدى إلى خلق فضاء ثقافي أساسه الإسلام ولغته الفصحى، ويزيد من تعزيزه انتشار الطرق الصوفية وحركة مجموعاتها عبر فضاء ثقافي مفتوح، فالطرق الصوفية ذاتها منتشرة في عموم المنطقة، والمذهب الفقهي المالكي هو المذهب نفسه الشائع في أرجائها، فإن ذلك الدور هو الذي تستند إليه العلاقات الثقافية الثنائية الموريتانية ـ الأفريقية المعاصرة، وذلك الفضاء هو الذي تتحرك من خلاله ويشكل إطارها العام. فما زال التبادل الثقافي قائماً في شكل العديد من الدارسين الأفارقة في المحاضر الموريتانية ذات النظام التقليدي في التدريس، والتي يتلقون من خلالها العلوم الشرعية ويضطلعون في اللغة العربية، كما أن الكثير من المشايخ والعلماء الموريتانيين ينتشرون في أصقاع أفريقية مختلفة لتعليم مبادىء الإسلام.

أما العلاقات الثقافية الرسمية فهي، في ما يبدو وطبقاً للأرقام المتاحة، محدودة للغاية مع القليل من الدول الأفريقية، ومعدومة مع جلها. ومن حيث تبادل البعثات التعليمية، فإن عدداً من الطلبة الموريتانيين يتابعون دراستهم الجامعية في بعض الدول الأفريقية، وتأتي في مقدمتها السنغال (قبل الأزمة)، حيث وصل أكبر عدد من هؤلاء الطلاب، فبلغ ٢٤٩ طالباً خلال السنة

---

(٣٥) انظر: **العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ منتدى الفكر العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٨٥.

الدراسية ١٩٨٨/١٩٨٩، ولعل قدم جامعة داكار التي أسسها الفرنسيون سنة ١٩٤٨، وقربها الجغرافي يجعلانها محط أنظار العديد من الدارسين.

ويلي السنغال في استيعاب الطلبة الموريتانيين ساحل العاج التي تبين أنه كان يدرس فيها ٤٨ طالباً في السنة الدراسية ١٩٨٢/١٩٨٣، لكنه انخفض ليصل سنة ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٢٣ طالباً فقط. تليها النيجر التي استوعبت ١٣ طالباً في السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤، ثم بوركينافاسو التي وجد فيها ١٣ طالباً في السنة الدراسية ١٩٩١/١٩٩٢. وارتفع عدد الطلاب الموريتانيين في مالي من ٣ طلاب سنة ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى ١٥ طالباً في السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣ (انظر الجدول رقم(رقم٤ـ١)).

ويلاحظ أن أكثرية هؤلاء الدارسين لا يدرسون في جامعات تلك الدول ومدارسها الخاصة أو على نفقتها، بل يتابعون دراسات في مؤسسات تعليمية أفريقية أو إسلامية مشتركة تقوم إحدى تلك الدول باستضافتها، وعلى سبيل المثال توجد في النيجر جامعة إسلامية تتبع منظمة المؤتمر الإسلامي، يتابع فيها عدد من الموريتانيين الطلاب دراستهم، وهو العدد المشار إليه سابقاً.

وهكذا بلغ مجموع الطلبة الموريتانيين في الدول الأفريقية، خلال السنة الدراسية ١٩٨٢/١٩٨٣، نحو ٢٩٤ طالباً، وهو ما يمثل ٤١,٤١ بالمئة من مجموع المبعوثين إلى الخارج، والبالغ ١٣٧٣، بينما انخفض هذا العدد خلال السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى نحو ٥٦ طالباً من أصل ٢٢٤٢ طالباً، وهو ما يمثل ٢,٤٧ بالمئة؛ ويعود هذا الانخفاض الشديد إلى عدم وجود طلبة في السنغال بسبب الأزمة بين البلدين، وكانت تستوعب أكبر نسبة من هؤلاء (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١))، وإلى الزيادة الطبيعية في أعداد الطلاب.

ولا تتوفر أي بيانات رسمية عن أعداد الطلبة الأفارقة الذين يتابعون دراستهم في موريتانيا في المؤسسات التعليمية الرسمية، على الرغم من وجود أعداد منهم هناك.

وبشكل عام، فإن الانحدار الشديد في مستوى التعاون الثقافي الرسمي بين موريتانيا والدول الأفريقية عائد إلى أن أكثر هذه الدول من أفقر الدول في العالم، وبالتالي فهي لا تمتلك البنية الثقافية اللازمة في إطار التعاون الدولي.

ومن حيث الاتفاقيات الثقافية، ترتبط موريتانيا باتفاقيات تعاون ثقافي وعلمي مع كل من الغابون وغينيا بيساو والسنغال ومالي.

الجدول رقم (٤-١)

تطور أعداد المبعوثين للدراسة فى الدول الأفريقية خلال الفترة (١٩٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٩٢/ ١٩٩٣)

الدول / السنوات	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
السنغال	٢٣٣	١٩٦	١٨٨	+	٢٢٢	٢١١	٢٤٩	-	-	-	-
ساحل العاج	٤٨	٤١	٣٠	+	٢٥	١٩	١٨	٣٧	٢٦	٢٣	١٩
مالي	٣	٦	٦	+	٥	٢	٢	٥	٩	١١	١٥
النيجر	٨	٣	٣	+	٥	٤	٤	٦	٦	١٤	١٣
بوركينا فاسو	٢	٢	-	+	٤	-	-	-	-	١٣	٩
المجموع	٢٩٤	٢٤٨	٢٢٧	+	٢٥٧	٢٣٦	٢٧٣	٤٨	٤١	٦١	٥٦
المجموع الكلي للمبعوثين إلى الخارج	١٣٧٣	١٣٨٥	١٩٨٥	+	١٨٤٢	١٧٢٠	١٨٣١	٢١٠٩	٢٠١٠	٢١٢٨	٢٢٦١
نسبة المبعوثين إلى الدول الأفريقية	٤١,٤١	١٧,٩٠	١١,٤٣	+	١٣,٩٥	١٣,٧٢	١٤,٩٠	٢,٢٧	٢,٠٣	٢,٨٦	٢,٤٧

ملاحظة: لا أهمية لترتيب أسماء الدول.

الاشارة (ـ) تعني لا شيء.

الاشارة (+) تعني البيانات غير متوفرة.

المصدر: وزارة التهذيب الوطني، إدارة التعليم. وقد حسبت النسب من طرف الباحث.

٢ ـ العلاقات التجارية

تعتبر المبادلات التجارية من أهم المؤشرات في العلاقات الدولية على مستوى علاقات أي دولتين، ومدى ديناميكياتها، إلا أنه عندما يكون طرفا العلاقة التجارية بلدين ناميين، فإن تلك العلاقة تمتاز بالتأكيد بالهشاشة والضعف؛ نظراً لطبيعة النظام الاقتصادي الدولي الذي يجعل من البلدان النامية بلداناً مصدرة للسلع الأولية، والبلدان المتقدمة مصدرة للسلع المصنعة، وهذا هو السياق الذي يحكم العلاقات التجارية الموريتانية-الأفريقية؛ ولهذا فإننا نتناولها هنا في إطار مجموعات اقتصادية نظراً لهشاشة وضعف مستواها الثنائي، وذلك من خلال وجهيها: الصادرات والواردات[٣٦].

أ ـ الصادرات الموريتانية إلى الدول الأفريقية

تتجه الصادرات الموريتانية إلى الدول الأفريقية بشكل خاص، نحو مجموعتين اقتصاديتين هما : المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية (CEAO) والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (CEDEAO)، وبالنسبة الى المجموعة الأولى كانت الصادرات إليها تصل خلال الفترة من ١٩٨٥/ ١٩٩٠ إلى نسبة ٤,٤٥ بالمئة من مجموع صادرات موريتانيا، حين كانت قيمة الصادرات الموريتانية لهذه المجموعة تبلغ ٩٢٧٢ مليون أوقية من أصل ٢٠٠,٣٩٧ مليون أوقية موريتانية، وهو ما يمثل قيمة صادرات موريتانيا الإجمالية خلال الفترة نفسها، وقد كانت الصادرات الموريتانية لهذه المجموعة في أدنى مستوياتها سنة ١٩٨٥، حينما لم تتجاوز ٩١٣ مليون أوقية ممثلة حوالى ٣,١٨ بالمئة من مجموع صادرات موريتانيا في السنة نفسها وتبلغ ٢٨,٦٣٩ مليون أوقية. وفي سنة ١٩٨٩ بلغت الصادرات لهذه المجموعة ذروتها عندما وصلت إلى ٢٤٨٨ مليون أوقية، ممثلة حوالى ٦,٦٤ بالمئة من صادرات موريتانيا سنة ١٩٨٩، وتبلغ ٣٧,٤٥١ مليون أوقية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)).

وقد شهدت صادرات موريتانيا إلى هذه المجموعة تراجعين، كان أولهما

(٣٦) استند في أرقام هذا العنصر إلى الجداول الواردة في: Mauritanie, office national de la statistique, *Annuaire de la statistique de la Mauritanie 1990-1991* (Nouakchott: L'Office, [1992]), p. 73.

سنة ١٩٨٧ في حدود ٢٤,٧٧ بالمئة، أما التراجع الثاني فسجل سنة ١٩٩٠ بحدود ٤٧,٣ بالمئة، حيث إن الصادرات الموريتانية إلى هذه المجموعة لم تتجاوز سنة ١٩٩٠ ١٣١١ مليون أوقية، بينما كانت ٢٤٨٨ مليون أوقية سنة ١٩٨٩. وربما يكون لذلك صلة باندلاع النزاع السنغالي ـ الموريتاني، خصوصاً أن السنغال كانت تمثل بوابة للصادرات الموريتانية نحو المنطقة، فضلاً عن أنها كانت تستوعب نسبة كبيرة منها. ويشار إلى أن هذه المجموعة ترتبط مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية باتفاقية لومي الموقعة سنة ١٩٧٥، وهي الاتفاقية التي تسري خمس سنوات قابلة للتجديد، وتتضمن أحكاماً تقضي بإعفاء جميع السلع المصدرة من هذه الدول إلى المجموعة الأوروبية من الرسوم الجمركية والرسوم الحمائية، ومن القيود الكمية والقيود المماثلة، باستثناء عدد محدود من السلع. بينما تنازلت المجموعة الأوروبية عن مبدأ المعاملة بالمثل، ولم تطلب أي إعفاءات أو تخفيضات جمركية على صادراتها إلى الدول الأفريقية المنضمة إلى الاتفاقية.

كما تضمنت الاتفاقية بعض الأحكام لتثبيت حصيلة الصادرات من المنتوجات الأساسية بالنسبة الى الدول الأفريقية، ووافقت المجموعة الأوروبية على اعتبار كل الدول الأفريقية المنضمة إلى الاتفاقية منطقة جمركية واحدة.

وعلى الرغم من المزايا الظاهرة التي حصلت عليها المجموعة الأفريقية وفقاً لهذه الاتفاقية، فإن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ضمنت لنفسها أسواقاً مهمة تحصل منها على مواد أولية تحتاجها لصناعتها، كما حصلت على حقوق لاستثمار أموالها في هذه الدول تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية والتجارية.

أما الصادرات الموريتانية إلى المجموعة الثانية، وهي المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، فقد كانت في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥/ ١٩٩٠ في حدود ٥,٧١ بالمئة من مجموع صادرات موريتانيا خلال الفترة نفسها، وقد بلغت ٢٠٠,٢٩٧ مليون أوقية. وتتميز الصادرات الموريتانية لهذه المجموعة بالتذبذب بصفة عامة. ففي حين كانت تمثل ٣٠٢٣ مليون أوقية، ممثلة حوالى ٦,٩٥ بالمئة من صادرات موريتانيا في السنة نفسها، وقد بلغت ٣١,١٤٥ مليون أوقية، فإن الصادرات الموريتانية لهذه المجموعة سنة ١٩٨٧ كانت في حدود ١٤٧٢ مليون أوقية، بنسبة قدرها ٤,٩٥ بالمئة من صادرات عام ١٩٨٧ البالغة ٢٩,٧٢٩ مليون أوقية، أي بنسبة تراجع في حدود ٣٢,٧

بالمئة عن الصادرات لهذه المجموعة سنة ١٩٨٦. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية قد تم إنشاؤها في إطار التعاون الإقليمي، وتهدف إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، معتمدة في المقام الأول على مواردها الذاتية ومقوماتها الاقتصادية، وبما يحقق الوحدة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن أجل ذلك اتفق على اجتياز المراحل التالية:

ـ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين هذه الدول تمهيداً لإقامة اتحاد جمركي يتحول إلى سوق مشتركة سنة ٢٠٠٠.

ـ تشجيع إقامة المشروعات المشتركة بين دول المجموعة، كما تم الاتفاق على أن توجه الدول المتقدمة صناعياً في هذه المجموعة إنتاجها لتلبية احتياجات السوق المشتركة المقبلة.

ـ إنشاء صندوق للمجموعة يتولى تمويل المشروعات المشتركة ومشروعات التنمية.

وفي الواقع، فإن مثل هذه الإجراءات التي تم تنفيذ بعضها قد تكون وراء التحسن النسبي للتبادل التجاري لموريتانيا مع هذه المجموعة في سنة ١٩٨٩. وقد كان التبادل التجاري لموريتانيا مع هذه المجموعة الذي وصلت الصادرات الموريتانية إليها في إطاره إلى حدود ٥٠٧١ مليون أوقية، ما يفوق بكثير التبادل التجاري بين موريتانيا والدول العربية، فضلاً عن العامل الجغرافي المتمثل في الجوار والارتباط بشبكة الطرق البرية، مع ملاحظة أن هذا التحسن النسبي هو مجرد تحسن ظاهري غير ثابت، تبعاً للتقلبات والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المنطقة.

ب ـ الواردات الموريتانية إلى الدول الأفريقية

كما سبقت الإشارة بالنسبة الى الصادرات، فإن الواردات الموريتانية تأتي أيضاً من المجموعتين الاقتصاديتين الأفريقيتين المشار إليهما.

وقد وصلت الواردات الموريتانية من المجموعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية خلال الفترة ١٩٨٥/ ١٩٩٠ إلى ٤٤٩٠ مليون أوقية، أي بنسبة ٢,٧٥ بالمئة من مجموع واردات موريتانيا خلال الفترة نفسها. وقد وصلت إلى ١٦٢,٩١٧

مليون أوقية، وكانت الواردات الموريتانية من هذه المجموعة قد بلغت أوجها سنة ١٩٨٥، عندما كانت في حدود ١٤٦١ مليون أوقية. وبعد تلك السنة بدأت الواردات الموريتانية من هذه المجموعة تتناقص بانتظام لتصل سنة ١٩٩٠ إلى حدود ٩٨ مليون أوقية بنسبة ٠,٣١ بالمئة من واردات موريتانيا في السنة نفسها، التي وصلت إلى ٣١,٢٨٦ مليون أوقية. وبمقارنة بسيطة بين الواردات من هذه المجموعة سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٩٠، نجدها قد تراجعت بمعدل ٩٣,٩٢ بالمئة، في حين تمت الواردات الموريتانية بمقارنة السنتين ذاتهما بمعدل يصل إلى ٤٠,٣١ بالمئة؛ أي أن تحسن الواردات الموريتانية من أوروبا كان على حساب هذه المجموعة ضمن مجموعات أخرى.

وفي ما يتعلق بالواردات الموريتانية من المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، فقد وصلت خلال الفترة ١٩٨٥/ ١٩٩٠ إلى حدود ٤٥١٢ مليون أوقية، أي ٢,٧٦ بالمئة من مجموع واردات موريتانيا خلال الفترة نفسها، وهي ١٦٢,٩١٧ مليون أوقية.

وفي سنة ١٩٨٥ بلغت الواردات الموريتانية من هذه المجموعة حوالى ١٤٦٧ مليون أوقية، وهي نسبة ٧,٧٥ بالمئة من مجمل واردات موريتانيا في السنة نفسها، لكن الواردات الموريتانية من هذه المجموعة لم تتجاوز سنة ١٩٩٠ حوالى ١٠٣ ملايين أوقية، أي ٠,٣٢ بالمئة من مجموع الواردات الموريتانية في السنة نفسها.

وهكذا، فإن الواردات الموريتانية من هذه المجموعة وبمقارنة بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٠ تدهورت بمعدل يصل إلى ٩٢,٩٧ بالمئة، في حين أن الصادرات الموريتانية بمقارنة السنتين زادت بمقدار بمعدل ٤٠,٣١ بالمئة.

وإذا جمعنا أرقام الواردات الموريتانية من هاتين المجموعتين من أفريقيا نلاحظ أن هذه الواردات قد بلغت خلال الفترة ١٩٨٥/ ١٩٩٠ نحو ٩٠٠٢ مليون أوقية، أي بنسبة ٥,٥٢ بالمئة من مجموع الواردات الموريتانية خلال الفترة نفسها .

وكانت قيمة الواردات الموريتانية من أفريقيا سنة ١٩٨٥ قد وصلت إلى ٢٩٨٢ مليون أوقية، أي ١٥,٦٧ بالمئة من واردات موريتانيا في السنة نفسها، لكنها لم تتجاوز سنة ١٩٩٠ حدود ٢٠١ مليون أوقية، ممثلة حوالى ٠,٦٤ بالمئة من واردات موريتانيا في السنة نفسها. وبمقارنة الواردات الموريتانية من

أفريقيا خلال سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٩٠ نجد أنها تدهورت بمعدل ٩٣,١٣ بالمئة.

ويمكننا القول إن الواردات الموريتانية من أفريقيا، ممثلة في المجموعتين، تميزت بالتواضع، حيث لم تتجاوز ٥,٢٠ بالمئة من مجموع الواردات، كما أنها تميزت أيضاً بالتراجع؛ ففي حين مثلت الواردات الموريتانية من أفريقيا ١٥,٦٧ بالمئة من مجموع واردات موريتانيا سنة ١٩٨٥، نجد أنها لم تتجاوز ٠,٦٤ بالمئة من مجموع واردات موريتانيا سنة ١٩٩٠، اي بنسبة تراجع تصل إلى ٩٣,١٣ بالمئة.

لكن هل يمكن التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى ضعف الواردات الموريتانية من أفريقيا، والأسباب التي أدت إلى تراجعها؟

إن الاتفاقيات التجارية الموقعة بين بلدان هذه المجموعة، وإن كانت اتفاقيات اقتصادية، فإنه يغلب عليها الطابع السياسي. ويعلل ذلك بأن ما تم تنفيذه فعلاً، تطبيقاً لهذه الاتفاقيات، لا يقارن بالحماسة الكبيرة التي زامنت توقيعها، كما أن هذه الاتفاقيات لم تنجح بالمحافظة على مستوى التبادل التجاري بين الدول الأعضاء حتى عند توقيعها، مما يؤكد ارتباطها بالعامل السياسي.

والواقع أن ضعف التبادل التجاري بين موريتانيا والدول الأفريقية، على الرغم من وجود الاتفاقيات والمجموعات الاقتصادية، يرتبط بالعوامل التالية:

ـ أن كل هذه الدول بلدان مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع الصناعية، وبالتالي لا مجال لتحسن المبادلات التجارية في ما بينهما إذا كانت تصدر وتستورد المواد نفسها.

ـ انعدام أي أساس تقوم عليه العلاقات التجارية بين هذه الدول، حيث لا يوجد رحلات بحرية منتظمة وموانىء وصناعات مهمة في أغلبية هذه الدول.

ـ أن كل دولة من هذه الدول محكومة بعلاقات تبعية تجارية واقتصادية، إن لم تكن سياسية، مع الغرب، وبالتقسيم الدولي للعمل، وهو أمر يصعب الفكاك منه.

٣ ـ العلاقات المالية

إن التعاون الأفريقي في هذا الميدان يبقى محدوداً للغاية بشكل عام، ومعدوماً في جانبه الثنائي، الأول ربما بسبب عدم وجود دول أفريقية غير عربية تمتلك فوائض مالية تفوق حاجاتها الداخلية على الرغم من وجود دول أفريقية منتجة للبترول، مما يجعل التعاون في هذا المجال قاصراً على ما تقدمه مؤسسات التمويل الأفريقية، وهي مؤسسات مشتركة بين الدول الأفريقية تساهم فيها الدول الغنية في العالم، لتضطلع بتمويل مشاريع التنمية في القارة.

وأهم هذه الهيئات: البنك الأفريقي للتنمية، والصندوق الأفريقي للتنمية، وهما المؤسستان اللتان تضطلعان بالمساهمة في تمويل بعض المشاريع التنموية في موريتانيا، ما يتطلب منا دراسة دور كل واحدة منهما على حدة.

أ ـ الصندوق الأفريقي للتنمية (F.A.D.)

أنشىء الصندوق الأفريقي للتنمية في أبيدجان (في ساحل العاج) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، والغرض من إنشائه هو تقديم التمويل بشروط ميسرة للدول الأفريقية. وقد ساهم الصندوق في تمويلات داخل موريتانيا، منها مشاريع ساهم في تمويلها منفرداً وأخرى مولها بالاشتراك مع هيئات تمويل أخرى.

في ما يخص التمويل المنفرد، قام الصندوق، منذ تأسيسه إلى غاية ٩/ ٥/ ١٩٩١، بعدة عمليات استثمار بلغت حوالى عشر عمليات، تسع منها على شكل هبة، وواحدة منها في شكل قرض، وقد بلغت في مجملها ٨٧,٣٢ مليون وحدة حسابية[٣٧] استثمرت لصالح القطاعات الاقتصادية حسب النسب التالية: قطاع التنمية الريفية ٣١,٦٤ بالمئة، وقطاع الصناعة ١٤,٩٤ بالمئة، ثم قطاع المعادن ٨,٦٣ بالمئة ، فقطاع الصيد ٦,٥٥ بالمئة. أما النسبة المتبقية (٣٨,٢٤ بالمئة) فقد تم استثمارها في بعض القطاعات الأخرى مثل التجهيز، والقطاع شبه العمومي[٣٨]. ومن هذا التوزيع القطاعي لاستثمارات الصندوق نلاحظ أن قطاع التنمية الريفية نال النصيب الأكبر من المساهمات التي قدمها

(٣٧) الوحدة الحسابية للصندوق = ٠,٩ دولار أمريكي.

(٣٨) محمد الأمين بن سيد باب، «صيغ تمويل التنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية،» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الرباط، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، ١٩٩٢)، ص ١٠٩.

الصندوق لموريتانيا، مما يندرج ضمن تحقيق أهدافه المتمثلة في مساعدة الدول الأفريقية على توفير الغذاء من خلال الدعم الذي يقدمه للقطاع الريفي الذي تنتظم فيه النشاطات الزراعية والرعوية. وعلى صعيد المشاركة في التمويل نلاحظ أنه حتى سنة ١٩٨٥ بلغ عدد العمليات التي ساهم فيها الصندوق، إلى جانب بعض المؤسسات المالية الأخرى، ثلاث عمليات رصد لها الصندوق ٤ آلاف مليون أوقية، بينما خصصت المؤسسات المالية الأخرى المشاركة ٥٤٩٥ مليون أوقية، أي أن مساهمة الصندوق في إجمالي التحويلات التي شارك فيها تمثل ٤٢,١٣ بالمئة، وهي مساهمة على قدر كبير من الأهمية[٣٩].

لقد شملت هذه التمويلات المشتركة مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة وهياكل أساسية إلى الصناعة، إلا أن معظمها انصب على القطاع الزراعي والبنية الأساسية. ومن بين المشاريع المنجزة بتمويل مشترك بين الصندوق الأفريقي للتنمية ما يلي:

- المساهمة في استثمارات المخطط الثالث التي بلغت ٦٥٠ مليون أوقية.

ـ تمويل الصندوق الأفريقي للتنمية والصندوق الكويتي والصندوق السعودي مشروع إنجاز طريق كيفة / النعمة بمبلغ ٢١٦٢ مليون أوقية.

ـ تمويل مشروع بين البنك الأفريقي للتنمية والصندوق الأفريقي للتنمية من أجل استصلاح الأراضي الزراعية في سهل بوكي إجمالي استثماراته ١٢٢٢ مليون أوقية[٤٠].

ويشار إلى أن المساهمات التي يقدمها الصندوق الأفريقي للتنمية تكون في الغالب على شكل قروض تصل نسبة الفائدة فيها إلى ٠,٧٥ بالمئة، وتصل فترة السداد إلى خمسين سنة تتضمن مدة للإمهال تقدر بعشر سنوات[٤١].

لذا يمكن القول إنها قروض ميسرة نظراً لانخفاض نسبة الفائدة المستحقة، وكذلك طول فترة السداد، ولهذا فهي أكثر ملاءمة للتنمية الوطنية،

---

(٣٩) وزارة التخطيط، إدارة التمويل، **التدفقات المالية من ١٩٧٠-١٩٩٠** (نواكشوط، وثيقة غير منشورة).

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) بن سيد باب، المصدر نفسه، ص ١١٠.

ولكنها مع ذلك تبقى ذات أهمية نسبية نظراً لضآلتها من جهة ، وعدم شموليتها للقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

ب ـ البنك الأفريقي للتنمية (B.A.D.)

وقعت الدول الأفريقية اتفاقية إنشاء البنك سنة ١٩٦٤ في الخرطوم كأول مؤسسة تمويلية أفريقية اكتسبت خبرة واسعة في مجال التنمية، بحكم تجربته الطويلة واتساع أوجه نشاطه.

وعلى مستوى التمويلات والتدخلات التي أنجزها البنك في موريتانيا نجد أنه حتى سنة ١٩٨٤ بلغت القروض التراكمية التي منحها البنك سبعة قروض رصد لها ٩٣٠ مليون أوقية موزعة على المشاريع التالية[٤٢]:

- مشروع بناء مركز تكوين الأساتذة المساعدين: ٢٨٢ مليون أوقية.
- مشروع توسعة المدرسة الوطنية للتمريض: ٦٠ مليون أوقية.
- مشروع بناء سد أدياما: ١٤,٥ مليون أوقية.
- مشروع سد مانتالي: ٥٥,٦ مليون أوقية.
- مشروع استصلاح الأراضي الزراعية: ٢١,٨ مليون أوقية.
- مشروع استغلال منجم الفلابة: ٦,٥٤ مليون أوقية.
- الشركة الوطنية للصناعة والمعادن: ٤٩٠ مليون أوقية.

كما قام البنك بالعديد من عمليات التمويل المشتركة مع الهيئات المالية الدولية، مثل مشروع دعم إمكانية التسيير في وزارة الاقتصاد والمالية الذي اشترك البنك في تمويله بمبلغ ١٧٥ مليون أوقية.

وفي موازاة هذه التمويلات المشتركة قام البنك الأفريقي للتنمية، في الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩١، بمنح مجموعة من القروض لمصلحة الشركة الوطنية للصناعة والمعادن (SNIM)، تم استثمارها لمصلحة مشروع برنامج استغلال مناجم مهودات، وقد بلغت هذه القروض في مجملها ما

(٤٢) وزارة التخطيط، إدارة التمويل، المصدر نفسه.

يناهز ٤٨,٨١ مليون وحدة حسابية. ويمكن القول أخيراً إن البنك الأفريقي للتنمية قد ساعد البلاد على تخطي بعض الأزمات المالية، ومكنها من مواجهة احتياجاتها في مجال التمويل. ولقد نهج البنك في منحه المساعدات المنهج الذي تتبناه معظم المؤسسات المالية الدولية، وذلك بتفضيله تمويل التجهيزات الجماعية التي تهم أكثر من بند.

ويعد قطاع التجهيز والبنى التحتية أحد القطاعات التي استفادت أكثر من القروض، إذ بلغ ما رُصد لها من طرف البنك حوالى ٤١٢ مليون أوقية، وهو ما يمثل ٤٤,٢ بالمئة من مجموع مبالغ القروض التي منحها البنك لموريتانيا في الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٤.

أما القطاع الأكثر استفادة، فيبقى قطاع الصناعة الذي خصص له مبلغ ٤٩٦ مليون أوقية، وهو ما يمثل ٥٣,٣ بالمئة من مجموع استثمارات البنك في موريتانيا في الفترة نفسها. ويأتي قطاع التنمية الريفية في المرتبة الأخيرة، فقد استثمر فيه مبلغ ٢١,٨ مليون أوقية لمصلحة هذا القطاع، وهو ما يمثل ٢,٣ بالمئة من مجموع استثمارات البنك في الفترة نفسها المشار إليها[٤٣]. ولعل تواضع حصة قطاع التنمية الريفية يبررها البنك بكثرة المستثمرين في هذا القطاع، والوضع نفسه ينطبق على قطاعي التربية والصحة اللذين لا يستفيدان سوى بنسبة ضعيفة من تمويلات البنك.

وفي المقابل، وإذا كانت موريتانيا تتلقى منحاً وقروضاً من مؤسسات التمويل الأفريقية، فإنها على الرغم من محدودية الفائض عن التنمية المحلية، لم تفتأ تقدم مساعدات مالية لبعض الدول الأفريقية التي تعاني عجزاً كبيراً لظروف معينة، علاوة على مساهماتها المالية في الهيئات الأفريقية بحكم عضويتها فيها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر بالنسبة الى الحالة الأولى:

ـ قدمت موريتانيا مساعدة بمبلغ ٢٠ مليون أوقية لغينيا بيساو لمساعدتها على تجاوز العجز في ميزان مدفوعاتها[٤٤].

---

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) **الشعب** (نواكشوط)، ١٨/ ٧/ ١٩٧٥.

ـ ساهمت في تخفيف المعاناة من نقص الطاقة بتقديمها مساعدة لجمهورية غامبيا بقيمة ٥٠ مليون أوقية موريتانية[٤٥].

ثالثاً: دور موريتانيا في العلاقات العربية ـ الأفريقية

يهمنا في هذا المبحث دراسة الدور الذي قامت به موريتانيا في تحريك وتفعيل عوامل التقارب العربي ـ الأفريقي، مع ملاحظة أولية هي أن أهم ما يميز هذا الدور أنه تم، في جزء كبير منه، قبل انضمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية، في حين شكل انضمامها إلى الجامعة تدعيماً وتفعيلاً لذلك الدور، كما ساعد موريتانيا على القيام بهذا الدور ما أشرنا إليه من قبل من عوامل الموقع والشخصية الإقليمية وغيرها من العوامل، بل الأهم من هذا كله هو الخبرة الموريتانية في التعامل مع القضايا الأفريقية، والاحتكاك القوي بالقادة الأفارقة في إطار النظام الإقليمي الأفريقي ومؤسساته التنظيمية.

١ ـ دور موريتانيا في التأثير في الموقف العربي

إن أهم القضايا العربية وأكثرها تأثيراً في مجريات الأمور في الساحة العربية هو قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد برز الدور الموريتاني في هذا الصدد عندما تولى الرئيس ولد داده رئاسة الدورة الثانية لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من حزيران/يونيو١٩٧١ إلى حزيران/يونيو١٩٧٢، ففي ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٢ اتخذ مجلس وزراء الدول والحكومات الأفريقية في أديس أبابا قراراً بصدد النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ولم يكن هذا أول قرار تتخذه المنظمة بشأن هذا النزاع[٤٦].

فقد سبق أن اتخذت منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ قرارات حول المشكلة في الأعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠، إلا أن هذا القرار في العام ١٩٧١، تميز بعنصر جديد. فهو لم يقتصر على الدعوة إلى انسحاب القوّات الإسرائيلية المسلحة فوراً إلى خطوط الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتأييد مهمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السفير يارنغ، وإدانة رفض

(٤٥) **الشعب** (نواكشوط)، ١٥/٦/١٩٨٩.

(٤٦) انظر: خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ١٠٠٨.

إسرائيل التعاون معه، بل طالب للمرة الأولى بالقيام بإجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة ذاتها، تتوخى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وبعث النشاط من جديد في مهمة يارنغ من أجل تجديد المشاورات المباشرة بين مصر وإسرائيل. وقد ترك القرار بين يدي رئيس الدورة الجارية للمنظمة[٤٧] رئيس موريتانيا ولد داده ليتشاور مع باقي الرؤساء الأفارقة لاستخدام نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار كاملاً[٤٨].

وبهذا الإجراء لم يعد موقف منظمة الوحدة الأفريقية من النزاع العربي ـ الإسرائيلي مقصوراً على كونه موقف «تعاطف» إزاء محنة العدوان التي حلت بعضو من أعضائها (مصر)، بل تحول إلى موقف تفاعل مع دبلوماسية النزاع، إذ لم يسبق للمنظمة أن اهتمت بمشاكل خارجة عن المنازعات التقليدية مع الاستعمار الذي عاصرته منذ نشوئها في العام ١٩٦٣، بل إن هناك من ذهب إلى حد إقصاء النزاع تماماً عما يصفونه بالمشاكل الأفريقية الصرف.

ولقد أسفرت جهود الرئيس الموريتاني وزياراته للرؤساء الأفارقة للتشاور عن نشوء آليتين أو تنظيمين أفريقيين لوضع القرار موضع التنفيذ:

أولهما: لجنة رئيسية قوامها رؤساء عشر دول، ولذلك سميت في ما بعد «لجنة العشر» وتولى الرئيس ولد داده رئاسة هذه اللجنة التي عقدت اجتماعاً لها في كينشاسا يوم ١٩٧١/٨/٢٣، وقررت الدول العشر تشكيل تنظيم فرعي منبثق عنها.

ثانيهما: «لجنة الرؤساء الأربعة»، وقوامها رؤساء الكاميرون (أحمد هيغو) ونيجيريا (يعقوب جون) والسنغال (ليوبولد سنغور) الذي تولى رئاسة اللجنة الفرعية، وزائير (موبوتو سيسيسيكو)، وهي اللجنة التي أطلق عليها اسم لجنة «الحكماء الأربعة»، وكلفت بزيارة كل من القاهرة والقدس المحتلة للتعرف إلى رأي مصر وإسرائيل في طريقة تنفيذ قرار مجلس الأمن بواسطة بعثة السفير يارنغ[٤٩].

---

(٤٧) انظر: المصدر نفسه. وقد ضمت اللجنة رؤساء كل من موريتانيا والكاميرون وإثيوبيا وساحل العاج وكينيا وليبيريا ونيجيريا والسنغال وتنزانيا وزائير.

(٤٨) محمود خيري عيسى، محرر، **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٣٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

ومع أهمية أن نتناول تفاصيل ما قامت به اللجنتان، ونشاط اللجنة الرباعية بالذات في المنطقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، وتأثير ذلك في الوضع الدولي أثناء النظر في القضية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر الموالي[٥٠]، إلا أنني سأحجم عن ذلك وأكتفي بالتركيز على بعض النقاط التي تبرز مدى الدور الذي قام به الرئيس الموريتاني والجهود التي بذلها لتنسيق المواقف الأفريقية حتى تتفق أو تتقارب على الأقل مع وجهة النظر العربية، مدعماً بذلك الدور التاريخي لموريتانيا في العمل كحلقة اتصال بين أفريقيا والوطن العربي. ويمكن تتبع هذا الدور من خلال العناصر التالية:

ـ حينما أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية قرارها في شهر حزيران/يونيو ١٩٧١ بصدد النزاع العربي ـ الإسرائيلي بالإجماع، لم يكن هذا الاجتماع يعني أن كل الدول التي وافقت عليه تشترك في الرأي حول طريقة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢؛ فقد أجمعت الدول الأفريقية على ضرورة انسحاب إسرائيل، لأن ذلك ينبع من أيديولوجية أفريقية، غير أن هذا الإجماع لم ينتقل إلى اتفاق في الرأي حول تفصيلات وأولويات قرار مجلس الأمن، من حيث التنفيذ. وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على «لجنة العشر» و«لجنة الحكماء الأربعة»، أضف إلى ذلك اختلاف مواقف الدول الأفريقية مما إذا كان النزاع العربي ـ الإسرائيلي برمته داخلاً في الإطار التقليدي لما يسمى بالمشاكل الأفريقية. وفي «لجنة العشر» توزع الرأي بين اتجاهات ثلاثة: فريق تتزعمه موريتانيا يتخذ موقف التأييد المطلق للحق العربي، وفريق على رأسه ليبيريا يرى العزوف عن إقحام أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء في النزاع. أما الفريق الثالث فتتأرجح مواقفه بين هذين الفريقين. ولقد أخذ الرئيس الموريتاني على عاتقه كسب تأييد الفريق الثالث، فضلاً عن محاولة التأثير في الفريق الثاني، مع تلمس طريق يجمع التلاقي ويتجنب بقدر الإمكان نقاط الاختلاف.

ـ انعكس هذا التباين بشكل واضح في تشكيل اللجنة الرباعية، وتمثل التأييد للموقف العربي في الكاميرون ونيجيريا، فيما عبرت كل من السنغال وزائير عن مبدأ العزوف. وحيث إن رئاسة لجنة العشر الرئيسية قد أنيطت

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

بالرئيس ولد داده الذي يعبر تعبيراً صادقاً عن الموقف المؤيد للحق العربي، فإن رئاسة «لجنة الأربعة» الفرعية قد أوكلت إلى رئيس دولة تنتمي إلى الفريق الثاني وهي السنغال. ولما كانت هذه اللجنة هي التي كلفت التنقل بين القاهرة والقدس المحتلة لاستطلاع الرأي وجمع الحقائق والتعرف إلى المواقف، فقد عدت هي محور العمل الدبلوماسي الذي طالب القرار الأفريقي بالقيام به. وظلت «لجنة العشر» بمثابة الهيئة التي تتلقى باسم منظمة الوحدة الأفريقية ما يَعِنُّ للجنة الحكماء من آراء بصدد الموقف. ومن ثم وقع على كاهل الرئيس الموريتاني عبء صهر هذه الآراء المتباينة في موقف متجانس يعبر عن «لجنة العشر» بصورة عامة، بحيث يكون في الوقت نفسه مؤيداً للموقف العربي إزاء القضية.

ـ يلاحظ أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اتخذ في حزيران/يونيو ١٩٧١ لم يوضح ما إذا كانت المنظمة تطالب بتقرير يرفعه إليها الرئيس الموريتاني ولا كيفية إحاطة الأمم المتحدة بنتائج المساعي المبذولة، فضلاً عن تحديد موعد تنفيذ هذه المهام، بل ترك أمر تنفيذ القرار برمته في يد الرئيس الموريتاني يسوسه وسط وجهات نظر متباينة، وبين شخصيات أفريقية يعتز كل منها برأيه، ويعمل على تنفيذه وفرضه على الآخرين، من دون النظر إلى أهمية أن يتنازل كل منهم عن بعض ما يراه في سبيل تكوين رأي يقبله الجميع. ولقد رأينا كيف أن الدول العشر التي شاركت في لجنة تنفيذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية، لم تكن موحدة الكلمة أو الرأي، بصدد أفضل الطرق التي يجب انتهاجها بغية الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، ولذا عكست مذكرة اللجنة الحلول الوسط التي ارتضاها رؤساء الدول العشر لصياغة نقاط تلك المذكرة. وكان غريباً حقاً أن تأتي مذكرة الدول العشر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ أضعف من قرار منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيو السابق الذي تضمن موقفاً سياسياً صريحاً لم يتحقق في مذكرة اللجنة التي كلفت تنفيذ هذا القرار الأفريقي، ولكن ذلك لم يحل دون أن يواصل الرئيس ولد داده جهوده لتنسيق الموقف الأفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليأتي متبنياً وجهة النظر العربية. وعندما تحول الصراع الدبلوماسي إلى حلبة الأمم المتحدة في نيويورك، وعرضت القضية على الجمعية العامة في الفترة من ٣ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ برز الموقف الأفريقي منقسماً على نفسه بصورة لم يكن يدركها الكثيرون من قبل، إذ اشتركت بعض الدول

الأفريقية في تقديم مشروع القرار الأفرو-آسيوي(٥١) بينما توزعت باقي الدول الأفريقية بين مؤيد لهذا القرار، وممتنع عن التصويت عليه، ودول أيدت مشروعات مضادة للقرار. وكان المحور الرئيس لهذا الخلاف هو انعدام الإجماع الأفريقي بصدد أهمية توجيه إسرائيل رداً إيجابياً على مذكرة المبعوث الدولي بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٧١(٥٢).

وعندما أصدر الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، تقريره عن بعثة غونار يارنغ مؤيداً ضرورة رد إسرائيل بالإيجاب على مسألة الالتزام مقدماً بالانسحاب كما جاء في مذكرة يارنغ، ومؤكداً أن هذا الرد هو العنصر الأساسي في إحياء مهمة المبعوث الخاص في الشرق الأوسط، سارعت موريتانيا، ومعها الدول الأفريقية المؤيدة لبعث مهمة يارنغ على أساس من رد إيجابي إسرائيلي بصدد الالتزام بالانسحاب، إلى استخدام تقرير يو ثانت في تأييد مشروع القرار الأفرو ـ آسيوي الذي أصبح قرار الجمعية رقم ٩٩/٢٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١(٥٣). ولقد جاء قرار الجمعية العامة مؤكداً قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والذي يعتبر إطار الشرعية الدولية الذي يتمسك به الطرف العربي والذي تجرى حوله مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، وجاء القرار أيضاً داعماً لمبادرة يارنغ في ٨ شباط/فبراير ١٩٧٠، ولقرار منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. ولعل أهم ما في هذا القرار الذي يعتبر نصراً حاسماً لوجهة النظر العربية هو التأييد لمبادرة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي تضمن وجوب إصدار إسرائيل تعهداً بالانسحاب الكامل كشرط سابق لاستئناف المحادثات المؤدية إلى التسوية السلمية للمشكلة برمتها.

ونشير في هذا السياق إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد رفضت اقتراحات تقدمت بها السنغال وأيدتها إسرائيل لتعديل مشروع القرار

---

(٥١) من بين اثنتين وعشرين دولة تقدمت بالمشروع الآفرو آسيوي كانت ست دول من الدول العشر التي تتألف منهم «لجنة العشر» وهي: موريتانيا والكاميرون وإثيوبيا ونيجيريا وتنزانيا والسنغال (التي انسحبت من مجموعة الدول التي أشرفت على تقديم مشروع القرار وتقدمت بمشروع مضاد)، بالإضافة إلى سبع دول أخرى أفريقية، وتسع دول آسيوية.

(٥٢) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ١٠١٠.

(٥٣) عيسى، محرر، **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة**، ص ٣٤٢.

الأفرو ـ آسيوي، وذلك بحذف عبارة «إعراب الجمعية العامة عن تقديرها الإيجابي لرد مصر على مذكرة يارنغ وعن المطالبة برد إسرائيلي إيجابي»، واستبدال العبارة بـ «الإعراب عن الارتياح لما لمسته السنغال من إيجابية في كل من رد مصر وإسرائيل على السواء على المذكرة الأفريقية». وقد انشقت «لجنة العشر» على نفسها حين الاقتراع على التعديل[٥٤]، إلا أن الرئيس السنغالي أخذ يغير موقفه منذ شباط/فبراير ١٩٧٢. وشعرت إسرائيل بذلك فأرسلت إليه مبعوثاً[٥٥] في ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٢ في محاولة لإزالة سوء التفاهم. وقبل سفر المبعوث إلى دكار أذاعت الإذاعة الإسرائيلية في ١٤ شباط/فبراير أن الرئيس سنغور تحت ضغط من رؤساء أفريقيا الآخرين، ومن مبعوث الأمم المتحدة يارنغ، طلب من إسرائيل أن تحيطه علماً بأنها لا تنوي ضم أية أراض مصرية، وهو إجراء لا يتفق مع السياسة الإسرائيلية[٥٦].

ولا يمكن هنا استبعاد تأثير الرئيس المختار ولد داده في تغير الموقف السنغالي. ومع أن من الصعب دعم هذا الاستنتاج بالحجة المكتوبة، فإنه في المستطاع الحكم على الأشياء بظواهرها الواضحة التي تشير إلى كثرة تردد الرئيس الموريتاني على دكار، ومقابلاته المتعددة للرئيس سنغور في ذلك الوقت، وكذلك التشاور المستمر بين المسؤولين في الحكومتين.

وبصفة عامة، يمكن التوصل إلى أن دور منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٧١/ ١٩٧٢) التي تولت رئاساتها موريتانيا، كانت حاسمة في تغيير الموقف الأفريقي إزاء قضية العرب الأولى «المركزية». فعلى الرغم من أن لجنة العشر قد انقسمت في الرأي «وأن الدول الأفريقية لم تستطع أن تجتمع على كلمة سواء بالنسبة الى القضية العربية، إلا أنها أيدت جميعاً دون تحفظ القرار الأفرو-آسيوي. ولم تتجاوز الدول الأفريقية التي ترى الحيدة إزاء مشكلة

---

(٥٤) إذا اعتبرنا لجنة الحكماء الأربعة مقياساً للانقسام، فقد أيدت المشروع الآفرو آسيوي كل من الكاميرون ونيجيريا، فيما امتنعت زائير عن التصويت. وكانت السنغال هي الوحيدة التي تقدمت رسمياً باقتراح مضاد لمشروع القرار. وإذا أخذنا أصوات لجنة العشر مقياساً لوجدنا في جانب التأييد: موريتانيا والكاميرون ونيجيريا وإثيوبيا وتنزانيا وكينيا، ووجدنا في جانب الممتنعين عن التصويت: زائير وساحل العاج وليبيريا والسنغال بعد أن تخلت عن إصرارها المضاد.

(٥٥) هو آلتر آتيان، سفير إسرائيل السابق في باريس، والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت.

(٥٦) خليل، «تكوين موريتانيا الحديثة،» ص ١٠١٠.

الشرق الأوسط، الى حد الامتناع عن التصويت، وبعد أن تخلت السنغال عن تعديلها المقترح، بل إن المبادرة الأفريقية، سواء بقرارها الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية برئاسة ولد داده أو بلجانها «العشرية» أو «الرباعية»، قد عمقت من تفاعل الدول الأفريقية مع القضايا العربية، وبخاصة قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وحسب رأي الباحث فإن هذا يعتبر إنجازاً مهماً، يحسب لموريتانيا ضمن سجل دورها في التقارب العربي ـ الأفريقي. ويكفي لتقدير مدى أهمية هذا الإنجاز، أنه تم في ظروف خاصة تميزت بوجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين إسرائيل و٣١ دولة من أصل ٤١ دولة أفريقية[٥٧] عضواً في المنظمة الأفريقية حينها. وما إن انتهت فترة رئاسة ولد داده لمنظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيو ١٩٧٢ حتى كانت أفريقيا قد تهيأت لموقف أكثر إيجابية في تأييد الحق العربي، زالت فيه انقسامات الرأي السابقة. وقد برز ذلك من خلال الدورة العاشرة لمجلس منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٣، والتي وضع فيها مشروع قرار يدين سياسة إسرائيل ويؤيد قرارات الأمم المتحدة. وفي ٢٦ أيار/مايو من العام نفسه عقد مؤتمر القمة لدول المنظمة واستمر ثلاثة أيام، ناقش خلالها إحدى عشرة مسألة كان من أهمها الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وانتهى المؤتمر إلى إصدار قرار يتضمن التنديد بشدة بموقف إسرائيل السلبي وأعمالها الإرهابية، ومطالبتها بالانسحاب غير المشروط، وعدم الاعتراف بأي تغييرات تدخلها على الأرض المحتلة، واعتبار أن الاعتراف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين يشكل عنصراً أساسياً لحل القضية سلمياً. ومن أبرز ما تمخض عنه مؤتمر القمة الأفريقي المذكور إعلانه: «أن موقف إسرائيل قد يحمل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على أن تتخذ بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضد إسرائيل»[٥٨].

وكان لهذا أثره المباشر، ولا سّيما بعد نشوب الحرب العربية ـ الإسرائيلية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، فقد توالى قطع العلاقات مع

(٥٧) الدول العشر التي لا تربطها وقت ذاك علاقات دبلوماسية أو قنصلية بإسرائيل هي الدول العربية الست، وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى موريتانيا والصومال اللتين انضمتا في ما بعد إلى جامعة الدول العربية، علاوة على غينيا وموريشس، وهذا يعكس الموقف في أفريقيا حتى تاريخ ٣١/١٢/ ١٩٧١. انظر: ياسين العيوطي، «أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٨، العدد ٢٩ (تموز/يوليو ١٩٧٢)، ص ٧٤-١٠٥.

(٥٨) عيسى، محرر، **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة**، ص ٣٢١.

إسرائيل، وكانت الدول التي قطعت علاقاتها قبل نشوب الحرب ست دول، ثم إنه منذ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر قطعت ثماني عشرة دولة أفريقية علاقاتها أيضاً مع إسرائيل. ووصل مجموع الدول التي لم تتبادل أو قطعت أو جمدت علاقاتها مع إسرائيل. بما فيها الدول العربية، إلى ثمانٍ وثلاثين دولة أفريقية، ولم يحتفظ بعلاقاته مع إسرائيل سوى أربع دول، بالإضافة إلى الدولتين العنصريتين ـ إذ ذاك ـ وهما جنوب أفريقيا وروديسيا[٥٩].

٢ ـ دور موريتانيا في دعم التعاون العربي ـ الأفريقي

إذا كان دور موريتانيا في التقارب العربي ـ الأفريقي، قبل انضمامها إلى جامعة الدول العربية، قد اقتصر على استعمالها لنفوذها في أفريقيا للحصول على تأييد الدول الأفريقية للقضايا العربية، وخاصة قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن هذا الدور قد تعزز عندما أصبحت موريتانيا طرفاً في النظام الإقليمي العربي بعد انضمامها الى الجامعة العربية سنة ١٩٧٣، وهكذا استفادت الدول العربية من الخبرة الموريتانية في التعامل مع القضايا الأفريقية في إنشاء وتدعيم إطار عام للتعاون بين المجموعتين، كما سبق لموريتانيا أن لعبت دوراً مهماً جداً ـ حسب محمد فائق ـ في سبيل التقريب بين عبد الناصر وزعماء الدول الأفريقية[٦٠].

وعندما اشترك الرئيس الموريتاني ـ لأول مرة ـ في مؤتمر القمة العربي في الجزائر عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ الذي انضمت فيه رسمياً موريتانيا إلى جامعة الدول العربية، عرض موقف الدول الأفريقية من القضايا العربية وخلفيتها السياسية، واقترح على الدول العربية أن تتجاوب مع موقف الدول الأفريقية التي بادرت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بأن تقطع الدول العربية علاقاتها مع جنوب أفريقيا، ثم اقترح إنشاء آلية اقتصادية للتنمية والتعاون. وطالب بتأسيس بنك عربي ـ أفريقي للتنمية تموله الدول العربية الغنية، واقترح أيضاً إقامة علاقات دبلوماسية مع كل الدول الأفريقية. وقد وافق القادة العرب على هذه الاقتراحات كلها[٦١].

---

(٥٩) العيوطي، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٦٠) انظر: محمد فايق، «ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا،» ورقة قدمت إلى: **العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي**، ص ١٢٣.

(٦١) **الأهرام**، ٩/ ٢/ ١٩٧٤، ملحق.

وبفضل هذا الدور الموريتاني، ونتيجة عوامل أخرى أهمها حرب تشرين الأول/أكتوبر، بدأت العلاقات العربية-الأفريقية تجتاز مرحلة «محاربة العدو المشترك» إلى مرحلة أخرى مفهومها «دعم التعاون المشترك».

وأقامت جامعة الدول العربية، سنة ١٩٧٤، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للقروض، والصندوق العربي للمعونة الفنية، ثم صدر إعلان القاهرة في أيار/مايو ١٩٧٥ منظماً قواعد التعاون العربي ـ الأفريقي وأسسه، ثم تبع ذلك انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول في آذار/مارس ١٩٧٧ الذي صدر عنه العديد من وثائق وبرامج التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية وغيرها، كما أرسى هذا المؤتمر أسس التعاون العربي ـ الأفريقي ووضع فلسفته الفكرية وقواعده التنظيمية.

وبهذا تهيأت الظروف لانطلاق التعاون العربي ـ الأفريقي وفق أسس ومعالم واضحة، إلا أن الظروف التي تلت ذلك وقفت عائقاً أمام تطور التعاون العربي ـ الأفريقي، ومن أهمها الخلافات العربية، خصوصاً التباعد الذي حدث بين مصر وجامعة الدول العربية من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٩. وقد ترتب عليه غياب مصر عن أجهزة التعاون، بمعنى غياب أكبر دولة عربية أفريقية، ومن أكثرها إدراكاً لدواعي توثيق الروابط الأفريقية-العربية بحكم رصيد تجاربها التاريخية واستضافتها لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشار إليه، والخلاف حول مشكلة الصحراء الغربية بين دول المغرب العربي.

وقد أدت تلك الظروف إلى الإبقاء على آليات التعاون العربي ـ الأفريقي[٦٢] تراوح مكانها «حبراً على ورق» وتجميد تلك الآليات، فلم تتمكن أجهزته ـ كاللجنة الدائمة أو المجلس الوزاري ـ من عقد دورتها بالمعدل المقرر لها، وتوقفت مجموعات العمل المتخصصة عن الاجتماع في دوراتها الأولى.

وعلى الرغم من التهدئة النسبية للأوضاع العربية واستئناف مصر لمكانتها وفاعليتها داخل النظام العربي، وانخفاض حدة التوتر في الصحراء الغربية، إثر

---

(٦٢) للتوسع في هذا الموضوع، انظر: عيسى، محرر، **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة**، ص ٤٠٣-٤٣٨.

التقارب المغربي ـ الجزائري في اتحاد المغرب العربي، فإن الأوضاع تأزمت من جديد، وبشكل أكثر حدة، عندما برزت الانقسامات العربية في سياق أزمة الخليج في آب/أغسطس ١٩٩٠.

وتواصل التعاون العربي-الأفريقي في صيغة هشة ارتكزت على الانسياب المالي العربي نحو الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وتكرست فلسفة مبادلة الدعم المالي من جانب عدد من الدول العربية المانحة في مقابل دعم سياسي من جانب عدد من الدول الأفريقية.

ومما لا شك فيه أن المتغيرات الدولية الجارية، وفي مقدمتها تطورات عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، والخطوات المقطوعة في اتجاه السلام والتطبيع مع إسرائيل، والتحولات الدستورية والسياسية في جنوب أفريقيا التي جعلتها تنتقل من دولة عنصرية معزولة أفريقياً ودولياً إلى دولة ديمقراطية عادت للاندماج في النظام الإقليمي الأفريقي، والتوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة والتنافس الشديد في ما بينها؛ كلها أمور تدعو إلى مراجعة دقيقة لمفهوم التعاون العربي ـ الأفريقي وأولوياته في المرحلة القادمة. ولهذا فإن موريتانيا، في مفهومها الجديد لهذا التعاون انطلاقاً من البعد الاقتصادي وأهميته في المرحلة الراهنة، ترى أنه لا يبقى أمام أفريقيا والوطن العربي إلا أن يضعا يداً في يد لتحقيق تعاون اقتصادي وتجاري يحفظ مصالحهما في هذا المخاض العالمي العسير[٦٣].

وتشيد موريتانيا بالخطوات التي بدأت تُقطع في هذا الاتجاه، ومنها المعرض التجاري الأفريقي العربي في تونس سنة ١٩٩٤، وترى فيه بداية مشجعة. ولكن لا بد من الحرص لكي ينجح التعاون الاقتصادي والتجاري على «تحييد الصعوبات السياسية العابرة عن العمل الاقتصادي»[٦٤].

وإذا كانت موريتانيا تتفهم الظروف السياسية والاقتصادية التي أسهمت خلال سنوات، في تغيير الأولويات، وجعلت أهمية دعم التعاون العربي ـ

---

(٦٣) من كلمة رئيس الوفد الموريتاني في اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في القاهرة، ١٩٩٣. انظر: **نشرة موريتانيا،** (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٨.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٨.

الأفريقي تتراجع بالنسبة الى البعض، فإنها مع ذلك تتمنى على الجميع أن يبذلوا مزيداً من الجهود في سبيل إحياء التعاون العربي ـ الأفريقي وإعادته إلى عهوده الذهبية[٦٥].

ولقد كانت موريتانيا من أوائل الدول التي استطاعت، في المفهوم الأفريقي، بلورة مفهوم التعاون العربي ـ الأفريقي من خلال إظهار الارتباط القوي بين القضايا العربية والقضايا الأفريقية لمواجهة محور إسرائيل/ جنوب أفريقيا من الناحية السياسية. أما من الناحية الاقتصادية، فيتبلور المفهوم عبر فلسفة التعاون جنوب/جنوب بهدف تحقيق التنمية ومواجهة سلبيات النظام الاقتصادي الدولي غير المنصف لدول الجنوب، فقد حرصت بذلك على ممارسة دورها المرغوب فيه كحلقة اتصال بين أفريقيا والوطن العربي، محققة قفزة نوعية في سجل هذا التعاون.

ولعل التساؤل يبقى وارداً حول مدى تأثر الدور الموريتاني في العلاقات العربية ـ الأفريقية بتطورات نزاعها مع السنغال سنة ١٩٨٩، والذي صور حينها تلقائياً في شكل نزاع عربي- أفريقي على اعتبار أن موريتانيا دولة عربية والسنغال دولة أفريقية؟ بل ما هو أثر هذا النزاع على العلاقات العربية ـ الأفريقية بصورة أعم؟

لقد اكتست علاقات موريتانيا مع جيرانها في الجنوب طابعاً تجاوز المستوى الإقليمي ليشكل أحد معطيات إشكالية العلاقات العربية-الأفريقية من جهة، ومن جهة ثانية فإن ما أثير من أقاويل من مصادر مختلفة تشير إلى تورط إسرائيلي في النزاع وتأجيجه، يعتبر دافعاً ليتناوله بالدراسة والتحليل على نحو أكبر. ومهما تكن صحة تلك الأقاويل من عدمها، فإن مما لا شك فيه أن مصلحة إسرائيل تقتضي إدامة هذا النزاع. فإضافة إلى أن النزاع يرهق دولة عربية عضواً في جامعة الدول العربية ويسبب ارتباكاً في العلاقات العربية ـ الأفريقية، فإنه كذلك يخدم استراتيجية إسرائيل الأفريقية الرامية إلى استعادة الأرض المفقودة في القارة الأفريقية بسبب قدم الأواصر الثقافية والدينية بينها وبين العرب، وبسبب حجم الانسياب العربي المالي إليها[٦٦].

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨.

(٦٦) سيد محمد حمود، «النزاع السنغالي الموريتاني،» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١٠٧.

ومع أن مآل هذا النزاع كان إلى التسوية أو التهدئة ـ على الأقل ـ وقد برزت في شكل عودة العلاقات والتطبيع الدبلوماسي بين البلدين موريتانيا والسنغال في شباط/فبراير ١٩٩٢، وعادت المياه إلى مجاريها في علاقاتهما المهمة الحساسة في الوقت نفسه، فإن بعض الملاحظات ذات الدلالة تبقى مهمة في هذا السياق:

ـ حرصت موريتانيا، كل الحرص، منذ انفجار الأزمة بينها وبين السنغال - والتي انطلقت شرارتها الأولى نتيجة نزاع بين مجموعتين أفريقيتين: إحداهما سنغالية، والأخرى موريتانية، على مناطق الرعي الحدودية ـ على نفي أي تأثير لهذا النزاع على العلاقات العربية-الأفريقية انطلاقاً من حرصها على تلك العلاقات ودورها فيها. يستشف ذلك من الموقف الرسمي الموريتاني الذي يرى أن موريتانيا لا تريد أن تجعل من نزاعها مع السنغال قضية عربية ـ أفريقية. ومهما كانت الخلافات مع السنغال فإن موريتانيا لا تسعى إلى مجابهة بين العرب والأفارقة؛ ذلك أنها تدعو دائماً إلى التعاون العربي ـ الأفريقي[٦٧]. ولذلك تحاشت موريتانيا طرح نزاعها مع السنغال على جدول أعمال الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية.

ـ إن مستوى العلاقات التي ترتبط بها موريتانيا مع الدول الأفريقية في الجنوب وكثافتها تجعل موريتانيا حريصة كل الحرص على حماية تلك العلاقات من التقلب والتأثر بما جرى مع السنغال، خصوصاً أن ذلك يحقق هدفاً سياسياً أدركته موريتانيا منذ البداية، عندما سعت إلى تعزيز علاقاتها مع دول غرب أفريقيا إثر اندلاع النزاع لتطويق الموقف السنغالي سياسياً وعزله دبلوماسياً. ويلاحظ أنه في الوقت الذي تعززت فيه العلاقات الموريتانية ـ الغامبية والموريتانية ـ الغينية فإن علاقات السنغال مع هذين البلدين الجارين له قد ساءت إلى درجة أوشكت فيها على اندلاع النزاع.

ـ اتسمت مواقف الدول العربية في أغلبها بالتحفظ الشديد وإظهار الحياد في النزاع. فإذا استثنينا العراق، فإن باقي الدول العربية حرص على إظهار الحياد التام في الأزمة، بل إن الدول الخليجية لم تخفِ تأييدها للسنغال ودعمها له، خصوصاً إثر مشاركته في التحالف الدولي المناهض للعراق في

---

(٦٧) انظر: المصطفى ولد عبيد الرحمن، وزير الإعلام الموريتاني، في **الشرق الأوسط**، ١٥/ ١٩٨٩/٥.

حرب الخليج. والأمر نفسه ينطبق على الموقف المغاربي، حيث صرح الملك الحسن الثاني الرئيس الدوري لاتحاد المغرب العربي، في إشارة إلى الموقف من الأزمة بأن "اتحاد المغرب العربي تجمع سياسي واقتصادي ولكنه لن يكون محوراً عسكرياً أو دفاعياً ضد أي كان، خاصة في المنطقة»، مما يؤكد عدم استعداد الاتحاد المغاربي لتطبيق المادة ٨٤ من معاهدة إنشاء الاتحاد التي لم يكن قد جف حبر التوقيع عليها حتى ذلك الوقت، والتي تنص على أن «كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى»[(٦٨)].

وفي مناسبة أخرى وصف الملك الحسن الثاني النزاع بأنه «بين دولة شقيقة (السنغال) وأخرى جارة» (موريتانيا) [(٦٩)].

ـ إن ارتباط السنغال، كدولة إسلامية أفريقية، بعلاقات قوية مع الدول العربية على مستويات اقتصادية وثقافية ذات أهمية كبيرة بالنسبة الى السنغال ومصالحه السياسية، وحيث كان مقرراً أن يعقد فيها مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، جعلها حريصة على عدم مساس النزاع بينها وموريتانيا بتلك العلاقات التي تعتبر السنغال المستفيد الرئيسي فيها، إذ تأتي الدول العربية في مقدمة الدول المانحة للسنغال، كما تعتبر السنغال المستفيد الأول من التدفقات المالية العربية إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء[(٧٠)].

وبالنظر إلى وضعية علاقات التعاون العربي ـ الأفريقي الراهنة، وتطورات النزاع السنغالي ـ الموريتاني، فإن مخاطر تأثر تلك العلاقات بذلك النزاع ـ على الرغم من محدودية احتمال حدوثها أصلاً ـ قد تلاشت بتسوية الأوضاع بين السنغال وموريتانيا، وتطبيع العلاقات بينهما مما يسمح لموريتانيا بالاستمرار في لعب دورها كحلقة اتصال في العلاقات الأفريقية ـ العربية، والذي أكد العرض السابق أهميته على الرغم من محدودية الحجم والوسائل.

---

(٦٨) انظر: معاهدة إنشاء المغرب العربي، ص ٨.

(٦٩) حمود، «النزاع السنغالي الموريتاني،» ص ١٠٧.

(٧٠) تلقت السنغال في الفترة بين عاميْ ١٩٧٣ و١٩٨٤ نحو ٧٧٤،٢ مليون دولار أمريكي من الدول العربية المانحة. انظر: صالح بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الشعبي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢)، ص ٣٠٨.

خاتمة

استنتاجات وتوصيات مستقبلية

عوداً على بدء، وفي نهاية هذه الدراسة، فإن الباحث وبعد خبرة بحثية بالموضوع ودراسة له من كافة جوانبه يستطيع أن يزعم أنه توصل في نهاية المطاف إلى مجموعة من النتائج التي يعتبرها خلاصة تعامله مع الإشكالية البحثية، وبعض التساؤلات التي تكمن أهمية إثارتها في ما تثير من إشكاليات محددة تسمح بمواصلة البحث العلمي لتفتح آفاقاً في الموضوع أمام باحثين آخرين، ورزمة من التوصيات التي تنزل بالموضوع من البرج العلمي السامق إلى الواقع العملي المشهود وفي أفق زمني مستقبلي:

ـ تشير دراسة أبعاد الهوية السياسية في موريتانيا من موقع جغرافي، وتركيبة إثنية، وبعد تاريخي وثقافي، إلى تأكيد نتيجة محددة هي الطبيعة الثنائية أو الازدواجية التي تتميز بها هذه الهوية، مما يثير تساؤلاً حول مدى تعارض أو توافق الهويتين العروبية والأفريقية.

ـ تعززت الهوية العربية للبلاد في ظل حكم الرئيس معاوية ولد الطايع منذ ١٢/١٢/١٩٨٤، خصوصاً بعد التحول إلى المشروعية الدستورية، على الرغم من أن خطوات كانت قد قطعت في هذا السبيل خلال عقد السبعينيات، إلا أنها لم تكتمل نتيجة الدخول في حرب الصحراء ودوامة الانقلابات العسكرية. وهذه أهم المؤشرات:

ـ جعل اللغة العربية لغة رسمية دستورياً.

ـ البدء بتعريب الإدارة الوطنية، ومواصلة التعريب في ميدان التعليم.

ـ اعتماد الخيار الديمقراطي الذي أتاح الفرصة للتيارات القومية العربية

الفرصة للتعبير عن نفسها، مع تضييق الخناق على التيارات الزنجية بدعوى «عنصريتها» والإسلامية بدعوى «دينيتها».

ـ المشاركة في تأسيس اتحاد المغرب العربي والتزام الحياد في العلاقات الإقليمية تجاه النزاع في الصحراء الغربية.

ـ تفعيل دور موريتانيا على المستوى العربي.

لكن إلى أي مدى استطاع الرئيس معاوية أن يحسم الهوية الوطنية، وهل تجاوزت بذلك مرحلة الأزمة إلى مرحلة اللاأزمة؟

ـ يتجلى بعض الغلو أو التطرف ـ إن جاز التعبير ـ في الخطاب السياسي للإنتليجنسيا الموريتانية، خصوصاً لدى التيار القومي العروبي والأفريقي في معالجة الهوية الثقافية أو تقرير المصير الثقافي، مما يجعل ضرورياً أن نوصي في نهاية هذه الدراسة بضرورة التخفيف من تلك الحدة في الخطاب والالتفاف حول أهم عوامل الوحدة في المجتمع الموريتاني: الإسلام بوصفه روح الوحدة الوطنية والجامع المشترك بالنسبة الى الجميع، وبالتالي مجافاة الشوفينية والرؤى الضيقة التي لن تخدم سوى أعداء البلد، وضرورة النظر إلى التعددية الإثنية والتعددية الثقافية باعتبارهما عامل تنوع وثراء، لا أداة فرقة وشقاء.

ـ يثير انتماء موريتانيا إلى العديد من المنظمات والهيئات العربية والأفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية، فضلاً عن المنظمات الدولية، التساؤل حول ما إذا كانت تجني من وراء ذلك مكاسب، وما هي طبيعة تلك المكاسب إذا وجدت؟ مع ما يترتب على ذلك من مساهمات مالية متعددة في هذه المنظمات، أو بصياغة أخرى: ما هو العائد الذي تجنيه دولة ما من تعدد انتمائها إلى المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية؟!

ـ يبدو من دراسة العلاقات الفنية الموريتانية-العربية أن ثمة شبكة واسعة من التفاعلات الثنائية والمتعددة الأطراف. ولكن يبدو أن ثمة تفاوتاً في مستوى التفاعلات. وحسب تقييم الباحث ورؤيته الخاصة فإنها في المستوى الثقافي والتعليمي تعبر عن مستوى جيد بصورة عامة، وإن كان قاصراً على عدد من دول المشرق العربي كمصر ودول الخليج، مما يتطلب مزيداً من التفعيل. كما يوصي الباحث بأهمية عدم اقتصار العلاقات الثقافية على الجوانب التعليمية

فحسب، إذ ينبغي أن تشمل أيضاً التبادل الثقافي في جوانبه الأخرى كالفنون والكتب والتراث ... إلخ، وكذلك الميدان الإعلامي.

وفي ما يتعلق بالتبادل التجاري، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، فإنه يبدو ضعيفاً بصورة عامة نتيجة محدودية الدول العربية التي يتم التبادل معها من ناحية، ومن ناحية أخرى لما تتسم به التجارة الخارجية الموريتانية من تركز لمصلحة الدول الأوروبية، والأمل أن ترى الاتفاقيات الاقتصادية العربية والمغاربية النور وتخرج إلى حيز التنفيذ.

أما في ما يخص التعاون المالي والاقتصادي، فعلى الرغم من تفوقه على المجالين السابقين من حيث الحجم والأهمية، فما زال دون المستوى المطلوب الذي ينبغي أن يكون عليه بين بلد من أكثر البلدان العربية حاجة إلى التمويل الخارجي والمؤسسات المالية العربية، مما يعني أن على موريتانيا أن تسعى لدى مؤسسات التمويل العربية لجذب استثماراتها والحصول على التمويلات اللازمة ـ على الأقل ـ لاستكمال بناء البنية التحتية اللازمة للتنمية، في ضوء اكتمالها في معظم الدول العربية، والاستفادة من الثروات المعدنية والسمكية التي تتوفر عليها البلاد لتوفير الضمانات الاقتصادية اللازمة. وبالتالي لا بد من التخفيف من المبالغة في مبدأ الاعتماد على الذات وعدم اللجوء إلى الآخرين المتجذّر في العقلية الموريتانية، والذي ينبغي أن يستعاض عنه في ميدان العلاقات الخارجية بمبدأ التعاون المشترك من أجل المصالح المشتركة.

ـ لعبت العلاقات الموريتانية ـ الأفريقية دوراً على جانب كبير من الأهمية في مساندة استقلال البلاد والاعتراف الدولي بها ومواجهة المطالب المغربية على المستوى الإقليمي، مما يجعل موريتانيا مدينة بهذا الجميل، ولهذا كانت القيادة الموريتانية في طليعة القوى المتحررة في القارة المناهضة للاستعمار بكل أشكاله، والداعمة لحركات التحرر الوطني الأفريقي، والساعية لتحقيق مبدأ الوحدة الأفريقية فكراً وسلوكاً دولياً.

ـ وإذا أردنا أن نقوِّم العلاقات الموريتانية ـ الأفريقية على المستوى الفني ـ وهو تقويم شخصي ـ لقلنا إنها تكاد تكون معدومة في جانبها الثقافي، متوسطة في ناحيتها التجارية، ضعيفة في شقها الاقتصادي والمالي، مما يجعلنا نوصي بضرورة تفعيل وتنشيط العلاقات الموريتانية-الأفريقية والاستفادة من

القنوات المتاحة (والخبرة الدبلوماسية الموريتانية في هذا المجال عميقة وثرية)، وتوسيع دائرة تلك العلاقات لتشمل دول شرق القارة وجنوبها.

وفي نطاق التعامل مع الفرضيات المقدمة في مستهل الدراسة أمكن التوصل بشأنها إلى ما يلي:

ـ بالنسبة **الى الفرضية الأولى**، فإن مدى الارتباط القائم بين وجود هوية سياسية مزدوجة وتعدد وتنوع المتغيرات المؤثرة في صياغتها، أمكن التأكد من وجود هذا الارتباط، حيث إنه كلما تنوعت أبعاد الهوية السياسية زاد التوقع بوجود ازدواجية في تلك الهوية.

ـ أما **الفرضية الثانية** فهي أن العوامل الثقافية ليست وحدها التي تؤثر في صياغة الهوية الجمعية، إذ ثمة عوامل أخرى جغرافية وتاريخية وإثنية تسهم بدورها في بلورة الهوية الجماعية لأي مجتمع.

ـ وفي ما يتعلق **بالفرضية الثالثة** تم التوصل من خلال دراسة التفاعلات الموريتانية وتطورها إلى أن انعكاس نوعية العلاقات بين الوطن العربي وموريتانيا على هوية هذه الأخيرة هو انعكاس محدود ومرتبط بالمستوى الخارجي بالتفاعل.

ـ النتيجة ذاتها يمكن تعميمها لتشمل في دائرتها **الفرضية الرابعة**.

ـ أما ارتباط التعاون الفني والجماعي بين الدول النامية بمستوى العلاقات السياسية، فيمكن التأكد من صحته بالنظر إلى طغيان العامل السياسي في تلك العلاقات، وهشاشة البناء المؤسسي الإقليمي المرتبط بأشخاص النخب الحاكمة ومواقفها السياسية.

ـ خلال البحث تم التحقق من صحة الفرضية السادسة القائلة بارتباط التطور في العلاقات الموريتانية ـ العربية بالموقف المغربي سلباً وإيجاباً. وهكذا، فما كان للعلاقات الموريتانية ـ العربية أن تتأزم إلى تلك الدرجة لولا الموقف المغربي. ولم يكن لها أيضاً أن تتحسن لو أن المغرب لم يعدل من موقفه ويقوم بتطبيع علاقاته مع جارته الجنوبية، وإن كنت أزعم أن ذلك لا يعود إلى طبيعة العلاقات الموريتانية ـ المغربية فحسب، بل إلى الوزن الجيوبوليتيكي الذي يتمتع به المغرب في النسق الدبلوماسي الإقليمي العربي أيضاً، مقارنة بأي وزن من هذا القبيل يمكن أن تمثله موريتانيا.

توصيات مستقبلية

ـ ينبغي عدم الخلط بين أهمية حسم الخيار الحضاري وتأكيد الهوية السياسية للدولة الموريتانية ومنح الحقوق الثقافية للأقليات الإثنية المطالبة بها، فلكل سياقه.

ـ على النخب المثقفة والنخب السياسية في البلد البحث عن صياغة مشروع وطني حضاري ينطلق من الثوابت والقيم الوطنية، ويراعي متطلبات التقدم والتنمية، ويسعى للقضاء على الفوارق الثقافية والتفاوتات الاجتماعية، ويضع في الحسبان المتغيرات الإقليمية والدولية، خصوصاً على المستوى العربي والإفريقي، لتلتف حوله مختلف القوى الوطنية.

ـ إعادة صياغة السياسة الخارجية للبلد انطلاقاً من تحقيق المصالح الوطنية، ومراعاة للمتغيرات الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار يمكن إعادة النظر في الانتماء إلى العديد من المنظمات الدولية لدراسة الفوائد المتوخاة منها، وإمكان الاستغناء بعضها عن بعض. كما ينبغي تطوير الأدوات الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الخارجية واستحداث أدوات دبلوماسية جديدة كالدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية القمة.

ـ تنشيط العلاقات الموريتانية ـ العربية الثقافية في جوانبها الراكدة، وتوسيع دائرتها لتشمل الدول العربية التي لا يوجد تعاون مباشر معها حالياً.

ـ التوسع في إنشاء اللجان المشتركة كصيغة فضلى للتعاون الثنائي لتعدد أوجهه وتنوع مجالاته واتساع نطاقه.

ـ توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي الموريتاني والعلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية في شرق القارة وجنوبها. وفي هذا السياق، يمكن ربط العلاقات الدبلوماسية مع دولة جنوب أفريقيا لدورها المحوري في القارة في مرحلة ما بعد العنصرية اقتصادياً وسياسياً.

ـ توسيع نطاق المبادلات التجارية مع الدول العربية والأفريقية على السواء لتفادي مخاطر التبعية التجارية.

ـ وأخيراً لا آخراً، تفعيل دور موريتانيا الحضاري والتاريخي كحلقة اتصال في العلاقات العربية ـ الأفريقية، وبلورة أسس جديدة سياسية واقتصادية لتلك العلاقات انطلاقاً من المتغيرات الإقليمية والدولية.

ملخص الدراسة

إن تشكل الهوية السياسية لأية أمة هو نتاج تفاعل العديد من العوامل والمؤثرات، التي تشترك كلها في صياغة تلك الهوية وتحديد أبعادها، وأبرز هذه العوامل/الأبعاد الجغرافية، والتاريخية، والثقافية، والإثنية. وجغرافياً، فإن موقع موريتانيا جعل منها ممراً مهماً بين غرب أفريقيا وشمالها، كما جعل منها نقطة لالتقاء طرق القوافل التجارية القادمة من الشمال والجنوب، مما كان له الأثر الكبير في جعل المنطقة نقطة التقاء حضاري بين أفريقيا والوطن العربي.

ولا شك في أن للبعد التاريخي دوراً في إنتاج الثقافة السياسية للمجتمع وتشكيل هويته، وقد تفاعلت مجموعتان من العوامل التاريخية لتشكيل هذه الهوية: مجموعة تشد موريتانيا نحو المغرب العربي، وأخرى تعمل على إضعاف هذه العلاقة في محاولة لدمجها في الفضاء الأفريقي المجاور. وعلى الرغم من أن سكان المنطقة تعايشوا منذ العصور الحجرية، فإن دخول الإسلام ونشوء الحركة المرابطية كان لهما دور كبير في تشكيل هوية المنطقة السياسية والثقافية.

ولا شك في أن التأثير الديني والثقافي الذي أحدثه الشناقطة في المنطقة السودانية كان له الأثر الفاعل في شحذ همم حركات المقاومة والجهاد ضد المستعمرين الفرنسيين.

أما من زاوية البعد الثقافي، فقد كان للإسلام الدور الحاسم في إعادة صياغة البنية الثقافية والاجتماعية عبر عملية تعرب واسعة النطاق وكان للحركة المرابطية دورها المباشر في ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة والمذهب المالكي في المنطقة، مشكّلة بذلك القوالب الثابتة التي تؤطر التحولات الدائمة في الحياة الثقافية، فضلاً عن دور الحركة المرابطية في قيام حركة علمية كبيرة في مدن الصحراء وعواصم الممالك السودانية المجاورة التي شكلت مراكز إشعاع ثقافي وديني، وساهمت في هيمنة اللغة العربية لغةً للتجارة والإدارة في هذه المدن والممالك، كما كان للطرق الصوفية دور لا يستهان به.

وكان لامتزاج الدم العربي والبربري بالدم الأفريقي، منذ عهود بعيدة، الأثر الكبير في زيادة الأواصر بين سكان المنطقة والمناطق السودانية المحاذية، حيث تنتسب قبائل سوداء عديدة إلى أصول عربية.

وبموازاة عمليات الاستعراب التي تعرضت لها القبائل البربرية في المنطقة، فقد كانت هناك حركة تأفرق، حيث تأفرق عرب كثيرون نزلوا ببلاد الأفارقة وانصهروا معهم مندمجين كلياً في البنية الاجتماعية والثقافية الأفريقية، ومكونين وإياها سلالات عديدة ذات خصائص متميزة.

وفي الحقبة الاستعمارية عملت فرنسا بقوة على قطع صلة الشعب الموريتاني بجذوره الشمالية، بهدف دمجه في أفريقيا الغربية الفرنسية، حيث حولت مسار التجارة من الشمال إلى الجنوب، واتخذت مدينة سان لويس السنغالية عاصمة لموريتانيا. وبذلك «فرضت على هذا الشعب الانبتات من جذوره» كما يقول لكرتوا. ولم تكتف بذلك، بل أخذت تطبق سياسة تعليمية صارمة لنشر اللغة الفرنسية ومحاربة اللغة العربية. وكان للمقاومة الثقافية التي شكلت المدارس الدينية «المحاضر» رأس الحربة فيها أكبر الأثر في حماية الرصيد الثقافي للمنطقة من الاجتياح الثقافي الفرنسي. ولكن الفرنسيين نجحوا، من خلال سياستهم التعليمية، بوضع أولى بذور أزمة الهوية، وعززوا ذلك حينما نصوا في أول دستور وضعوه لموريتانيا قبل استقلالها على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، ومع نشوء جيل من السود المثقفين باللغة الفرنسية، ومع عزلة البلاد عن المحيط العربي بسبب المطالب المغربية والجفاء العربي الناجم عن ذلك.

ولكن العمل على إعادة ترسيم اللغة العربية بدأ منذ السنة الأولى بعد الاستقلال. على أن المواجهة بعد الاستقلال لم تعد بين الوطنيين والمستعمر، بل بين أغلبية عربية ونخبة زنجية مثقفة باللغة الفرنسية أصبحت مصالحها وامتيازاتها مهددة بتزايد المثقفين باللغة العربية.

وقد شهدت السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ تطورات محمومة في ما يتعلق بمشكلة ترسيم اللغة العربية، انتهت بمشروع لإصلاح التعليم فرض ازدواجية التعليم (فرنسي ـ عربي) في مختلف مراحل التعليم. وجاءت سنة ١٩٧١ ليعلن الرئيس ولد داده شعار الاستقلال الثقافي أثناء انعقاد مؤتمر الشعب الموريتاني الحاكم في نواكشوط الذي أكد على ضرورة التعريب، وأنشأ لجنة لإعداد مشروع ثان لإصلاح التعليم. وفي سنة ١٩٧٣ عدلت اتفاقية التعاون الثقافي مع فرنسا لتتماشى مع أهداف الاستقلال الثقافي، وتقرر الأخذ على مراحل بنظام التعريب. وبذلك ألغي

النص السابق الذي جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية على مدى ١٢ عاماً بعد الاستقلال، كما نص الإصلاح الجديد على إدراج أناشيد باللهجات الأفريقية المحلية في المقرر الدراسي.

ثم جاء إصلاح ١٩٧٩ في ظروف اشتدت فيها ضغوط المجموعات الأفريقية على السلطة، فإلى جانب الاعتراف بدور اللغات المحلية الأفريقية في التعليم، والموافقة على إنشاء معهد للغات الوطنية، تركت الدولة في برنامج إصلاح ١٩٧٩ للتلاميذ الأفارقة حق الاختيار بين اللغتين العربية والفرنسية، بينما ألزمت التلاميذ العرب منهجاً عربياً بحتاً. وكان لانشغال الدولة بحرب الصحراء، وحرصها على تقوية الجبهة الداخلية، كبير الأثر في الرضوخ أخيراً لكثير من مطالب المجموعات الأفريقية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الواقع الميداني يشهد أن اللغة العربية هي لغة مهيمنة في موريتانيا. فحسب إحصاء عام ١٩٨٨ فإن الذين يتكلمون اللغة العربية يمثلون ٧٠,٢٢ بالمئة من السكان (عشر سنوات فأكثر من الذين يقرأون ويكتبون)، يضاف الى ذلك أن الذين يتكلمون اللغة العربية ولغات أخرى يمثلون ٢٢,٦٥ بالمئة. وهو ما يعني أن الذين يقرأون ويكتبون اللغة العربية بصفة عامة يقدرون بحوالى ٩٢,٨٦ بالمئة من السكان «غير الأميين»، في حين أن الذين لا يتحدثون اللغة العربية لا يمثلون سوى ٥,٩٨ بالمئة من السكان غير الأميين (المستقرين)، في حين لا يمثل هؤلاء من الرحل سوى ٠,٠٤ بالمئة فقط.

ثم تتطرق الدراسة إلى البعد الإثني، وتبين أنه تعايشت في موريتانيا، منذ القدم، مجموعات بشرية مختلفة بيضاء وسوداء، قبائل زنجية وعربية وبربرية. ونتيجة لاندماج العرقين العربي والبربري فقد أصبح يطلق عليهما مصطلح البيضان، تمييزاً لهما من المجموعة الزنجية السوداء. ومع الوقت تشكلت مجموعة فرعية ثالثة تسمى «الحراطين»، وهي عبارة عن العبيد المحررين، وهي وإن كانت بشرتها سوداء إلا أن لغتها وثقافتها وعاداتها تتجانس مع ما لدى البيضان فضلاً عن الاندماج الكامل مع هذه المجموعة.

وتختلف التقديرات لنسب كل من المجموعتين، وهي عموماً تتراوح بين ١٥ و٢٤ بالمئة للمجموعة الزنجية، فيما يشكل البيضان النسبة الباقية.

وعلى الرغم من تعايش المجموعتين عبر التاريخ، ودور الإسلام كعامل

وحدة في توثيق عرى التعاون والإخاء، ودورهما المشترك في نشر الإسلام في ربوع أفريقيا، فإن الاستعمار عمل عبر مجالات مختلفة على تعميق الهوة بين المجموعتين. ومع أن المجموعتين تشتركان في كل الخصوصيات الدينية، حيث تنتميان إلى الإسلام بنسبة ١٠٠ بالمئة وتتبعان المذهب المالكي في الفقه والطريقة الأشعرية في العقيدة وطريقة الجنيد السالك في التصوف، وتحرصان على تعليم أبنائهما في مدارس قرآنية، فإن السياسة الفرنسية لقيت نجاحاً لا بأس به.

وتبدأ الدراسة رحلتها مع أزمة الهوية لدى النظم السياسية بالتركيز **أولاً** على نظام الحكم المدني (١٩٥٨-١٩٧٨)، حيث بدأت أولى بذور أزمة الهوية في جانبها السياسي قبل الاستقلال، مع انفصال بعض الزعامات السياسية الزنجية عن حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني الذي كان إطاراً جمع بين مجموعة كبيرة من الزعامات الأرستقراطية العربية والزنجية. وقد شكّلت هذه الزعامات الزنجية المنفصلة كتلاً خاصة بها مثل الكتلة الديمقراطية في كوركول، وكانت لها علاقات وطيدة مع الكتلة الشعبية في السنغال الخاضعة لزعامة سنغور. وقد نشطت هذه الكتلة في الأوساط الزنجية في الجنوب الموريتاني متخذة من شعار مناهضة احتكار العرب للمؤسسات والوظائف العامة برنامجاً سياسياً لها، كما انفصلت من الحزب التقدمي الموريتاني مجموعات زنجية أخرى، منها على سبيل المثال «اتحاد متحدري النهر» و«الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا».

ومنذ أن أحيلت مهام الإدارة الاستعمارية على المختار ولد داده، بعد تعيينه رئيساً لمجلس الحكومة في ظل صدور الأمر القانوني في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٧، فإن المختار ولد داده لم ينشغل بشيء انشغاله بتحقيق الوحدة السياسية والعمل على قهر العوامل الاجتماعية والجيوبوليتيكية لإيجاد الكيان الموريتاني المستقل، في وقت تنازعت البلاد فيه اتجاهات متناقضة. ففي أقصى اليمين كان حزب النهضة الوطنية امتداداً للقوى القومية الثورية في الوطن العربي. وفي أقصى اليسار كانت الأحزاب الزنجية السالفة الذكر، وفي الوسط كان يقف المختار ولد داده وحزبه (حزب التقدم الموريتاني). وهكذا طالبت الأحزاب العروبية بتأكيد الهوية العربية للبلاد والتي تتطلب القطيعة الكاملة مع فرنسا حتى ولو كلف ذلك الأمر التقاءً كاملاً مع وجهة النظر المغربية. أما الأحزاب الزنجية، مثل تكتل كوركول والحزب الوطني الموريتاني، فقد تراوحت مطالبها

بين التعامل مع واقع التعددية القومية والدعوة إلى تقسيم موريتانيا، أو الانضمام إلى اتحادية مالي التي دعيت إليها كل من موريتانيا ومالي والسنغال.

وقد سعى المختار إلى التأكيد على دور الإسلام كلحمة تجمع مختلف فصائل الشعب الموريتاني، وكان في معظم خطبه يستدعي تاريخ التعايش والأخوة التي وفر الإسلام الظروف الملائمة لها في موريتانيا عبر القرون. كما سعى، بشكل محموم، لاستقطاب مختلف الأحزاب داخل حزب واحد قوي، داعياً الجميع في أولى سنوات الاستقلال التام (١٩٦١) إلى الاشتراك من دون تحفظ أو شروط، في المهام الكبرى لبناء الوطن الواحد. واستطاع باستخدام مختلف الأساليب استقطاب الأحزاب الأربعة الأساسية (التجمع، والنهضة، والاشتراكي، والوطني).

وقد التأمت هذه الأحزاب في «طاولة مستديرة» ليتم تعيين المختار ولد داده مرشحاً للوحدة الوطنية خلال الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الاستقلال. وبعد نجاحه في تلك الانتخابات أعلن تأسيس حزب الشعب الموريتاني، الحزب الوحيد الذي أنيطت به مهمة «خلق موريتانيا جديدة».

ومع أن ولد داده اختار الإبقاء على النظام التربوي الموروث عن الاستعمار، فإن حزب الشعب ما لبث أن قرر في مؤتمره في ١٩٦٥/٦/٣٠ تدريس اللغة العربية بموازاة اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية والثانوية. وعلى الرغم من المعارضة الواضحة للإطارات الزنجية والمظاهرات التي قام بها التلاميذ الزنوج، فإن ازدواجية التعليم أصبحت، منذ ذلك الحين، مظهراً من مظاهر سياسة الحزب الهادفة إلى تحقيق التوازن بين التعريب الكامل الذي ينادي به المتعربون، والنظرة الفرانكوفونية التي ينطلق منها الزنوج. وعلى خطٍ موازٍ عمل النظام السياسي على التخفيف من غضب الزنوج من خلال إعطائهم مناصب مهمة في الدولة ووزارات سيادية، وكان انضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية سنة ١٩٧٣ دعماً حقيقياً لوضعية اللغة العربية من خلال الجهود التي بذلتها الجامعة العربية ودول عربية عديدة لتوفير الدعم اللوجستي من تمويلات وأساتذة للتعليم العربي.

وقد استطاع ولد داده، من خلال التركيز في خطابه على دور «حلقة الوصل» الذي يرى أن على موريتانيا أن تلعبه كجسر للاتصال بين أفريقيا والوطن العربي، أن يخلق دوراً متميزاً لموريتانيا في ظل المطالب المغربية

وطموحات الكونفدراليات الأفريقية والطروحات الفرنسية، في الوقت الذي كان يصارع فيه لإرضاء مختلف أطراف اللعبة السياسية الداخلية.

ويجيء دور نظام الحكم العسكري (١٩٧٨-١٩٩١)، وفيه عبرت أزمة الهوية عن نفسها، حيث تبنى العسكريون سياسة التعريب. وقد عبر التلاميذ الزنوج عن رفضهم لهذا التوجه في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، من خلال بيانات تعلن رفضها «للنظام العربي البربري البدائي الذي يمثله العسكريون»، فيما عبرت بيانات أخرى صدرت في سنة ١٩٧٩ عن استنكارها «لحكم البلاد من طرف سياسة شوفينية وقبلية، وأن الزنجي لا يزال مواطناً من الدرجة الثانية». وفي محاولة لاحتواء هذه النقمة الزنجية تم إنشاء «معهد اللغات الوطنية» في عام ١٩٨٠، وهو يهدف إلى تطوير اللغات الأفريقية المحلية وكتابتها لإدخالها في التعليم.

وكانت فترة العسكريين مضطربة، حيث تولى الحكم ثلاثة رؤساء في أقل من ثلاث سنوات، ولم يستقر الوضع إلا في عهد الرئيس محمد خونا ولد هيدالة الذي تمت إطاحته هو الآخر بعد أربع سنوات من الحكم، بانقلاب أبيض قاده زميله الرئيس الحالي معاوية ولد سيد أحمد الطايع، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. وقد أصدر العسكريون في عهد ولد هيدالة قراراً يقضي بإلغاء الرق في البلاد، في محاولة للتقرب من المجموعات الزنجية، وفي الوقت نفسه سعى ولد هيدالة إلى التقرب من القوى الإسلامية عندما بدأ مشروعاً لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الجنائي، كما أصدر قانوناً للإصلاح العقاري في سنة ١٩٨٣ يقضي على الملكية العقارية التقليدية للأراضي الزراعية لمصلحة الدولة. وعلى الرغم من أن البعض اعتبر أن الهدف من القرار كان الحد من ملكية الزنوج لبعض الأراضي الزراعية على النهر، الا أنه من الغريب أن يكون القرار قد أصدر في فترة تحالف الرئيس هيدالة مع المجموعة الزنجية، وأثناء تقلد العقيد الزنجي يال عبد الله وزارة الداخلية، وهي الوزارة المعنية بتطبيق القرار. وهو شخصياً مَنْ أصدر التعميمات المتضمنة للإجراءات المنفذة لهذا القرار، في حين تم كل ذلك في فترة جفاء شديد مع التيارات القومية العربية، حتى إنه أعلن بعد أشهر عديدة اكتشاف محاولة انقلابية اتُّهم فيها البعثيون، وتم اعتقال العشرات من الضباط البعثيين وأعداد كبيرة من المدنيين، كما اتُّهم الناصريون، في ربيع ١٩٨٤، بإثارة الشغب، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا إثر ذلك.

وعلى الرغم من أن العسكريين أوقفوا العمل بدستور ١٩٦١، فإن القوانين الدستورية الستة التي أقروها كانت جميعها مؤقتة، وتتعلق في مجملها بتنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد أكدت جميعها على الانتماء العربي والأفريقي للدولة، وأكدت جميعها الالتزام بمبادىء منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وأن الإسلام هو دين الدولة والشعب، ولكنها جميعاً لم تتناول موضوع الهوية الثقافية، ولا سيما اللغة.

وتميز الرئيس ولد الطايع بتوجهاته العروبية الأكثر وضوحاً من سابقيه، إذ إنه لأول مرة في تاريخ موريتانيا يتم إلزام جميع المسؤولين بالتخلي عن استخدام اللغة الفرنسية، وإلزامهم استخدام اللغة العربية في خطبهم الرسمية، كما صدر في عهده مرسوم يقضي بتعريب المصطلحات الإدارية المستخدمة في الإدارة المحلية. وقد تدعم هذا التوجه بتوقيع موريتانيا اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش سنة ١٩٨٩. وعلى الرغم من هذه التوجهات أعلن في تموز/يوليو ١٩٨٨، عن محاولة انقلابية قادها ضباط بعثيون أسفرت عن تسريح عدد كبير منهم من الجيش، كما أحبطت محاولة أخرى قادها القوميون الزنوج المنتمون إلى حركة «فلام»، أي حركة تحرير الزنوج في موريتانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. وهذه المحاولة الأخيرة كانت أهدافها تتجاوز الانقلاب العسكري الصرف للوصول إلى السلطة إلى تغيير شامل لجوهر الدولة، وذلك بتصفية القيادات العربية جسدياً، وفصل موريتانيا كلياً عن محيطها العربي، وبناء دولة زنجية خالصة على أنقاضها تسمى دولة «والو والو»، وتحويل عاصمة البلاد من نواكشوط إلى الجنوب. وبفشل هذا الانقلاب تمت محاكمة المشاركين فيه، حيث أعدم ثلاثة منهم وحكم على الباقين بمدد سجن متفاوتة.

ولا شك في أن هذا الانقلاب الدموي الذي خطط له الزنوج شكل أبرز المظاهر الحادة لمشكلة الهوية في موريتانيا. ولعل هذه التطورات المتلاحقة هي التي دفعت بالرئيس ولد الطايع إلى التعجيل ببرنامجه القاضي بإعادة الديمقراطية الى البلاد.

وتعالج الدراسة المرحلة الثالثة التي تبدأ في العام ١٩٩١ (وتطلق عليها وصف «التحول الديمقراطي»)، حين أعلن الرئيس ولد الطايع انطلاق مرحلة التحول إلى الديمقراطية تعبيراً عن انسداد الأفق، وخشية أن تتحول المطالبة بالديمقراطية في الداخل إلى وضع مشابه لما حدث في الدول الأفريقية. وقد

ساهم في التعجيل بهذا التحول النتائج المترتبة على الأزمة مع السنغال، والضغط الغربي على النظام الموريتاني بسبب موقفه الموالي للعراق في حرب الخليج وتوجهاته العروبية.

واستطاع ولد الطايع، بمشروعه الديمقراطي، تطويق الكثير من الأزمات التي كانت تحيط به، وتم تنظيم أول انتخابات تعددية في الوطن العربي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وفاز فيها الرئيس ولد الطايع على ثلاثة منافسين حينما حصل على ٦٢,٦٥ بالمئة من الأصوات المعبر عنها. وتم استكمال هذا المسار الديمقراطي بانتخابات تشريعية في آذار/مارس ١٩٩٢، وانتخابات بلدية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في جو من التعددية السياسية ضم سبعة عشر حزباً، كما أطلقت حرية الصحافة، فظهرت عشرات المطبوعات المرخصة.

وتعتبر الدراسة أن أهم مشكلة مرتبطة بالهوية صاحبت هذا التحول كانت التطورات المرتبطة بقضية حقوق الإنسان في موريتانيا، حيث أثار الزنوج الموريتانيون، على مستويات عدة، قضايا قتل وتعذيب قالوا إنها مورست على المئات من الضباط والجنود الزنوج، خصوصاً من قبيلة الهالبولار، بعد فشل الانقلاب الذي خططوا له في العام ١٩٨٧. ومما زاد من حدة الموضوع أن عدة دول غربية تبنته، حيث اعتبر تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الكونغرس الأمريكي «أن نظام ولد الطايع قام خلال سنة ١٩٩١ باعتقال وتعذيب وقتل مجموعات كبيرة تقدر بـ ٣٠٠٠ شخص من الزنوج من قبيلة معينة». وقد خصص التقرير للموضوع مساحة كبيرة شملت ستة فصول وديباجة، وطالبت الولايات المتحدة بفتح ملفات حقوق الإنسان في موريتانيا من هذه الزاوية، وبمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، واعتبرت ذلك شرطاً لإقامة علاقات طبيعية مع موريتانيا، بل إن الإدارة الأمريكية أصدرت قراراً يحرم موريتانيا من الاستفادة من امتيازات نظام الأفضلية الأمريكي لتسهيل إدخال منتجات موريتانيا إلى الأسواق الأمريكية في سنة ١٩٩٣.

أما فرنسا، الحليف الغربي التقليدي لموريتانيا، فقد شن مسؤولوها ووسائل إعلامها حملة قوية ضد نظام ولد الطايع الذي وصفته علناً بـ «العنصري» وبـ «الكولونيل البعثي»، كما ساهمت منظمات حقوق الإنسان الأوروبية في الحملة ضد النظام الموريتاني، حيث اتهمته منظمة «لنعمل معاً من أجل حقوق الإنسان» (Agir ensemble)، بقتل أكثر من ٥٠٠ عسكري أسود بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩١، مما أثار حفيظة الموريتانيين العرب والنظام على

حد سواء. وردوا بحملة مضادة شملت رسالة إلى المنظمة وقع عليها نحو ألف من الكوادر الموريتانيين وبينهم مئة من الزنوج السود. وقد أبرزت هذه الرسالة التي أرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد المغاربي ومنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، نقاط «الانحياز وتشويه الحقائق ونقص الشمولية»، وعرض الموقعون استعدادهم للتعاون مع المنظمة الفرنسية على إعادة تقويم الأوضاع من أجل الوصول إلى الحقيقة. والواقع أن انعكاسات هذه القضية، بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة مع السنغال وما نتج منهما من توظيف خطير للبعد العرقي في المجال السياسي، قد شكلت معالم الوعي السياسي المعاصر في موريتانيا لارتباطها بالكيان والهوية وتعلقها بالوحدة والمصير. وقد استطاع ولد الطايع أن يوظف هذا الوعي في كسب تأييد المجموعة العربية، وفي الحصول على دعم الحركات ذات التوجه العروبي، وهو ما انعكس بوضوح في نتائج الانتخابات الرئاسية.

وتعتبر مسألة الهوية أحد العناصر الرئيسية في برامج جميع الأحزاب السياسية، كما حظيت باهتمام خاص في دستور ١٩٩١ الذي حظي في الاستفتاء عليه بما يشبه الإجماع. فالدستور الموريتاني يظهر في ديباجته الهوية الإسلامية للدولة معتبراً الدين الإسلامي المصدر الوحيد للتشريع. وتحدد الديباجة هوية الشعب الموريتاني بأنه «شعب مسلم عربي أفريقي»، كما أكد الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، واعتمد اللغات المحلية البولارية والسوننكية والوولفية لأول مرة في تاريخ الدساتير الموريتانية لغات وطنية، فيما لم يرد ذكر للغة الفرنسية التي كانت الدساتير السابقة تعتبرها لغة رسمية.

وأكد الدستور أن القانون يعاقب كل دعاية إقليمية ذات طابع عرقي أو عنصري، كما نص على أن تكون الأحزاب وممارسة نشاطها بحرية شرط «احترام المبادىء الديمقراطية وأن لا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الأمة والجمهورية».

كما أن المنظم القانوني لم يعد يغفل مسألة الهوية، إذ يهيب في المادة الرابعة من القانون المنظم للأحزاب بكل التنظيمات السياسية «أن تمتنع عن كل دعاية تستهدف المساس بالحوزة الإقليمية للبلاد أو بوحدة الأمة». ومن حيث

الأساس تحظر المادة السادسة على أي حزب أو تنظيم سياسي أن: «يتكون على أساس عنصري أو عرقي أو جهوي أو قبلي أو جنسي أو طائفي».

وتنتقل الدراسة في المبحث الثالث إلى معالجة أزمة الهوية في الخطاب الفكري للتيارات السياسية، فتتناول التيارات التالية:

أولاً، التيار القومي الذي يتمحور برنامجه السياسي بجناحيه الناصري والبعثي حول تأكيد عروبة موريتانيا، والدعوة الى التعريب، وترسيم اللغة العربية، والقضاء على التبعية الثقافية لفرنسا، ومقاومة الأشكال الجديدة للاستعمار، إضافة إلى الدعوة إلى التغيير الاجتماعي ومحاربة القبلية والجهوية ومظاهر التفاوت الاجتماعي.

ويحظى موضوع الهوية بمكانة مهمة في أدبيات حزب البعث وخطابه السياسي الذي يؤكد على «أن وجود قومية سائدة بلغتها وثقافتها على مختلف الآليات الأخرى معناه ضمان تطوير ثقافات هذه الأقليات، ولا يعتبر طامة كبرى ولا نزعة عنصرية، بل هو الواقع المعيش في كل دول العالم شرقاً وغرباً، وهو عامل إغناء». ومن هذا المنظور فإن تحقيق الوحدة الوطنية مرهون «بالتعامل مع هوية القطر بوضوح لا غبار عليه، وذلك بتسمية الأشياء بمسمياتها، ووضع حد للتجاوزات التي تراكمت عبر السنين. وعليه فلا بد من التعريب الكامل والفوري للتعليم الابتدائي، والتعريب التام والتدريجي لبقية المراحل التعليمية، ولا مكان للثنائية اللغوية بسبب التكلفة العالية، أما اللغات الأفريقية فيتعين كتابتها بالحروف العربية حتى تحتل المكانة التي تستحقها، وانطلاقاً من الحلول الأكثر إنصافاً التي تم التوصل إليها لحل المشكلة الثقافية للأقليات الأخرى كالأكراد في العراق».

ويرى أنصار التيار القومي في من يدافع عن اللغة الفرنسية عناصر ضالة وعملاء لجهاز الاستخبارات الفرنسي.

أما التيار الناصري، فيعتبر أن الوحدة الوطنية للبلاد أرضاً وشعباً لا مساومة عليها، مع ضمان المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين من دون تمييز، وضمان حق المجموعات العرقية في صيانة تراثها الثقافي الخاص الذي يعتبر جزءاً من مكونات الثقافة الوطنية، إضافة الى اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية الموحدة في البلاد باعتبارها لغة الشعب الموريتاني المسلم بأكمله، وليست للعرب الموريتانيين دون غيرهم، فضلاً عن احترام الهوية

العربية لموريتانيا، وما تقتضيه هذه الهوية من تطلعات قومية وحدوية تجاه محيطها العربي، باعتبار أن هذه التطلعات عامل قوة، بل ضمان استمرار وجود بالنسبة الى موريتانيا في عصر التكتلات، ولا تشكل بحال من الأحوال انتقاصاً من حقوق أي مكون من مكونات شعبها.

وأما التيار القومي الزنجي، الذي عبر عن نفسه مبكراً حينما تم الاعتراض، سنة ١٩٥٨، على الاسم الرسمي للجمهورية العربية الموريتانية طبقاً لرغبة الأغلبية العربية، فأصبح الاسم الرسمي نظراً لهذا الاعتراض: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما ظهرت مبكراً التنظيمات الزنجية المناهضة للهوية العربية لموريتانيا، وقد دعت إلى انضمامها إلى الاتحادات الأفريقية المقترحة آنذاك. ومن تلك التنظيمات «اتحاد متحدري ضفة النهر»، و«الكتلة الديمقراطية لكوركول»، و«الاتحاد الوطني الموريتاني». وعلى الرغم من خفوت صوت هذه التنظيمات في السنوات الأولى بعيد الاستقلال، فإن إقرار حزب الشعب الحاكم تعريباً جزئياً للتعليم الأساسي سنة ١٩٦٨، أدى إلى إثارة اضطرابات راح ضحيتها الكثير. وأصدرت تسع عشرة شخصية من مثقفي وكوادر الزنوج منشوراً سمي «منشور التسعة عشر»، ويتضمن دعوة لإعادة النظر في أسس التعايش بين المجموعتين البيضاء والسوداء، وكسر احتكار البيضان لجميع القطاعات الحيوية والمناصب الرفيعة. ويؤكد المنشور الالتزام بالمعارضة القوية لجعل اللغة العربية مادة إجبارية في التعليم، ورفضه الازدواجية العربية الفرنسية، فضلاً عن الشكوى من التمييز العنصري والظلم وعدم المساواة والتعسف الذي يمارسه النظام الحاكم. وكان رد الرئيس المختار ولد داده آنذاك منحصراً في محاولة احتواء العناصر الزنجية الغاضبة بتعيينها في مناصب عليا في جهاز الدولة إسكاتاً لأصواتها المعارضة، من دون البحث عن حل جذري للمشكل الثقافي.

وكان الظهور الأبرز بعد ذلك للاتجاه القومي الزنجي، وقد تم في نيسان/أبريل ١٩٨٦، عندما ظهرت عريضة الزنجي المضطهد التي كانت عبارة عن كتيب من ٣٧ صفحة يتضمن حصراً لما تم تحقيقه من مكاسب منذ سنة ١٩٦٦، لتصل إلى نتيجة مفادها أن السود لا يزالون يعانون من التهميش الكبير في الوظائف والمناصب العامة في الدولة، كما يتضمن تصريحاً واضحاً بـ «إعلان الحرب الأهلية والتحرر الوطني». وتتميز الوثيقة، التي كانت بمثابة إعلان ميلاد لجبهة تحرير الأفارقة السود في موريتانيا (المعروفة اختصاراً

بـ «فلام») بالتطرف والحدة في الطرح العنصري والمطالبة بإعلان حرب مفتوحة على العنصر العربي «الأجنبي والغريب الوافد على موريتانيا باسم الإسلام».

وقد كانت الخطوة الأخطر، بعد إعلان ميلاد الحركة، هي المحاولة الانقلابية التي أُعلن إفشالها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، وكانت تستهدف إقامة دولة زنجية على أنقاض الدولة الحالية، بعد موجة من التصفيات الجسدية لرموز السلطة من العرب، وقد أثبتت التحقيقات، عقب المحاولة الفاشلة، أن أكثر المشتركين في المحاولة كانوا من قبيلة التكارير.

وجاءت الأزمة مع السنغال في نيسان/أبريل ١٩٨٩، لتزيد من حدة الأزمة مع الزنوج بسبب الدور الذي عزي لـ «فلام» القيام به في تهييج الرأي العام السنغالي ضد الجالية الموريتانية في السنغال، وتغذية مشاعر الكراهية بين البيضان والزنوج.

ثم إن هناك حركة الحر، وهي ترتكز في خطابها إلى الضرب على الوتر العرقي لفئة الأحرار الجدد أو «العبيد السابقين» التي لا تختلف في شيء عن مكونات المجتمع الموريتاني الأخرى سوى في أنه سبق عليها الاسترقاق تاريخياً، وما زالت تعاني من آثاره النفسية والاجتماعية. وقد تأسست هذه الحركة «منظمة تحرير وانعتاق الحراطين» يوم ٥ آذار/مارس ١٩٧٨، عبر وثيقة عرفت بميثاق «الحر» الذي يتكون من مقدمة وثلاث مواد.

وحسب المادة الثالثة من هذه الوثيقة، وتتعلق بالتوجهات السياسية، فإن «عمل الحر وطني وغير عنصري، ومضاد للتفرقة والتطرف، وبعبارة أخرى، فعمل الحر من أجل الوحدة الوطنية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، ولا يتهجم على الإنسان من أجل عرقه أو لونه أو أصله الاجتماعي أو السلالي».

ويلتقي أعضاء «الحر» في الدفاع عن حقوق الأرقاء السابقين، ولكنهم يختلفون في طرح القضية بحسب انتماءاتهم الأصلية التي تتراوح بين الحركة الوطنية الديمقراطية اليسارية التوجه، وحزب البعث القومي العربي. وهكذا يرى جناح منهم أن الحراطين هم زنوج عربوا، وبالتالي فهم قومية منفصلة عن العرب، فيما يرى آخرون أنهم فئة من فئات المجتمع العربي بلغتهم الحسانية العربية وانتمائهم الثقافي.

ثانياً، التيار الإسلامي، وهو يحرص على تأكيد أن الإسلام هو

الأساس الذي شيدت عليه الوحدة الوطنية، وأنه هو الذي استطاع أن يصوغ المجتمع صياغة جديدة تقوم على أسس واضحة للتفاضل، ومن أبرزها التقوى والعمل الصالح تجسيداً لقول النبي ﷺ «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»، الأمر الذي أدى إلى التأثير الفاعل في المؤسسات القبلية، فتبدلت العوائد والتقاليد العشائرية، وتقلصت ظاهرة الاعتزاز باللون والعرق واللغة، وتوطد الاتصال عن طريق المساكنة والتزاور، وشاع الزواج المختلط بين العرب والسود، وتعمقت الصلات، وزادت الثقة بين المجموعات البيضاء والسوداء، وعاشت في تفاعل ثر قبل مجيء الاستعمار وجهوده التفريقية.

وتتهم الحركة فرنسا بأنها المسؤولة عن زرع القنبلة العرقية لتستطيع تفجيرها في الوقت الذي تشعر فيه بأي تهديد لمصالحها في البلد، وتعتبر الوحدة الوطنية ضحية تآمر رهيب خططت له الدوائر الصليبية والصهيونية.

وتعتبر الحركة الإسلامية أن الإسلام وحده هو القادر على تقديم معالم حل المشكلة العرقية وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية.

وتلقي الحركة باللائمة، في الهزات التي تعرضت لها الوحدة الوطنية، على الدعوات القومية المتطرفة، عربية أكانت أم زنجية، والتي هي في رأيها دعوات مدمرة وخارجة على أخلاقيات شعبنا المسلم الذي لا يعرف وحدة إلا في إطار الإسلام ولا اطمئناناً إلا إليه.

وتتصور الحركة الإسلامية في موريتانيا (حاسم) أن الوحدة الوطنية يجب أن تظل مصانة بمظهريها: وحدة الشعب ووحدة الأرض والكيان، ولا يجوز بحال من الأحوال التفريط في شيء من ذلك ولا التعامل مع من يريد التلاعب به.

ثالثاً، التيار الشيوعي، ممثلاً في الحركة الوطنية الديمقراطية (MND)، ويرى أنه ذو طرح معتدل في مسألة الهوية، فهو ينتقد عنصرية الأفارقة الزنوج وتطرف القوميين العرب في ما يقدمونه من أفكار، لكنه يحمّل الأفارقة الزنوج مسؤولية التحريض على أحداث سنة ١٩٦٦ وما تلاها، ويوجه النقد إلى «فلام» التي لم تستطع أن تحدد ما إذا كانت تفضل تبني مواقف الأقليات المضطهدة أم اللجوء إلى المغالاة باسم الأكثرية السوداء. ومن جهتها فإن الشوفينية العربية هي الأخرى لم تطرح المشكلة طرحاً سليماً حينما طالبت

بالتعريب الفوري للتعليم سنة ١٩٦٠ من دون مراعاة لمصالح الأفارقة الزنوج الثقافية، ولا تفتأ تردد شعارات مشحونة بطروحات عنصرية.

كما تنتقد الحركة، بصورة أشد، السياسات الرسمية المتبناة منذ الاستقلال باسم الوحدة الوطنية التي «تمنع بموجبها الحديث عن القوميات المكونة لهذا الشعب والمشاكل المتعلقة بتعايشه»، وسياسة النعامة هذه هي التي أفسحت المجال أمام التدابير السيئة، فالمتسترون بلامبالاة الدولة يجذبون كل المصالح نحوهم، بينما يتراجع الآخرون إلى التطرف.

ولكن تحليل الحركة ينتهي إلى نتيجة مؤداها أن الشوفينية قد تفوّت في هذه اللعبة بحكم وزن الأكثرية، مما جعل خطر التهميش والاحتواء يبدو أكثر بروزاً بالنسبة الى الأفارقة الزنوج.

وقد ظهر تعاطف الحركة مع الزنوج أيضاً حينما أصدرت بياناً شديد التعاطف مع المعتقلين الزنوج بعد محاولة «فلام» تحت عنوان: "من جرائم الدكتاتورية العسكرية الشوفينية الفاشية"، ويتضمن قوائم بعشرات الزنوج الذين تقول الحركة إنهم اختفوا تحت التعذيب في سجون النظام الطايعي.

أما في ما يخص التعامل مع المسألة القومية التي هي «مشكلة حقيقية» حسب تعبير الحركة، فهو طرح هذه المشكلة طرحاً صحيحاً عادلاً يقوم على الأسس التالية:

ـ الاعتراف بوجود القوميات المختلفة ومطامحها الخاصة المشروعة.

ـ التأكيد على أن الحل الصحيح الدائم للمشكلة القومية لن يتم إلا في ظل نظام الاستقلال الوطني والديمقراطية السياسية والاجتماعية الذي تبشر به الحركة.

ـ وجوب أن تنطلق جهود الوحدة الوطنية من المطالبة بالتخلي عن سياسة الصمت الرسمية تجاه المسألة القومية، وفتح مناورة وطنية تجري ضمن الأشكال المناسبة والديمقراطية، وحرية الرأي للجميع، بما في ذلك التيارات القومية العربية والزنجية، شرط أن تندد بالعنف العنصري، وأن تناضل ضد التسميم العنصري، وكافة أشكال التمييز والجرائم الموجهة ضد إحدى قومياتنا.

وهكذا يتجلى أن الهوية السياسية الوطنية تعيش أزمة في فكر وطرح النخب السياسية والثقافية التي تشكل صفوة المجتمع.

١ ـ التطور التاريخي

وتنتقل الدراسة في **الفصل الثالث** إلى التفاعلات الموريتانية ـ العربية، وتبحثها أولاً من حيث تطورها التاريخي، عبر ثلاث مراحل متمايزة، كانت أولاها مرحلة عداء وتأزم في العلاقات الموريتانية ـ العربية، تلتها مرحلة تقارب وتفاهم، لتنتهي العلاقات إلى مرحلة التعاون والتضامن. في **الأولى** انبنى موقف الدول العربية من موريتانيا، في البداية، على أساس تأييد المطالب المغربية في الإقليم الموريتاني المستقل حديثاً، وقد اعتمد المغرب على هذا التأييد باعتباره سند الشرعية الدولية لمطالبه في موريتانيا. وقد أصدر المغرب كتاباً أبيض تضمن الحجج التاريخية والقانونية المغربية في الإقليم الموريتاني. وفي الوقت نفسه لجأ إلى سياسة استقطاب لمطالبه داخل النخب السياسية الموريتانية، فاهتم بكسب مؤيدين محليين لطروحاته، وقاوم عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة بشدة مستعيناً بالدعم العربي. وحينما فشل في مسعاه ذلك سعى بكل جهوده لرفض انضمامها الى الجامعة العربية، واستطاع كسب التأييد الكامل من الدول العربية لمطالبه في موريتانيا، باستثناء تونس التي ساندت استقلال موريتانيا وعضويتها في الأمم المتحدة، وتعرضت نتيجة ذلك لانتقادات واسعة على مستوى الوطن العربي الذي تشكلت سياسته تجاه موريتانيا من خلال النظرة المغربية المنفردة إلى هذه القضية، فيما كانت الدبلوماسية الموريتانية لا تزال في طور النشأة وقاصرة عن كسر الحصار المغربي.

وفي مرحلة **الانفراج** أبدت موريتانيا مواقف حازمة في تأييدها للقضايا العربية، متجاهلة المواقف العدائية التي اتخذتها الدول العربية تجاهها. فالحكومة الموريتانية رفضت قبل الاستقلال، ثم أبدت بعده تأييداً قوياً للثورة الجزائرية. وكان الموقف من القضية الفلسطينية اكثر صلابة، حيث انسحب الرئيس الموريتاني من اجتماع رؤساء دول الجماعة الفرنسية في باريس سنة ١٩٦٠، حينما علم بدعوة السفير الإسرائيلي في باريس لحضور الاجتماع، كما رفضت الحكومة الموريتانية مساعي إسرائيلية لاستثمار النحاس في موريتانيا وعروضاً إسرائيلية بنقل التجارب الإسرائيلية في مجال تعمير صحراء النقب إلى الصحراء الموريتانية. وقد حدث كل ذلك وموريتانيا لا تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي. أما بعد الاستقلال الكامل فقد تطورت السياسة الموريتانية تجاه القضية الفلسطينية، ولم تعد مقتصرة على مجرد الموقف

السلبي المتشدد تجاه إسرائيل، بل تجاوزت ذلك إلى ربط نظام الحكم في إسرائيل بأنظمة الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا ذاتها، ثم التحرك المكثف في أفريقيا ضد التغلغل الإسرائيلي في القارة.

أما على مستوى العلاقات الموريتانية الإقليمية، فقد جاء التقارب مع الوطن العربي في الجزء الأكبر منه عن طريق علاقات موريتانيا بكل من الجزائر وتونس. ونظراً للدعم الموريتاني للثورة الجزائرية قبل الاستقلال الجزائري، فقد كان من الطبيعي جداً أنه حينما استقلت الجزائر أخيراً أن تقوم علاقات تعاون وثيق بين البلدين. وهكذا تم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما بعد سنة واحدة من استقلال الجزائر. وقد ساهم النزاع المغربي ـ الجزائري في زيادة التقارب الموريتاني ـ الجزائري، وفتح الباب أمام موريتانيا نحو الدول العربية «التقدمية».

وكانت تونس البلد العربي الوحيد الذي شارك موريتانيا احتفالاتها بالاستقلال ودعم انضمامها للأمم المتحدة. وبالمقابل ساندت موريتانيا تونس في قضية بنزرت ضد فرنسا، مما أثار موجة من السخط والانتقادات ضد موريتانيا في مجلس الشيوخ الفرنسي الذي هدد بوقف المساعدات الفرنسية لموريتانيا الوليدة.

كما اعترفت موريتانيا عام ١٩٦٣ بالحكومة الثورية في اليمن، وهو ما عكس الاهتمام الموريتاني بالانفتاح على العرب.

وكان للتقارب بين المجموعات الأفريقية دوره في التقارب الموريتاني مع الوطن العربي، إذ شكل قيام منظمة الوحدة الأفريقية تخفيفاً لحدة الاستقطاب بين المجموعات الأفريقية الثورية والمعتدلة، كما أن الاجتماع السنوي لرؤساء القارة الأفريقية أتاح للرئيس الموريتاني فرصة للقاء مع القادة العرب الأفارقة بشكل دوري. وقد أدت هذه اللقاءات المتكررة بين الرئيس الموريتاني ولد داده والرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى تعزيز التقارب والتفاهم المشترك، كما تكررت اللقاءات الموريتانية-المصرية على مستوى الوزراء ورجال الاقتصاد، مما وضع اللبنات الأولى للتفاهم والتعاون المشترك.

وكان للموقف الطلائعي لموريتانيا ضمن القوى المناهضة للاستعمار بقوة وشجاعة دور مهم في تقريبها من القوى التقدمية في العالم العربي، خصوصاً مصر. كما كان للزيارة التي قام بها الرئيس الموريتاني للقاهرة سنة ١٩٦٧، وقد استغرقت سبعة أيام، دورها البارز في الاهتمام العربي بموريتانيا.

وتجيء بعد ذلك مرحلة **التعاون**، وقد شكلت حرب حزيران/يونيو

١٩٦٧، بداية انطلاق مرحلة جديدة في التفاعلات الموريتانية ـ العربية تتجاوز مستوى الانفراج إلى التعاون الوثيق. فقد أدى التعاطف الشديد الذي أبداه الشارع الموريتاني، من خلال المظاهرات والمسيرات والقرار الشجاع بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وافتتاح مكاتب لحركة فتح الفلسطينية في نواكشوط ودعم نضالها، أثره الواضح في زيادة التقارب العربي ـ الموريتاني.

٢ ـ الإطار التنظيمي

أ ـ التفاعل الجماعي في إطار جامعة الدول العربية: من المفارقات أن المغرب الذي كان يعترض على انضمام موريتانيا الى الجامعة العربية هو الذي تقدم بطلب ترشيح موريتانيا لعضوية جامعة الدول العربية أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بهدف تنسيق الجهود لمساندة مصر وسوريا في هذه الحرب. وقد أقر الطلب الموريتاني بصورة مبدئية، لكن الإقرار النهائي له تم أثناء انعقاد القمة العربية في الجزائر في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ لتصبح موريتانيا بذلك العضو التاسع عشر في الجامعة العربية.

أما في إطار اتحاد المغرب العربي، فكانت موريتانيا على صلة مبكرة بالتعاون المغاربي، حتى قبل انضمامها إلى الجامعة العربية، وما لبثت موريتانيا أن انضمت إلى معاهدة الإخاء والتعاون التي وقعتها كل من تونس والجزائر في العام ١٩٧٣، ولكن الشمل المغاربي ككل لم يلتئم إلا في سنة ١٩٨٩ حينما انعقد في حزيران/يونيو من السنة نفسها مؤتمر القمة لدول المغرب العربي الخمس، بعد التحاق كل من ليبيا والمغرب، ووقعت الدول الخمس في شباط/فبراير ١٩٨٩ في مراكش معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

ب ـ التفاعلات الثنائية: تصنّف الدراسة علاقات التعاون الثنائي بين الدول العربية وموريتانيا من حيث متانتها ومستوى التفاعل فيها في عدة مستويات:

ـ وجود لجان مشتركة للتعاون تنتظم في اجتماعاتها دورياً: إذ عادة ما تكون هناك مشاريع ومؤسسات مشتركة، مما يتطلب متابعتها ورعايتها. وترتبط موريتانيا بمثل هذا المستوى من التعاون مع كل من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا والعراق.

ـ ترتبط فيه موريتانيا مع بعض الدول العربية باتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة، فضلاً عن بروتوكولات وبرامج تنفيذية. ويتمثل هذا المستوى في: مصر وسوريا والأردن ودول الخليج، باستثناء البحرين وعمان.

ـ يكون التعاون فيه مقتصراً على مجرد وجود التمثيل الدبلوماسي، من دون وجود لجان مشتركة للتعاون واتفاقيات ثنائية، مثل العلاقة مع السودان.

ـ يمثله سائر الدول العربية التي لا يوجد لموريتانيا تعاون مباشر معها على أي من المستويات السالفة الذكر، وهذه الدول هي لبنان والبحرين والصومال وجيبوتي.

ويلاحظ أن التعاون الموريتاني ـ العربي يتركز، في جوانبه الاقتصادية والمالية، مع الدول العربية النفطية، ومع الدول العربية غير النفطية في جوانبه الأخرى الثقافية والفنية.

وبخصوص اتفاقيات التعاون الثنائي الموريتاني ـ العربي تأتي الدول المغاربية في المرتبة الأولى من حيث حجم هذه الاتفاقيات.

وفي تناول التفاعلات الموريتانية ـ الأفريقية في **الفصل الرابع**، تذهب الدراسة إلى أن النظرة الموريتانية الى أفريقيا تتأسس على مبدأين مهمين تحكمان علاقات موريتانيا الأفريقية وهما:

ـ الاعتزاز بالدور التاريخي الذي قام به الموريتانيون في نشر الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا جنوبي الصحراء.

ـ الميل إلى تمثيل دور همزة الوصل بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوبي الصحراء باعتبارها دوراً تاريخياً يقع على كاهل الموريتانيين.

وقد برز مستوى التداخل والارتباط في العلاقات الأفريقية لموريتانيا في مناسبتين مهمتين: **إحداهما** دعم الدبلوماسية الأفريقية لموريتانيا على الصعيد الدولي، **وثانيهما** الموقع الذي مثلته القضية الموريتانية بين المجموعات الأفريقية قبل ظهور منظمة الوحدة الأفريقية.

فقد دعمت الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة، وبفضل دبلوماسية هذه الدول لم يحصل المغرب الرافض لعضوية موريتانيا سوى على دعم ثلاث دول أفريقية من مجموع دول القارة السوداء.

وتتلخص السياسة الموريتانية في أفريقيا في ثلاثة مبادىء هي:

دعم الوحدة الأفريقية، والتأييد المطلق لكل حركات التحرر الأفريقية، ومناهضة الاستعمار والتمييز العنصري في القارة.

وفي الإطار التنظيمي، فإن موريتانيا، بالإضافة إلى عضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية، حرصت على القيام بدور نشط في المساهمة في مختلف التنظيمات والمجموعات الأفريقية المشتركة التي من أهمها المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل، ومنظمة استثمار نهر السنغال.

وتتميز كل هذه التنظيمات بأنها ذات طبيعة اقتصادية، لأن موريتانيا تنطلق من ضرورة ترك الجوانب السياسية في العلاقات الأفريقية للمنظمة القارية: «منظمة الوحدة الأفريقية».

وتتميز موريتانيا من سائر البلدان العربية بعضويتها في المؤسسات الأفريقية، فضلاً عن انتمائها الى المنظمات العربية، مما يؤكد دور موريتانيا الطبيعي كحلقة اتصال بين شمال القارة وجنوبها.

وعلى صعيد التفاعل الثنائي، فإن دول القارة في تفاعلها مع موريتانيا تنقسم إلى مجموعات أربع، تتمثل في المستويات التالية:

ـ لجان مشتركة للتعاون تجتمع بصورة دورية، وتأتي كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر والغابون وتوغو وبنين وبوركينافاسو ومالي والسنغال، ضمن هذه المجموعة.

ـ اتفاقيات تعاون في مجالات عدة، إضافة على التمثيل الدبلوماسي، لكن لا وجود فيها للجان مشتركة مثل: ساحل العاج.

ـ اتفاقيات من دون وجود تمثيل دبلوماسي، وهو الشكل الأوسع في العلاقات الثنائية الموريتانية على مستوى القارة.

ـ حالات لا يوجد فيها تعاون مباشر بين موريتانيا وبعض الدول الأفريقية على أي مستوى من المستويات السالفة الذكر، وتوجد معظم هذه الدول في شرق وجنوب القارة.

وفي الختام، حيث نتناول دور موريتانيا في العلاقات العربية ـ الأفريقية، يتّضح أن دور موريتانيا قبل انضمامها الى جامعة الدول العربية انحصر في

العلاقات العربية ـ الأفريقية وفي حشد الدعم الأفريقي للقضايا العربية، خصوصاً القضية العربية المركزية: القضية الفلسطينية، حيث كانت دورة منظمة الوحدة الأفريقية التي ترأستها موريتانيا بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، حاسمة في تغيير الموقف الأفريقي من قضية العرب الأولى والمركزية هذه وتعميق تفاعل الدول الأفريقية مع القضايا العربية. وقد تم ذلك في ظروف خاصة تميزت بوجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين إسرائيل و٣١ بلداً من أصل ٤١ دولة أفريقية عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية. وما إن انتهت فترة رئاسة موريتانيا لمنظمة الوحدة الأفريقية حتى كانت أفريقيا قد تهيأت لموقف أكثر ايجابية في تأييد الحق العربي.

وعندما اشترك الرئيس الموريتاني لأول مرة في مؤتمر القمة العربي في الجزائر عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والذي انضمت فيه موريتانيا رسمياً إلى الجامعة العربية، عرض موقف الدول الأفريقية من القضايا العربية وخلفيتها السياسية، واقترح على الدول العربية أن تتجاوب مع موقف الدول الأفريقية التي بادرت إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل بأن تقطع الدول العربية علاقاتها مع جنوب أفريقيا. كما اقترح إنشاء آلية اقتصادية للتنمية والتعاون، وطالب بتأسيس بنك عربي أفريقي للتنمية تموله الدول العربية الغنية، واقترح أيضاً إقامة علاقات دبلوماسية مع كل الدول الأفريقية. وقد وافق القادة العرب على كل هذه الاقتراحات، مما كان له الأثر الكبير في تعميق العلاقات العربية ـ الأفريقية.

وقد استطاعت موريتانيا، بعد جهود دبلوماسية حثيثة ذكية، أن تلغي أي تأثير لنزاعها الحدودي مع السنغال في علاقاتها مع الدول الأفريقية، أو في العلاقات العربية ـ الأفريقية عموماً، كما عملت على تطويق الأزمة بسرعة حتى لا تستغلها أطراف خارجية لها مصلحة في تدهور العلاقات العربية ـ الأفريقية، مثل إسرائيل التي تحدث الكثيرون عن ضلوعها في الأزمة بين موريتانيا والسنغال.

وفي ختام هذا الملخص، نشير إلى أهم التوصيات المستقبلية التي خلصت إليها الدراسة:

١ ـ تفعيل دور موريتانيا الحضاري والتاريخي كجسر اتصال في العلاقات العربية ـ الأفريقية، وبلورة أسس وآليات جديدة لذلك الدور.

٢ ـ عدم الخلط بين أهمية حسم الخيار الحضاري وتأكيد الهوية السياسية للدولة الموريتانية، ومنح الحقوق الثقافية للأقليات الإثنية المطالبة بها. فلكل سياقه الخاص.

٣ ـ يقع على عاتق النخبة الموريتانية البحث عن صياغة مشروع وطني حضاري ينطلق من الثوابت والقيم الوطنية، ويراعي متطلبات التقدم والتنمية، ويسعى للقضاء على الفوارق الثقافية والاجتماعية، ويضع في الحسبان المتغيرات الإقليمية والدولية لتلتف حوله مختلف القوى الوطنية.

٤ ـ إعادة صياغة السياسة الخارجية للبلد مراعاة للمتغيرات الدولية، وتحقيقاً للمصالح الوطنية، مع إعادة النظر في الانتماء إلى العديد من المنظمات الدولية ومدى الفائدة المرجوة من الانضمام إليها.

٥ ـ تطوير الأدوات الدبلوماسية، واستحداث أدوات دبلوماسية جديدة، كالدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية القمة.

٦ ـ توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والأفريقية التي لا توجد معها علاقات مباشرة في الوقت الراهن.

المراجع

١ ـــ العربية

كتب

آرنو، جان كلود. **المؤسسات السياسية الموريتانية. ترجمة عبد القادر الميلادي. نواكشوط: مطبوعات المدرسة الوطنية للإدارة، ١٩٨٢.**

إبراهيم، سعد الدين. **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي. ط ٢. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤.**

إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق. **أضواء على الطرق الصوفية في القارة الأفريقية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.**

ـــــ. المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٩)

ابن بطوطة، شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. تهذيب وضبط أحمد العوامري ومحمد جاد المولى. القاهرة: وزارة المعارف العمومية، ١٩٦٤.**

أحمد، أحمد يوسف ومحمد زبارة. **مقدمة في العلاقات الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.**

أحمد، فاروق يوسف. **السلام وأزمة الهوية في مصر. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٢. (سلسلة دراسات في علم الاجتماع السياسي؛ ١١)**

ـــــ. مصر والعالم العربي. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩. (سلسلة دراسات علم الاجتماع)

أحمد، نازلي معوض. **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦ . (سلسلة الثقافة القومية؛ ٦)**

أسبر، أمين. **أفريقيا والعرب. بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٠.**

بحري، يونس. **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها. بيروت: دار الحياة، ١٩٦١.**

بدوي، محمد طه. **النظرية العامة للعلاقات الدولية. الإسكندرية : جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ١٩٧١.**

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. ط ٤ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.**

البرنامج السياسي للناصريين. نواكشوط: [د.ن. ، د.ت.].

بطرس ـ غالي، بطرس. **منظمة الوحدة الأفريقية.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤ .

ـــــ. ومحمود خيري عيسى. **المدخل إلى علم السياسة.** ط ٥. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦ .

بغدادي، عبد السلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ . (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣)**

بكتاش، صالح. **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الشعبي. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢.**

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. **المُغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك. تحقيق وترجمة م. رسلان. الجزائر: [د. ن.]، ١٨٥٧.**

بن حامد، المختار. **حياة موريتانيا. بيروت: دار الغرب الإسلامي؛ الرباط: معهد الدراسات الأفريقية، ١٩٩٣.**

ج٣: **الجغرافيا.**

بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.**

البيطار، نديم. **حدود الهوية القومية: نقد عام. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.**

تونس، السفارة الموريتانية. **أضواء على موريتانيا**. تونس: [السفارة، د. ت.].

الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.**

جامعة الدول العربية. **الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

ـــــ. الأمانة العامة. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠**. القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠.

حتي، يوسف ناصيف. **النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.**

حجي، محمد. **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين. الرباط: مطبعة فضالة، ١٩٧٧. ٢ ج.**

الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي (نواكشوط). **البرنامج السياسي. نواكشوط: مطبعة النصر، ١٩٩١.**

حزب الشعب الموريتاني. **محضر المؤتمر العادي الثالث المنعقد بنواكشوط في يناير ١٩٦٨. نواكشوط: المقر الدائم للحزب،** [د. ت.].

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. [القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧].

ـــــ. ـــــ. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١.

الخولي، لطفي. **عرب؟ نعم، وشرق أوسطيون أيضاً. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤.**

ديورانت، ويل. **قصة الفلسفة. ترجمة فتح الله محمد. بيروت: مؤسسة دار المعرفة، ١٩٦٦.**

رأفت، إجلال محمود. **النزاع السنغالي الموريتاني: دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٢٨)**

ربيع، حامد. **نظرية التحليل السياسي، محاضرات ألقيت على طلبة كلية**

الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عامي ١٩٧٠-١٩٧١. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، [د. ت.].

زغلول، أنور وشوقي الكيال. **موريتانيا عربية. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠.**

الزهيري، قاسم. **مذكرات دبلوماسي مغربي عن العلاقات المغربية الموريتانية. الرباط: الهلال العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٠.**

سعودي، هالة أبو بكر. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣. تقديم أحمد يوسف أحمد. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤)**

السيد سعيد، محمد. **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٧)**

الشامي، علي. **الصحراء الغربية: عقد التجزئة في المغرب العربي. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.**

شايغان، داريوش، **أوهام الهوية. لندن: دار الساقي، ١٩٩١.**

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديداً وتخطيطاً وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك. القاهرة: مكتبة الخانجي؛ نواكشوط: مكتبة المنير، ١٩٨٩.**

شهاب، مفيد محمود. **جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.**

طرخان، إبراهيم علي. **دولة مالي الإسلامية: دراسات في التاريخ القومي الأفريقي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.**

العلوي، عبد الله بن الحاج إبراهيم. **طرد الضوال . نواكشوط: [د. ن.]، ١٩٨٨.**

عيسى، محمود خيري (محرر). **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.**

فرح، الياس. **في الثقافة والحضارة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.**

فرويد، سيغموند. **الموجز في التحليل النفسي، المؤلفات الأساسية في التحليل النفسي. ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القماش؛ إشراف مصطفى زيور. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢.**

كتاب الوحدة السياسية داخل حزب الشعب. نواكشوط: مطبوعات وزارة الإعلام، ١٩٧٥.

الكيالي، عبد الوهاب [وآخرون]. **الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١-١٩٩٤. ٧ ج.**

لالاند، أندري. **العقل والمعيارية.** تقديم وتعريب عادل العوا. القاهرة: مطبعة الشركة العربية، ١٩٦٦.

لبيب، سلوى محمد. **المغرب العربي ودول الجوار الأفريقي. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩. (سلسلة الدراسات الخاصة)**

محمد، محمد إسماعيل وعبد الخالق عامر. **قضية موريتانيا. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٠.**

محمود، حسن أحمد. **قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى. القاهرة: دار الفكر العربي، [د. ت.].**

محمود، عبد الرحمن. **دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية. عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٦.**

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ١٩٩٣. القاهرة: المركز، ١٩٩٤.**

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤. القاهرة: المركز، ١٩٩٥.**

مسعد، نيفين عبد المنعم. **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.**

المشاط، عبد المنعم. **التربية والسياسة. القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.**

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٥ جديدة ومطورة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

المغرب، **وزارة الخارجية. الكتاب الأبيض عن موريتانيا. الرباط: [د. ن]، ١٩٦٠.**

مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.**

مقلد، محمد يوسف. **شعراء موريتانيا القدماء المحدثون. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٠.**

ـــــ. **موريتانيا الحديثة، غابرها وحاضرها أو العرب البيض في أفريقيا السوداء، تاريخهم، أصلهم، عروبتهم، أحوالهم. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٠.**

منصور، فوزي. **خروج العرب من التاريخ. ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد. القاهرة: مكتب مدبولي، ١٩٩٣.**

المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٧.**

ـــــ. **مناهج البحث في العلوم السياسية. الكويت: وكالة المطبوعات، [د. ت.]**

موريتانيا، المعهد التربوي الوطني. **أضواء على التعليم في موريتانيا. نواكشوط: [د. ن.]، ١٩٧٨.**

ـــــ. وزارة التخطيط، المكتب الوطني للإحصاء. **النتائج الأولية لإحصاء السكان والمساكن ١٩٨٨. نواكشوط: [المكتب]، ١٩٩٠.**

ـــــ. وزارة التعليم العالي والفني وتكوين الإطارات. **نظام التعليم في موريتانيا. نواكشوط: [د. ن.]، ١٩٧٣.**

ـــــ. وزارة الشؤون الخارجية. **الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية. باريس: [د. ن.]، ١٩٦٠.**

النحوي، خليل. **أفريقيا المسلمة وأزمة الهوية. بيروت: دار الغرب الإسلامي،**

.١٩٩٣

ـــــ. **بلاد شنقيط، المنارة. . . والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر). تونس: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٨.**

هلال، علي الدين. **محاضرات في التنمية السياسية. القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٥.**

ولد خباز، محمد. **الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية في موريتانيا، نواكشوط: جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٩٠.**

ولد السعد، محمد المختار. **حرب شرببه، أو أزمة القرن ١٧ في الجنوب العربي الموريتاني. نواكشوط: المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ١٩٩٣.**

وهبة، مراد. **المعجم الفلسفي. ط ٣ مزيدة ومنقحة. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.**

ياقوت، سركيس. **أسس المادية الدياليكتيكية والمادية التاريخية. ترجمة محمد الجندي. موسكو: دار التقدم، [د. ت.].**

دوريات

إبراهيم، عمر. «مفهوم الأمة بين لغة وأخرى.» ترجمة أدونيس العكره. **الفكر العربي المعاصر: العدد ١٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.**

أخبار الأسبوع (نواكشوط): ١٥/١/١٩٩٥.

الأهــرام: ٥/٢/١٩٦١؛ ٢٧/٣/١٩٦٦؛ ١٢/٩/١٩٦٦؛ ٢٨/٣/١٩٦٧؛ ٣/٤/١٩٦٧؛ ٥/٤/١٩٦٧؛ ٧/٤/١٩٦٧؛ ١٨/٣/١٩٧٣؛ ١٤/١٠/١٩٧٣؛ ١٥/١١/١٩٧٣؛ ١٦/١١/١٩٧٣؛ ١٧/١١/١٩٧٣؛ ٢٧/١١/١٩٧٣، و٩/٢/١٩٧٤.

إيزستار، س. ت. «الهوية الأمريكية.» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (اليونيسكو): العدد ١٣٤، ١٩٨٤.

البشرى (نواكشوط): ١٧-٢٧/٤/١٩٩٣.

البيان (نواكشوط): ٢٠/ ١/ ١٩٩٢، و١٩ـ٢٥/ ٤/ ١٩٩٣.

البيطار، نديم. «مفهوم الهوية القومية والمستقبل العربي.» **الباحث: السنة ٣، العدد ١ (١٣)، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.**

تصريح وزير خارجية موريتانيا، محمد سالم ولد الأكحل. **الأهرام: ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤.**

الحياة (لندن): ٢١/ ٥/ ١٩٩٣؛ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٤، و٢٠/ ٢/ ١٩٩٥.

الخولي، لطفي. «انكسار المشروع الصهيوني والمشروع القومي العربي.» **الحياة** (لندن): ٢١/ ١٠/ ١٩٩٣.

الزمان (نواكشوط): ٥/ ٤/ ١٩٩٣.

السياسة الدولية: العدد ٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠.

سيد أحمد، عثمان. «الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية.» **دراسات أفريقية** (الخرطوم): العدد ١، نيسان/ أبريل ١٩٨٥.

الشرق الأوسط: ١٥/ ٥/ ١٩٨٩.

الشعب (نواكشوط): ١٨/ ٣/ ١٩٨١؛ ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٢؛ ٢٨/ ١١/ ١٩٩٢؛ ١٨/ ٧/ ١٩٧٥، و٥/ ٦/ ١٩٨٩.

شكري، عز الدين. «المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة والتجزئة السياسية.» **السياسة الدولية: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.**

صابر، محي الدين. «خطاب افتتاح الحملة الدولية لإنقاذ المدن التاريخية في موريتانيا» **الشعب (نواكشوط): ١٨/ ٢/ ١٩٨١.**

صفدي، مطاع. «ميتافيزيا الشبه والهوية.» **الفكر العربي المعاصر: العدد ١٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.**

العالم، محمود أمين. «حول مفهوم الهوية.» **العربي (الكويت): السنة ٣٨، العدد ٤٣٧، نيسان/ أبريل ١٩٩٥.**

فال، دودو. «المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا واقع ملموس.» **صوت الجمارك** (ودادية الجمارك الموريتانية، نواكشوط): العدد ١٩، ١٩٩٠.

عبد الفتاح، نبيل. «العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل.» **السياسة الدولية: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير**

١٩٩٣.

عبد الفضيل، محمود. «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية.» **المستقبل العربي: السنة ١٧، العدد ١٩٢، شباط/ فبراير ١٩٩٥.**

العلم (المغرب): ١٩٥٦.

عليوة، السيد. «حكومات الغد.» **الأهرام: ٢٧/ ٤/ ١٩٩٥.**

العيوطي، ياسين. «أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي.» **السياسة الدولية: السنة ٨، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٧٢.**

الغبرا، شفيق. «الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم.» **مجلة العلوم الاجتماعية:** السنة ١٦، العدد ٣، خريف ١٩٨٨.

قباني، نزار. «متى يعلنون وفاة العرب؟.» **الحياة (لندن): ٢٠/ ١١/ ١٩٩٥.**

القلم (نواكشوط): ١٠/ ٥/ ١٩٩٤.

الكنز، علي. «الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث.» **المستقبل العربي: السنة ١٢، العدد ١٢٦، آب/ أغسطس ١٩٨٩.**

المجذوب، أسامة. «المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات.» **السياسة الدولية: السنة ٢٩، العدد ١١٢، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.**

محسن، علاء الدين. «موريتانيا: دور إسرائيلي في المؤامرة الفاشلة.» **الوطن العربي (باريس): العدد ٤١-٥٦٧، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.**

ـــــ. «موريتانيا العربية ستصبح «والو والو» الزنجية.» **الوطن العربي (باريس): العدد ٢٦-٥٦٢، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.**

محمد أحمد، سيد إبراهيم. «ضعف أداء الأحزاب السياسية في موريتانيا: أزمة نظام أم أزمة بنى.» **المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد: العدد ٩، ١٩٩٣.**

محمود، عشاري أحمد. «الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا.» **المستقبل العربي: السنة ٦، العدد ٥١، أيار/ مايو ١٩٨٣.**

مصطفى، نيفين عبد الخالق. «المشروع الشرق الأوسطي والمستقبل العربي.» **المستقبل العربي: السنة ١٧، العدد ١٩٣، آذار/ مارس ١٩٩٥.**

معوض، جلال عبد الله. «أزمة عدم الاندماج في الدول النامية.» **مجلة العلوم الاجتماعية: السنة ١٤، العدد ٤، شتاء ١٩٨٦.**

مقابلة أحمد ولد سيد باب. **القافلة (نواكشوط): ١٦/ ١٢/ ١٩٩٢.**

مقابلة حمدي مكناس. **الأهرام: ٩/ ٢/ ١٩٧٤.**

ميعاري، محمود. «الهوية الدينية وعلاقتها بالهويات الأخرى بين الفلسطينيين في إسرائيل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٧، تموز/ يوليو ١٩٩٠.

«ندوة: الهوية هل هي تعلة؟.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ١٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

نشرة موريتانيا (السفارة الموريتانية في القاهرة): تموز/ يوليو ١٩٩٤، وكانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

ولد الحسن، أحمد. «حركة الإمام ناصر الدين ومنزلتها من تاريخ الإسلام في غرب أفريقيا.» **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة نواكشوط): العدد ١، ١٩٨٩.**

ــــــ. «مظاهر الوعي القومي في المغرب العربي: تطور الوعي القومي عند مثقفي بلاد شنقيط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.» **المستقبل العربي: السنة ٧، العدد ٧٢، شباط/ فبراير ١٩٨٥.**

ــــــ. «موريتانيا ودورها في نشر الإسلام في غرب أفريقيا.» **الصحوة (نواكشوط): أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩.**

ــــــ. «موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل.» **المستقبل العربي: السنة ١٥، العدد ١٥٩، أيار/ مايو ١٩٩٢.**

ولد حمدي، عبد الله. «أزمة المجتمع الموريتاني المعاصر.» **البصائر (نواكشوط): العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.**

ولد السعد. محمد المختار. «ملاحظات أولية بشأن السيادة في حوض نهر السنغال خلال القرنين ١٨ و١٩.» **المجلة الجغرافية الموريتانية: العدد ١، ١٩٩٢.**

ولد عبد الله، ودود. «دور الشناقطة في نشر الثقافة الإسلامية العربية بغرب أفريقيا في نهاية القرن ١٨ ميلادي.» **الشعب (نواكشوط): ٢٧ ـ ٢٨/**

.١٩٨٩/١١

ولد محمد، سيدي محمد. «الأحزاب السياسية أقنعة جديدة.» **القافلة (نواكشوط): العددان ١٥-١٦، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.**

ندوات ومؤتمرات

بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، القاهرة في ٩ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٨٥. القاهرة: العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٢.

العرب وأفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ منتدى الفكر العربي، ١٩٨٤.

ندوة الهوية والتراث. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٤.

رسائل، أطروحات

أبو كاشف، عبد الله سليمان. «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر: دراسة ميدانية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

ألمان، حامد. «منظمة استثمار نهر السنغال.» (بحث إجازة في القانون غير منشور، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، [د. ت.]).

أمين، أميمة مصطفى عبود. «قضية الهوية في مصر في السبعينات.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

بالو، جالو عمرنا. «موريتانيا ودورها في نشر الدعوة الإسلامية حول نهر السنغال.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٩٧٨).

بن أحمد، محمد سعيد، «موريتانيا وجامعة الدول العربية.» (رسالة دبلوم

دراسات عليا غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

بن سيد باب، محمد الأمين. «صيغ تمويل التنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الرباط، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، ١٩٩٢).

بن محمد أحمد، محمد عبد الرحمن. «المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.» (بحث متريز غير منشور، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٩٠).

حمود، سيد محمد. «النزاع السنغالي الموريتاني.» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

خليل، سعد. «تكوين موريتانيا الحديثة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧).

عامر، عبد المجيد. «الهوية الوطنية للفلسطينيين.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢).

العسري، عمر. «الأبعاد الجهوية والدولية للاستقلال الموريتاني.» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦).

محمد أحمد، سيدي إبراهيم. «حزب الشعب الموريتاني: دراسة للفعالية السياسية.» (بحث ميتريز غير منشور، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٨٦).

ـــــ. ـــــ. (بحث دبلوم دراسات عليا، الرباط، جامعة محمد الخامس، ١٩٩٢).

مسعد، نيفين عبد المنعم. «الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

ولد الحسن، أحمد. «الشعر الشنقيطي في القرن الثالث الهجري: مساهمة في وصف الأساليب.» (أطروحة دكتوراه دولة، الجامعة التونسية، كلية

الآداب، ١٩٨٦).

ولد خطيرة، أحمد. «الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤).

ولد الشيخ عبد الله، محمد الأمين. «إمارة البراكنة من النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى نهاية القرن ١٩.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣).

ولد عبد الله، ودود. «الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين.» (بحث دبلوم دراسات عليا غير منشور، الرباط، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، ١٩٩٣).

وثائق وأوراق

بن البخاري، محمد المامي. **كتاب البادية**. مخطوط.

بن عبد الوهاب، صالح. **الحسوة البيسانية في الأنساب الحسانية**. مخطوط.

البرامج والبيانات السياسية للأحزاب (الجمهوري الديمقراطي الاشتراكي؛ اتحاد القوى الديمقراطية ـ عهد جديد؛ الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، والتجمع من أجل الديمقراطية والوحدة؛ التحالف الشعبي التقدمي، والطليعة الوطنية).

برامج التيارات السياسية الموريتانية ومجموعة من منشوراتها (الناصريون؛ البعث؛ الزنوج؛ الحر الإسلاميون، والشيوعيون).

حركة الحر (الحراطين). **مشاركة لفهم صحيح لإشكاليتهم: وثيقة سياسية** (نواكشوط: ٥/ ٣/ ١٩٩٣).

الحركة الوطنية الديمقراطية. **منشور سياسي** (نواكشوط: ١٨/ ١١/ ١٩٨٧).

دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر في أيار/مايو ١٩٦١.

دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١.

طايع، معاوية ولد سيد أحمد (رئيس موريتانيا)، مجموعة خطب.

الطليعة الثورية. «لا للعبودية واللامساواة.» منشور (نواكشوط: ٣٥/ ٣/ ١٩٨٠).

القانون المنظم للأحزاب السياسية الصادر في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩١.
المرسوم القاضي بإنشاء معهد للغات الوطنية الصادر في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.
معاهدة إنشاء منظمة استثمار نهر السنغال.
معاهدة إنشاء منظمة المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا العربية.
معاهدة إنشاء منظمة اتحاد المغرب العربي.
وزارة التخطيط، إدارة التمويل. **التدفقات المالية من ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠** (نواكشوط، وثيقة غير منشورة).

ولد حاج ابراهيم. سيدي عبدالله. **صححية النقل**. مخطوط.

ولد داده، المختار (الرئيس الموريتاني). مجموعة خطب وتقارير خلال ١٩٦٠-١٩٧٨.

ولد الشيخ، سيديا بابا. **تاريخ آدوعيش ومشظوف**. مخطوط في المعهد الموريتاني للبحث العلمي بنواكشوط.

ــــــ. خطاب موريتانيا أمام الدورة السابعة عشرة. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ١٩٦٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

Arnaud, J. C. *Le Système politique de la Mauritanie, 1960-1980*. Paris: [s. n.], 1981.

Baduel, P. F. (dir.) *Mauritanie entre arabité et Africanité*. Aix-en-Provence: Edisud, 1990.

Binder, Leonard [et al.]. *Crises and Sequences in Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971. (Studies in Political Development; 7)

Brass Paul (ed.). *Ethnic Groups and the State*. Totowa, NJ: Barnes and Noble Books, 1985.

Centre d'études démographiques et sociales. *Recensement général de la population 1977*. Nouakchott: [Le Centre], 1983.

Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranée, centre d'étude d'Afrique noire. *Introduction à la Mauritanie*. Préf. de D. G. Lavroff. Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1979. (Connaissance de monde arabe)

Chassey, Francis de. *Mauritanie, 1900-1975: Facteurs économiques, politiques, idéologiques et éducatifs dans la formation d'une société sous-développée*. Paris: L'Harmattan, 1984.

Châtelet, François et Evelyne Pisier-Kouchner. *Les Conceptions politiques du*

xxe siécle: Histoire de la penseé politique. Paris: Presses universitaires de France, 1981. (Thémis science politique)

The Encyclopedia of Philosophy. Editor in Chief Paul Edwards. New York: Macmillan, [1967]. 8 vols.

Etudes sur les sociétés des pasteurs nomades. Paris: Cahiers du centre d'études et de recherches marxistes, 1977.

Gergen, Kenneth J. *The Concept of self*. New York, Holt: Rinehart and Winston, 1971. (Person in Psychology)

Herman, Simon N. *Jewish Identity: A Social Psychological Perspective*. Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1977. (Sage Library of Social Research; 48)

Klapp, Orrin. *Collective Search for Identity*. New York, Holt: Rinehart and Winston, 1969.

Koch, Sigmund. *Psychology: A Study of Science*. New York: Macgraw Hill, 1963.

Kodmani-Darwish, Bassma (dir.). *Maghreb, les années de transition*. Paris: Masson, 1990. (Collection enjeux internationaux; 0757-4495)

Legum, Colin. *Pan-Africanism: A Short Political Guide*. Westport, CT: Greenwood Press, 1988.

Mackenzie, W. J. *Political Identity*. New York: St. Martin's Press, 1978.

Marchesin, Philippe. *Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie*. Paris: Karthala, 1992. (Collection «hommes et sociétés»)

Marty, Paul. *Etudes sur l'Islam et les tribus maures; les Brakna*. Paris: E. Leroux, 1921. (Collection de la revue du monde musulman)

Mauritanie, office national de la statistique. *Annuaire de la statistique de la Mauritanie, 1990-1991*. Nouakchott: L'Office, [1992].

——— . *Resultants prioritaires: Annuaire statistique 1988*. Nouakchott: L'Office, [1990].

Morin, François. *Identité éthnique et ethinicité*. Paris: [s. n.], 1984.

Moscovici, Serge. *Social Influence and Social Change*. Translated by Carol Sherrared and Greta Heniz. London; New York: Academic Press, 1976. (European Monographs in Social Psychology; 10)

Norris, H. T. *The Arab Conquest at the Western Sahara: Studies at the Historical Events, Religious and Social Customs which Made the Rematest Sahar apart at the Arab World*. Brunt Mill, Hartow, Essex: Longman; Beirut: Librairie du Liban, 1986. (Arab Background Series)

——— . *Shinqiti Folk Literature and Song*. Oxford: Clarendon, 1968. (Oxford Library at African Literature)

Ould Cheikh, Abdel Wedoud. *Elements d'histoire de la Mauritanie*. Nouakchott: Institut mauritanien de recherche scientifique; Centre culturel français A. de Saint-Exupéry, 1988. (Connaissance de la Mauritanie)

Le Programme du F. L. A. M. Nouakchott: [s. n.], 1986.

République islamique de Mauritanie, ministère du plan, office national de la statistique départment des statistiques démographiques et sociales. *Résultants prioritaires du recensement de la Polulation et de l'habitat, 1988*. Nouakchott: Le Département, [1992].

Strauss, Anselm L. *Mirrors and Masks; the Search for Identity*. Glencoc, IL:

Free Press, 1959.

Union de forces démocratiques, *déclaration de politique generale*. Nouakchott: [s. n.], 1991.

Weigert, Andrew J., J. Smith Teitge and Dennis W. Teitge. *Society and Identity: Toward a Sociological Psychology*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986. (Arnold and Caroline Rose Monograph Series at the American Sociological Association)

Weinstein, Michael A. (comp.). *Identity, Power and Change; Selected Reading in Political Theory*. Scott: Fores Man, [1971].

Periodicals

Arabie (Paris): (decembre 1989)

Balans, J. L. «La Mauritanie entre deux mondes.» *R.F.E.P.A.:* vol. 113, mai 1975.

Hamés, C. «La Société mour et système des Castes hors des Inde.» *Chahiers internationaux de sociologie* (Paris): vol. 66, 1969.

Jeune Afrique (Paris): 26 juillet 1978, et 1 janvier 1990.

Kepel, Gilles. «Le Monde arabe après l'accord israelo-palestinien.» *Libération:* 17/3/1994.

Marchés tropicaux et méditerranées (10 novembre 1960).

Le Monde: 27/2/1958; 10/7/1958, et 10/7/1960.

Monod, Theodore, «Notes sur les harnchement chamelier.» *Bulletin IFAN* (Dakar): tome 29, série B, nos. 1-2, 1967.

Nakhleh, Khalil. «Cultural Determinants of Palestinian Collective Identity.» *New Outlook:* vol. 18, no. 7, 1975.

Orial, Michael. «La Crise de l'état comme form culturelle.» *Peuples Méditerrannéens:* no. 24, juillet-septembre 1983.

Ould Bah, Mohamed El Mokhtar. «Introduction à la poésie mauritaniénne, 1650-1900». *Arabica Fascicul:* vol. 1, 1971.

Ould El-Hassene, Ahmedou Gemal. «L'Expression de la conscience maure à travers la littérature classique pré-coloniale.» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranéee:* no. 54, 1989.

Persistent Cultural, System Sciences: vol. 174.

Conferences

Etudes, notes et documents sur le sahara accidental (conférence). Rabat: Institut des hautes études marocaines, 1930.

Identité culturelle et révolution technologique: 11ème conférence internationale pour l'identité culturelle. Sous la direction de Dominique Gallet; Avant-propos de Youakim Moubarac. Paris: Editions Anthropos, 1983.

Renaissance du monde arabe (conférence). Sous la direction Annuar Abdel-Malek, Abdel-Aziz Bilal et Hassan Hanafi. Gembloux: Duculot, 1972. (Sociologie nouvelle situations; 1-3)

Thèse

Batchily, Ba Moussa. «Le Parti du peuple mauritanien et la construction nationale.» (Thése de Dectorat 3ème cycle, Paris, Université de Paris 7, 1983).

الفهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- و -

- ي -